المنازعات الدولية

مقدمة للنظرية والتاريخ



چوزيف س. ناى ، الإبن

ترجمة

دكتور أحمد أمين الجمل و مجدي كامل

UNDERSTANDING INTERNATIONAL CONFLICTS

Joseph S. Nye, Jr.

هـــذا الكتـــاب

لقد خاضت القوى العظمى حربين عالميتين طاحنتين فى النصف الأول من هذا القرن، كانتا سبباً فى القضا على ما يقرب من ٥٠ مليون شخص. أما النصف الثانى من هذا القرن فقد ابتلى العالم بحرب باردة وحروب إقليمية وتهديد بالأسلحة النووية. فلماذا حدثت كل هذه المنازعات؟ وهل يمكن أن تحدث ثانية؟ أو هل يمكن أن يسفر تنامى التعاون الاقتصادى والبيئى المتبادل، ونمو المؤسسات الدولية والإقليمية، وانتشار القيم الديمقراطية.. هل يمكن أن يؤدى كل ذلك إلى خلق نظام عالمى جديد؟ لايستطيع أى مدرس مهما بلغت كفاءته أن يجيب يقيناً على مثل هذه الأسئلة، ولكننا نستطيع أن نزود القراء بأدوات التفهم التى تساعدهم على صياغة وتحديد إجابتهم بأنفسهم وتوضح أمامهم خيوط المستقبل. وهذا هو الهدف من هذا الكتاب.

ولا يعتبر هذا الكتاب **المنازعات الدولية** من نوعية الكتب المدرسية، التى تضم جميع المفاهيم أو الأحداث التاريخية التى سوف يحتاجها القارئ؛ بل هو عبارة عن مثال يبين لنا كيف نفكر فى مجال السياسة الدولية المركب والمعقد. ويجب قراءة هذا الكتاب ليس كبيان شامل للحقائق، ولكن كمدخل لتفاعل النظرية والتاريخ، حيث أن أياً منهما مفرداً غير كاف. والمؤرخون الذين يعتقدون أن الفهم ينبع من مجرد إعادة سرد الحقائق، فشلوا فى إظهار المبادئ الخفية التى دفعتهم لاختيار بعض الحقائق لسردها دون حقائق أخرى. ويخطئ بنفس القدر علماء السياسة الذين عزلوا أنفسهم وانزلقوا فى متاهة النظرية المجردة، فأخذوا تصوراتهم الذهنية على أنها الحقيقة. ولكن السبيل الوحيد لتجنب مثل هذه الأخطاء هو تبادل النظر بين التاريخ والنظرية. ويعتبر هذا الكتاب مثالاً لمثل هذا الحوار بين النظرية والتاريخ. ويمكن بالجمع بين هذا الكتاب والقراءات المقترحة أن نقدم خيطاً محورياً لكتاب تمهيدى، وقد يلعب أيضاً دوراً تكميلياً كمثال لأحد مداخل الموضوع.



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتى - القاهرة

المنازعات الدولية

مقدمة للنظرية والتاريخ



المنازعات الدولية

مقدمة للنظرية والتاريخ

تأليف : جوزيف س. ناى،الإبن

جامعة هارفارد

ترجمة : دكتور أحمد أمين الجمل

ومجدى كامل



الناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

ISBN 0-06-500720-4

حقـــوق النشـــر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتى - القاهرة

ت ٣٥٤٥٠٧٩ فاكس ٣٥٤٠٢٩٥

تم صف وإعداد أفلام هذا الكتاب بإدارة الإنتاج بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

Composition and films
by
The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUCK)
1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

97- 960525

327.0904

٣٢٧,٠٩٠٤

ناى، جوزيف س.

المنازعات الدولية: مقدمة للنظرية والتاريخ / جوزيف س. ناى الابن؛ ترجمة أحمد أمين الجمل و مجدى كامل — القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، [١٩٩٧].

٢٨٤ ص

ترجمة لـ Understanding international conflicts

١. العلاقات الدولية. ٢. السياسات الدولية ـ القرن ٢٠.

أ. العنوان.

المحتويات



تمهيد

إعتمدت فى كتابة هذا العمل على منهج المنازعات الدولية فى العالم الحديث الذى قمت بتدريسه فى جامعة هارفارد، كجزء من منهج أساسى كان يدرس هناك على مدى أكثر من عقد كامل. ويهدف هذا المنهج إلى تعريف الطلبة الجدد بمدى تعقيدات السياسة الدولية، من خلال إتاحة الفرصة لهم للوقوف على المدخل التقليدى الواقعى قبل دراسة النظريات الليبرالية عن التعاون المتبادل، ودراسة المؤسسات التى زاد ظهورها بعد الحرب الباردة.

فقد خاضت القوى العظمى حربين عالميتين طاحنتين فى النصف الأول من هذا القرن، كانتا سبباً فى القضاء على ما يقرب من ٥٠ مليون شخص. أما النصف الثانى من هذا القرن فقد أبتلى العالم بحرب باردة وحروب إقليمية وتهديد بالأسلحة النووية . فلماذا حدثت كل هذه المنازعات. وهل يمكن أن تحدث ثانية؟ أو هل يمكن أن يسفر تنامى التعاون الاقتصادى والبيئى المتبادل، ونمو المؤسسات الدولية والإقليمية، وانتشار القيم الديمقراطية ... هل يمكن أن يؤدى كل ذلك إلى خلق نظام عالمى جديد؟ لا يستطيع أى مدرس مهما بلغت كفاءته أن يجيب يقيناً على مثل هذه الأسئلة ، ولكننا نستطيع أن نزود طلابنا بأدوات التفهم التى تساعدهم على صياغة وتحديد إجابتهم بأنفسهم وتوضح أمامهم خيوط المستقبل . وهذا هو الهدف من هذا الكتاب.

ولا يعتبر هذا الكتاب من نوعية الكتب المدرسية، التى تضم جميع المفاهيم أو الأحداث التاريخية التى سوف يحتاجها الطالب . بل هو عبارة عن مثال يبين لنا كيف نفكر فى مجال السياسة الدولية المركب والمعقد. ويجب قراءة هذا الكتاب ليس كبيان شامل للحقائق، ولكن كمدخل لتفاعل النظرية والتاريخ، حيث أن أياً منهما مفرداً غير كاف. والمؤرخون الذين يعتقدون أن الفهم ينبع من مجرد إعادة سرد الحقائق، فشلوا فى إظهار المبادئ الخفية التى دفعتهم لاختيار بعض الحقائق لسردها دون حقائق أخرى. ويخطئ بنفس القدر علماء السياسة الذين عزلوا أنفسهم وانزلقوا فى متاهة النظرية المجردة، فأخذوا تصوراتهم الذهنية على أنها الحقيقة. ولكن السبيل الوحيد لتجنب مثل هذه الأخطاء هو تبادل النظر بين التاريخ والنظرية. ويعتبر هذا الكتاب مثالاً لمثل هذا الحوار بين النظرية والتاريخ. ويمكن بالجمع بين هذا الكتاب والقراءات المقترحة أن نقدم خيطاً محورياً لمقرر تمهيدى . وقد يلعب أيضاً دوراً تكميلياً كمثال لأحد مداخل الموضوع.

وقد كنت أقوم أحياناً على مدى سنوات بتدريس هذا المنهج جنباً إلى جنب مع زملاء أصغر منى وهم ستيفان هاجارد، ويوين كونج، ومايكل مانديلبوم، وم. ج. بترسون. وقد تعلمت منهم جميعاً وأنا على يقين أنى – دون أن أشعر – اقتبست منهم بعض أفكارهم. وينطبق هذا على ستانلى هوفمان، الذى قام بالتدريس لى، منذ أيام الجامعة. وأنا شاكر له ولدافيد ديسلر، وروبرت كوهين، وتشارلز مائير، وإرنست ماى لتعليقهم على المخطوط. كما أتوجه بالشكر إلى الزملاء الآخرين الذين قاموا بمراجعة المخطوط، وكانت لهم عليه تعليقات بناءة وبينهم جون تويفل دريير من جامعة ميامى؛ وكاتى ستروميل جولدن من جامعة كولورادو فى كولورادو سبرنجز؛ وريتشارد أ. ميلانسون من جامعة براون. وأود هنا أن أنوه إلى أننى قد تعلمت أيضاً من طلابى النابغين وزملائى فى فريق التدريس. كما أود – بصفة خاصة – أن أتقدم بالشكر لمساعدى فى أحدث منهج دراسى كنت أشرف عليه : فين أوجر، وبيتر فيفر، وميريل كسلر، وشين لين جونز، وبام ميتز، وجون أوين، وجيديون روز، وجوردون سيلفرشتاين. وقد كانت فيرونيكا ماك كليور نعم العون فى نسخ وتصحيح أسلوبى. على أية حال، فإن هذا كتابها كما هو كتابى. وقد ساعد ريتشارد وود ودان فيلبوت، فى مراجعة الحقائق والملحوظات. وإلى الجميع أقدم عظيم امتنانى.

جوزيف. س. ناى ، الإبن

الفصــل
١

هل هناك منطق ثابت للنزاع فى السياسة الدولية ؟

تقلــيدان نظــريان :
الواقعية والليبرالية

إن العالم يتقلص، لقد استغرقت السفينة «ماى فلاور» ثلاثة أشهر لتعبر الأطلنطى. وفى عام ١٩٢٤ استغرقت رحلة تشارلز ليندبرج بالطائرة ٢٤ ساعة. أما الآن تستطيع الطائرة الكونكورد القيام بذلك فى ثلاث ساعات، والصواريخ الباليستيكية فى ٣٠ دقيقة. وفى عام ١٩٩٠، تكلفك الرحلة عبر الأطلنطى ثلث ما تكلفته فى عام ١٩٥٠، كذلك تكلفك مكالمة تليفونية من نيويورك إلى لندن ستة بالمائة فقط مما كانت تتكلفه فى منتصف هذا القرن. وبتعبير أكثر جدية، فقد أضافت الأسلحة النووية بعداً آخر للحرب، والذى وصفه أحد المؤلفين بأنه «موت مزدوج»، ويعنى بذلك أن الأفراد ليسوا وحدهم الذين يلقون حتفهم، ولكن تحت ظروف معينة يهدد الفناء الجنس البشرى بأسره.

وعلى الرغم من الفرق الشاسع بين السيف والسلاح النووى، إلا أن هناك بعض العناصر فى السياسة الدولية ظلت ثابتة عبر العصور. فقد كشف وصف ثيوسيديدس لحروب إسبرطة

وأثينا المسماة بالحرب البيلوبونيزية قبل ٢٥٠٠ عام عن تشابه غريب بينها وبين ما يحدث فى الشرق الأوسط فى العصر الحديث. فهناك منطق ما للعداوة، وهو معضلة الأمن المرتبط بالسياسات بين الدول، فى نظام يقوم على الاعتماد على الذات؛ فقد ظلت الأحلاف، وموازين القوى، والاختيارات السياسية ما بين الحروب أو المهادنة .. ظلت ثابتة عبر آلاف السنين.

وقد يكون أحد أساليب تغيير السياسات الدولية إلغاء الدول المستقلة، لولا أن الحكومة العالمية ليست قريبة. فالشعوب التى تعيش فى أكثر من ١٨٠ دولة فى هذا العالم يريدون استقلالهم، وثقافاتهم المنفصلة، ولغاتهم المختلفة. وفى الحقيقة فإن القومية والمطالبة بدول منفصلة تتزايد بدلاً من أن تتراجع. وسوف تشهد مرحلة نهاية القرن العشرين زيادة فى الدول بدلاً من تناقصها؛ كما لن تحل فكرة الحكومة العالمية تلقائياً مشكلة الحرب. فمعظم الحروب الآن أهلية، بل ولم تكن أعنف الحروب فى القرن التاسع عشر بين الدول المتناحرة فى أوروبا، ولكنها كانت الحرب الأهلية الأمريكية. وسنظل نعيش فى عالم ذى دول منفصلة، ومن المهم أن ندرك ماذا يعنى هذا بالنسبة لاحتمالات المستقبل.

ما هى السياسة الدولية؟

لقد كان هناك عبر القرون ثلاثة أشكال رئيسية من السياسات الدولية. ففى النظام الإمبريالى العالمى، تهيمن حكومة واحدة على معظم العالم الذى يتصل بها. وتعتبر الإمبراطورية الرومانية أبلغ مثال على ذلك فى العالم الغربى. وقد حاولت أسبانيا فى القرن السادس عشر، وبعدها فرنسا فى أواخر القرن السابع عشر السعى وراء هذه السيادة، ولكنهما فشلتا. أما فى القرن التاسع عشر فقد انتشرت الإمبراطورية البريطانية فى العالم، ولكن حتى البريطانيين كانوا مضطرين إلى اقتسام العالم مع دول قوية أخرى. أما الإمبراطوريات التى ظهرت فى العالم القديم، مثل السومرية والفارسية والصينية. فقد كانت فى الواقع إمبراطوريات إقليمية. وقد توهمت تلك الإمبراطوريات أنها تحكم العالم، ولكنها فى واقع الحال كانت فى مأمن من الصراع مع إمبراطوريات أخرى بسبب نقص وسائل الاتصال؛ ولم تكن حروبها مع القبائل البربرية على تخوم الإمبراطورية مثل الحروب بين دول متساوية تقريباً.

أما الشكل الثانى الأساسى من أشكال السياسة الدولية فهو «النظام الإقطاعى»، حيث لا يرتبط الولاء الإنسانى أو الالتزامات السياسية فى الأساس بحدود إقليمية. وقد شاع النظام الإقطاعى فى الغرب بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية؛ وكان الفرد عليه التزامات للحاكم المحلى،

ولكنه فى نفس الوقت قد يكون عليه واجبات لأحد النبلاء أو الأساقفة البعيدين إلى جانب ولائه للبابا فى روما. وكانت الالتزامات السياسية تتحدد إلى مدى بعيد بما يحدث لرؤسائه. فمثلاً إذا تزوج أحد الحكام فقد يجد سكان منطقة ما أنفسهم وقد تحولوا إلى جزء من مهر العروس. فسكان إحدى المدن من أصل فرنسى قد يجدوا أنفسهم فجأة ينتمون إلى الجنس الفلمنكى، أو البريطانى. وقد كانت المدن ومجموعات من المدن تتمتع أحياناً بوضع خاص شبه مستقل. وقد كانت المجموعة الغربية من الحروب التى صاحبت النظام الإقطاعى تختلف عن مفهومنا عن الحروب الإقليمية الحديثة. فقد كان من الممكن أن تحدث داخل أو خارج الحدود، وتتصل بالمنازعات واعتبارات الولاء العابرة للحدود.

والنوع الأساسى الثالث من السياسات الدولية هو نظام الدولة الفوضوى (الأناركى)، والذى يتألف من دول مترابطة نسبياً ولكن لا تحكمها حكومة عليا واحدة. والأمثلة على ذلك موجودة فى أنظمة الدول فى اليونان القديم أو فى إيطاليا فى القرن الخامس عشر أيام ماكياڤيللى. مثال آخر لهذا النظام يتمثل فى الدولة الإقليمية التى تحكمها أسرة واحدة كما كان الحال فى الصين والهند فى القرن الخامس قبل الميلاد. وقد عادت للظهور فى أوروبا أقاليم الأسر الحاكمة حوالى عام ١٥٠٠، فى الوقت الذى اختفت فيه صور أخرى من أشكال السياسة الدولية مثل دول المدينة أو الأقاليم المرتبطة برباط غير محكم. وفى عام ١٦٤٨ وضعت اتفاقية سلام «ويستفاليا» نهاية لحرب الثلاثين عاماً والتى يطلق عليها أحياناً آخر الحروب الدينية الكبرى، وأول حروب الدول الحديثة. وإذا نظرنا إلى الماضى نجد أن هذه الإتفاقية قد توجت الدولة الإقليمية ذات السيادة على أراضيها بوصفها الشكل السائد فى التنظيم الدولى.

وهكذا حين نتحدث اليوم عن «السياسة الدولية»، فإننا عادة نعنى نظام الدولة الإقليمية هذا، ونعرف السياسة الدولية على أنها سياسة تنشأ فى غياب سيادة مشتركة، أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام. وهكذا يطلق على السياسة الدولية عادةً أنها فوضوية (أناركية) anarchy. وكما تعنى كلمة «ملكية» حاكم واحد تعنى كلمة «فوضوية» عدم وجود أى حاكم. وتعتبر السياسة الدولية نظاماً للاعتماد على الذات. ويطلق الفيلسوف البريطانى توماس هوبز، والذى عاش فى القرن السابع عشر، على مثل هذه الأنظمة «حالة الطبيعة». وقد توحى المقولة للبعض بفكرة قطيع من البقر يرعون فى سلام فى «فرمونت»، ولكن هذا لم يكن ما يقصده هوبز. تخيل مدينة تكساس بدون «شريف» فى أيام «الغرب القديم»، أو لبنان بعد انهيار الحكومة فى السبعينيات من هذا القرن. إن فكرة هوبز عن نظام الحالة الطبيعية «ليست صورة طيبة،

وحرب بين جميع الأطراف، لأنه لا يوجد حاكم أعلى لفرض النظام، وكما قال هوبز ، تكون الحياة في مثل هذا العالم سيئة ووحشية وقصيرة.

والنتيجة أنه توجد اختلافات قانونية وسياسية واجتماعية بين السياسة الداخلية والدولية. بصفة عامة يخضع الجميع لسلطة القانون المحلي، وإذا لم يتم ذلك تفرض الشرطة والمحكمة عقوبات على الخارجين عليه، ونجد القانون الدولي على العكس من ذلك يعتمد أساساً على أنظمة شرعية متنافسة. ولا يوجد إلزام عام، لأنه لا توجد شرطة دولية لفرض القانون.

وتلعب القوة دوراً مختلفاً في السياسة الدولية عنه في السياسة الداخلية. ففي حالة وجود نظام سليم للسياسة الداخلية، تحتكر الحكومة الاستخدام الشرعي للقوة. أما في السياسة الدولية فلا يوجد جهة ما تحتكر استخدام القوة. وبما أن السياسة الدولية هي مجال الاعتماد على الذات، وبما أن بعض الدول أقوى من دول أخرى، فهناك دائماً خطر اللجوء إلى القوة. وحين لا يمكن استبعاد فكرة استخدام القوة تكون النتيجة عدم الثقة والشك.

وكذلك تختلف السياسة الدولية عن الداخلية في إحساسها بالجماعة. ففي مجتمع محلي منظم يسود إحساس عام بالجماعة، يؤدي إلى ظهور الإحساس المشترك بالولاء، ومستويات العدل المختلفة، وكذلك مفاهيم السلطة الشرعية. أما في حالة السياسة الدولية، فلا تشترك شعوب منقسمة على بعضها في نفس الولاء؛ وأي إحساس بالجماعة على مستوى عام يكون ضعيفاً. ويختلف الناس غالبا حول ما هو عدل أو شرعي. وتكون النتيجة خلق فجوة كبيرة بين قيمتين سياسيتين أساسيتين وهما النظام والعدل. وفي عالم مثل هذا، يضع معظم الناس العدل القومي في مرتبة أعلى من العدالة الدولية. ويلعب القانون والأخلاقيات دوراً هاماً في السياسة الدولية، ولكن في ظل غياب الإحساس بالجماعة، يقوم هذان العنصران بدور مختلف.

وجهتا نظر حول السياسة الفوضوية (الأناركية).

تعتبر السياسة الدولية فوضوية بمعنى عدم وجود حكومة عليا، وحتى في مفهوم الفلسفة السياسية توجد نظرتان مختلفتان إلى مدى قسوة حالة الطبيعة. ويؤكد هوبز، الذي كتب في القرن السابع عشر أيام كانت بريطانيا قد دمرتها الحرب الأهلية، على عدم الإحساس بالأمان والعنف والسعي للبقاء. ولخص هذه الحالة على أنها حالة حرب. وبعد ذلك بنصف قرن، كتب جون لوك بعد أن خفت حدة المعاناة في بريطانيا، يقول إنه على الرغم من أن حالة الطبيعة ينقصها حاكم عام، يستطيع الشعب أن يوطد علاقات ويدخل في عقود بحيث أصبح تهديد الفوضوية أقل.

ويعتبر هذان الرأيان عن حالة الطبيعة المكونين الفلسفيين السابقين لنظريتين معاصرتين فى السياسة الدولية أحداهما أكثر تشاؤماً ، والأخرى أكثر تفاؤلاً وهما : مدخل «الواقعية» و «الليبرالية» إلى السياسة الدولية.

وقد كانت الواقعية هى التقليد السائد فى التفكير حول السياسة الدولية؛ وكانت المشكلات الرئيسية بالنسبة لمن يؤمن بالنظرية الواقعية فى السياسة الدولية هى الحرب واستخدام القوة. ويعتقد الأمريكيون المحدثون أن الواقعية تتجسد فى كتابات وسياسات الرئيس ريتشارد نيكسون ووزير خارجيته هنرى كيسنجر. أما الاتجاه الآخر فيسمى الليبرالية ليس بسبب السياسات الداخلية الأمريكية، ولكن لأنه يمكن تتبع جذورها فى الفلسفة السياسية الغربية إلى «بارون دى مونتسكيو» و«عمانويل كانط» فى فرنسا وألمانيا فى القرن الثامن عشر، وفى بريطانيا فى القرن التاسع عشر عند الفيلسوف «جون ستيورات ميل». أما النموذج الأمريكى الحديث فيتمثل فى كتابات وسياسات العالم السياسى والرئيس وودرو ويلسون.

ويرى مؤيدو الليبرالية أن المجتمع العالمى هو الذى يعمل جنباً إلى جنب مع دول العالم، ويشكل جزءاً من سياق يجمع هذه الدول. فالتجارة تعبر الحدود، وتتصل الشعوب ببعضها البعض عن طريق الطلبة الذين يدرسون فى الخارج، وكذلك من خلال المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة .. كل هذه العناصر تخلق محتوى لا تفى بتفسيره وجهة النظر الواقعية عن الفوضوية المحضة. ويشكو الليبراليون من أن مؤيدى الواقعية يرسمون صورة الدول فى العالم مثل كرات البلياردو، تتجنب بعضها البعض فى محاولة للحفاظ على توازن القوى، ولكن هذا غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها البعض عبر الحدود كما أن هناك مجتمعاً دولياً. ويبالغ أصحاب مدرسة الواقعية فى الفرق بين السياسة الداخلية والدولية. لأن الصورة الواقعية للفوضوية، مثلها فى ذلك مثل «حالة الحرب» التى قال بها هوبز، تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد الاقتصادى المتبادل ونشوء وتطور المجتمع العالمى.

ويرد أصحاب المدرسة الواقعية بالاستشهاد برأى هوبز القائل بأنه تماماً « مثلما أن الجو العاصف لا يعنى سقوط المطر باستمرار فإن حالة الحرب لا تعنى حرباً دائمة»[1] .. ومثلما يحمل سكان لندن الواقيات من المطر فى أيام أبريل المشمسة، فإن احتمالات الحرب فى الأنظمة الفوضوية تدفع الدول للحفاظ على الجيوش حتى فى أوقات السلم. ويشير أصحاب الاتجاه الواقعى إلى تنبؤات ليبرالية سابقة ثبت عدم صحتها. فعلى سبيل المثال صرح رئيس جامعة

١٩١٠ : «مصاصو الدماء غير المرئيين في الحرب»

إذا لم يكن هناك سبب آخر لوضع نهاية للحرب، فإن الانهيار المالى الذى تتضمنه الحرب يعيد الأمم المتحضرة فى العالم إن عاجلاً أو آجلاً إلى صوابها. ومثلما قال ديفيد ستار جوردان رئيس جامعة ليلاند ستانفورد فى كلية تافت «إن الحرب فى المستقبل مستحيلة لأن الدول لا تستطيع أن تتحملها».

وفى أوروبا كما يقول بلغت ديون الحرب ٢٦ مليار دولار« وكل هذه الأموال مستحقة لمصاص الدماء غير المرئيين، التى لن تستطيع الأمم أن تدفعها والتي تكون الضرائب المستحقة على الشعب الفقير بسببها ٩٥ مليون دولار سنوياً».إن الأعباء العسكرية فى زمن السلم ترهق قوة الدول الكبرى، المثقلة بالديون بالفعل. إن النتيجة المؤكدة لحرب كبرى سوف تكون بالتأكيد إفلاس ساحق.

ستانفورد فى عام ١٩١٠ أن فكرة نشوب حرب مستحيلة، لأن الأمم لا تستطيع تحمل نفقاتها. وأعلنت الكتب أن الحرب قد فات أوانها، وأن الحضارة تجاوزت زمن الحروب؛ وأن الاعتماد الاقتصادى المتبادل والعلاقات بين اتحادات العمال فى العالم، والروابط التى تجمع بين المفكرين بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال جعل الحرب مستحيلة. وبطبيعة الحال، ثبت فشل كل هذه التنبؤات بطريقة مأساوية فى عام ١٩١٤ وأثبتت صحة رأى الواقعيين.

ولم تتوقف حركة التاريخ، أو الجدل فى عام ١٩١٤. فقد شهدت السبعينيات من هذا القرن ظهوراً جديداً للدعاوى الليبرالية بأن الاعتماد الاقتصادى والاجتماعى المتبادل الآخذ فى التنامى سوف يغير من طبيعة السياسة الدولية. وفى الثمانينيات من هذا القرن، كتب ريتشارد روزكرانس، الأستاذ بجامعة كاليفورنيا يقول إن الدول تستطيع تعزيز قوتها بطريقتين مختلفتين، إما عن طريق ضم أراض أو سلمياً عن طريق التجارة. وضرب مثالاً على ذلك باليابان: ففى الثلاثينيات من هذا القرن حاولت اليابان أن تغزو أقاليم أخرى، وعانت من كارثة الحرب العالمية الثانية. ولكن منذ ذلك الحين، أصبحت دولة تجارية وأصبح اقتصادها ثانى أضخم اقتصاد فى

العالم، وأصبحت اليابان قوة مؤثرة في شرق آسيا، ونجحت اليابان بدون قوة عسكرية كبيرة. وهكذا يقول روزكرانس والليبراليون المعاصرون أن هناك تغييراً يطرأ على طبيعة السياسة الدولية.

ويذهب بعض الليبراليين إلى أبعد من ذلك فى نظرتهم للمستقبل، ويعتقدون أن التغير الكبير فى الاعتماد المتبادل فى مجال البيئة سوف يزيل الفروق بين السياسة الدولية والمحلية، بحيث يتطور الجنس البشرى نحو عالم بدون حدود. فعلى سبيل المثال، سيؤثر تآكل طبقة الأوزون فى طبقات الغلاف الجوى العليا على كل الناس دونما اعتبار للحدود الجغرافية والفواصل إذا أدى ذلك إلى سرطان الجلد. وإذا كان تراكم ثانى أكسيد الكربون سيؤدى إلى ارتفاع درجة حرارة الجو، ويؤدى إلى ذوبان الجليد القطبى، فسوف يؤثر ارتفاع مستوى مياه البحار على الدول الساحلية. وعلاوة على ذلك تنتقل بعض المشكلات مثل مرض الإيدز وإدمان المخدرات عبر الحدود ـ بكل سهولة إلى الحد الذي قد يجعلنا على أعتاب عالم يختلف عما نعيش فيه الآن. ويقول ريتشارد فولك، الأستاذ بجامعة برنستون إن هذه المشكلات والقيم عبر الحدود الدولية ستفضى إلى توالد أحاسيس من الولاء لا يحدها إقليم، والتى سوف تغير نظام الدولة الذى ساد على مدى الأربعة قرون الماضية. وتلغى القوى عبر الحدود الدولية سلام ويستفاليا، وتتجه البشرية نحو نوع جديد من السياسة الدولية.

ويرد أصحاب الاتجاه الواقعى فى عام ١٩٩٠ بقولهم: «أخبروا صدام حسين بذلك». لقد أثبت العراق أن القوة والحرب ما زالا خطرين قائمين. ويرد الليبراليون بأن السياسة فى الشرق الأوسط حالة استثنائية. وبمرور الوقت ـ كما يقولون ـ سيتجاوز العالم مرحلة الفوضوية فى نظام الدولة ذات السيادة. ولن يتم التوفيق في وقت قريب بين هذه الآراء المتباينة عن طبيعة السياسة الدولية، وكيفية تغيرها. ويؤكد الواقعيون على مبدأ الاستمرارية، بينما يؤكد الليبراليون على مبدأ التغيير. ويدعى كلا الطرفين أن موقفهما مبنى على أساس من الواقع، ويجنح الليبراليون إلى اعتبار الواقعيين متشككين، منعهم انبهارهم بالماضى من رؤية التغيير. بينما يرى الواقعيون بدورهم أن الليبراليين حالمون مثاليون.

فمن منهما على صواب: كلاهما على حق، وكلاهما على خطأ أيضاً. وقد يكون من المفيد الحصول على إجابة واضحة ولكنها ستكون أقل دقة وأقل إثارة للاهتمام. فقد أصبح العالم فى نهاية القرن العشرين خليطاً غريباً من الاستمرارية والتغيير. فبعض معالم السياسة الدولية لم يطرأ عليها تغيير منذ ثيوسيديدس. وهو شيء لا يروق أصحاب الاتجاه الليبرالى. ومن ناحية

أخرى فإن ثيوسيديدس لم يكن له أن يقلق قط بالنسبة للأسلحة النووية أو طبقة الأوزون. ومهمة دارسي السياسة الدولية أن يبنوا على الماضي، ولكن بما لا يجعلهم يقعوا في شراكه، حتى يستطيعوا فهم طبيعة الاستمرارية والتغيرات. فيجب علينا أن نتعلم النظريات التقليدية ثم نكيف تلك النظريات مع الظروف المعاصرة؛ وسيكون هناك دائماً شكوك وشروط لتلك النظريات. ولأنها تتعلق بسلوكيات إنسانية قابلة للتغير، فلن تكون السياسة الدولية مثل علم الطبيعة: فليس لها نظريات ثابتة راسخة.

عناصر البناء

يشكل «الفاعلون» ، و«الأهداف»، و«الأدوات» ثلاثة مفاهيم أساسية لتنظير السياسة الدولية، ولكن كل من هذه المفاهيم يتغير. ففي رأى أصحاب النظرة الواقعية التقليدية للسياسة الدولية تعتبر الدولة «الفاعل» الهام الوحيد، والدول العظمى هي وحدها التي تحظى بالاهتمام. ولكن هذا المفهوم يتغير. فقد ازداد عدد الدول بشكل كبير بعد الحرب العالمية: ففي عام ١٩٤٥ كان هناك ما يقرب من ٥٠ دولة في العالم؛ وفي عام ١٩٩٢ وصل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى ١٧٨ دولة، ومنتظر المزيد. والأهم من عدد الدول هو ظهور «فاعلين» من غير الدول. فهناك مثلاً الشركات متعددة الجنسيات، التي تخطت الحدود الدولية، وأحياناً تتحكم في مصادر اقتصادية أكثر من بعض الدول. وهناك على سبيل المثال ١٢ شركة متعددة الجنسيات يتجاوز إجمالي مبيعاتها السنوى الناتج القومي الإجمالي لأكثر من نصف دول العالم. فمبيعات شركات مثل «شل» و«آى بى. إم». أعلى من الناتج القومي الإجمالي لدول مثل النرويج، وبلجيكا، واليونان، وتركيا. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تفتقد لبعض أنماط القوة مثل القوة العسكرية، إلا أنها تمثل أهمية قصوى لتحقيق الأهداف الاقتصادية لأى دولة. وإذا تحدثنا بلغة الاقتصاد، سنجد أن آى. بى. إم أكثر أهمية لبلجيكا من بوروندى، إحدى المستعمرات البلجيكية السابقة.

وقد تعتبر صورة الشرق الأوسط بدون دول متحاربة وقوى خارجية صورة غير منطقية، ولكنها تبدو أيضاً غير كافية، إذا لم تشمل شركات البترول متعددة الجنسيات، والجماعات العرقية عابرة الحدود، والفدائيين، والمختطفين، وهكذا ... والسؤال الذى يطرح نفسه الآن ليس أيها أكثر أهمية، الدولة أم المجموعات التي لا تحمل صفة الدولة عادة ـ تكون الدول هي الأكثر أهمية ـ ولكن كيف تؤثر التحالفات المعقدة الجديدة على سياسة منطقة ما على نحو تفشل النظرية

التقليدية فى تفسيره. فالدول هى الأداة الفاعلة فى مجال السياسة الدولية حالياً، ولكنها لا تستأثر بالمجال لنفسها فقط.

ماذا عن الأهداف؟ جرى العرف أن الهدف الرئيسى لأى دولة فى النظام الفوضوى هو الأمن العسكرى. ومن الواضح أن الدول هذه الأيام تهتم بأمنها العسكرى، ولكنها تهتم بنفس القدر إن لم يكن أكثر برخائها الاقتصادى، وأمور اجتماعية أخرى مثل تهريب المخدرات، وانتشار الإيدز، والتغيرات البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، يتغير تعريف الأمن بتغير نوع المخاطر التى تتهدد هذا الأمن. فالأمن العسكرى ليس الهدف الوحيد الذى تسعى الدول لتحقيقه. فبالنظر إلى العلاقات بين الولايات المتحدة وكندا، حيث لا يلوح شبح الحرب بين البلدين، صرح أحد الدبلوماسيين الكنديين ذات مرة بقوله إنه لا يخشى أن تتحرك الولايات المتحدة بقواتها لتغزو «تورنتو» كما فعلت عام ١٨١٣، ولكنه يخشى أن يتم برمجة تورنتو بأجهزة كمبيوتر من ولاية تكساس ـ وهى وجهة نظر مختلفة عن المعضلة الأمنية. وكذلك لم تحل الأهداف الاقتصادية محل أهداف تحقيق الأمن العسكرى (وهذا ما اكتشفته الكويت عند الغزو العراقى فى أغسطس ١٩٩٠)، ولكن برنامج عمل (أجندة) السياسة الدولية أصبح أكثر تعقيداً بسعى الدول لتحقيق أهداف أوسع.

ثالثاً: تتغير أيضاً أدوات السياسة الدولية. ففى النظرة التقليدية تعتبر القوة العسكرية هى الأداة الوحيدة ذات الأهمية فى العلاقات بين الدول. ففى وصف المؤرخ البريطانى أ. ج. ب. تايلور للعالم قبل عام ١٩١٤ يعرف القوة العظمى على أنها القوة القادرة على الانتصار فى الحرب. ومن الواضح أن الدول تستخدم القوة العسكرية الآن، ولكن على مدى نصف القرن الماضى تغير الدور الذى تقوم به. فقد وجدت العديد من الدول ولا سيما العظمى منها أن استخدام القوة لتحقيق أهدافها أصبح أكثر تكلفة مما كان عليه فى السابق. فكما يقول ستانلى هوفمان، الأستاذ بجامعة هارفارد: لقد ضعفت الرابطة بين القوة العسكرية والإنجازات الإيجابية.

فما هى الأسباب: أحد هذه الأسباب يرجع إلى أن أقوى وسائل القوة العسكرية وهى الأسلحة النووية، مقيدة . فعلى الرغم من أن عدد هذه الأسلحة جاوز ٥٠,٠٠٠، لم تستخدم الأسلحة النووية فى الحروب منذ عام ١٩٤٥، لأن عدم التناسب بين حجم الدمار الذى تسببه تلك الأسلحة، وبين أى أهداف سياسية معقولة دفع قادة الدول إلى الإحجام عن استخدامها. لذلك، فقد أصبح الشكل الأقصى للقوة العسكرية باهظ التكلفة لدرجة تجعله لا يستخدم فى الحروب.

حتى الأسلحة التقليدية أصبحت مكلفة حين تستخدم كوسيلة لحكم الشعوب التى تتميز

بصحوة وطنية. فقد غزت دول أوروبية فى القرن التاسع عشر أجزاء أخرى من العالم بحفنة من الجنود المزودين بأسلحة حديثة، وفرضت سيطرتها عليها بحاميات متواضعة. ولكن فى عصر تتمتع شعوبه بالتعبئة الاجتماعية، يصعب حكم دولة محتلة أصبح شعبها يمر بيقظة قومية. وقد اكتشف الأمريكيون ذلك فى فيتنام فى السبعينيات من هذا القرن، واكتشفه السوفييت فى أفغانستان فى الثمانينيات. ولم تكن فيتنام، أو أفغانستان أقوى من الدول العظمى صاحبة الأسلحة النووية، ولكن مجرد محاولة حكم شعوب تنبهت قومياً كان باهظ التكاليف للولايات المتحدة أو الإتحاد السوفييتى.

وهناك أيضاً تغيير ثالث طرأ على دور القوة يرتبط بالقيود الداخلية. فقد كان هناك دائماً عبر الزمن اتجاه أخلاقى متنامٍ ضد العسكرية، ولا سيما فى البلاد الديمقراطية. وعلى الرغم من أن هذه الاتجاهات لا تمنع اللجوء إلى القوة، إلا أنها تجعله اختياراً أكثر تكلفة للقادة، ولا سيما إذا كان إستخدامه على نطاق كبير أو يمتد لفترات طويلة. فالقوة لم تعد غير ذات موضوع ، ولكن استخدامها أصبح أصعب وأكثر تكلفة عما كان فى الماضى.

وأخيراً، هناك بعض الأمور لا يمكن أن تحل بقوة السلاح. خذ على سبيل المثال، العلاقات الإقتصادية بين الولايات المتحدة واليابان. فى عام ١٨٥٣، أبحر الكومودور بيرى إلى أحد الموانىء اليابانية، وهدد بقصف البلد إذا لم تفتح اليابان موانيها للتجارة. وهذا الأسلوب ليس الطريقة المثلى لحل الأزمة التجارية الحالية بين البلدين. وهكذا فبينما تظل القوة أداة حيوية فى السياسة الدولية، إلا أنها ليست الأداة الوحيدة. فاستخدام الاعتماد الاقتصادى المتبادل، والإتصالات، والمؤسسات الدولية والفاعلين عبر الحدود يلعب فى بعض الأحيان دوراً أكبر من الدور الذى تلعبه القوة. فاستخدام القوة العسكرية لم يعد مجد كأداة، ولكن التغيير فى التكلفة والفاعلية جعلت السياسة الدولية الآن أكثر تعقيداً.

ومع ذلك، فإن لعبة الأمن الأساسية ما زالت مستمرة. وقبل خمس سنوات من حرب الخليج، أشار بحث أجراه معهد «ستوكهولم» الدولى لأبحاث السلام إلى أن ٣٦ حرباً من الحروب أودت بحياة ما بين ثلاثة إلى خمسة ملايين شخص. يقول بعض علماء السياسة إن توازن القوى تحدده دائماً دولة عظمى تفرض هيمنتها على بقية الدول ـ مثل أسبانيا فى القرن السادس عشر، وفرنسا فى عهد لويس الرابع عشر، وبريطانيا فى معظم فترات القرن التاسع عشر، والولايات المتحدة فى معظم فترات القرن العشرين. وفى نهاية الأمر سيتم تحدى الدولة العظمى، وهو ما يؤدى إلى اندلاع النيران العظمى، أو ما يسمى بحروب الهيمنة أو الحروب العالمية، وبعد الحروب

العالمية، تحدد اتفاقية جديدة «الإطار العام الجديد» للنظام الدولى مثل اتفاقيات أوتريخت عام ١٧١٣، ومؤتمر فيينا عام ١٨١٥، ومنظمة الأمم المتحدة بعد عام ١٩٤٥. فإذا لم يكن قد طرأ أى تغيير على السياسة الدولية منذ الصراع على القوة والهيمنة على العالم بين أثينا وأسبرطة، فهل كان سيوجد أى تحد جديد يؤدى إلى حرب عالمية أخرى، أم أن دورة حروب الهيمنة قد انتهت؟ هل جعلت التكنولوجيا النووية الحرب مدمرة إلى حد لا يحتمل؟ هل الاعتماد الإقتصادى المتبادل جعلها باهظة الثمن؟ هل المجتمع الدولى جعلها أمراً لا يجوز التفكير فيه أخلاقياً، واجتماعياً؟ علينا أن نتمنى ذلك لأن الحرب العالمية القادمة قد تكون الأخيرة. ولكن من المهم أولاً فهم القضية من أجل تحقيق الاستمرارية .

الحرب البيلوبونيزية

يعتبر ثيوسيديدس أباً للواقعية، وهى النظرية التى يستخدمها معظم الناس عند التفكير فى السياسة الدولية، حتى إن لم يكونوا مدركين أنهم يستخدمون أى نظرية. فالنظريات هى الأدوات التى لا يمكن الاستغناء عنها عند ترتيب الحقائق. ويقول الإقتصادى جون مايناردكينز: إن رجال الأعمال العمليين الذين يعتقدون أنهم لا يستخدمون أى نظرية هم عادة أسرى لكاتب مجهول لا يتذكرون اسمه. وكثير من رجال الدولة والصحفيين فى هذه الأيام يستخدمون النظريات الواقعية حتى وإن لم يكونوا قد سمعوا عن ثيوسيديدس. يقول روبرت جلبن، وهو من أنصار الواقعية: «بأمانة، يجب على المرء أن يتحرى ما إذا كان دارسو العلاقات الدولية فى القرن العشرين يعلمون شيئاً عن سلوك الدول لم يكن ثيوسيديدس ومعاصروه فى القرن الخامس قبل الميلاد يعرفونه». ثم يجيب على تساؤله قائلا : «فى نهاية المطاف نستطيع القول إن السياسة الدولية ما زالت تتسم بنفس المواصفات التى كانت عليها لدى ثيوسيديدس».[3] وهذه فكرة قابلة للمناقشة، ولكن للتصدى لمناقشتها يجب علينا أولاً أن نعرف براهين ثيوسيديدس. فأى مقدمة للنظرية الواقعية أفضل من دراسة إحدى قصص التاريخ العظيمة؟ وعلى أية حال، فتلك القصص مثلها مثل كثير من القصص العظيمة لها حدود. ومن أهم الدروس المستفادة من الحرب البيلوبونيزية هو كيف نتجنب القراءة الساذجة للتاريخ .

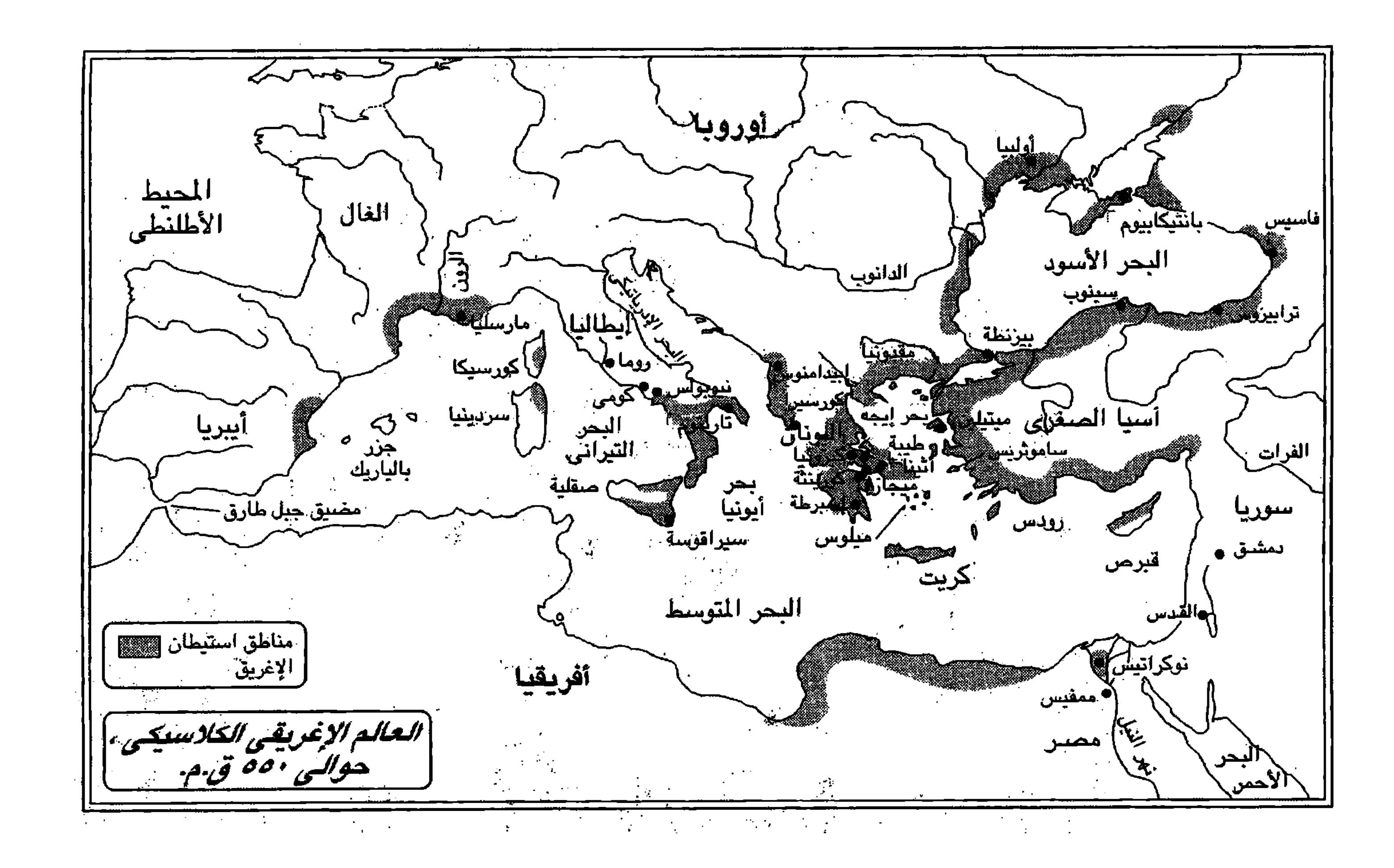
مختصر لقصة طويلة :

فى أوائل القرن الخامس قبل الميلاد، كانت أثينا وإسبرطة حليفتين تعاونتا لهزيمة الإمبراطورية

الفارسية (٤٨٠ ق . م.). وكانت إسبرطة دولة برية محافظة انغلقت على نفسها بعد الانتصار على بلاد فارس. أما أثينا فكانت دولة اقتصادية تجارية منفتحة على البحار، يدور تفكيرها حول العالم الخارجي. وفى منتصف القرن، تحولت أثينا إلى إمبراطورية بعد خمسين عاما من النمو. وقد كونت أثينا رابطة ديليان وهى تحالف يضم مجموعة الدول المطلة على بحر « إيجه» للدفاع المشترك ضد الفرس. أما إسبرطة فقد قامت من جانبها بتشكيل تنظيم من جيرانها فى شبه جزيرة بيلوبونيزيا فى تحالف دفاعي. وكان على الدول التى انضمت بكامل حريتها إلى حلف أثينا للحماية ضد الغزو الفارسي أن تدفع ضرائب للأثينيين . ولكن بسبب تعاظم قوة أثينا، ومقاومة بعض أجزاء من إمبراطوريتها لتلك القوة المتنامية، اندلعت الحرب عام ٤٦١ ق . م.، أى بعد حوالي عشرين عاما من انتصار الإغريق على الفرس . وفى عام ٤٤٥ ق . م. انتهت الحرب البيلوبونيزية الأولى وأعقبتها اتفاقية تنص على إقرار السلام لمدة ثلاثين عاما. وهكذا تمكنت اليونان أن تنعم بالسلام والإستقرار لفترة ما قبل الحرب البيلوبونيزية الثانية أو الكبرى.

فى عام ٤٣٤ ق . م. نشبت حرب أهلية فى دولة مدينة « أبيدامنوس » الصغيرة البعيدة، حيث تقاتل دعاة الديمقراطية مع دعاة حكم الصفوة حول كيفية حكم الدولة . فلجأ الديمقراطيون إلى دولة المدينة كورسيرا التى ساعدت فى تأسيس « أبيدامنوس » ولكن رفض طلبهم . لذلك لجأوا إلى دولة مدينة كورينثة، وقرر الكورينثيون مساعدتهم مما أغضب الكورسيريون الذين أرسلوا أسطولاً لإعادة الاستيلاء على أبيدامنوس ، والتى كانت خاضعة لحكمهم من قبل . فى أثناء ذلك ، ألحق الكورسيريون الهزيمة بأسطول كورينثة ؛ مما أثار حكومة كورينثة فقامت بإعلان الحرب على كورسيرا . وخوفاً من هجوم كورينثة عليها قامت كورسيرا بطلب المساعدة من أثينا . وأرسلت كل من كورسيرا وكورينثة ممثلين إلى أثينا .

وبعد سماع الأثينيين لكلا الطرفين واجهوا معضلة . فلم يكونوا يرغبون فى انتهاك الهدنة التى استمرت لمدة عقد من الزمان ، ولكن فى حالة انتصار الكورينثيين (الذين كانوا قريبين من البيلوبونيزيين) على كورسيرا والاستيلاء على أسطولها الضخم، سيختل توازن القوى بين الدول الإغريقية فى غير صالح أثينا . لذا شعر الأثينيون أنه لا يمكن المقامرة بأن يدعوا أسطول كورسيرا يقع فى أيدى الكورينثيين ، لذلك قرروا الاشتراك بصورة محدودة فقاموا بمناوشة صغيرة لتخويف الكورينثيين حيث قاموا بإرسال عشر سفن ، وأصدروا لها تعليمات بألا تبدأ الحرب إلا إذا حدث هجوم عليها . ولكن أسلوب الردع لم يكلل بالنجاح؛ فقد بدأت كورينثة بالهجوم ، وحين بدا أن كورسيرا تخسر المعركة تدخلت السفن الأثينية أكثر مما كان مخططاً


أوروبا
المحيط
الأطلنطي
الغال
أوليا
بانتيكابيوم
فاسيس
البحر الأسود
الدانوب
سينوب
ترابيزوس
بيزنطة
مقدونيا
الرون
مارسليا
إيطاليا
روما
كومي
نيوبولس
تارنتوم
كورسيكا
سردينيا
أيبريا
جزر
باليارك
البحر
التيراني
صقلية
سيراقوسة
بحر
أيونيا
مضيق جبل طارق
بحر إيجه
ميتيلين
أسيا الصغرى
ساموثريس
طيبة
أثينا
ميجارا
إسبرطة
ميلوس
كريت
رودس
قبرص
الفرات
سوريا
دمشق
القدس
البحر المتوسط
مناطق استيطان
الإغريق
أفريقيا
نوكراتيس
ممفيس
مصر
نهر النيل
البحر
الأحمر
العالم الإغريقي الكلاسيكي،
حوالي ٥٥٠ ق.م.

لها مما أثار ثائرة كورينثة ، وهو موقف أقلق أثينا . فقد خشيت أثينا أن تثير كورينثة مشكلات في منطقة «بوتيديا » ، والتي على الرغم من كونها أحد حلفاء أثينا إلا أنه كان لها علاقات تاريخية مع كورينثة . وقد وعدت إسبرطة بمساعدة كورينثة إذا قامت أثينا بمهاجمة «بوتيديا». وحين حدثت ثورة في بوتيديا أرسلت أثينا قواتها لإخمادها .

عند هذا الحد كان الجدل يحتد في إسبرطة . ناشد الأثينيون أهالي إسبرطة أن يبقوا على الحياد ، ولكن كورينثة حرضت إسبرطة على التدخل في الحرب وحذرتها من الفشل في تحجيم قوة أثينا المتعاظمة . واتفقت ميجارا وهي إحدى المدن الهامة الأخرى مع كورينثة لأن أثينا خرقت الاتفاقية المبرمة بينهما ومنعت سبل التجارة عنها . وأصبحت إسبرطة ممزقة؛ إلا أن أهل إسبرطة أيدوا فكرة الحرب لأنهم كانوا يخشون من تعاظم قوة أثينا، والتي قد تسيطر على اليونان كلها . وهكذا قررت إسبرطة الدخول في الحرب للحفاظ على توازن القوى بين دول المدن الإغريقية .

ورفضت أثينا الإنذار النهائي الذي قدمته إسبرطة ، فقامت قوات إسبرطة في عام ٤٣١ ق. م. بشن هجوم عليها . وقد كان المزاج الأثيني ممتلئاً بالعظمة الإمبراطورية مع الفخر والوطنية تجاه مدينتهم والتفاؤل بأنهم سينتصرون في الحرب. ولكن الحرب توقفت بعد المرحلة الأولى منها وتم إعلان الهدنة بعد عشرة أعوام أي في عام ٤٢١ ق . م . إلا أنها كانت هدنة هشة ، سرعان ما أعقبها اندلاع الحرب من جديد. وفي عام ٤١٣ قامت أثينا بمغامرة خطرة حيث أرسلت أسطولين مشاة للاستيلاء على صقلية أكبر جزر جنوب إيطاليا ، والتي كانت تضم مجموعة من المستعمرات الإغريقية الحليفة لإسبرطة . فكانت النتيجة هزيمة ساحقة . في نفس الوقت تلقت إسبرطة معونات مادية من بلاد فارس ، الذين أسعدهم هزيمة أثينا . وانقسمت أثينا داخلياً بعد الهزيمة في صقلية . وفي عام ٤١١ أطاح الصفوة بالديمقراطيين . وفي عام ٤٠٠ حاولت الصفوة الانفراد بحكم البلاد . ولكن لم تكن هذه الأحداث هي نهاية المطاف، إذ أن أثينا لم تفق من هذه الأزمة . فقد أعقب انتصار الأسطول الأثيني في عام ٤١٠ انتصار أسطول إسبرطة بعد ذلك بخمس سنوات ، وفي عام ٤٠٤ اضطرت أثينا أن تلتمس عقد معاهدة سلام . فطالبت إسبرطة أن تقوم أثينا بهدم الجدران والأسوار التي تحميها من الهجوم البري . وهكذا انكسرت قوة أثينا .

الأسباب والنظريات :

هذه قصة درامية وقوية . ما سبب اندلاع الحرب ؟ إن ثيوسيديدس واضح في هذه المسألة . فبعد

ثبت التواريخ : الحروب البيلوبونيزية

٤٩٠ (ق.م.)	الحرب الفارسية الأولى
٤٨٠ (ق.م.)	الحرب الفارسية الثانية
٤٧٨ (ق.م.)	إسبرطة تتخلى عن القيادة
٤٧٦ (ق.م.)	تكوين اتحاد دليان وإمبراطورية أثينا
٤٦٤ (ق.م.)	تمرد هيلوت فى إسبرطة
٤٦١ (ق.م.)	اندلاع الحرب البيلوبونيزية الأولى
٤٤٥ (ق.م.)	هدنة الثلاثين عاماً
٤٤٥ ـ ٤٣٤ (ق.م.)	عشر سنوات من السلام
٤٣٤ (ق.م.)	النزاع بين إبيدامنوس وكورسيرا
٤٣٣	أثينا تتدخل فى بوتيديا
٤٣٢ (ق.م.)	مجلس إسبرطة يناقش الحرب
٤٣١ (ق.م.)	إندلاع الحرب البيلوبونيزية الثانية
٤٣٠ (ق.م.)	خطاب جنازة بيركليز
٤١٦ (ق.م.)	حوار ميليان
٤١٣ (ق.م.)	هزيمة أثينا فى صقلية
٤١١ (ق.م.)	ثورة القلة الحاكمة فى أثينا
٤٠٤ (ق.م.)	هزيمة أثينا، وإجبارها على هدم الأسوار

سرد الأحداث فى أبيدامنوس وكورسيرا وغيرهما، قال إن هذه الأسباب لم تكن الأسباب الحقيقية . ولكن ما جعل من الحرب حتمية هو تنامى قوة أثينا ، وخشية إسبرطة من تلك القوة .

فهل كان لأثينا اختيار ؟ وهل لوكان لدى أينا قدر أكبر من بعد النظر ، هل كانت أثينا

ستتمكن من تجنب هذه الكارثة ؟ يجيب بيركليز، قائد أثينا فى الأيام الأولى للحرب، على مواطنيه بإجابة مثيرة فيقول «من حقك أن تؤيد كرامة إمبراطورية أثينا، ولكن إمبراطوريتك الآن أصبحت مثل حكم الطاغية، قد يكون من الخطأ الأخذ به، ولكن من المؤكد أنه من الخطر استمراره»[4]. وبمعنى آخر كان بيركليز يخير مواطنيه أنه ليس لديهم الخيار. وقد لا يكون لهم أن يقفوا هذا الموقف، ولكن طالما أصبحت لهم إمبراطورية فلم يكن لديهم ما يفعلونه بشأنها دون الإقدام على أخطار أكبر. وهكذا فقد كان « بيركليز يؤيد الحرب».إلا أنه كانت هناك أصوات أخرى فى أثينا مثل مندوبيها لمجادلة إسبرطة فى عام ٤٣٢ حيث قالوا لأهلها: « فكروا أيضاً فى الدور العظيم الذى تلعبه الحوادث غير المتوقعة فى الحروب: فكروا فيها الآن قبل أن تقروا الحرب. فكلما طالت الحرب زاد احتمال أن تعتمد مجريات الأمور على الحوادث»[5]. وقد ثبت فيما بعد صحة هذه النصيحة، ولكن لماذا لم يأخذ الأثينيون بنصيحتهم ربما لأنهم كانوا مدفوعين بعاطفة وطنية، أو غضب ألقى بظلاله على المنطق الذى يحكم تصرفاتهم. ولكن هناك احتمال أهم وهو أنه قد يكون الأثينيون قد تصرفوا بعقلانية، ولكنهم وقعوا فى معضلة توفير الأمن.

وترتبط معضلات توفير الأمن بالصفة الأساسية للسياسة الدولية وهى التنظيم الفوضوى، أو غياب الحكومة العليا. ففى ظل النظام الفوضوى، قد يؤدى اتخاذ دولة ما إجراءات معينة لزيادة أمنها إلى تناقص أمن الدول الأخرى. فإذا قامت إحدى الدول ببناء قوتها لضمان حمايتها من هجوم دولة أخرى، فقد تسعى الدولة الأخرى لتعزيز قوتها إذا رأت الأولى وقد أصبحت أقوى لحماية حدودها ضد الدولة الأولى. وتكون النتيجة هى أن تسعى كل من الدولتين من جانبها لبناء قوتها وتعزيز أمنها، مما سيؤدى إلى إحساس كلا الطرفين بعدم الأمان. وعلى الرغم من أن النتيجة تعتبر ضرباً من ضروب المفارقة، إلا أن تصرف كلا الطرفين كان منطقياً. فلم تتصرف أى دولة بدافع الغضب أو الكبرياء، ولكن بدافع الخوف الذى ينتج عن تعاظم دولة أخرى. وبصفة عامة يعتبر بناء قوات دفاعية هو رد الفعل المنطقى لأى تهديد يواجه أى دولة.

ويمكن للدول أن تتعاون فيما بينها لتجنب هذه المعضلة الأمنية، بمعنى أنه يمكنها الاتفاق على أنه لا يجوز لأى دولة أن تبنى قدرات دفاعية مما يجعلها جميعاً فى وضع أفضل. وإذا كان من الواضح أهمية تعاون الدول فلماذا لا يفعلون ذلك؟ قد نجد الإجابة فى لعبة تسمى «معضلة السجين». تخيل أنه فى مكان ما ألقى البوليس القبض على اثنين بحوزتهم قليل من المخدرات، التى قد يترتب عليها عقوبة سجن لا تتجاوز السنة. من حق سلطات الشرطة أن تعتقد أن هذين الرجلين من تجار المخدرات بالفعل، ولكن ليس لديهم الدليل الكافى. وإذا ثبت ذلك قد يحكم على

كلا الرجلين بالسجن ٢٥ سنة . وتعلم الشرطة أن شهادة أحدهما ضد الآخر قد تكون كافية لإدانتهما؛ فيعرض رجال الشرطة إخلاء سبيل أحدهما إذا اعترف على زميله، ويخبرانهما أنه إذا اعترفا سيحكم على كليهما بعشر سنين داخل السجن . وتتصور الشرطة أنه بهذه الطريقة سيكون هؤلاء التجار بمنأى عن ارتكاب جرائم لمدة عشر سنوات؛ وإلا فسيقضى كل منهما سنة واحدة فى السجن يعودان بعدها لبيع المخدرات.

ويتم فصل كل من الرجلين فى زنزانتين منفصلتين ولا يسمح لهما بالاتصال ببعضهما البعض . ويقع كلاهما فى نفس المعضلة . فكلاهما يستطيع أن يعترف على زميله ويغنم هو بالبراءة ، أو قد يلتزم الصمت وبالتالى يحكم عليه بالسجن لسنة واحدة . وإذا اعترف كل منهما على الآخر سيحكم عليهما بعشر سنوات داخل السجن . ويفكر كل منهما على النحو التالى «من الأفضل لى أن أعترف على زميلى : فإذا هو التزم الصمت ، ولم أتكلم أنا سيحكم على بالسجن سنة واحدة ؛ ولكن ماذا لو اعترف هو علىّ ؟ فإذا اعترفت عليه أنا أيضاً سيحكم على كل منا بعشر سنوات ، ومن الممكن أن ألتزم أنا الصمت ويعترف هو على فيحكم على بخمسة وعشرين سنة داخل السجن ، ويطلق سراحه هو فأكون بذلك مغفلاً . فإذا ساعدته بالتزامى الصمت فمن يضمن لى أنه لن يشى بى عند الشرطة ؟» هذه هى التركيبة الأساسية لمعضلة التصرفات العقلانية المستقلة؛ حيث يبدو أن أفضل وسيلة للنجاة هو خيانة الطرف الآخر ، أما الوسيلة الأخرى البديلة هى التزام الطرفين الصمت وقضاء عام واحد داخل السجن . أما أسوأ هذه الوسائل فهو اعتراف كليهما على الآخر وقضاء عشرة أعوام سجناً . أما الأسوأ على الإطلاق فهو صمت أحدهما واعتراف الآخر عليه فيقضى الأول ٢٥ سنة فى السجن؛ فإذا سعى كلاهما للحصول على الأفضل له سيؤدى ذلك إلى عواقب سيئة. واختيار أفضل النتائج وهو الحرية تعبير عن أفضلية مبنية عى أساس عقلانى ، ولكن إذا فكر كلاهما على نحو منفصل سعياً لتحقيق أفضل النتائج سيحصل كلاهما على نتيجة سيئة . وتحقيق التعاون صعب فى غياب الإتصال . وإذا استطاع أحدهما الإتصال بالآخر فقد يصلان إلى اتفاق بالالتزام بالصمت، وبالتالى لا يقضيان إلا عاماً واحداً داخل السجن .

ولكن حتى إذا كان الاتصال متاحاً فهناك مشكلة أخرى : الثقة والمصداقية . فإذا تشكك أحد السجينين فى التزام الطرف الآخر الصمت وتساءل كل منهما، «نحن الإثنين من تجار المخدرات. كيف لى أن أضمن تصرف الآخر؟ كيف لى أن أضمن أنه سيلتزم بالاتفاق الذى توصلنا إليه، وأنه لن يقول عظيم! لقد أقنعته أن يلتزم الصمت . والآن أستطيع أن أحصل على

أفضل النتائج لإطلاق سراحى» . نفس الشىء ينطبق على السياسة الدولية حيث يهيىء غياب الإتصال والثقة المناخ للدول أن تعمل على تعزيز أمنها حتى لو كان ذلك على حساب أمن جميع الدول . وبمعنى آخر قد تقول دولة لأخرى «لا تبنى قواتك الحربية ، وسوف لا أبنى أنا قواتى، وسوف يعيش كلانا عيشة أفضل بعد ذلك»، ولكن قد تتساءل الدولة الأخرى عما إذا كانت تستطيع أن تثق فى الدولة الأولى .

فى أثناء النقاش الذى دار فى إسبرطة ، طالب أهالى إسبرطة مبعوثى أثينا أن طريقة حل المشكلة أن يهدموا الجدار الذى يحمى مدينتهم. إخفضوا دفاعاتكم وبذلك لا نشعر بالقلق منكم، وحينئذ سيكون لدى كلينا إحساس بالثقة. ولكن حين عاد المبعوثون إلى أثينا لم يهدموا الجدار؛ وعلى العكس قاموا بتعليته لأنهم لم يثقوا فى إسبرطة. وكان موقف الأثينيين فى عام ٤٣٢ ق. م. شبيهاً جداً بمعضلة السجين. «وفى منتصف القرن اتفقت أثينا وإسبرطة أنه من الأفضل لهما عقد هدنة. وحتى بعد أحداث أبيدامنوس والجدل بين كورينثة وكورسيرا، كانت أثينا حريصة على عدم انتهاك الهدنة. ولكن أهل كورسيرا أقنعوا حكام أثينا بالحجة الآتية «توجد ثلاث قوى بحرية كبرى فى هيلاس: أثينا وكورسيرا وكورينثة. إذا تمكنت كورينثة منا أولاً وسمحتم لأسطولنا أن يضم إليهم فعليكم محاربة الأساطيل الموحدة لكورسيرا وبولوبينزيا. ولكن إذا قبلتم التحالف معنا فستدخلون الحرب بسفننا وسفنكم»[6].

فهل كان على أثينا أن تتعاون مع أهل «بيلوبونيزيا» للحفاظ على الهدنة، وترفض طلب كورسيرا ؟ إذا فعلوا ذلك ماذا كان سيحدث لو أن رجال بيلوبونيزيا خرقوا الاتفاقية واستولوا على أسطول كورسيرا؟ سيختل توازن القوى ويصبح أسطولان مقابل أسطول واحد لأثينا. وهل كان على أثينا أن تثق بأهالى بيلوبونيزيا؟ لقد قررت انتهاك الاتفاقية وهذا يشبه اعتراف السجين على زميله. ويبين ثيوسيديدس السبب بقوله «كان الاعتقاد العام أنه مهما يحدث، فقد كانت الحرب مع بيلوبونيزيا قادمة»[7]. وعلى ذلك فلم تكن أثينا تستطيع أن تغامر بترك أسطول كورسيرا القوى يقع فى أيدى كورينثة.

الحتمية وظلال المستقبل

من الغريب أن الاعتقاد بحتمية الحرب كان واحداً من أهم أسباب اندلاع الحروب. فقد شعرت أثينا أنه إذا كانت الحرب قادمة، فمن الأفضل تفوق الأسطولين على أسطول واحد، بدلاً من أسطول واحد ضد أسطولين. فقد كان الاعتقاد بحتمية الحرب وقربها حاسماً فى اتخاذ القرار.

فلماذا كان ذلك؟ لنرجع مرة أخرى إلى «معضلة السجين». حيث يبدو وللوهلة الأولى أن أفضل حل لكلا الرجلين هو خيانة زميله، ولكن حيث أن كليهما يدرك الموقف، ويعلم أنه أمكن أن يثق كل منهما فى الآخر، فهناك بديل ثان وهو التعاون والتزام الصمت. وقد يكون من الصعب التوصل إلى صيغة تعاون من أول مرة، ولكن مع تكرار الموقف يتعلم الإنسان كيف يتعاون. ويمكن، إذا كان الأمر مرة واحدة فمن يغش سيحصل على الغنيمة، أما من يثق فى الآخر فسيكون مغفلاً. وقد قام العالم السياسى روبرت أكسلرود بلعب «معضلة السجين» على جهاز كمبيوتر من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة، واكتشف بعد عدة مباريات أن أفضل النتائج التى يمكن التوصل إليها يتم إحرازها من خلال ما أسماه «هذى بتلك»، بمعنى «سوف أعاملك بنفس معاملتك». فإذا غدرت سوف أغدر، وإذا تكرر غدرك، سوف أرد بالمثل، أما إذا تعاونت سوف أتعاون معك، وإذا عدت إلى التعاون سأعود إليه. وفى النهاية يتبين اللاعبون أن مجموع المنافع من اللعبة تزيد بتعلم التعاون. ولكن أكسلرود يحذر بأن هذه بتلك استراتيجية جيدة فى حالة ما إذا كان لديك فرصة للاستمرار فى اللعبة لمدة طويلة، أى إذا كانت هناك ظلال ممتدة للمستقبل. وإذا علمت أنك ستلعب مع نفس الناس لمدة طويلة يمكن أن تتعلم التعاون.

لذلك فإن الاعتقاد بحتمية الحرب أمر خطير فى السياسة الدولية. لأنك إذا اعتقدت بحتمية الحرب فأنت على وشك القيام بالحركة الأخيرة. أى أنك عندما تصل إلى هذه المرحلة (والتى تتصل ببقائك، أو بمعنى آخر تتصل بما إذا كنت ستستمر فى اللعبة مرة أخرى)، فإنك قد تشك فى قدرتك على استمرار الثقة فى خصمك. فإذا ارتبت لحظة فى أنه سوف يغشك فمن الأفضل أن تعتمد على نفسك وتخاطر بالانسحاب بدلاً من التعاون. وهذا ما فعله الأثينيون. فعندما واجهوا الاعتقاد باحتمال قيام الحرب، قرروا أنه ليس بوسعهم أن يثقوا فى الكورنثيين أو فى أهالى إسبرطة. فمن الأفضل أن يكون أسطول كورسيرا إلى جانبهم من أن يكون ضدهم عندما بدا أنهم وصلوا إلى آخر خطوة فى اللعبة وإلى الحرب المؤكدة.

فهل كانت حرب بيلوبونيزيا حتمية حقاً؟ يتبنى ثيوسيديدس نظرة متشائمة عن الطبيعة البشرية؛ فقد قال «إن عملى ليس قطعة من النصوص المكتوبة بهدف الاستجابة لذوق الجمهور الحالى، ولكنها لتبقى إلى الأبد»[8]. ويبين تاريخ ثيوسيديدس الطبيعة البشرية على أنها وقعت فى «معضلة السجين» فى عصره وإلى الأبد. ولم يكن ثيوسيديدس يتعمد التضليل ولكنه مثله كل المؤرخين كان يؤكد على أشياء دون الأخرى ويختم قوله إن السبب فى تلك الحرب كان تنامى قوة أثينا، وخشية أهل إسبرطة من تلك القوة. إلا أن دونالد كاجان، أحد دارسى العصور

الكلاسيكية، يرى أن قوة أثينا لم تكن تتنامى قبل نشوب الحرب عام ٤٣٢ مباشرة، ولكن الأمور بدأت تأخذ شكلاً أكثر استقرار. ويضيف كاجان أن إسبرطة لم تكن تخشى أثينا مثل خشيتها من الحرب ذاتها. فكلتا المدينتين كانتا مليئتين بالعبيد، وكانتا تخشيان من أن نشوب الحرب قد يشجع العبيد على التمرد، الفارق هو أن نسبة العبيد (أو هيلوتس) فى إسبرطة كانت تمثل حوالى ٩٠ ٪ من السكان. وكانت إسبرطة قد عانت من فترة قصيرة من حركة تمرد العبيد فى عام ٤٦٤. وطبقاً لرأى كاجان، فإن إسبرطة كانت قلقة من تنامى قوة أثينا، وتسبب ذلك فى شعور بالخوف، ولكن إسبرطة كانت أكثر خشية من ثورة العبيد.

وهكذا فقد كانت الأسباب المباشرة أو التى عجلت بالحرب، طبقاً لكاجان، كانت أكثر أهمية مما تسمح به نظرية ثيوسيديدس عن الحتمية. على سبيل المثال، اعتقدت كورينثة أن أثينا لن تحارب، ولكنها أخطأت فى تقييم رد فعل الأثينيين لأنها كانت غاضبة جداً من كورسيرا. وكذلك بالغ بيركليز فى رد فعله حيث أخطأ حين أنذر بوتيديا وعاقب ميجارا بقطع سبل تجارتها. وقد دفعت هذه الأخطاء فى السياسة إسبرطة إلى الاعتقاد بأن الحرب تستحق المغامرة. يقول كاجان إن تعاظم قوة أثينا كان السبب وراء حرب بيلوبونيزيا الأولى، ولكن الهدنة التى استمرت ثلاثين عاماً أدت إلى تهدئة الأوضاع، لذلك فإن الحرب الثانية كانت فى حاجة لسبب قوى لإشعالها، «وكانت الشرارة هى المشكلات التى سببتها مدينة أبيدامنوس والتى كانت فى حاجة إلى أن تصادف مادة قابلة للاشتعال مما لم يتم إخماده. وقد كانت بعد ذلك فى حاجة إلى ما يزيد اشتعالها من جانب الكورنثيين الذين بادر لمساعدتهم أهالى ميجارا وبوتيديا وإيجة، إلى جانب حزب الحرب فى إسبرطة. وحتى تلك اللحظة كان من الممكن احتواء تلك الشرارة ما لم يصعد حكام أثينا الموقف فى تلك المرحلة الحاسمة»[9]. أو بمعنى آخر لم يكن السبب وراء الحرب قوى موضوعية، ولكن قرارات خاطئة فى ظروف صعبة.

ومن الصعب التشكيك فى نظريات ثيوسيديدس أبى المؤرخين. ولكن لا يوجد شىء حتمى فى التاريخ؛ فالسلوك الإنسانى سلوك إرادى ولكن فى حدود. وقد لاحظ كارل ماركس أن الرجال يصنعون التاريخ، ولكن ليس فى ظروف من اختيارهم. لقد أخطأ الإغريق القدامى فى الاختيار لأنهم وقعوا فى شرك موقف وصفه ثيوسيديدس جيداً، ودخلوا فى«معضلة السجين». فقد جعلت معضلة الأمن احتمال الحرب قائماً، ولكن احتمال الشىء لا يعنى حتميته. فلم تكن حرب الثلاثين عاماً التى دمرت أثينا حتمية لأن القرارات التى يتخذها البشر هامة. والفرق يكمن فى الحوادث

وطبيعة الشخصيات حتى لو كانت فى الحدود التى يضعها الإطار الأكبر وهو حالة عدم الأمان التى تشبه معضلة السجين.

ولكن ما هى الدروس الحديثة المستفادة من هذا التاريخ القديم؟ علينا أن نكون على دراية بكل من الثوابت والمتغيرات. بعض الملامح التركيبية للسياسة الدولية تتسبب فى أحداث فى اتجاه معين، أكثر من الآخر. لذلك كان من الضرورى فهم معضلات الأمن، ومعضلة السجين. ومن ناحية أخرى لا تعنى مثل هذه المواقف أن الحرب حتمية؛ فهناك درجات من الحرية، وقد تحول القرارات البشرية أحياناً دون الوصول إلى عواقب وخيمة. فالتعاون فى الشئون الدولية قائم حتى فى ظل ظروف فوضوية غير مواتية.

ومن الضرورى أيضاً إدراك المقارنات التاريخية غير الدقيقة. ففى أثناء الحرب الباردة، كان من الشائع أن نقول إنه لأن الولايات المتحدة دولة ديمقراطية تعتمد على القوة البحرية بينما الإتحاد السوفيتى دولة تعتمد على القوات البرية ودولة عبيد، ففى هذه الحالة تشبه أمريكا أثينا، والإتحاد السوفيتى إسبرطة التحما فى تكرار نزاع تاريخى عظيم. ولكن مثل هذه المقارنة غير الدقيقة تتجاهل حقيقة أن أثينا القديمة كانت دولة عبيد هى الأخرى وتعانى من الاضطربات الداخلية، ولم يكن الديمقراطيون يتولون مقاليد الأمور دائماً؛ فضلاً عن أنه على عكس الحرب الباردة فإن إسبرطة هى التى كسبت الحرب.

والدرس الآخر الذى يمكن تعلمه هو إدراك قدرة المؤرخين على الاختيار والانتقاء. فلا يستطيع أى إنسان أن يروى القصة الكاملة عن أى شىء. تخيل محاولة أن تروى كل شىء حدث فى الساعة الماضية ناهيك عن قصة حياتك كاملة، أو قصة حرب كاملة. فالعديد من الأحداث يقع. فسرد الأحداث ثانية بثانية الذى قد يتكرر فيه ذكر الوقائع قد يستغرق نفس الوقت الذى استغرقه وقوع الأحداث. لذلك عادة ما يجنح المؤرخون إلى الاختصار. أما فى كتابة التاريخ، حتى ولو كان رواية لوقائع الساعة السابقة، أو اليوم السابق، فلا بد من التبسيط. لذا يجب أن نختار ويتأثر اختيارنا هذا بالقيم، والميول، والنظريات التى نؤمن بها سواء أكانت كاملة أو غير كاملة.

وكذلك يتأثر المؤرخون باهتماماتهم المعاصرة. فقد اهتم ثيوسيديدس بكيفية استفادة أثينا من الدروس المستقاه من الحرب، فألقى باللوم على بيركلز والديمقراطيين، وأكد على موقف «معضلة السجين» الذى وجدت فيه أثينا نفسها. وكان العنصر التركيبى لهذا الموقف غاية فى الأهمية، ولكنه لم يكن كل عناصر الأحداث. فلم يتناول ثيوسيديدس بالرواية القرار الخاص بقطع

سبل التجارة على ميجارا، كما لم يتناول زيادة أثينا للجزية المفروضة على مدن أخرى فى رابطة ديليان. لم يكن تاريخ ثيوسيديدس مضللاً أو منحازاً عن عمد، ولكنه كان مثالاً عن كيفية قيام عصر بإعادة كتابه التاريخ، لأن الأسئلة التى تطرح حول وقائعه العديدة تتغير عبر العصور.

ولا تعنى الحاجة إلى الانتقاء أن كل شيء تسبى، أو أن التاريخ كلام فارغ، فمثل هذا الاستنتاج ليس له ما يبرره. فالمؤرخون المهرة وعلماء الاجتماع يبذلون أقصى جهودهم للتساؤل بأمانة وربط الحقائق قيد البحث بموضوعية، ولكن يجب عليهم وعلى تلاميذهم أن ينتبهوا إلى أن ما يتم اختياره لا يمثل بالضرورة إلا جزءاً من القصة. فيجب دائماً التساؤل عن الأسئلة التى كان يوجهها الكاتب، وعما إذا كان قد تحقق من الوقائع بدقة وموضوعية. فالاختيار جزء هام جداً فى التاريخ وفى كتابة التاريخ، وعلاج إساءة فهم التاريخ يكمن فى المزيد من القراءة.

المسائل الأخلاقية والسياسة الدولية:

يعتقد بعض الواقعيين، على ضوء طبيعة المعضلة الأمنية، أن الاعتبارات الأخلاقية لا تلعب أى دور فى المنازعات الدولية على الرغم من أن الأخلاق تلعب دوراً فى العلاقات الدولية، ولكنه يختلف عن دورها فى السياسة الداخلية. وقد استخدمت المجادلات الأخلاقية منذ أيام ثيوسيديدس. فحين ذهب وفد كورسيرا إلى أثينا طلباً للمساعدة تحدث بلغة الأخلاق وكان مما قالوه: «أولاً إنكم لا تعاونون معتدين ولكنكم تقدمون يد المساعدة لضحايا الاعتداء. ثانياً سوف نظل للأبد مدينين لكم بهذا المعروف» [10] . فإذا استبدلنا الكويت بكورسيرا والعراق بكورينثة سنجد أن نفس الكلام يمكن أن يقال فى عصرنا الحديث.

وللمنطق الأخلاقى أثره على الناس بتشجيعهم أو تثبيطهم. ومن هذا المنطلق فإن الأخلاقيات من حقائق القوة. يقول البعض إن الأخلاقيات مجرد دعاية، وأن أى جدل أخلاقى ليس أفضل من غيره؛ ولكن ليس كل الجدل الأخلاقى متشابهاً. فهناك بعض الحوارات الأخلاقية أكثر إلزاماً من غيرها. ونحن نتساءل إذا ما كانت منطقية ومتسقة. فعلى سبيل المثال حين قال فيليس شلافلاى «إن الأسلحة النووية شيء جيد لأن الله وهبها للعالم الحر، فيجب أن نتساءل لماذا وهبها أيضاً لستالين رئيس الإتحاد السوفيتى، وماو فى الصين. إن الحجج الأخلاقية ليست متساوية.

إن المحك الرئيسى للجدل الأخلاقى هو الحياد، أى أنه يجب تقييم جميع المصالح بنفس المعيار. فمصالحك تستحق نفس القدر من الاعتبار مثل مصالحى. وهناك تقليدان مختلفان فى

هذا الإطار من الحياد فى ثقافة السياسة الغربية، حول كيفية الحكم على الحجج الأخلاقية. ويرجع أحد هذين التقليدين إلى عمانويل كانط الفيلسوف الألمانى، الذى عاش فى القرن الثامن عشر، أما الآخر فينسب إلى النفعيين البريطانيين فى بداية القرن التاسع عشر مثل جيرمى بنتام. ولتوضيح هذين التقليدين تخيل أنك تسير فى قرية فى أمريكا الوسطى، ووجدت أن ضابط جيش على وشك إطلاق النار على ثلاثة أشخاص يضطفون إلى جانب جدار. سوف تسأل: «لماذا تطلق النار على هؤلاء الفلاحين؟ يبدو أنهم غير مؤذيين تماماً». فيرد الضابط بقوله: «أطلق أحدهم النار بالأمس على أحد جنودى فى هذه القرية، وأنا متأكد أن أحد أبناء هذه القرية هو الذى ارتكب هذه الجريمة. لذلك سأطلق النار على هؤلاء الثلاثة ليكونوا عبرة للآخرين». وهنا تقول: «لا يمكن أن تفعل ذلك لأنك سوف تقتل شخصا بريئاً، فإذا كانت طلقة واحدة قد أطلقت فاثنان على الأقل من هؤلاء الثلاثة بريئان، وربما كان ثلاثتهم أبرياء. فلا تستطيع أن تقتلهم». فيتناول الضابط بندقية من أحد جنوده ويعطيها لك قائلاً إذن اقتل أنت أحدهم وسوف نطلق سراح الاثنين الآخرين، وتستطيع بذلك إنقاذ حياة اثنين، وسوف أعلمك أنه فى حرب أهلية لا يمكن أن تقف موقف من يقول أنا أفضل منك، فماذا تفعل ؟

وقد تحاول إبادة كل القوات مرة واحدة فى حركة من حركات رامبو، ولكن أحد جنود الضابط يوجه سلاحه إليك. لذا فإن الاختيار المتاح أمامك هو قتل شخص واحد برىء فى سبيل إنقاذ اثنين آخرين، أو التخلى عن المهمة كلها ولا تلوث يديك بالقتل. ويقتضى اتجاه «كانط» فى هذا الصدد، والقائل بأنك تأتى بتصرفات حين تقتنع أنها سليمة، أن ترفض ارتكاب بعض الأفعال الشريرة. أما التقليد النفعى فقد يقول إنه إذا كنت تستطيع إنقاذ حياة شخصين يجب عليك أن تقتل الثالث. وإذا كنت ستختار حل كانط فتخيل أن الأعداد أكثر، وتخيل أنه قد يكون الصف المواجه للجدار يضم مائة شخص، أو أنك تستطيع إنقاذ مدينة بأكملها. فهل ترفض إنقاذ مليون شخص فى سبيل أن تبقى يديك نظيفة وضميرك مستريحاً؟ عند نقطة ما تكون العواقب هامة. هناك ثلاثة سبل لتقييم الحجج الأخلاقية: إما عن طريق الدوافع، أو النيّات، أو عن طريق الوسائل المتبعة، أو عن طريق العواقب الناتجة. وعلى الرغم من أنه لا يمكن التوفيق بين هذه الأبعاد الثلاثة دائماً بسهولة، فإن الجدل الأخلاقى الجيد يجب أن يأخذهم جميعاً فى الاعتبار.

حدود الاعتبارات الأخلاقية فى العلاقات الدولية:

تلعب الأخلاقيات دوراً أقل فى السياسة الدولية عنه فى السياسة المحلية، وذلك لأربعة أسباب. أول

هذه الأسباب هو ضعف الإجماع الدولى حول القيم. فهناك اختلافات ثقافية ودينية حول عدالة بعض التصرفات. ثانياً: تختلف الدول عن الأفراد. فالدول مفهوم مجرد، وعلى الرغم من أن قادة الدول أفراد. إلا أن الحكم على رجال الدولة يختلف عن الحكم عليهم كأشخاص بمعزل عن مناصبهم. فعلى سبيل المثال عند اختيار رفيق غرفة، يفضل معظم الناس الشخص المسالم. ولكن نفس هؤلاء الأشخاص قد يصوتون ضد انتخابات رئيس دولة يصرح أنه «تحت أى ظرف لن يتخذ أى قرار قد يؤدى إلى مقتل أى إنسان». فالشعوب تخول للرئيس مسئولية حماية مصالحها، وهذه الحماية تستلزم فى بعض الأحيان استخدام القوة. والرئيس الذى يسعى لخلاص روحه والتخلى عن شعبه لن يكون وصياً أميناً.

أما على المستوى الشخصى، فالتضحية تعتبر أسمى دليل على التصرف الأخلاقى، ولكن هل يصح للقائد أن يضحى بشعبه؟ فخلال الحرب البيلوبونيزية أخبر الأثينيون قادة جزيرة ميلوس أنهم إذا قاوموا فإن أثينا ستقتل الجميع. وقد قاوم قادة ميلوس فذُبح أتباعهم جميعاً. فهل كان عليهم أن يتوصلوا إلى تفاهم؟ وفى عام ١٩٦٢، هل كل على الرئيس كنيدى أن يغامر بحرب نووية ضد السوفييت لإزالة صواريخها فى كوبا بينما تملك الولايات المتحدة مثلها فى تركيا؟ قد يجيب أشخاص كثيرون على هذا السؤال بإجابات مختلفة؛ وهذا يعنى أن الحكم على الأشخاص كأفراد يختلف عن الحكم عليهم وهم فى منصب قادة دول.

وهناك سبب ثالث فى أن الأخلاق تلعب دوراً أقل فى السياسة الدولية، وهو تعقد علاقة السبب بالنتيجة. فمن الصعوبة بمكان إدراك عواقب تصرف ما فيما يخص السياسة المحلية، ولكن فى السياسة الدولية فهناك مستوى آخر من التعقيد: وهو تفاعل الدول فيما بينها. هذا البعد الإضافى يجعل التنبؤ الدقيق بتلك العواقب أكثر صعوبة. والمثال الشهير على ذلك أنه فى عام ١٩٣٣ حدثت مناظرة بين الطلبة فى اتحاد جامعة أكسفورد، حيث أيد معظم الطلبة، من منطلق إدراكهم لمقتل العشرين مليون شخص فى أثناء الحرب العالمية الأولى، قراراً يقضى بعدم خوض أى حرب فى سبيل الملك والوطن. ولكن كان هناك من سمع هذا الرأى: أدولف هتلر. الذى توصل إلى نتيجة أن النظم الديمقراطية ضعيفة، وأنه يستطيع أن يمارس ضغوطه عليها كيفما يشاء لأنهم لن يردوا بالحرب . وفى النهاية، أسرف فى الضغط فكانت النتيجة اندلاع الحرب العالمية الثانية، وهى عاقبة غير متوقعة وغير مرغوب فيها من جانب هؤلاء الذين صوتوا بألا يحاربوا أبداً فى سبيل الملك والوطن. وقد حارب كثير منهم فى تلك الحرب وقتل منهم الكثير.

ومثال آخر أقل جدية هو «حوار الهامبورجر» الذى حدث فى أوائل السبعينيات، حين انتاب

الشعوب قلق بشأن أزمة الغذاء فى العالم. إتفق بعض الطلبة الأمريكان فى ذلك الوقت: «حين نذهب إلى المطعم نرفض تناول اللحوم لأن رطل اللحم يساوى ثمانية أرطال من الحبوب التى قد تستخدم فى إطعام الفقراء فى العالم». وبالفعل امتنع معظم الطلبة عن تناول الهامبورجر وأحسوا بالرضا، ولكنهم بذلك لم يساعدوا الشعوب التى تتضور جوعاً فى الهند وبنجلاديش. لأن الحبوب التى وفروها بعدم أكل «الهامبورجر» لم تصل إلى الشعوب الجائعة هناك لأنه لم يكن لديهم المال لشرائه، ولكنه أدى إلى فائض فى إنتاج الحبوب الأمريكية. ونتيجة لذلك إنخفض سعر الحبوب، وقل إنتاج المزارعين من الحبوب. واحتاجت مساعدة الفلاحين فى بنجلاديش توفير الأموال لهم حتى يستطيعوا شراء الحبوب التى توفرت بالامتناع عن أكل الهامبورجر. فبالقيام بحملة ضد أكل الهامبورجر وإخفاقهم فى التعرف على مدى تعقيد علاقة السبب بالنتيجة على الرغم من توافر حسن النية لديهم، فإن الطلبة قد فشلوا.

ونصل أخيراً للحجة القائلة بضعف مؤسسات المجتمع الدولى، وأن التباين بين النظام العام والعدالة أكبر على الصعيد الدولى عنه على الصعيد المحلى. فالعدالة والنظام كلاهما هام. ففى السياسة المحلية يعتبر النظام العام من المسلمات. وفى واقع الحال يلجأ بعض المعارضين إلى الإخلال بالنظام سعياً وراء تحقيق العدالة كما يرونها. ولكن إذا غاب النظام العام تماماً، فمن الصعب تحقيق العدالة. ولننظر إلى ما حدث من حوادث إلقاء القنابل والقتل والاختطاف من جانب جميع الأطراف فى لبنان فى الثمانينيات. فالعدالة تحتاج إلى قدر من النظام. أما على الصعيد الدولى فيؤدى غياب التشريعات العامة، والأجهزة التنفيذية المركزية، أو النظام القضائى القوى إلى صعوبة تحقيق النظام الدولى الذى يسبق العدالة.

ثلاثة آراء حول دور الأخلاق

هناك على الأقل ثلاثة آراء مختلفة حول الأخلاق فى العلاقات الدولية: آراء المتشككين، ودعاة الأخلاق، وأصحاب النظرة العالمية. وعلى الرغم من عدم وجود علاقة منطقية، يجنح أصحاب الإتجاه الواقعى فى وصفهم التحليلى لسياسات العالم إلى أن يكونوا متشككين، أو دعاة أخلاق فى تقييمهم، بينما يميل أصحاب التوجهات الليبرالية إلى آراء أنصار دعاة الأخلاق وأصحاب النظرة العالمية.

ويقول المتشكك إن تصنيفات الأخلاق ليس لها معنى فى العلاقات الدولية، لأنه لا توجد مؤسسات متخصصة لتوفير النظام. علاوة على ذلك لا يوجد إحساس عام بالجماعة، ولذلك

لا يمكن توافر حقوق وواجبات أخلاقية. وبالنسبة للمتشككين، يعتبر المثال الكلاسيكي عن الأخلاق في السياسة الدولية هو رد حكام أثينا على طلب «الميليانيين» للرحمة: «للأقوياء أن يفعلوا ما تسمح لهم به قوتهم، وعلى الضعفاء أن يقبلوا ما يجب عليهم أن يقبلوه»[11]. فالقوة تصنع الحقوق. وهذا في رأى المتشككين هو كل ما يمكن أن يقال.

ويقول الفلاسفة عادة إن «يجب» في الإلزام الأخلاقي تعني «يمكن» القدرة على الفعل. فالأخلاق تستلزم الاختيار. فإذا كان الأمر مستحيلاً فليس فيه إلزام. وإذا كانت العلاقات الدولية هي مجال «إما قاتل أو مقتول» فليس هناك اختيار، وهذا ما يبرر موقف المتشككين. ولكن السياسة الدولية تتضمن أشياء أخرى غير مجرد البقاء. فإذا كانت هناك اختيارات في العلاقات الدولية، فالتظاهر بعدم وجود اختيار هو في حد ذاته أحد أنواع الاختيار المقنع. وقصر التفكير في الحدود الضيقة للمصالح القومية يعني ببساطة السماح بتسلل بعض القيم دون التصريح بذلك. وقد قال لي أحد الدبلوماسيين الفرنسيين «أي شيء في صالح فرنسا هو شيء أخلاقي»، وقد كان في ذلك يغوص للبحث عن أسباب الخيارات في أخذ مصالح فرنسا وحدها في الاعتبار. ورجل الدولة الذي يصرح بأنه لم يكن له اختيار عادة ما يكون له حرية الاختيار، حتى لو كان خياراً غير مرض. وإذا كان هناك قدر من النظام والإحساس بالجماعة في العلاقات الدولية وليس الأمر فقط إما قاتل أو مقتول؛ فهناك إذن مجال للاختيارات. « فالفوضى» تعني عدم وجود حكومة، ولكنها لا تعني بالضرورة الاختلال التام في النظام. وهناك دائماً مؤسسات وإجراءات بدائية تضمن توفير قدر من النظام يسمح بالقيام باختيارات هامة مثل : توازن القوى، والقانون الدولي، والمنظمات الدولية؛ وكل هذا هام لفهم أسباب عدم كفاية رأي المتشككين.

يقول توماس هوبز إنه لتجنب «حالة الطبيعة» حيث يمكن لأي شخص أن يقتل شخصاً آخر، يجب أن يتخلى الأفراد عن حريتهم لقوة ضخمة أو حكومة تتولى حمايتهم؛ لأن الحياة في «حالة الطبيعة» بغيضة وشرسة وقصيرة. لم لا تشكل الحكومات حكومة عظمى تتولى حمايتها؟ لماذا لا توجد حكومة دولية؟ يقول هوبز إن السبب وراء ذلك هو أن عدم الإحساس بالأمن ليس متوافراً على الصعيد الدولي كما هو الحال على المستوى الشخصي. فتوفر الحكومات للأفراد قدراً من الحماية ضد وحشية ذوي النفوذ الأقوى الذي يأخذ كل ما يريد، بينما يوفر توازن القوى بين الدول قدراً من النظام. وعلى الرغم من أن الدول قد تكون في موقف يسمح بنشوب الحرب «إلا أنها مازالت تمارس واجباتها نحو شعوبها. ولا تسبب حالة الطبيعة على المستوى الدولي الشقاء اليومي الذي قد يصاحب حالة الطبيعة على مستوى الأفراد. وبمعنى آخر يرى هوبز أن

توازن القوى بين الدول يخفف من حدة الفوضى الدولية بدرجة تسمح بقدر من النظام.

ويشير الليبراليون أيضاً إلى وجود القانون الدولى والتقاليد الدولية. ويقولون إنه مهما كانت هذه القواعد بدائية إلا أنها تمثل دليلاً ضد هؤلاء الذين يقومون بانتهاكها. فمثلاً إبان أزمة الخليج عام ١٩٩٠، إدعى صدام حسين أنه ضم الكويت لاستعادة مقاطعة عراقية تم الاستيلاء عليها فى العهود الاستعمارية. ولما كان القانون الدولى يحرم التعدى على الحدود لمثل هذه الأسباب، فقد إعتبرت الغالبية العظمى من الدول تصرف صدام حسين إنتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وأشارت القرارات الاثنى عشر التى صدرت عن مجلس الأمن إلى أن موقف صدام حسين يعتبر مخالفاً للأعراف الدولية . ولم يمنع القانون أو الأعراف الدولية صدام حسين من غزو الكويت، ولكنها جعلت من الصعب عليه أن يجد تأييداً لموقفه، وساهمت فى تكوين التحالف الدولى الذى طرده من الكويت.

وتوفر المؤسسات الدولية، حتى لو كان بدائية، قدراً من النظام من خلال تسهيل وتشجيع الإتصال، وكذلك توفر قدراً من التبادل والمساومة. إذا وضعنا هذا الموقف الخاص بالإتصال الدائم فى الاعتبار، سنجد أن السياسية الدولية ليست دائماً «إما قاتل أو مقتول» كما يدعى المتشككون . فقادة الدول فى العالم لا يوجهون طاقاتهم واهتمامهم للقضايا الأمنية وبقاء دولهم بصورة دائمة فقط . فهناك مجالات اقتصادية واجتماعية كبيرة يمكن أن يحدث بشأنها تعاون أو صراع. وعلى الرغم من وجود تباين فى المفاهيم الثقافية عن فكرة العدل، إلا أن القانون الدولى ينص على إرساء مبادىء العدل كما يتم إجراء حوارات عن الأخلاق فى السياسة الدولية.

وحتى فى أقسى الظروف وهى الحرب، يلعب القانون والأخلاق دوراً فى بعض الأحيان. وتمنع عقيدة الحرب العادلة، التى نشأت لأول مرة فى الكنيسة المسيحية، ثم أصبحت علمانية بعد القرن السابع عشر، تمنع قتل المدنيين الأبرياء. ويبدأ منع قتل الأبرياء من مبدأ «لا تقتل» ولكن إذا كان هذا مبدءاً أخلاقياً أساسياً فكيف إذن نبرر القتل بصفة عامة؟ يقول دعاة السلام المطلق إنه لا يجوز لأى إنسان أن يقتل إنساناً آخر تحت أى ظرف، ولأى سبب. ويقول تقليد الحرب العادلة إنه إذا هم أحدهم بقتلك ولم تدافع عن نفسك سينتشر الشر، لأن رفض الأخيار الدفاع عن أنفسهم يؤدى إلى موتهم. وإذا كان أحد يتعرض لخطر داهم ومهدد بالقتل، فإن القتل دفاعاً عن النفس يكون عملاً أخلاقياً. ولكن علينا أن نفرق بين من «يجوز قتلهم» ومن «لا يجوز قتلهم». على سبيل المثال إذا اندفع أحد نحو شخص ما لقتله، فيمكن أن يقتل دفاعاً عن النفس. ولكن بمجرد إلقاء الجندى سلاحه ورفع يديه مستسلماً فلا يحق

لأحد أن يقتله. وهذا المبدأ فى الحقيقة مقرر فى القانون الدولى وفى قانون الجيش الأمريكى أيضاً، حيث ينص القانون العسكرى الأمريكى على أن يحاكم على جريمة القتل الجندى الذى يطلق النار على جندى العدو بعد استسلامه. وقد تم سجن بعض الضباط الأمريكان الذين شاركوا فى حرب فيتنام بتهمة انتهاك مثل هذه القوانين. وعلى الرغم من أنها تُنتهك، فإن هناك أعرافاً وتقاليد معينة حتى تحت أقسى الظروف الدولية. وحقيقة وجود إحساس بدائى بالعدل، يكمن فى قانون دولى لايطاع بصورة كافية، ينقض دعوى المتشككين بأنه لا توجد خيارات فى حالة الحرب.

من هنا يجدر بنا أن نرفض التشكيك المطلق لأن هناك دائماً مجالاً للأخلاق فى السياسة الدولية. والأخلاق هنا محورها الاختيار، ويختلف الاختيار ذو الدلالة مع اختلاف ظروف البقاء. فكلما كان الخطر الذى يهدد حياة الإنسان داهماً، قلت مساحة الاختيار الأخلاقى. وعند بدء الحرب البيلوبونيزية كان منطق الأثينيين يقول «إنما يستحق الثناء أولئك الذين يحبون القوة من منطلق إحساسهم البشرى، ولكنهم رغم ذلك يولون العدالة اهتماماً يفوق ما هم مرغمون عليه بحكم موقفهم»[12]. ولكن الأثينيين للأسف تجاهلوا هذه الحكمة فى فترات تالية من الحرب، ولكن ذلك يذكرنا أن المواقف التى ليس فيها خيار مطلق نادرة، وأن الأمن القومى ودرجات التهديد تتسم عادةً بالغموض. ويتفادى المتشككون بشدة الاختيارات الأخلاقية، بادعائهم العكس. ويتلخص ذلك فى حكمة نقول : قد لا يعيش البشر بالكلمة فقط، ولكنهم لا يعيشون بالسيف وحده أيضاً.

وكثير من القادة والكتاب الذين يتسمون بالواقعية فى تحليلهم الوصفى يتبنون منهج التشكيك فى نظرتهم للقيم المطروحة فى السياسة الدولية. ولكن ليس كل الواقعيين متشككين، فبعضهم يسلم بوجود بعض الالتزامات الأخلاقية، ولكنهم يرون أن النظام يأتى فى المرتبة الأولى. والسلام أولوية أخلاقية حتى لو كان سلاماً غير عادل. وفوضى الحرب تجعل العدل أمراً صعباً، ولا سيما فى العصر النووى. وأفضل وسيلة للحفاظ على النظام هو الحفاظ على توازن القوى بين الدول. وتعمل الحملات الأخلاقية على تدمير ميزان القوى. فعلى سبيل المثال إذا حاولت الولايات المتحدة أن تنشر مبادىء الديمقراطية أو حقوق الإنسان فى العالم، فقد تتسبب فى اختلال النظام مما يؤدى إلى ضرر يفوق النفع على المدى البعيد.

ويتبنى أصحاب الاتجاه الواقعى منطقاً سليماً إلى حد ما. فيقولون إن النظام الدولى هام، ولكنه مسألة مستويات، فهناك حلول وسط بين العدل والنظام. فما هو المستوى

الضرورى من النظام قبل أن نبدأ القلق بشأن تحقيق العدالة؟ على سبيل المثال، بعد الهجوم السوفييتى عام ١٩٩٠ على جمهوريات البلطيق والذى أودى بحياة عدد من الناس، دعا بعض الأمريكان إلى قطع العلاقات مع الإتحاد السوفييتى. وقد رأوا من وجهة نظرهم أن الأمريكان يجب أن يعبروا عن قيمهم الديمقراطية ومبادىء حقوق الإنسان فى السياسة الخارجية، حتى لو كان هذا يعنى خلق حالة من عدم الاستقرار، ونهاية لمحادثات الحد من التسلح. ورأى آخرون أنه على الرغم من أهمية السلام وحقوق الإنسان، إلا أن محادثات الحد من التسلح النووى والتوصل إلى اتفاقية للحد من التسلح تمثل أهمية أكبر. وفى النهاية، استمرت الولايات المتحدة فى محادثات الحد من التسلح، ولكنها وضعت احترام حقوق الإنسان شرطاً لتقديم المساعدات الإقتصادية. وكثيراً ما يتكرر ذلك فى السياسة الدولية، فليس السؤال هو النظام المطلق فى مواجهة العدل، ولكن كيفية التوفيق بين الاختيارات فى مواقف معينة. وللواقعيين وجهة نظر سليمة، ولكنهم يبالغون حين يفترضون أن تحقيق النظام التام يأتى فى المرتبة الأولى قبل تحقيق أى عدالة.

ويقول المصلحون الأخلاقيون إن السياسة الدولية تعتمد على مجتمع من الدول له قواعد محددة، على الرغم من أن هذه القواعد لا تتبع بدقة. وأهم هذه القواعد هى سيادة الدولة، والتى تمنع الدول من التعدى على حدود وسيادة دولة أخرى. ويقول عالم السياسة مايكل والزر، على سبيل المثال، إن الحدود القومية لها دلالة أخلاقية، لأن الدول تمثل مجموع حقوق الأفراد الذين تجمعوا من أجل حياة مشتركة. لذلك كان احترام سيادة الدولة ووحدتها الإقليمية يتعلق باحترام الأشخاص أنفسهم. ويقول آخرون إن احترام سيادة الدولة ببساطة هو أفضل سبيل للحفاظ على النظام. فالأسوار الجيدة تصنع جواراً جيداً.

ومن الناحية العملية يتم انتهاك هذه القواعد الخاصة بسلوك الدول بصفة متكررة. فعلى مدار العقدين الماضيين قامت فيتنام بغزو كمبوديا، والصين بغزو فيتنام، كما غزت تنزانيا أوغندا، وإسرائيل غزت لبنان، وغزا الاتحاد السوفييتى أفغانستان، وغزت الولايات المتحدة جرينادا وبنما، كذلك غزت العراق إيران والكويت، وهذه مجرد أمثلة. ويعتبر التدخل فى شئون الآخرين مشكلة مستديمة. ففى عام ١٩٧٩ أعرب الأمريكيون عن شجبهم للغزو السوفييتى لأفغانستان أخلاقياً بعبارات قوية. فأشار الإتحاد السوفييتى إلى التدخل الأمريكى فى الدومينيكان عام ١٩٦٥ حين أرسلت الولايات المتحدة ٢٥ ألف جندى لمنع تشكيل حكومة شيوعية هناك. وكان الموقفان السوفييتى والأمريكى متماثلين، فقد كان الهدف من وراء

التدخل

تخيل المشهد التالى فى أفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩:

وصل قائد شيوعى أفغانى إلى السلطة محاولاً أن يصبح أكثر استقلالاً عن الإتحاد السوفييتى. وأقلق هذا الأمر قادة الاتحاد السوفييتى لأن نظاماً مستقلاً على حدودهم يمكن أن يثير القلاقل عبر آسيا الوسطى (بما فى ذلك آسيا الوسطى السوفييتية) ويخلق سابقة خطيرة لخروج جار شيوعى صغير على الإمبراطورية السوفييتية. وتخيل الجنرال الروسى المسئول عن عملية الغزو الروسى يواجه الزعيم الأفغانى المتمرد الذى يزمع قتله، يشرح لماذا يفعل هذه الأشياء ضد القواعد الدولية بعدم التدخل فى الشئون الداخلية وسيادة الدول. «ففيما يتعلق بالصواب والخطأ، فإن الصين وآخرين يعتقدون أنه لا يوجد فارق بين الإثنين وإذا نحن فشلنا فى أن نهاجمك، فإن ذلك يعود إلى خوفنا. ولذلك فإنه من خلال قيامنا بهزيمتك، فإننا فسوف لا نزيد فقط من حجم الأمن الخاص بإمبراطوريتنا. ونحن نحكم كتلة أراضى آسيا الوسطى وأنتم دولة مجاورة وأضعف من الآخرين. ولهذا الأمر من الهام للغاية ألا تهرب».

وهذه الكلمات من حوار ثيوسيديدس فى ميليا مع إضافة كلمات «الصين» واستبدال «آسيا الوسطى» بدلاً من «البحر»، و«الدولة المجاورة» بدلاً من «الجزر». فالتدخل ليس مشكلة جديدة!

التدخل الأمريكى هو الحيلولة دون وصول نظام معاد لتوجهاتها للسلطة فى منطقة الكاريبى، بينما كان التدخل السوفييتى فى أفغانستان يرمى إلى الحيلولة دون تشكيل حكومة معادية على حدودها.

ولكى نتبين الفارق بين الموقفين، يجب أن ننظر إلى ما هو أبعد من النيات. ففيما يخص الوسيلة المستخدمة لم يقتل الأمريكيون إلا القليل من أبناء الدومينيكان، إلى جانب أن الولايات

المتحدة سرعان ما انسحبت. أما فى حالة أفغانستان، فقد راح ضحيتها العديد من الناس، وعلاوة على ذلك فقد استمر الوجود السوفييتى إلى ما يقرب من عشرة أعوام. ويقارن غزو العراق للكويت بغزو أمريكا لبنما. ففى ديسمبر عام ١٩٨٩، قامت الولايات المتحدة بإرسال قوات للإطاحة بديكتاتور بنما مانويل نورييجا. وفى أغسطس عام ١٩٩٠ أرسلت العراق قواتها للإطاحة بأمير الكويت وقد انتهكت كل من الولايات المتحدة والعراق قاعدة عدم التدخل. ولكن للمرة الثانية توجد فروق فى الوسائل والعواقب. ففى حالة بنما نصبت الولايات المتحدة حكومة تم انتخابها، ولكن حال نورييجا دون توليها السلطة؛ ولم تحاول ضم بنما إلى الأراضى الأمريكية. أما فى حالة الكويت حاولت الحكومة العراقية ضم الكويت لأراضيها وتسببت فى الكثير من إراقة الدماء. كل هذه الاعتبارات لا تعنى أن الموقف الأمريكى فى بنما سليم أو خطأ بشكل مطلق، ولكن كما سنرى فى الفصل السادس، هناك عادةً مشكلات عند تطبيق مبدأ عدم التدخل والسيادة.

أما أنصار النظرة العالمية فيرون السياسة الدولية، ليس على أنها مجتمع من الدول، ولكن على أنها مجتمع من الأفراد. وحين نتحدث عن العدل، كما يقول أنصار النظرة العالمية، يجب أن نتحدث عن تحقيق العدل للأفراد. ويركز الواقعيون على مسائل الحرب والسلام. فإذا ركزوا على مسائل مثل نشر العدل، أى من يأخذ ماذا، فسوف يلاحظون الاعتماد الاقتصادى المتبادل فى العالم. وقد يكون للتدخل الاقتصادى المستمر عبر الحدود آثار تتعلق بحياة أو موت الأفراد. فعلى سبيل المثال إذا كنت فلاحاً فى إحدى قرى الفلبين وتوفى ولدك بسبب مرض يمكن علاجه لأن ابن القرية الذى أصبح طبيباً ترك القرية وسافر ليعمل فى الولايات المتحدة للحصول على عائد أعلى، فالمسألة هنا مسألة حياة أو موت بالنسبة لك.

يقول أنصار النظرة العالمية إن الحدود القومية ليس لها أساس أخلاقى، ولكنها مجرد دفاع عن وضع غير عادل يجب أن يزول إذا فكرنا بلغة نشر العدل. ويرد الواقعيون بقولهم إن الخطر فى هذا المفهوم يكمن فى أنه قد يؤدى إلى فوضى شديدة. خذ على سبيل المثال الجهود المبذولة لإعادة توزيع الثروات، والتى قد تفضى إلى صراعات دموية لأن الأشخاص لا يتخلون عن ثرواتهم بسهولة. ويستطرد أنصار النظرة العالمية المحدودة فى حجتهم من منطلق أن الناس عادةً يجمعون بين أكثر من ولاء، فهم يشعرون بالولاء للأسرة، والأصدقاء، والجيرة، والأمم، وربما لجماعات دينية عبر الحدود، ولمفهوم الإنسانية الشامل. ويتأثر أغلب الناس بمشهد الأطفال الذين يتضورون جوعاً فى أثيوبيا، لأن هناك إحساساً بمجتمع مشترك يتعدى المستوى القومى، وإن كان أضعف منه. فنحن جميعاً بشر. ويذكرنا أصحاب النظرة العالمية

إلى أن هناك أبعاداً خاصة بالعلاقات الدولية تجعل الاعتبارات الأخلاقية بنفس الأهمية فى السلم كما فى الحرب. ويمكن أن توضع السياسات لمساعدة الاحتياجات والحقوق الإنسانية الأساسية بدون تدمير النظام.

ويقدم الواقعيون وجهة نظر سليمة بشأن المدخل إلى الأخلاقيات فى العلاقات الدولية بأن النظام عنصر أساسى لتحقيق العدل، ولكنه يغفل إمكانية التوفيق بينهما. والمصلح الأخلاقى الذى يرى أن المجتمع الدولى تحكمه قواعد معينة تحرم التدخل فى شئون الآخرين يوضح مفهوماً عن النظام، ولكنه لا يقدم الإجابات الوافية عن متى يكون هذا التدخل له ما يبرره. وأخيراً يتمتع أصحاب النظرة العالمية الذين يركزون على مجتمع من الأفراد بثاقب نظر عن المجتمع البشرى، ولكنهم يقامرون بإثارة الكثير من القلاقل والاضطرابات. وأغلب الناس يتخذون موقفاً مركباً، فالشعارات أقل أهمية من النقطة المحورية بأن هناك تبادلاً بين هذه المواقف.

وبسبب هذا التباين بين السياسة الدولية والداخلية يصعب تطبيق مبادىء الأخلاق فى السياسة الدولية، ولكنْ لا يعنى تعدد المبادىء أنه لا توجد مبادىء على الإطلاق. فإلى أى مدى يجب أن نذهب فى تطبيق الأخلاقيات فى السياسة الدولية؟ والإجابة أنه يجب أن نكون على حذر، لأنه إذا كانت الأحكام الأخلاقية تحدد كل شىء، فإن الأخلاق يمكن أن تؤدى إلى إحساس بالغضب، والغضب قد يؤدى إلى زيادة المخاطر. وفى نهاية الأمر لا توجد أسئلة أخلاقية بين من يتم احتراقهم. ولكننا لا نستطيع بأمانة أن نتجاهل الأخلاقيات فى السياسة الدولية. ويجب على كل شخص أن يدرس الوقائع ويتخذ قراره عن الحكم على الأشياء والمبادلات. ولا يعفى المنطق الثابت للنزاع الدولى من المسئولية عن الاختيارات الأخلاقية، على الرغم من أنه يقتضى فهماً للوضع الخاص الذى جعل الاختيارات صعبة.

الملاحظات

1. Thomas Hobbes, *Leviathan*. Ed. C. B. MacPherson (London: Penguin, 1968, 1981), p. 186.
2. "From Our Dec. 13 Pages, 75 Years Ago," *International Herald Tribune*, December 13, 1985.
3. Robert Gilpin *War and Change in World Politics* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1981), pp. 227-228.

4. Thucydides, *History of the Peloponnesian War*. Trans. Rex Weiner, ed. M. K. Finley (London: Penguin, 1972), p. 161.
5. Ibid., pp. 82-83.
6. Ibid., p. 57.
7. Ibid., p. 62
8. Ibid., p. 48.
9. Donald Kagan, *The Outbreak of the Peloponnesian War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1969), p. 354.
10. Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, p. 55.
11. Ibid., p. 402.
12. Ibid., p. 80.

قراءات مختارة

1. Hans Morgenthau, *Politics Among Nations* (New York: Knopf, 1955), Chapter 1.
2. Kenneth Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1959), pp. 1-15.
3. Thucydides, *History of the Peloponnesian War*. Trans. Rex Weiner, ed. M. K. Finley (London: Penguin, 1972), pp. 35-87, 400-408.
4. Donald Kagan, *The Outbreak of the Peloponnesian War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1969), pp. 31-56, 345-356.

قراءات إضافية

Axelrod, Robert M., *The Evolution of Cooperation* (New York: Basic, 1984).

Beitz, Charles R., *Political Theory and International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1979).

Bull, Hedley, *The Anarchical Society: A Study of Order in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1977).

Gilpin, Robert, *War and Change in World Politics* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1981).

Hinsley, F.H., *Power and the Pursuit of Peace* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1963).

Hoffmann, Stanley, *Duties Beyond Borders: On the Limits and Possibilities of Ethical International Politics* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1981).

Holsti, K.J., *The Dividing Discipline: Hegemony and Diversity in Internatinal Theory* (Boston: Allen & Unwin, 1985).

Jervis, Robert, "Realism, Game Theory and Cooperation," *World Politics*, Vol. 40, No. 3 (April 1988), pp. 317-349.

Keohane, Robert, O., ed., *Neo-Realism and Its Critics* (New York: Columbia University Press, 1986).

Levy, Jack S., *War in the Modern Great Power System, 1495-1975* (Lexington: University Press of Kentucky, 1983).

Rosecrance, Richard N., *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic, 1986).

Rosenau, James N., *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990).

Waltz, Kenneth N., *Theory Of International Relations* (Reading, MA: Addison-Wesley, 1979).

أسئلة الدراسة

١ ـ ما هو الدور الذى يجب أن تلعبه الاعتبارات الأخلاقية فى توجيه العلاقات الدولية؟ وما هو الدور الذى تلعبة الآن؟ هل يمكن أن نتحدث حديث له مغزى عن الواجبات الأخلاقية تجاه الأمم الأخرى أو شعوبهم؟

٢ ـ هل هناك فارق بين الالتزامات الأخلاقية فى مجال السياسات الداخلية والسياسات الخارجية؟ ووفقاً لأسس حوار ميليان، هل تصرف الأثينيون بشكل أخلاقى؟ وهل فعل ذلك شيوخ ميليا؟

٣ ـ ما هى الواقعية؟ وكيف تختلف عن النظرة الليبرالية للسياسة العالمية؟

٤ ـ ما هى النقاط التى حددها ثيوسيديدس كأسباب أساسية للحرب البيلوبونيزية؟ وما هى الأسباب المباشرة؟ وما هى الأسباب الكامنة؟

٥ ـ ما نوع نظرية العلاقات الدولية الواضحة فى تقدير ثيوسيديدس عن الحرب؟

٦ ـ هل كانت الحرب البيلوبونيزية أمراً محتوماً؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا ومتى؟ وإذا لم تكن كذلك، كيف ومتى كان يمكن منعها؟

الفصل ٢

أصول المنازعات الكبرى في القرن العشرين

المنظومات الدولية ومستويات السببية:

غالباً ما يتم تفسير الحرب من منظور المنظومات الدولية، ولكن ما هو «النظام الدولى»؟ يعرف القاموس كلمة «منظومة» على أنها مجموعة من الوحدات المتداخلة. ويسهل تعريف معظم المنظومات السياسية الداخلية لوضوح مكوناتها المؤسسية: الرئاسة، المجلس التشريعى، البرلمان، وهكذا. أما منظومات السياسية الدولية فأقل مركزية، وكذلك عناصرها الملموسة أقل. وحتى بدون الأمم المتحدة سيظل هناك منظومة دولية. فالمنظومة الدولية ليست مجرد دول، ولكن منظومة السياسة الدولية هي نمط العلاقات بين الدول.

ولكن يجب ألا تنخدع بثبات المنظومات السياسية الداخلية؛ فهى تتضمن أيضاً عناصر غير ملموسة، مثل مواقف الرأى العام، أو دور الصحافة، أو المواد غير المكتوبة من الدستور. ولكن ما يهم فى أى منظومة أن النمط الإجمالى له يكون أتم وأشمل من مجموع أجزائه. وقد تؤدى المنظومات إلى عواقب لم تكن مقصودة من جانب أى من عناصرها. على سبيل المثال نظام السوق فى علم الاقتصاد، حيث تسعى كل شركة إلى زيادة أرباحها. غير أن منظومة السوق يخلق المنافسة التى تقلل من الربح إلى أقصى درجة، والتى قد تصل إلى حد سعر التكلفة ، مما يفيد المستهلك. ولكن رجل الأعمال لم يخطط – منذ البداية – أن يفيد المستهلك، ولكن نمط

السلوك فى ظل السوق المثالية أدى إلى هذه النتيجة، وبعبارة أخرى تؤدى المنظومة إلى عواقب قد تكون مغايرة لنية أحد عناصر هذه المنظومة.

كذلك قد تؤدى منظومة السياسة الدولية إلى آثار لم يكن مخططاً لها من قبل. على سبيل المثال فى عام ١٩١٧، حين تولى البلشفيون السلطة فى روسيا، إعتبروا منظومة الدبلوماسية بين الدول التى سبقت الحرب العالمية الأولى، برجوازية فاشلة. وخططوا لإزالة هذه المنظومة. فالثورات ستوحد عمال العالم وتزيل الحدود. وسوف يحل تضامن عمال العالم محل منظومة العلاقات بين الدول. وحين تولى « ليون تروتسكى» منصب وزير الخارجية فى روسيا صرح بأنه ينوى إصدار بيانات ثورية لشعوب العالم ثم «يوقف الاتصال». ولكن البلشفيين وجدوا أنفسهم جزءاً من منظومة علاقات بين الدول، وقد بدأ ذلك يؤثر على سلوكهم. وفى عام ١٩٢٢، وقعت الدولة الشيوعة الوليدة اتفاقية «راباللو» مع ألمانيا. وكان ذلك تحالف المنبوذين، أى الدول المرفوضة من عالم الدبلوماسية فيما بعد الحرب العالمية الأولى. وفى عام ١٩٣٩ وقع جوزيف ستالين إتفاقية مع عدوه اللدود أيديولوجياً أدولف هتلر، حتى يوجه هتلر اهتمامه نحو الغرب. وقد أصبح السلوك السوفييتى برغم ما سبق أن أعلنوه وأوهام تروتسكى مشابها للفاعلين الآخرين فى المنظومة الدولية.

ويساعد نمط توزيع القوى بين دول العالم فى المنظومة الدولية على التنبؤ بعناصر معينة من سلوكيات الدول. حيث يتضمن التقليد الجغرافى السياسى أن الموقع والجوار ينبئان إلى حد بعيد عن كيفية تصرف الدول. فإذا كانت تشعر بالتهديد من جانب إحدى دول الجوار، فمن المحتمل أن تتصرف على ضوء هذه الظروف عملاً بالحكمة القديمة القائلة إن «عدو عدوى صديقى». وطالما وجد هذا النمط دائماً فى الأنظمة الفوضوية. فعلى سبيل المثال أشار الكاتب الهندى كوتيليا قبل ميلاد المسيح بثلاثة قرون إلى أن دول شبه القارة الهندية تتجه نحو التحالف مع دول بعيدة، لحماية نفسها من الدولة المجاورة، ونتج عن ذلك تحالفات تشبه رقعة الشطرنج. وكذلك أشار مكيافيللى إلى نفس السلوك بين دول المدن فى إيطاليا فى القرن الخامس عشر. وفى بداية الستينيات من هذا القرن ظهرت فى دول غرب أفريقيا التى تخلصت من حكم الاستعمار الدعوة إلى التضامن الأفريقى، ولكن سرعان ما بدأت الدول الوليدة فى اتباع نمط من التحالفات يشبه تلك التى وصفها كوتيليا فى الهند القديمة. فبينما كانت غانا، وغينيا، ومالى تتخذ المبدأ الراديكالى، كانت السنغال، وساحل العاج، ونيجيريا محافظة نسبياً، ولكنها كانت تحاول إيجاد توازن ضد قوة جيرانها. وهناك مثال آخر هو النمط الذى ظهر فى شرق آسيا بعد حرب

الأنظمة والحرب

بعد الحرب الأخيرة، ظهر فى النظام الدولى معسكران جامدان. وقد أدت ثنائية الأقطاب هذه إلى فقدان المرونة وزادت من عدم الأمان. ويدور واحد من هذه التحالفات الحديثة حول سلطة دولة استبدادية تعتمد على قوتها البرية، والآخر حول سلطة ديمقراطية ذات تجارة وثقافة متوسعة وتحرز التفوق البحرى. وكان كل جانب يخشى قيام الآخر بتحقيق تقدم حاسم فى الصراع الذى توقعه الجانبان. ومن الغريب أن صراعاً داخلياً فى دولة صغيرة ضعيفة هدد بتغيير هامشى فى التحالفات، هو الذى زاد من الشعور بالتهديد فى التحالفين وأدى إلى اشتعال الحرب فعلاً.

ما هى الحرب التى تصفها هذه العبارة، الحرب البيلوبونيزية، أم الحرب العالمية الأولى، أو الحرب الباردة؟

فيتنام. فإذا صبغنا الإتحاد السوفييتى باللون الأسود والصين باللون الأحمر، فيكون لون فيتنام أسودا وكامبوديا حمراء. وبذلك تكونت رقعة شطرنج مثالية. والمثير للدهشة أن الولايات المتحدة دخلت فى حرب فيتنام طبقاً لنظرية الدومينو التى تتضمن أنه إذا وقعت دولة فى النظام الشيوعى فإن ذلك يؤدى إلى وقوع دولة أخرى، وهكذا. ولو اتبعت الولايات المتحدة نظرة أبعد مدى لتبينت أن المباراة فى شرق آسيا أشبه بالشطرنج منها بالدومينو، ولبقيت الولايات المتحدة خارج الصراع. ونمط رقعة الشطرنج الذى يعتمد على أن «عدو عدوى يعتبر صديقى» تقليد قديم فى السياسة الجغرافية يساعدنا على الوصول إلى توقعات مفيدة فى وضع فوضوى.

مستويات التحليل:

ليست الأنظمة هى السبيل الوحيد لتفسير الأحداث فى السياسة الدولية. ويميز كينيث والتز بين ثلاثة مستويات من السببية، والتى يسميها «صوراً»، وهى الأشخاص، والدولة، والمنظومة الدولية.

ونادراً ما تكفى التفسيرات على المستوى الشخصى لأن طبيعة السياسة الدولية تعنى

الدول أكثر منها الأفراد. وقد شغلنا التركيز المبالغ فيه على نيات الفرد، عن العواقب غير المقصودة للأحداث المنفردة والتى تسببت فيها المنظومات الأكبر التى يعمل الأفراد من خلالها. فإذا أخذنا المثال الأفريقي وركزنا أساساً على إخلاص رغبة القادة الفارقة فى الوحدة الأفريقية الشاملة، أي نواياهم، فسنغفل أهمية تأثير التركيبة الفوضوية في هذه الدول الأفريقية الحديثة.

وهذا لا يعنى أن الأفراد لا يعتد بهم، بل على العكس تماماً. فقد كان لبيريكليز تأثير فى الحرب البيلوبونيزية. و فى عام ١٩٩١ كان صدام حسين عنصراً هاماً فى حرب الخليج. وفى عام ١٩٦٢، إبان أزمة الصواريخ الكوبية واجه جون كينيدى ونيكيتا خروشوف احتمال نشوب حرب نووية، وكان القرار الأخير بيديهما. ولكن السبب الذى يفسر وضعهما فى هذا الموقف الخطير لا يمكن تفسيره على مستوى الأفراد، حيث أن هناك شيئاً ما فى تركيبة هذا الموقف أوصلتهما إلى هذه المرحلة. وكذلك من الضرورى التعرف على شخصية هتلر للوقوف على أسباب الحربين العالميتين الأولى والثانية، على أن تلك المعرفة ليست تفسيراً كافياً. وكما سوف نرى، كان هناك تأثير لإقالة القيصر لمستشاره أوتو فون بسمارك فى عام ١٨٩٠، ولكن هذا لا يعنى أن القيصر كان السبب الرئيسى للحرب العالمية الأولى.

وتبحث رؤية أخرى من الصورة الأولى عن تفسيرات لا تكمن فى الأشخاص أنفسهم ولكن فى مواصفاتهم المشتركة، أى «الطبيعة البشرية» المشتركة بين جميع الأفراد. فعلى سبيل المثال، لنأخذ رؤية «كالفين» عن السياسة الدولية، وننسب السبب الحقيقى للحرب إلى الشر الذى يكمن داخل كل منا. قد يفسر هذا التناول الحرب على أنها نتيجة للنقائص الموجودة فى النفس البشرية. ولكن مثل هذا التفسير لا يخبرنا لماذا يخوض بعض القادة الأشرار الحروب بينما لا يقودها آخرون، ولماذا يخوض قادة شرفاء الحرب بينما لا يخوضها آخرون. إذن فالشرح على مستوى الطبيعة الإنسانية لا يعطينا الإجابة. مثل هذه النظرية تفسر بعض الأمور ولكنها فى نفس الوقت تعطى تفسيراً أكثر من اللازم. وعدم التفرقة يؤدى إلى عدم الشرح. فعقارب الساعة المعطلة تدل على التوقيت السليم مرتين فقط فى اليوم، ولكنها لا تخبرنا عن التوقيت السليم طوال اليوم.

والمبالغة فى التنبؤ تضر أيضاً ببعض الجهود المبذولة لشرح السياسة الدولية على المستوى الثانى للتحليل، وهو طبيعة الدولة أو المجتمع. وهناك سؤال مماثل يطرح نفسه، وهو إذا كانت أنواع معينة من المجتمعات تتسبب فى الحروب، لماذا لا تخوض بعض المجتمعات أو الدول السيئة الحروب؟ ولماذا تخوض مجتمعات ودول صالحة حرباً؟ ويمكنك أن تضع تعريفك المقابل للسيىء

والصالح – ديمقراطى، أو شيوعى، أو رأسمالى، أو غير ذلك. على سبيل المثال بعد الحرب العالمية الأولى ساد حماس شديد لعقيدة أن انتصار النظم الديمقراطية يعنى تقليص فرصة الحروب. ولكن من الواضح الجلى أن النظم الديمقراطية يمكن أن تخوض هى الأخرى الحروب، وغالباً ما تفعل ذلك، فقد كانت أثينا ديمقراطية. ويقول الماركسيون أن الحرب قد تنتهى إذا أصبحت جميع الدول شيوعية، ولكن من الواضح أنه كانت هناك مصادمات حربية بين الدول الشيوعية مثل ما حدث فى الصين، والإتحاد السوفييتى، أو فيتنام، وكمبوديا. وعلى ذلك لا تعتبر طبيعة المجتمع سواء أكان ديمقراطيا، أم رأسماليا أم شيوعيا مؤشراً كافياً عن احتمال خوضه الحرب.

وهناك اقتراح (سنناقشه فيما بعد) يقول إنه إذا أصبحت جميع الدول ديمقراطية ستقل احتمالات الحرب. وفى الواقع، من الصعب العثور على حالات حرب نشبت بين ديمقراطيات ليبرالية وديمقراطيات ليبرالية أخرى، وإن كانت هناك أمثلة للحرب بين دول ديمقراطية وأخرى تسلطية. ومن غير الواضح سبب هذه الملاحظة الواقعية وعما إذا كانت ستستمر فى المستقبل، ولكنها تشير إلى احتمال أن يكون هناك شيء يستحق الدراسة على هذا المستوى الثانى للتحليل.

وتستلزم بعض الشروح والتفسيرات تداخل بين المستويين الثانى (أى الدولة أو المجتمع) والثالث (المنظومة الدولية) من مستويات التحليل. ولكن أيهما أكثر أهمية، المنظومة أم طبيعة الدول فى هذه المنظومة؟ فالتحليل على مستوى المنظومة يمثل تفسيراً من زاوية خارجية، من حيث النظر إلى الطريقة التى تقيد بها المنظومة المتكاملة هذه الدول. أما المستوى الثانى فهو تفسير من الداخل للخارج، أى تفسير النتائج من خلال الأحداث داخل هذه الدول.

ويما أننا عادة نحتاج لمعلومات حول كلا المستويين، فمن أين يجب أن نبدأ؟ الأفضل أن نبدأ بالأسهل حيث يفضل التفسير السهل إذا كان كافياً ووافياً، وهو ما يطلق عليه «قاعدة الشح»، أو «شفرة أوكام» نسبة للفيلسوف ويليام أوف أوكام الذى عاش فى القرن الرابع عشر، والذى قال إن التفسير الجيد يزيح جانباً الكثير من التفاصيل غير الضرورية؛ أما الشح – وهو القدرة على تفسير الكثير من الأحداث بجهد قليل – فهو أحد المعايير التى تحكم بها على كفاية النظريات. ويهمنا أيضا مدى النظرية (كم عدد السلوكيات التى تشملها) ومدى قدرتها على التفسير (كم عدد الاحتمالات والاختلافات التى تفسرها). ومع ذلك فإن قاعدة الشح تشير إلى نقطة البدء . وحيث أن التفسيرات الشاملة هى الأبسط، فإنها تمثل نقطة بداية جيدة. فإذا ثبت عدم كفايتها، فيمكننا أن نبحث عن وحدات هذه المنظومة حتى نصل إلى تركيبة معقولة.

المنظومات: التكوين وآلية العمل.

ما مدى السهولة، أو التعقيد الذى يجب أن تكون عليه عملية التفسير المنهجى؟ يقول البعض ومن بينهم كينيث والتز بضرورة الاختصار الشديد والتركيز فقط على التكوين. ويقول آخرون مثل ستانلى هوفمان أن تفسير والتز للمنظومة غير واف ولا يشرح إلا مسائل قليلة. ويمكننا فهم هذا الخلاف من خلال التمييز بين وجهين للمنظومات، وهما التكوين وآلية العمل. ويشير تكوين المنظومة إلى توزيع القوى فيها، وتشير آلية العمل إلى أنماط وأنواع التفاعل بين وحدات المنظومة. ويؤثر التكوين والآلية كل منهما فى الآخر، ولكنهما قد يختلفان بطول المدة التى نستغرقها فى البحث، غير أن التكوين عنصر أساسى أكثر من الآلية ولا يتغير بسهولة مثلها.

يصف رجال الاقتصاد تركيب الأسواق على أساس قوة البائعين. حيث يتطلب الاحتكار بائعاً واحداً كبيراً، والاحتكار الثنائى بائعين كبيرين، واحتكار القلة مجموعة من البائعين الكبار، وفى الأسواق المثالية تكون قوى البيع موزعة على نطاق واسع. وبالمثل يصف علماء السياسة النظام الدولى الذى يوجد قوة واحدة مسيطرة على أنه أحادى الأقطاب. أما فى الأنظمة ثنائية الأقطاب فيوجد فيها مركزان كبيران للقوة، إما دولتان عظميان أو تحالفان كبيران، يسيطران على السياسة الدولية. أما النظم متعددة الأقطاب فتحوى ثلاثة مراكز للقوة أو أكثر، ولكن عندما يكون هناك عدد كبير من دول متساوية القوة تقريباً، فإننا نتحدث عن توزيع واسع للقوة.

فإذا عدنا إلى المثال الاقتصادى السابق، نجد أن رجال الأعمال الذين يحاولون تعظيم أرباحهم فى سوق مثالية يجدون أنفسهم يفيدون المستهلك، إلا أن هذه النتيجة تعتمد على تكوين نظام السوق. فإذا كانت السوق يحكمها نظام الاحتكار الفردى أو احتكار القلة، فستختلف النتيجة تماماً. فى ظل هذا النظام يستطيع البائع الكبير أن يزيد من أرباحه من خلال تقييد الإنتاج بهدف رفع الأسعار. وهكذا حين يتم معرفة تكوين النظام، يتمكن رجال الاقتصاد من التنبؤ وتحديد المستفيد بصورة أفضل.

كذلك ينظر المحللون السياسيون إلى تكوين النظام الدولى للتنبؤ بسلوك الدول ومدى ميلها للدخول فى حرب. وتتعرض الأنظمة أحادية القوة إلى التآكل بسعى الدول للحفاظ على استقلالها بتحقيق توازن مضاد للدولة المهيمنة، أو بقيام دولة بازغة بتحدى الدولة القائدة. أما فى نظام تعدد الأقطاب فنجد أن الدول تسعى لتكوين أحلاف للحفاظ على ميزان القوى، ولكنها أحلاف مرنة. وقد تقع حروب ولكنها تكون محدودة نسبياً. وفى الأنظمة ثنائية الأقطاب تكون الأحلاف أقل

مرونة، مما يؤدى بالتالى إلى احتمال قيام نزاع أكبر، وربما إلى حرب عالمية. يقول بعض المحللين إن الأنظمة ثنائية الأقطاب إما «تندثر» أو «تنفجر». وهذا ما حدث فى حرب بيلوبونيزيا حين شددت أثينا وإسبرطة قبضتيهما على حلفائهما. وينطبق نفس الكلام على مرحلة ما قبل ١٩١٤، عندما تجمع توازن القوى الأوروبية فى تحالفين كبيرين يفتقران للمرونة. ولكن التنبؤات بشأن الحرب على أساس تعدد الأقطاب أو ثنائيتها تعرض لتغير كبير بعد عام ١٩٤٥. ففى أثناء الحرب الباردة كان العالم ثنائى الأقطاب وبه قوتان عظميان هما الولايات المتحدة وحلفاؤها والإتحاد السوفييتى وحلفاؤه، وعلى الرغم من ذلك لم تنشب حرب مركزية شاملة. ويقول بعض الناس إن الأسلحة النووية جعلت احتمال نشوب حرب عالمية شيئاً مريعاً. وهكذا يقدم تركيب النظام الدولى تفسيراً تقريبياً للأحداث، ولكنه لا يقدم تفسيراً منفرداً كافياً.

ونحن نتعلم المزيد حين ننظر إلى أبعد من تركيب المنظومة وندرس آلية الممارسة، أى النمط التقليدى للتفاعل بين الدول. ومن الممكن توضيح الفرق بين تركيب الأنظمة وآلية ممارستها فى وقت محدد من خلال تشبيه ذلك بلعبة «البوكر». فتركيب لعبة البوكر يكمن فى توزيع القوى: أى كم فيشة فى يد كل لاعب، وكم عدد الأوراق الكبيرة بين أيديهم. أما آلية الممارسة فتتمثل فى كيفية ممارسة اللعبة نفسها: أى هل اللاعب مخادع ماهر؟ . هل يلعب طبقاً لأصول اللعبة؟ وإذا غش، فهل ينكشف أمره؟ وفى أنواع التفاعل بين اللاعبين تعتمد آلية النظام الدولى على ثلاثة عناصر (١) تكوينه (التكوينات ثنائية الأقطاب تؤدى إلى آليات أقل مرونة)، (٢) والدوافع والإمكانات الموجودة لدى الدول للتعاون بسبب الاعتماد الاقتصادى المتبادل والمؤسسات الدولية، (٣) ما إذا كانت الدول ثورية أو معتدلة فى أهدافها ووسائلها.

الأهداف والوسائل الثورية والمعتدلة:

كيف تؤثر أهداف الدول على الآليات الدولية؟ معظم المنظومات لها قواعد وممارسات آسياسية. ويمكن للدول تحدى هذه القواعد، والممارسات، أو قبولها. وقد تتمتع أى منظومة دولية بآليات ثورية أو مستقرة معتمدة فى ذلك على أهداف الدول العظمى. ففى القرن الثامن عشر، على سبيل المثال، كانت القاعدة الأساسية للعبة هى شرعية الدولة الملكية – حق التفويض الإلهى للحكام – والحفاظ على توازن القوى بين تلك الممالك. وقد أشارت معاهدة أوتريخت صراحة إلى أهمية توازن القوى. وكان هناك آنذاك الكثير من الحروب الصغيرة ولكن عدداً قليلاً من الحروب الكبيرة قوض المنظومة. ونذكر هنا فريدريك الأكبر حاكم بروسيا وأسلوب معاملته لجارته ماريا تريزا

حاكمة «النمسا». ففى عام ١٧٤٠ قرر فريدريك أنه يريد الاستيلاء على «سيليسيا» وهى مقاطعة تابعة لماريا تيريزا. ولم يكن لدى فريدريك أى سبب ثورى، كان الأمر مجرد أهداف توسعية. ولم يحاول إثارة ثورة شعبية ضد ماريا من خلال دعوة شعب «سيليسيا» إلى الإطاحة بالحكام الأوتوقراطيين المتكلمين بالألمانية فى فيينا. وعلاوةً على كل ذلك، فقد كان فريديك نفسه حاكما أوتوقراطيا يتحدث الألمانية فى برلين. لقد استولى على سيليسيا لأنه يريدها، ولكنه كان حريصاً ألا يأتى بأى تصرف يدمر النمسا أو المبدأ الأساسى لشرعية النظام الملكى.

قارن هذا بالثورة الفرنسية التى حدثت بعد ذلك بأربعين عاما، حين كانت الدعوة السائدة فى فرنسا هى إرسال كل الملوك إلى المشانق أو المقصلة، وأن السلطة يجب أن تنبع من الشعب. وقد قام نابليون بنشر هذه العقيدة الثورية عن سيادة الشعوب فى جميع أرجاء أوروبا، وكانت حروب نابليون تمثل تحدياً لقواعد اللعبة ولتوازن القوى أيضاً. فقد تغيرت الآلية المعتدلة والتوازن المستقر الذى ساد فى منتصف القرن، إلى آليات ثورية وميزان غير مستقر للقوى قبل نهاية القرن.

وإلى جانب تغيير أهدافها، سعت الدول إلى تغيير وسائلها: حيث أن آلية المنظومة تتأثر أيضاً بطبيعة الأدوات التى تستخدمها الدول. وقد يكون للوسائل المختلفة آثار تؤدى إلى الاستقرار أو عدم الاستقرار. وبعض هذه الوسائل يتغير بسبب التقدم التكنولوجى. فعلى سبيل المثال، أدى إنتاج الأسلحة مثل المدافع الرشاشة إلى جعل الحرب العالمية الأولى مصادمة دموية جداً. وقد تتغير الوسائل أيضاً بسبب تغير فى النظام الإجتماعى. ففى القرن الثامن عشر، لم تكن أهداف «فردريك» العظيم هى المحدودة وحدها، ولكن وسائله أيضاً كانت محدودة. فقد كان لا يملك سوى جيش من المرتزقة وقليل من المؤن. وكانت جيوش القرن الثامن عشر عادةً تقوم بحملاتها فى الصيف حيث يتوافر الطعام، أو عندما تتمكن الخزانة من جميع الذهب اللازم لدفع أجور الجند الذين كانوا عادةً من الطبقات الهامشية فى المجتمع. وحين ينفد الطعام والذهب كان الجنود يفرون من الخدمة العسكرية. وقد غيرت الثورة الفرنسية النظام الإجتماعى للحرب باستحداث ما يسمى بالتعبئة العامة. والتف جميع المواطنين حول الوطن الأم، وتولد شعور أنه على الجميع أن يشاركوا. ولم تعد الحرب مسألة مواجهة بين جيشين من بضعة آلاف من المرتزقة يحاربون فى مكان بعيد، بل أصبحت الحرب تشمل الجميع. وهذه المشاركة واسعة النطاق ودعم الجماهير سحق الجنود المرتزقة. فساعد التغيير الذى طرأ على الوسائل المتاحة للدول على تغيير آليات القرن الثامن عشر الخاصة بالمنظومة الدولية.

التكوين والآلية

إعتاد رجال الدولة على الحكم على التوازن الأوروبى بأنه مرضى أو غير مرضى وفقاً لقاعدة العوامل التى تؤثر بشكل ضعيف أو لا تؤثر مباشرةً على القوة وتوزيعها ـ فمثلاً، المكانة والمقام الذى تتمتع به دولة، شرف وهيبة هذه الدولة، وما إذا كانت تستحق التحالف معها، وما إذا كان لها صوت فى المسائل الدولية، وهكذا. وهذا يساعد فى شرح كيفية وإمكانية حدوث الأزمات عندما لا يكون هناك تهديد أو تأثير فى توازن القوى، لكن فى تأثير مدى الرضاء. وهو يبين كيف كانت الوسائل المختلفة عن وسائل القوة والسياسة ـ مثل القوانين الدولية، وممارسة المجموعات، والتحالفات المستخدمة كوسائل لكبح جماح أحد الحلفاء ـ أكثر شيوعاً وفائدة فى الحفاظ على التوازن الأوروبى وتعزيزه أكثر من وسائل القوة والسياسة مثل التحالفات المتنافسة أو الائتلافات الجامدة (المغلقة) أو وقف الائتلافات.

ـ بول شرودر، «نظام القرن التاسع عشر»[1]

تكوين وآلية عمل منظومة القرن التاسع عشر

تساعد هذه التصنيفات على فهم أصول المنازعات الكبرى فى القرن العشرين، والتى بدأت فى القرن التاسع عشر. وتطبيقاً لقاعدة «الشح»، سنبدأ بالبحث عن أبسط التفسيرات الجوهرية إذا أردنا شرح ما حدث خلال القرن التاسع عشر.

وفى بداية القرن حاول نابليون خلق هيمنة فرنسية على جميع أرجاء أوروبا، ولكنه فشل. وتوحدت جهود الدول الأخرى فى ائتلاف ونجحت فى نهاية المطاف في هزيمة فرنسا. فإذا كان قد نجح لكان غيرَّ المنظومة إلى تكوين أحادى الأقطاب. ولكن بعد هزيمة نابليون فى عام ١٨١٥، أعاد كونجرس فيينا النظام القديم متعدد الأقطاب الذى يتكون من خمس قوى تتوازن مع بعضها البعض. وقد غيرت فرنسا الثورية آلية ممارسة المنظومة لمدة ٢٠ سنة، وهددت بتغيير تكوينها،

ولكن فى النهاية فشلت فرنسا فى جعل النظام الأوروبى نظاماً أحادى الأقطاب.

ويرى علماء التحليل أن التغيير الكبير حدث مع توحيد ألمانيا فى ١٨٧٠. وقد استمرت منظومة القرن التاسع عشر متعددة الأقطاب، ولكن كان هناك تغيير كبير فى توزيع القوى فى وسط أوروبا. قبل ذلك الحين كانت ألمانيا تضم ٣٧ دولة، وكانت ساحة السياسة الدولية يتدخل فيها آخرون. ولكن بعد عام ١٨٧٠ توحدت ألمانيا فأصبحت عنصراً واحداً. وفضلاً عن ذلك فإنها تقع فى وسط أوروبا، مما كان له أهمية جغرافية سياسية كبرى. وكانت ألمانيا الموحدة إما قوية جداً أو ضعيفة جداً. فإذا كانت قوية بالقدر الذى يسمح لها أن تدافع عن نفسها ضد روسيا وفرنسا فى نفس الوقت، تصبح قوية بحيث تستطيع أن تهزم روسيا أو فرنسا منفردتين. وإذا لم تكن قوية إلى الحد الذى يسمح لها أن تهزم الدولتين فى وقت واحد، فقد تبدو ضعيفة فتشجع روسيا وفرنسا على غزوها.

ولكن ألمانيا الجديدة الموحدة، التى تقع فى وسط أوروبا لم تسبب أى نوع من عدم الاستقرار بسبب مستشارها الأول البارع أوتو فون بسمارك. فقد كان الرجل دبلوماسياً ذكياً بحيث استطاع على مدى الفترة من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٨٩٠ تخفيف الإحساس بالخطر من جانب الدول المجاورة، وبذلك أجل آثار هذا التغيير فى التركيب على آلية المنظومة السياسية. ولكن خلفاء بسمارك لم يتمتعوا بنفس خبرته. ولذلك، فمنذ عام ١٨٩٠ فصاعدا أصبحت التحالفات فى أوروبا أكثر صلابة، فتمركز أحدهما حول ألمانيا وآخر حول روسيا وفرنسا. وأصبحت التحالفات ثنائية الأقطاب تدريجياً أكثر صلابة، حتى انفجرت فى نهاية المطاف فى عام ١٩١٤.

وهناك كثير من الحقيقة فى هذا التفسير التركيبى لتغيرات القرن التاسع عشر، ولكنه ليس تفسيراً كافياً فى حد ذاته. فهو لا يخبرنا على سبيل المثال، لماذا سُمح لألمانيا أن تتوحد أساساً. ولماذا لم تحاول الدول المجاورة منع هذا التوحيد؟ وإذا كانت بريطانيا وفرنسا تريان هذا المنافس وهو ينشأ فلماذا لم تحاولا إيقافه آنذاك؟ يجب اللجوء هنا إلى الإدراك الحسى والسياسات الداخلية للإجابة على هذه الأسئلة. وكذلك لم يجبنا التفسير التركيبى لماذا تطلب الأمر ثلاثين عاماً لكى تتكون تلك الأحلاف ثنائية الأقطاب. فضلاً عن أن دور بسمارك كان دوراً خاصاً من وجهة نظر التفسير التكوينى. فلو لم يعزل القيصر بسمارك فى عام ١٨٩٠، أو لو كان خلفاء بسمارك قد احتفظوا بتحالفه الغالى مع روسيا (وهو ماكانت تشجعه المصالح الأيديولوجية المشتركة فى الملكية المستبدة)، ربما كان من الممكن تجنب ثنائية الأقطاب الناشئة. ولو أن خلفاء بسمارك لم يتحدوا بريطانيا ببدء سباق تسلح الأساطيل، ربما كان من الممكن تجنب الدور

البريطانى فى النزاع. وعلى الرغم من أن التفسير التكوينى للتغييرات فى منظومة القرن التاسع عشر لديه الكثير مما يقدمه، إلا أنه محدد ضيق جداً. فهو يلغى دور الاختيار البشرى ويجعل الحرب العالمية الأولى تبدو حتمية فى عام ١٨٧٠؛ وهو يعطى بداية التفسير؛ ولكنه لا يعطى تفسيراً كافياً.

ونحتاج أيضاً أن نأخذ فى الاعتبار التغيرات التى طرأت على آلية الممارسة السياسية، أو أنماط العلاقات فى منظومة القرن التاسع عشر. فسوف نجد أن هناك تغييراً طرأ على أهداف الدول وأدواتها عمل على تغيير الحوافز لتعزيز التعاون الدولى. فقد تنامت أيديولوجية الديمقراطية والقومية خلال القرن التاسع عشر، وكان لها أثر كبير على أهداف الدول. فلم تعد الدولة والحاكم شيئاً واحداً. ولم يعد هناك مجال لتطبيق مقولة لويس الرابع عشر الشهيرة «أنا الدولة». ففى القرن الثامن عشر كان فريدريك يتصرف فى «بروسيا» كم يحلو له؛ ولم تكن هناك قيود يفرضها عليه وزراء أو نواب برلمان منتخبون. وقد أضافت الديمقراطية مؤثرات قومية إلى تعقيدات السياسة الدولية. وقد قام نابليون بنشر الأفكار الجديدة عبر أوروبا، متحدياً ومثيراً لقوميات الدول الأخرى. وربما تكون حرب نابليون قد فشلت فى تحقيق تغيير تركيبة السياسة الأوروبية، ولكنها قطعاً نجحت فى إحداث تغييرات جذرية فى آلية الممارسة. وقد نجح الأمير النمساوى ميترنيخ ونظراؤه فى استعادة النظام القديم فى كونجرس فيينا عام ١٨١٥، ولكن ظلت قوى القومية والديمقراطية كامنة تحت هذا السطح من الاستقرار، وهى القوى التى تفجرت فى ثورات عام ١٩٤٨.

وبتقدم القرن أدى تحدى القوميات لشرعية حكام الأسر المالكة إلى بعض التحالفات الغريبة التى تحدت توازن القوى التقليدى. ففى عام ١٨٦٦ فشلت فرنسا فى مساندة النمسا عندما هاجمتها بروسيا، وقد كان هذا خطأ بعيد المدى من وجهة النظر التكوينية. وقد كانت فرنسا تعارض ما تقوم به النمسا من كبح جماح القومية فى الجزء الذى تحتله النمسا فى إيطاليا. وقد لعب بسمارك على أوتار القومية فى الدول الألمانية الأخرى لتوحيد ألمانيا تحت قيادة بروسيا، ولكن القومية أصبحت عائقاً بشأن ما يمكن عمله فيما بعد. وعندما استولى بسمارك على الألزاس واللورين من فرنسا فى حرب ١٨٧٠، خلق استنكاراً قومياً فى فرنسا مما منع أن تصبح فرنسا وألمانيا أطرافاً محتملة فى تحالف فى المستقبل. وقد غيرت الأيديولوجيات الجديدة أهداف الدول، وجعلت آلية السياسة الدولية أقل تواضعاً عبر القرن التاسع عشر.

وقد كانت هناك تغييرات فى الوسائل أيضاً. فاستخدام التقنيات الصناعية الحديثة فى الأغراض الحربية أدى إلى إنتاج أدوات حرب ضخمة وغير مرنة. كما أن استخدام تعبئة جداول المواعيد المحددة فى السكك الحديدية وإمكان تحريك أعداد كبير من الجنود فى مكان واحد فى ذات الوقت، بدأ يقوم بدور أساسى فى الحرب بانتصاف القرن. وقرب النهاية، جعلت البنادق الآلية والخنادق فكرة الحروب القصيرة والمحدودة من نوع الحروب التى خاضها بسمارك بنجاح فى الستينيات من القرن التاسع عشر، موضع سخرية. ويساعد كل من التكوين والآلية فى شرح التغييرات فى المنظومة الدولية فى القرن التاسع عشر فى أوروبا، وفى شرح أصول الحرب العالمية الأولى. وقد بدأنا بالتكوين لأنه أبسط، ولكن الانتباه إلى الآلية يذكرنا بعدم إغفال التغير الاجتماعى.

تتمة فى العصر الحديث

ظهر مرة أخرى ما يسمى بالمشكلة الألمانية من القرن التاسع عشر فى أثناء الجدال عند إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠. وفى بادىء الأمر احتج وزير خارجية الإتحاد السوفييتى إدوارد شيفارنادزة بأن إعادة توحيد ألمانيا سيؤدى إلى الإخلال بتوازن القوى فى أوروبا. وعاد رجال الدولة إلى التساؤل مرة أخرى: «كم عدد الدول التى تتحدث الألمانية تتسق مع الاستقرار فى أوروبا؟» وعبر العصور كان هناك العديد من الإجابات على هذا السؤال. فكما رأينا فى كونجرس فيينا عام ١٨١٥ كان هناك ٣٧ دولة تتحدث الألمانية؛ أما بسمارك فكان يرى أنه من الأفضل أن توجد دولتان تتحدثان الألمانية، وليس دولة واحدة. فلم يكن يريد للنمساويين أن يشتركوا فى الإمبراطورية الألمانية خشية التأثير على سيطرة بروسيا على الدولة الجديدة. أما هتلر فكان يرى ضرورة وجود ألمانيا واحدة تكون قلب إمبراطورية عالمية، وهو ما أدى إلى الحرب العالمية الثانية وفى عام ١٩٤٥ قرر الحلفاء المنتصرون تكوين دول تتحدث الألمانية: ألمانيا الشرقية والغربية، والنمسا. وهناك دائماً العبارة البارعة التى قالها أحد الفرنسيين عندما سُئل كم دولة ألمانية يتحتم وجودها عند نهاية الحرب العالمية الثانية، أجاب «إننى أحب ألمانيا جداً، وكلما زاد عدد الدول الألمانية كان ذلك أفضل».

كذلك أدى أفول النفوذ السوفييتى فى شرق أوروبا إلى إنهاء تركيبة النظام الدولى ذى القطبين والذى ساد السياسة الدولية فى أعقاب الحرب، وأتاح فرصة إعادة توحيد ألمانيا. ولكن إعادة التوحيد خلقت نوعاً من القلق لوجود ما يقرب من ٨٠ مليون مواطن يملكون أكبر اقتصاد

يعيشون فى قلب أوروبا. فهل سيسعى الألمان إلى القيام بدور جديد؟ وهل سيوجهون نفوذهم شرقاً ثم إلى الغرب؟ وهل ستجتذبهم الدول التى تقع فى الشرق والتى كان النفوذ الألمانى فيها قوياً دائماً؟ يجيب أستاذ العلوم السياسية بجامعة شيكاغو «جون ميرشيمر» على هذه الأسئلة بأن الإجابة تكمن فيما أسماه «العودة إلى المستقبل». وقد اعتمد على التحليل التكوينى الواقعى للوصول إلى نتائج متشائمة بأن المستقبل سوف يشبه الماضى لأن الوضع التكوينى مشابه لما كان عليه فى الماضى.

ولكن الأمور تطورت على ثلاثة أوجه: فأولاً على المستوى التركيبى، فإن الولايات المتحدة تؤثر فى أوروبا وهى تمثل أربعة أضعاف حجم ألمانيا الموحدة. وينتاب المحللين قلق من عدم استمرار الدور الأمريكى. فبانتهاء الحرب الباردة قد يتحول الأمريكيون إلى سياسة انعزالية ويعودون إلى ديارهم. ولكن هناك أيضاً تطورات أخرى. فقد تغيرت آلية الممارسة السياسية الدولية فى أوروبا من خلال ظهور مؤسسات جديدة. إلى جانب ذلك وحدت المجموعة الأوروبية بين ألمانيا ودولاً أوروبية أخرى على نحو لم يحدث من قبل . أما التغيير الثالث فليس على مستوى المنظومة ولكنه على مستوى الدولة. فالسياسة الداخلية الألمانية تمثل ما يربو على أربعة عقود من الديمقراطية. فألمانيا التى تسببت فى إثارة المشكلات فى قلب أوروبا فى ١٨٧٠، و ١٩١٤، و ١٩٣٩، لم تكن ديمقراطية. فأى هذه المداخل، التركيبى، أو الخاص بالآلية، أو الداخلى، يعتبر مؤشراً حقيقياً لمستقبل أوروبا؟

السياسة الداخلية والسياسة الخارجية

تقول الواقعية التى تعتمد بشدة على المستوى المنهجى للتحليل، أن تصرفات الدول تتشابه بسبب المنظومة الدولية. فموقع الدولة من المنظومة يحدد طريقة تصرفاتها، والدول ذات الموقع المتشابه تتصرف على نحو متماثل. فالدول العظمى تتصرف بأسلوب والدول الصغرى تتصرف بأسلوب آخر. ولكن هذا لا يكفى؛ لأن مستوى التحليل على أساس «الشح» كثيراً ما يكون غير كاف، لأنه يجب أيضاً أن نضع فى الاعتبار ما يحدث داخل وحدات المنظومة. فالجميع متفقون على أهمية السياسة الداخلية. فقد بدأت الحرب البيلوبونيزية بسبب صراع داخلى بين الديمقراطيين والقلة الحاكمة فى مدينة إبيدامنوس. وكذلك لعب تعطيل الديمقراطية فى ألمانيا والسياسة الداخلية فى إمبراطورية النمسا والمجر دوراً هاماً فى إشعال شرارة الحرب العالمية الأولى. ولكى نفهم كيف انتهت الحرب الباردة، يجب أن ننظر داخل الإتحاد السوفييتى إلى فشل اقتصاده المعتمد على

التخطيط المركزي. ومن السهل أن تجد أمثلة على أهمية السياسة الداخلية، ولكن هل يمكننا إصدار أحكام عامة بشأنها؟ وبعد أن قلنا إن السياسة الداخلية هامة، هل بقى هناك شيء آخر نقوله؟

وتعتمد النظريتان الماركسية والليبرالية ـ إلى حد كبير على المستوى الثاني من التحليل، وعلى افتراض أن الدول تتصرف على نحو متشابه إذا تشابهت أحوالها الاجتماعية الداخلية. ولكي نتنبأ بالسياسة الخارجية لأي دولة، يجب النظر إلى التنظيم الداخلي لهذه الدولة. يقول الماركسيون إن سبب الحروب هو الرأسمالية. وفي رأي لينين أن رأس المال المحتكر يستلزم الحرب: «إن التحالفات بين الأنظمة الإمبريالية ما هي إلا فترات هدنة بين حرب وأخرى»[2]. ويمكن تفسير الحروب من خلال طبيعة المجتمع الرأسمالي. وكما سنرى لاحقاً، لم تنجح الماركسية في تفسير أسباب إندلاع الحرب العالمية الأولى، وكذلك لم تنسجم مع تجربة النصف الثاني من هذا القرن. ففي الوقت الذي انشغلت فيه الدول الشيوعية مثل الإتحاد السوفييتي والصين وفيتنام في صراعات عسكرية مع بعضها البعض، كانت الدول الرأسمالية العظمى في أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان في علاقات سلمية؛ مما يجعل الزعم بأن الرأسمالية هي مصدر الحروب لا يتفق بصورة جيدة مع تجربة التاريخ.

أما الليبرالية التقليدية، وهي الفلسفة التي سادت معظم اتجاهات التفكير في بريطانيا وأمريكا في القرن التاسع عشر، فقد توصلت إلى استنتاجات مخالفة : وهي أن الدول الرأسمالية تجنح للسلام لأن الحرب تضر باقتصادياتها. فمن الأفضل أن نتاجر وأن نزدهر، من أن نحارب. وإذا كنا نهتم بزيادة ثرواتنا ورفع مستوى المواطنين، فالسلام هو الأفضل. وفي عام ١٨٤٠ عبَّر الليبرالي البريطاني ريتشارد كوبدن عن هذه النظرة الكلاسيكية بقوله: «بمقدور العالم أن ينأى بنفسه عن الحروب، وأنا على ثقة أنه سيفلح في تحقيق هذا الهدف عن طريق التجارة»[3].

وقد كانت وجهة النظر الليبرالية ذات تأثير قوي عشية الحرب العالمية الأولى، حيث رددت العديد من الكتب بما فيها كتاب نورمان أنجل أن الحرب احتمال غير وارد لأنها أصبحت مكلفة للغاية. ولكي نوضح وجهة نظر الليبرالية الكلاسيكية عشية الحرب العالمية الأولى، يمكن أن ننظر إلى محبي الخير في هذه الحقبة. فقد أنشأ أندرو كارنيجي، قطب صناعة الصلب، منحة كارنيجي للسلام الدولي في عام ١٩١٠. ولما كان كارنيجي قلقاً على مصير الأموال التي وهبها لهذه المؤسسة في حالة انتشار السلام، فقد وضع في وصيته ما يغطي هذا الاحتمال. ولم يكن إدوارد جين، الناشر من بوسطن، يريد أن يحصل كارنيجي على كل الفضل في السلام القادم، فأنشأ

نظرة ليبرالية جديدة

من مظاهر الاختلاف والإشارة فى العالم منذ عام ١٩٤٥ أن الاستراتيجية التجارية السلمية تتمتع بمزيد من الفعالية أكثر من أى وقت مضى. ومن خلال آليات التجارة الدولية والتنمية التكنولوجية الصناعية، تستطيع الأمم أن تغير من أوضاعها فى السياسات الدولية، ويمكنها أن تفعل ذلك بينما تكسب دول أخرى من ازدهار التجارة والنمو، والذى يصبح أمراً ممكناً من خلال التعاون الاقتصادى.

ـ ريتشارد روزيكرانس .. صعود الدولة التجارية[4]

مؤسسة السلام العالمى التى خصصت لنفس الغرض. وقد كان جين قلقاً أيضاً عما يفعله بما يتبقى من أموال بعد استقرار السلام، فخصصه لبناء مساكن اقتصادية للنساء العاملات لأنها أصبحت مكلفة جداً.

وقد فقدت هذه النظرية الليبرالية مصداقيتها عند اندلاع الحرب العالمية الأولى. فعلى الرغم من استمرار سبل الإتصال بين رجال الأعمال والبنوك عبر الحدود، كما كان هناك اتصال بين العمال فى الدول المختلفة، إلا أن هذا لم يمنع الدول الأوروبية من خوض الحرب فيما بينها. ولم يجد التحليل الإحصائى أية صلة بين اندلاع الحروب وكون الدول رأسمالية أو ديمقراطية. وعلى الرغم من تباين وجهتى النظر الماركسية والليبرالية بشأن العلاقة بين الحرب والرأسمالية، إلا أنهما تتفقان على أن أسباب الحرب ترجع إلى السياسة الداخلية لكل دولة، وبوجه خاص طبيعة النظام الإقتصادى.

الليبرالية الجديدة:

فقدت النظريات الليبرالية مصداقيتها على ضوء اندلاع الحربين العالميتين وفشل الأمن الجماعى فى فترات ما بين الحروب. فساد الطابع الواقعى معظم الكتابات عن السياسة الدولية فى الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك فبازدياد الاعتماد الاقتصادى المتبادل،

شهدت أواخر الستينيات والسبعينيات من هذا القرن عودة الاهتمام بالنظريات الليبرالية. وهناك ثلاثة خيوط من التفكير الليبرالي الجديد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وينقسم الخيط السياسي إلى جزءين : أحدهما يرتبط بالمؤسسات، والآخر بالديمقراطية.

ويركز المحور الاقتصادي أساساً على التجارة. ويؤكد أصحاب الاتجاه الليبرالي الجديد على أهمية التجارة ليس لأنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تجديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول. فالتجارة تتيح للدول الفرصة لكي تغير وضعها من خلال النمو الاقتصادي وليس من خلال الغزو العسكري. ويشير ريتشارد روزيكرانس إلى نموذج اليابان. ففي الثلاثينيات أحست اليابان أن السبيل الوحيد لغزو الأسواق هو خلق «مجال تعاون لتحقيق الرخاء في منطقة شرق آسيوية عظمى»، وهو أمر يقتضي بالتالي أن تسيطر على جيرانها وتطالبهم بتبادل التجارة. وبالفعل في عام ١٩٣٩ أوضح يوجين ستالي أن تصرف اليابان في الثلاثينات جزئياً يرجع إلى نظام الحماية الاقتصادية الذي كان سائداً في ذلك الوقت. ويعتقد ستالي أن إقامة الخوائط الاقتصادية على الحدود السياسية، يجعل الاستيلاء على الأراضي مطابقاً للفرص الاقتصادية. والحل الأفضل لتجنب الحرب يكون باتباع التنمية الاقتصادية في نظام تجاري منفتح بدون السيطرة العسكرية. وعلى العكس من الوضع في الثلاثينيات نجحت اليابان الآن في تحويل وضعها في العالم من خلال التجارة. فقد بلغت حصة اليابان من حجم الناتج العالمي عام ١٩٩٠ حوالي ١٥٪ في مقابل ٥٪ عام ١٩٦٠، وأصبح اقتصادها أكبر ثاني اقتصاد في العالم.

ويرد أنصار الاتجاه الواقعي بأن اليابان كانت قادرة على تحقيق هذا الإنجاز الاقتصادي المذهل لأنه كان يوجد من يوفر لها الأمن. وبالتحديد اعتمدت اليابان على الولايات المتحدة في حمايتها ضد جيرانها الذين يملكون قدرات نووية، أي الإتحاد السوفييتي والصين. ويتنبأ بعض الواقعيين أنه بسقوط الإتحاد السوفييتي ستسحب الولايات المتحدة وجودها الأمني من شرق آسيا وتقيم حواجز تجارية ضد اليابان. وهذا سيدفع اليابان إلى اللجوء للتسلح، وبالتالي سينشأ صراع بين اليابان والولايات المتحدة كما تتنبأ نظريات تحول الهيمنة.

ومن ناحية أخرى يرد الليبراليون بأن المجتمع الياباني اليوم يختلف كثيراً عن المجتمع الياباني في الثلاثينيات. فهو مجتمع غير عسكري، ويرجع ذلك إلى أسباب منها النمو الاقتصادي. فمعظم فرص العمل المغرية في اليابان تكمن في مشروعات الأعمال وليس في الجيش. ويقولون إن الواقعيين لا يولون السياسة الداخلية أو الطريقة التي تحولت بها اليابان

نتيجة للفرص الاقتصادية المتاحة الاهتمام الكافى. ولكن مهما كانت النتيجة، يقول أصحاب الليبرالية الجديدة إن التجارة قد لا تمنع الحرب، ولكنها بدون شك تؤدى إلى إحداث تغيير فى رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدى إلى إحداث تغيير فى التركيبة الاجتماعية للشعوب التى تصبح أكثر عزوفاً عن الحرب.

أما الشكل الثانى من أشكال الليبرالية الجديدة فهو الاجتماعى. ويعنى أن الإتصال المباشر بين إنسان وآخر يقلل من احتمال الصراع لأنه يؤدى إلى مزيد من الفهم. تقع مثل هذه الإتصالات عبر الحدود على عدة مستويات، منها الطلبة ، ورجال الأعمال، والسائحون. ومثل هذه الإتصالات تجعل الآخرين أقل غربة وكراهية. وهذا بدوره يؤدى إلى خفض احتمالات النزاع. ولكن الدليل على هذه النظرة قد يعتريه بعض اللبس. فقد كانت هناك اتصالات من هذا الطراز بين رجال البنوك، والأرستقراطيين، ورؤساء نقابات العمال على مستوى واسع فى ١٩١٤، وعلى الرغم من ذلك لم تمنع وقوع الحرب وإراقة الدماء بمجرد أن ارتدوا الزى العسكرى. ومن الواضح إذن أن فكرة أن الإتصالات الإجتماعية تخلق نوعاً من التفاهم وتمنع نشوب الحرب فكرة ساذجة. ومع ذلك فقد تساهم بدرجة متواضعة فى الفهم. فأوروبا الغربية تختلف اليوم اختلافاً كبيراً عن عام ١٩١٤ . فهناك اتصالات مستمرة عبر الحدود الدولية فى أوروبا، ويحاول الكتاب أن يعرضوا للقوميات الأخرى بصورة عادلة. والنظرة إلى الشعوب الأوروبية الأخرى تختلف جداً عن الصورة فى عام ١٩١٤ . وتظهر استطلاعات الرأى العام أى هناك إحساساً بالهوية الأوروبية متعايشة مع الهوية القومية. وتؤثر المجتمعات غبر القومية فيما يريده شعب يعيش فى دولة ديمقراطية من سياستهم الخارجية. وتجدر ملاحظة كيف استجابت فرنسا لإعادة توحيد ألمانيا فى عام ١٩٩٠ . وعلى الرغم من وجود بقايا من الشك والقلق لدى خبراء السياسة الخارجية، إلا أن استطلاعات الرأى العام أظهرت أن أغلب الفرنسيين رحبوا بتوحيد ألمانيا . ومثل هذه المواقف تختلف تماماً مع أغسطس ١٩١٤.

فالاتصالات الإجتماعية وحدها لا تكفى. وقد يكون تأثيرها أكبر إذا تمت من خلال مؤسسات. ويركز الشكل الثالث من الليبرالية الجديدة على دور المؤسسات. فلماذا تعتبر المؤسسات الدولية هامة؟ لأنها توفر الإطار العام الذى يشكل التوقعات. فهذه المؤسسات تجعل الشعوب تعتقد أنه لن يكون هناك صراعات. وهى تمد ظلال المستقبل وتقلل من حدة المعضلة الأمنية. وتؤدى المؤسسات إلى تخفيف آثار الفوضوية التى يدعى الواقعيون وجودها . وقد نظر هوبز إلى السياسة الدولية على أنها حالة حرب. وقد كان حريصاً أن يقول إن حالة الحرب

لا تعنى استمرار المعارك، ولكن تعنى الجنوح لشن الحروب، تماماً مثل أن الجو الملبد بالغيوم يعنى احتمال سقوط المطر. وهكذا تعنى حالة السلام ميلا نحو السلم وأن الشعوب يمكنها أن تزيد من آمال السلام حين تتقلص الفوضوية ويتم حفظ التوازن من خلال المؤسسات الدولية.

وتؤدى المؤسسات إلى استقرار الآمال من خلال أربعة سبل. أولاً توفر الإحساس بالاستمرارية ، على سبيل المثال، يتوقع معظم الأوروبيين الغربيين أن المجموعة الأوروبية ستظل قائمة. فمن المرجح أن تظل قائمة فى المستقبل. ويأمل كثير من الأوروبيين الشرقيين فى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية فى يوم ما. وهذا الموقف يؤثر على تصرفات تلك الدول. ثانياً: توفر المؤسسات الفرصة لتبادل الامتيازات بين الدول. فإذا حصل الفرنسيون اليوم على زيادة، فقد يحصل الإيطاليون غداً على زيادة أيضاً. ومن هنا فإن القلق بشأن الصفقات التى تعقد بين البلاد يقل لأن هناك متسعاً من الوقت للتعويض. ثالثاً: تتيح المؤسسات فرصة لتبادل المعلومات. ماذا تفعل الأطراف المعنية؟ هل تلتزم إيطاليا بالفعل بالقواعد التى أقرتها المجموعة الأوروبية؟ وهل ميزان التجارة متكافىء تقريباً؟ تقدم مؤسسات المجموعة المعلومات عن كيفية سير الأمور. وأخيراً تتيح المؤسسات سبلاً لحل المنازعات. ففى المجموعة الأوروبية تتم المفاوضات داخل مجلس الوزراء واللجنة الأوروبية، وهناك أيضاً محكمة العدل الأوروبية. وهكذا تخلق المؤسسات مناخاً تتحقق فى ظله أحلام السلام المستقر.

ويتوقع الليبراليون الكلاسيكيون أن «يسود السلام جميع أرجاء العالم»، ويبحث أنصار الليبرالية الجديدة عن «جزر السلام» حيث توجد المؤسسات والتوقعات المستقرة. ويصف كارل دويتش أستاذ العلوم السياسية هذه المناطق بأنها «مجتمعات الأمن التعددى» حيث يصبح احتمال الحرب بين الدول احتمالاً غير وارد بحيث تنشأ التوقعات المستقرة للسلام. وقد عملت المؤسسات بالفعل على تعزيز هذه التوقعات. فعلى سبيل المثال، جاء يوم كانت الدول الإسكندنافية تحارب بعضها البعض، وكذلك حاربت الولايات المتحدة ضد بريطانيا. مثل هذه الممارسات الآن أصبحت احتمالاً غير وارد. فدول غرب أوروبا، بل جميع الدول الصناعية المتقدمة يبدو أن لديها ميلاً للسلام. ومثل هذه التوقعات المستقرة قد تقدم سبيلاً للخروج من «معضلة السجين»، وهى الحالة التى يفترضها الواقعيون.

ويتوقع العديد من أنصار الاتجاه الواقعى أن تعود معضلة الأمن للظهور مرة أخرى فى أوروبا على الرغم من وجود المؤسسات الليبرالية للسوق المشتركة. فإذا لم تستطع دول الإتحاد السوفييتى السابق أن تتجاوز الفترة الإنتقالية وتحقق قدراً من الرخاء وإرساء قواعد

الديمقراطية، سيخلق القلق الناتج فى شرق أوروبا فراغاً لن تنجو منه دول أوروبا الغربية. وهنا قد تلعب السياسة الداخلية دوراً فى هذا الصدد، حيث تناشد جماعات داخلية قوى خارجية لتعزيز موقفها. فإذا عمت الفوضى دول شرق أوروبا، ستناشد جماعة من الجماعات روسيا أو ألمانيا للتدخل لمساعدتها فى تلك الحرب الأهلية الناشئة. وكما رأينا، فإن جون ميرشايمر يتنبأ بأن الاضطراب سيمزق الإطار المؤسسى الليبرالى فى أوروبا الغربية وينتزع ألمانيا بعيداً عن موقعها فى المجموعة الأوروبية. وستتورط روسيا فى نزاع مع ألمانيا، ليس نتيجة لرغبة أى منهما فى الاندفاع إلى ذلك، ولكن لأن فراغ القوى سيجتذبهما إليه . ونتيجة لذلك ستعود معضلة الأمن للظهور. وستعود ألمانيا إلى الموقف عشية عام ١٩١٤ فى وسط أوروبا التى ستقلق عن كيفية حل معضلة الأمن فى هذا الموقف الصعب.

الديمقراطية الليبرالية والحرب

يرد أنصادر الليبرالية الجديدة أن هذه المخاوف من جانب أنصار الواقعية لا تأخذ فى اعتبارها «البعد الرابع» لمذهب الليبرالية الجديدة، وهو القيم الديمقراطية. فألمانيا اليوم تختلف عن ألمانيا أعوام ١٨٧٠، أو ١٩١٤، أو ١٩٣٩؛ حيث أنها مارست الديمقراطية قرابة النصف قرن الآن مع تغير فى الأحزاب والحكومات سلمياً. وتشير استطلاعات الرأى إلى أن الشعب الألمانى لا يسعى إلى التوسع الدولى، وعلى ذلك فإن الليبراليين الجدد يشكون فى توقعات الواقعيين التى لا تأخذ فى الاعتبار آثار الديمقراطية.

فهل هناك علاقة بين الديمقراطية الداخلية ورغبة دولة ما لخوض الحرب؟ هذا الموضوع محل جدل. فقد أثير هذا الموضوع فى مؤتمر دعا إليه «معهد السلام» فى واشنطن فى يونيه من عام ١٩٩٠، وأجاب اثنان من المسئولين السابقين فى إدارة الرئيس رونالد ريجان بإجابتين مختلفتين تماماً. يقول كارل جيرشمان رئيس «المنح القومية من أجل الديمقراطية»: «من المسلمات أن أى مجتمع منظم تنظيماً ديمقراطياً يسود الأسلوب السلمى علاقاته الخارجية. أما يوجين روستو المدير السابق لوكالة الحد من التسلح ونزع السلاح فيرد بقوله «إن فكرة أن الدول الديمقراطية لا تخوض حروباً تأتى فى ذيل قائمة من الأساطير يلتمسها أقوام مثاليون لإنقاذهم من الحرب»[5].

ويستطيع أى حاكم مطلق أن يفرض على شعبه دخول الحرب، كما فعل فريدريك الأعظم حين أراد الاستيلاء على «سيلسيا» عام ١٧٤٠؛ أو كما فعل صدام حسين حينما قرر غزو الكويت

في عام ١٩٩٠. ويشير «عما نويل كانط» وآخرون من أنصار الليبرالية التقليدية أنه في بلد تسوده الديمقراطية يستطيع الشعب أن يصوت ضد الحرب. ولكن كون البلد ديمقراطياً لا يعني أن شعبه سيصوت دائماً ضد الحرب. فكما رأينا، تشير الإحصائيات إلى أن شعوباً ديمقراطية خاضت حروباً مثلها في ذلك مثل أي دولة أخرى. وقد صوت الناخبون في الديمقراطيات كثيراً لصالح الحرب. ففي بلاد الإغريق القديمة حرك بيريكليز شعب أثينا لدخول الحرب، وفي ١٨٩٨ دفع الناخبون الأمريكيون الرئيس المتقاعس ماكنلي إلى الحرب الأسبانية الأمريكية. وفي عام ١٩٩١ أيدت استطلاعات الرأي وتصويت الكونجرس الأمريكي الرئيس جورج بوش في الحرب ضد العراق.

ويشير مايكل دويل إلى اقتراح أكثر تحديداًيمكن إستخلاصه من المذهب الليبرالي وآراء «كانط»، وهو فكرة أن النظم الديمقراطية لا تحارب نظماً ديمقراطية أخرى. وتمثل هذه الحقيقة علاقة تبادلية، وبعض العلاقات التبادلية تستلزم علاقة سببية غير حقيقية. فعلى سبيل المثال، ترتبط الحرائق بوجود طفايات حريق، ولكننا لا نشك مطلقاً في أن تتسبب طفايات الحريق في اندلاع النار. فهل العلاقة السببية هنا حقيقية أم زائفة؟ أحد مصادر هذه العلاقات الزائفة أن الدول الديمقراطية تميل إلى تحقيق الثروة، وتميل الدول الغنية إلى الدخول في مشاريع تجارية، ووفقاً لليبرالية التجارة لا يحتمل دخولها الحرب مع دول ديمقراطية أخرى. ولكن هذا النفي لا يتفق مع الحقيقة القائلة أن الدول الغنية كثيراً ما حاربت بعضها البعض ـ ويشهد على ذلك الحربان العالميتان. ويقترح أنصار الليبرالية الحديثة أن السبب وراء هذا الارتباط هو مسألة الشرعية. فقد تشعر الشعوب الديمقراطية أنه من الخطأ شن الحرب ضد دولة ديمقراطية أخرى، لأنه ليس من الصواب حل النزاعات عن طريق القتل عندما يكون للآخرين حق الموافقة. علاوة على ذلك فإن الضوابط والتوازنات المؤسسة على الحرب تستطيع أن تعمل بشكل أفضل عندما يكون هناك نقاش عام على نطاق واسع حول شرعية المعركة. ومن الصعب تحريض شعب في بلد ديمقراطي طالما لا يوجد حاكم مستبد، مثل هتلر، أو صدام حسين.

وعلى الرغم من أن هذه النظريات الليبرالية تحتاج أن تستكشف من خلال دراسة بعض الحالات للنظر فيما وقع بالفعل في ظروف معينة، إلا أنها نظريات تحمل مؤشرات واعدة. وعلى ذلك فإذا ارتفع عدد الدول الديمقراطية في العالم سيقل احتمال اندلاع الحروب على الأقل بين تلك الدول. ولكن من الملائم التحذير، لأنه قد يوجد في بعض الدول الديمقراطية انتخاباً ولكنها لا تتمتع بممارسة حرية للصحافة القومية، أو إجراء انتخابات دورية، ولا يوجد بها قيود على السلطة

التنفيذية. إذن فالعلاقة التنظيرية تكون بين الديمقراطية الليبرالية، وليس كل أنواع الديمقراطية.

تعريف المصالح القومية

مهما يكن نوع الحكومات «فإن الدول تتصرف طبقاً لمصلحتها القومية». وبالرغم من صحة هذه المقولة إلا أنها لا تخبرنا الكثير إلا إذا تبينا كيفية تعريف الدول لمصالحها القومية. يقول أصحاب الاتجاه الواقعى إن الدول ليس لديها مساحة كبيرة من الاختيار فى تعريف مصالحها القومية، وذلك بسبب المنظومة الدولية؛ لأنها يجب عليها تعريف تلك المصالح بلغة توازن القوى، وإلا سوف تزول هذه الدول، تماماً مثل شركة تعمل فى سوف مثالية وتريد أن توثر مصالح الشركات الأخرى على تعظيم أرباحها فإنها ستنتهي. لهذا يرى الواقعيون أن وضع الدولة فى المنظومة الدولية يحدد مصالحها القومية وينبىء عن سياستها الخارجية.

أما الليبراليون فيقولون إن المصالح القومية تعرف بما هو أكثر من مجرد وضع الدولة فى المنظومة الدولية، ولليبرالية تقدير أكثر ثراءً لكيفية تشكيل المصالح القومية، حيث يعتمد تعريف المصالح القومية بالنسبة لهم إلى حد بيعد على نوع المجتمع الداخلى لتلك الدولة. فعلى سبيل المثال، يعرف المجتمع الذى يولى الرخاء الاقتصادى والتجارة أهمية قصوى، أو الذى ينظر إلى الحروب ضد الدول الديمقراطية الأخرى على أنها عمل غير مشروع، مثل هذا المجتمع يعرف مصالحه القومية على نحو يختلف كثيراً عن تعريف المجتمع الذى يعيش فى دولة يحكمها طاغية ولها نفس الوضع فى المنظومة الدولية. ويقول الليبراليون إن هذه الرؤية تكون سليمة لا سيما حين تتسم المنظومة الدولية بالاعتدال، أى ما لم تكن تسودها الفوضى. فإذا كانت المؤسسات وقنوات الإتصال تقدم توقعات مستقرة بالسلام الدائم فإنه يمكن الخروج من معضلة السجين.

وبما أن هذه الحوافز التى لا تتصل بالقوة والنفوذ قد تساعد على تحديد كيفية تعريف الدول لمصالحها، فمن المهم ضرب مثال حى لتقريب هذا المفهوم المجرد للفوضى. فإذا كان الموقف الدولى فوضوياً على نحو مطلق، وإذا كان احتمال أن تقتل على يد جارك احتمالاً وارداً، إذن فمجال تأثير الديمقراطية، أو تعزيز التعاون التجارى على السياسة الخارجية مجال محدود. فغريزة البقاء تأتى فى المرتبة الأولى. ولكن إذا كان النظام الدولى يتسم بالفوضوية إلى حد محدود لوجود مؤسسات وتوقعات مستقرة للسلام، فقد تلعب هذه العناصر الأخرى المتصلة بالمجتمع الداخلى دوراً أكبر. واحتمال دقة توقعات الواقعيين أكثر فى الشرق الأوسط مثلاً، فى حين تصدق توقعات الليبراليين فى أوروبا الغربية.

تغييرات فى السياسة الخارجية

حتى الدول ذات الأوضاع المتماثلة تحدد مصالحها القومية واستراتيجياتها أحياناً على نحو مختلف، مثل تلك الحلول التى اقترحها بسمارك وقيصر وهتلر لإنهاء معضلة ألمانيا الأمنية. وحين تفشل اختلافات النظام فى تفسير السياسات الخارجية المتباينة، نتجه نحو النظر إلى الأسباب الداخلية. بعض هذه الأسباب ترجع إلى حساسية خاصة لكل من دول العالم المائة والثمانين، وبعضها يمكن تبينه بالتعميم على جميع الدول.

فهناك العديد من العوامل فى شئون تلك الدول الداخلية التى تجعلها تتصرف بصورة متشابهة. وقد نظرنا إلى التجارة والديمقراطية، ولكن هناك عوامل أخرى. فعلى سبيل المثال هل توجد ثورة؟ فالقادة الثوريون عادةً ما يرون السياسة الخارجية لمن سبقهم من السياسيين بل أحياناً المنظومة الدولية كلها، على أنها غير شرعية. والسياسات الثورية تزيد من احتمال انتقال العنف عبر الحدود، كما حدث فى فرنسا فى التسعينيات من القرن الثامن عشر أو فى إيران فى الثمانينيات من القرن العشرين. وأحياناً تقوم الدول الثورية بالغزو، وأحياناً يتم غزوها. هناك تعميم آخر على مستوى أدنى، وهو أن بعض الدول ذات الكيان الضعيف مثل ألمانيا، أو النمسا قبل عام ١٩١٤، تعكس مشكلات الداخلية خارج حدودها. قد حول القادة الألمان الأنظار عن الديمقراطية الاجتماعية الداخلية إلى التوسع الخارجى. ولكن هذا البحث عن كبش فداء خارجى غير صحيح دائماً، لأن هناك بعض الدول التى تعانى حالياً من مشكلات داخلية مثل ميانمار (بورما)، حولت اهتمامها إلى الشئون الداخلية.

ويمكن البحث عن التصرفات المنتظمة الأخرى فى البيروقراطيات. لأن البيروقراطيات لديها إجراءات عمل بطريقة موحدة ولا تتغير بسرعة، ويعتقد بعض المحللين أنه يمكن التنبؤ بالسياسة الخارجية بإمعان النظر إلى جمود السياسة الخارجية والبيروقراطيات العسكرية. ولا شك أن البيروقراطية العسكرية الألمانية قاومت تغيير خططها العسكرية فى عام ١٩١٤. ولكن التنبؤات البيروقراطية قد تقود إلى فهم خطأ. فقد حاربت العسكرية الأمريكية فى حرب فيتنام بنفس الطريقة التى حاربت بها فى كوريا وفى الحرب العالمية الثانية، أى من مواقف ثابتة نسبياً، ولكنها هزمت. أما فى حرب الخليج فإن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المتمثلة فى التحرك أظهرت أنها تعلمت درساً من هزيمة فيتنام.

وكثير من التغييرات فى سلوك السياسة الخارجية لا تقدم إلا تعميمات على مستوى

ضعيف. وهى على أحسن الفروض نظريات للاختبار أكثر منها تنبؤات صحيحة. فالسياسات الداخلية هامة، والنظريات الليبرالية تساعد، ولكن بطرق مختلفة فى أوقات مختلفة فى أماكن مختلفة.

حقائق مضادة

فى عام ١٩٩٠ تحدث رئيس تشيكوسلوفاكيا ڤاسلاف هاڤيل أمام الكونجرس الأمريكى، وكان قبلها بستة أشهر سجيناً سياسياً فقال: «بصفتى كاتباً مسرحياً فقد اعتدت على الأشياء الخيالية. فيراودنى الحلم بالعديد من الأشياء غير المعقولة فأضعها فى مسرحياتى. لهذا أستطيع التكيف مع تجربة خروجى من السجن لكى أقف أمامكم اليوم، ولكننى أرثى لعلماء السياسة المساكين الذين يحاولون التعامل مع كل ما هو محتمل». وقليل من الناس بما فيهم السوفييت والأوروبيون الشرقيون تنبأوا بانهيار الإمبراطورية السوفييتية فى شرق أوروبا فى عام ١٩٨٩. والبشر أحياناً يتبنون اختيارات مذهلة، والتاريخ البشرى ملىء بالكثير من الأمور غير المؤكدة، فكيف نستطيع تصنيف درجة أهمية الأسباب المختلفة والمستويات المختلفة للتحليل؟

فالسياسة الدولية ليست علماً معملياً. فلا توجد تجارب منضبطة لأنه لا يمكن تثبيت العناصر الأخرى عند اختبار عنصر واحد متغير. وقد قال أرسطو أنه يجب على المرء أن يتسم بالدقة فى أى مجال من مجالات العلوم بالقدر الذى يسمح به موضوع البحث. فلا تحاول أن تكون شديد الدقة إذا كانت هذه الدقة زائفة. وفى السياسة الدولية هناك العديد من المتغيرات والعديد من التطورات التى تحدث فى نفس الوقت؛ إلى درجة أن الوقائع لها محددات مختلفة لأن هناك العديد من الأسباب. ولكننا بوصفنا محللين نسعى دائماً لتصنيف الأسباب لمعرفة أيها أقوى من غيرها. وأحد الأدوات المستخدمة فى هذا الصدد هو التجارب الذهنية التى تسمى الحقائق المضادة.

و«الحقائق المضادة» هى «افتراضات مغايرة للواقع»، ولكن من الأسهل أن ننظر إلى هذه الحقائق على اعتبارها تجارب فكرية لتحديد أسباب الأحداث. وبما أنه لا يوجد معمل فيزيائى حقيقى للسياسة الدولية، فسوف نتخيل مواقف معينة، يتغير من خلالها عنصر ما، بينما تظل بقية العناصر ثابتة، ثم نرسم صورة العالم فى هذه الحالة. وفى واقع الحال، نحن نفعل ذلك فى حياتنا اليومية مثل النثر المرسل. فقد يقول كثير من الطلبة إنه إذا لم يكن قد تناول الكثير من الطعام

على العشاء لأمكنه أن يركز بصورة أفضل فى هذه القراءة. وقد يلجأ قليلون إلى حقائق مضادة خيالية أخرى . فقد يتخيل أحدهم أنه إذا لم يكن قد تناول العشاء فى اتحاد الطلبة لما كان قد قابل محبوبته، ولكانت حياته أبسط جداً الآن.

وعلى الرغم من عدم اعتراف المؤرخين فى أغلب الأحيان باللجوء لهذا الأسلوب فى تقييم الأسباب، إلا أنهم يلجأون إلى نمط أكثر تفصيلاً من هذا الإجراء. فعلى سبيل المثال، تخيل أن قيصر لم يعزل بسمارك عام ١٨٩٠ . هل كان ذلك سيقلل من احتمالات نشوب الحرب العالمية الأولى. وهل كانت سياسة بسمارك ستؤدى إلى تقليل الإحساس بالتهديد الألمانى ضد الدول الأخرى وتتجنب بذلك الصلابة المتزايدة لنظامى التحالف؟ وفى هذه الحالة فإن اللجوء إلى الحقائق المضادة يبحث فى أهمية شخصية بعينها بالمقارنة بالعوامل التركيبية الأخرى. وهناك مثال آخر للحقيقة المضادة فى الحرب العالمية الأولى: لتفترض أن سائق فرانز فرديناند فى سرابيفو اتجه إلى اليسار بدلاً من الاتجاه إلى اليمين عند التقاطع الحاسم ، وأن الأرشيدوق النمساوى لم يتم اغتياله، فهل كانت الحرب ستنشب أم لا؟ هذه الحقيقة المضادة توضح دور المصادفة. وما مدى أهمية الاغتيال؟ وإذا نظرنا إلى الضغوط الشاملة والكامنة فى تركيب التحالف، هلى كان من المحتمل أن تشعل شرارة أخرى النار إذا لم يحدث الاغتيال؟

والافتراضات المغايرة للواقع تقدم طريقة لاكتشاف ما إذا كان سبب ما كافياً أم لا، ولكن هناك بعض المزالق فى اعتماد التاريخ على كلمة «لو». إن استخدام الحقائق المضادة بصورة هزيلة قد يكون مضللاً بتدمير مغزى التاريخ الذى يكمن فى أنه بمجرد وقوع الحدث، فإن الأشياء الأخرى ليست متساوية. والزمن بعد حاسم. فنحن نقول إن الأحداث التاريخية تعتمد على المسار، أى أنه بمجرد أن تبدأ الأحداث فى اتخاذ أحد الاتجاهات، فإن احتمالات المستقبل ليست متساوية . فبعض الأحداث أكثر احتمالاً من غيرها. وهناك أربعة معايير يمكن أن نستخدمها لاختبار تجربة تفكيرنا بالحقائق المضادة وهل هى صحيحة أو نافعة: المعقولية، والتقارب الزمنى، والنظرية، والحقائق.

المعقولية:

لكى يكون أسلوب الحقيقة المضادة مفيداً يجب أن يتم فى إطار من الاختيارات المعقولة ويسمى هذا فى بعض الأوقات بالتوافق. فمن الضرورى أن يكون تخيلنا لحالتين تحدثان فى نفس الوقت تخيلاً مقبولاً. فقد يفترض أحدهم أنه إذا كان نابليون يمتلك قاذفات قنابل شبح لكان قد تمكن

من الانتصار فى معركة ووترلو. وقد يقال إن مثل هذه الحقيقة المضادة يقصد بها اختبار أهمية التقنية العسكرية، ولكن ليس من المقبول أن نتخيل تكنولوجيا القرن العشرين فى أوضاع القرن التاسع عشر. فالإثنان لا يتوافقان. وعلى الرغم من أنها تصلح لإثارة الضحك، إلا أنها ليست استخداما مثمراً للتفكير فى الحقائق المضادة نظراً لعدم التوافق الزمنى الذى تنطوى عليه. ففى واقع الحياة ليس هناك أى احتمال لهذا التزامن.

التقارب الزمنى:

يستغرق وقوع أى حدث عظيم سلسلة طويلة من السببية، وأغلب الأحداث لها أسباب متعددة. وكلما عدنا بالذاكرة إلى الوراء زادت الحاجة لأن تكون الأسباب ثابتة. وكلما ضاقت المساحة الزمنية بين السبب والحدث (هل (أ) كان السبب فى (ب)؟)، كانت الإجابة بالإيجاب أكثر احتمالاً. ولنذكر مقولة «بسكال» الشهيرة أنه إذا كانت أنف كليوباترا أقصر لكانت أقل جاذبية فى عينى مارك أنطونيو، ولكان تاريخ الإمبراطورية الرومانية فى هذه الحالة قد تغير. ولو تغير تاريخ الإمبراطورية الرومانية لكان تاريخ حضارة غرب أوروبا بدوره قد اختلف، وهكذا يعتبر طول أنف كليوباترا هو أحد أسباب الحرب العالمية الأولى. وقد يكون ذلك صحيحاً كتفسير تافه، ولكن هناك الملايين من الأحداث والأسباب انحدرت نحو أغسطس ١٩١٤. فإسهام أنف كليوباترا فى أسباب نشوب الحرب العالمية الأولى يعتبر ضئيلاً وبعيداً جداً بحيث تصبح الحقيقة المضادة مسلية أكثر منها مثيرة للاهتمام عندما نحاول أن نتحقق من أسباب نشوب الحرب. ويعنى التقارب الزمنى أن ضيق المساحة الزمنية بين حدثين فى سلسلة العلاقة السببية، يساعدنا فى السيطرة على الأسباب الأخرى، وبالتالى نحصل على تقييم أفضل لجميع العناصر.

الإرتباط بالنظرية

يجب أن يعتمد منطق الحقائق المضادة على نظرية تمثل نوعاً من التصفية لمعلوماتنا التى نعتقد إلمامنا بها فيما يخص ما حدث فى الماضى. فيجب أن نسأل هل الحقيقة المضادة مقبولة، آخذين فى الاعتبار كل ما نعرفه عن الحالات السابقة، والتى ساعدت على ظهور مثل هذه النظريات. فالنظريات تقدم ترابطاً وتنظيماً لأفكارنا عن الأسباب المتعددة، وتساعدنا فى تجنب الظنون العشوائية. فليس هناك مثلاً نظرية خلف الحقيقة المضادة فى أثر امتلاك نابليون لقاذفات فى احتمال انتصاره فى معركة ووترلو. وعشوائية المثال تساعد فى شرح عنصر التسلية فيه، ولكنها

تحدد ما يمكن أن نتعلمه من التمرين العقلى.

ولكن هب أننا وضعنا فى الاعتبار أسباب الحرب الباردة وتساءلنا ماذا لو أن الولايات المتحدة كانت دولة اشتراكية فى عام ١٩٤٥، فهل كان سيوجد مايسمى بالحرب الباردة؟ أو هب أن الإتحاد السوفييتى قد خرج من الحرب العالمية الثانية بحكومة رأسمالية، فهل كانت ستحدث الحرب الباردة؟ وهذه الأسئلة ذات الحقائق المضادة تبحث فى نظرية أن الحرب الباردة كان سببها الرئيسى الأيديولوجيات. والافتراض البديل هنا هو أن السبب وراء الحرب الباردة هو تركيبة النظام الدولى ثنائى الأقطاب. فإذا وضعنا فى الاعتبار توزيع القوى بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن أن نتوقع نوعًا من التوتر حتى لو كانت الولايات المتحدة دولة اشتراكية، ويمكن أن يدعم منطق الحقائق المضادة ملاحظة أن دولاً تعتنق أيديولوجيات شيوعية متشابهة قد حاربت بعضها البعض. والحقائق المضادة تتيح لنا أن نقيم نظريات توازن القوى فى مقابل نظريات الأسباب الأيديولوجية. وبصفة عامة، تعتبر الحقائق المضادة المتصلة بنظرية أكثر قبولاً ونفعاً لأن التمرين العقلى يرتبط بإطار أوسع من المعلومات.

الحقيقة

ليس بكاف أن نتخيل افتراضات مثمرة، ولكن يجب فحص هذه الافتراضات على ضوء الحقائق المعروفة. فالحقائق المضادة تقتضى حقائق دقيقة وتاريخاً صادقاً. وعلينا عند تحديد معقولية أى تجربة عقلية أن نسأل: هل ما نعتقد أنه ثابت يعبر بصدق عما حدث فعلاً، ويجب أن نكون حذرين عندما نضع حقائق مضادة على حقائق مضادة أخرى فى تجربة فكرية واحدة؛ لأن هذا يؤدى إلى الارتباك إذ يتضمن تغيير أشياء كثيرة فى نفس الوقت، وعندئذ لا نكون قادرين على الحكم بدقة على التجربة من خلال تمحيص سليم لأجزائها التاريخية الحقيقية.

والخلاصة أننا كثيراً ما نستعمل الحقائق المضادة فى حياتنا اليومية. وهى مفيدة بصفة خاصة فى السياسة الدولية، لأنه لا توجد إمكانيات معملية أسوة بعلوم الفيزياء. ولكننا نحتاج إلى الحذر فى تكوين الحقائق المضادة لأن بعضها مركب بطريقة سليمة وبالتالى يكون أكثر فائدة من غيرها. وتساعدنا الحقائق المضادة فى الربط بين التاريخ والنظرية، الوصول إلى أحكام عندما نحاول أن نفهم عالماً خالياً من التجارب المنضبطة.

وبعض المؤرخين يعتبرون واضحين فى أن الحقائق المضادة أى تلك التى تسأل ماذا كان يمكن أن يحدث ليس تاريخاً حقيقياً. فالتاريخ الحقيقى هو ما حدث بالفعل. وتخيل ما كان يمكن

أن يحدث ليس هاماً. ولكن مثل هؤلاء الواضحين يغفلون حقيقة أننا نحاول أن نفهم ليس فقط ماذا حدث، ولكن لماذا حدث. ولفهم ذلك نحتاج أن نعرف ماذا كان يمكن أن يحدث أيضاً، وهذا يعيدنا إلى الحقائق المضادة. وعلى ذلك فبينما يوجد بعض المؤرخين الذين يفهمون التاريخ على أنه ببساطة كتابة ما حدث، فإن أغلب المؤرخين يعتقدون أن التحليل الجيد للحقائق المضادة أساس لكتابة التاريخ. ويساعدنا الواضحون فى تجنب الحقائق المضادة التافهة مثل قاذفات قنابل نابليون. ولكننا سنرى فى الفصل القادم أن هناك فرقاً بين أن نقول إن بعض الحقائق المضادة تافهة وأن نقول إن التحليل الجيد للحقائق المضادة أساسى للتفكير الواضح عن السببية.

الملاحظات

1. Paul Schroeder, "The Nineteenth Century System: Balance of Power or Political Equilibrium?" *Swords and Ploughshares,* Vol. 4, No. 1 (October 1989), P. 4.
2. Lenin, *Imperialism: The Highest Stage of Capitalism* (New York: International Publishers, 1977), p. 119.
3. Richard Cobden, quoted in Kenneth N. Waltz, *Man, the State, and War: A Theoretical Analysis* (New York: Columbia University Press, 1957), p. 104.
4. Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State* (New York: Basic, 1986), p. ix.
5. U.S. Institute of Peace, *Journal,* Vol. 3, No. 2 (June 1990), pp. 6-7.
6. Vaclav Havel, "Address to U.S. Congress," *Congressional Record,* February 21, 1990, pp. S 1313-1315.

قراءات مختارة

1. Kenneth Waltz, *Man, the State and War* (New York: Columbia University Press, 1959), pp. 1-15, 224-238.
2. Jack S. Levy, "Domestic Politics and War," in Robert Robert and Theodore Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1989), pp. 79-99.
3. Donald Detwiler, *Germany: A Short History* (Carbondale, IL: Southern Illinois University Press, 1989), pp. 104-148.

4. Harry Ritter, "Counterfactual Analysis," *in Dictionary of Concepts in History* (New York: Greenwood Press, 1986), pp. 70-73.

قراءات إضافية

Albrecht-Carrie, René, A *Diplomatic History of Europe Since the Congress of Vienna* (New York: Harper & Row, 1958).

Bartlett, C. J., *The Global Conflict: The International Rivalry of the Great Powers,* 1880-1970 (London: Longman. 1984).

Bueno de Mesquita, Bruce, and David Lalman, "Empirical Support for Systemic and Dyadic Explanations of International Conflict," *World Politics,* Vol. 41, No. 1 (October 1988). pp. 1-20.

Craig, Gordon A., *Germany, 1866-1945* (New York: Oxford University Press, 1978).

Doyle, Michael, "Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs," *Philosophy and Public Affairs,* Vol. 12, No. 3 (Summer 1983), pp. 205-235.

Fearon, James D., "Counterfactuals and Hypothesis Testing in Political Science," *World Politics,* Vol. 43, No. 2 (January 1991), pp. 169-195.

Hoffmann, Stanley, "Liberalism and International Affairs," in *Janus and Minerva: Essays in the Theory and Practice of International Politics* (Boulder, CO: Westview Press, 1987), pp. 394-417.

Hopf, Ted, "Polarity, the Offense-Defense Balance, and War," *American Political Science Review,* Vol. 85, No. 2 (June 1991), pp. 475-494.

Jervis, Robert, *Perception and Misperception in World Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1976).

Kennedy, Paul M., *Strategy and Diplomacy, 1870-1945: Eight Studies* (London: Allen & Unwin, 1983).

Keohane, Robert O., *International Institutions and State Power: Essays in International Relations Theory* (Boulder, Co: Westview Press, 1989).

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence: World Politics in Transition* (Boston: Little, Brown, 1977).

Kissinger, Henry A., *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812-22* (Boston: Houghton Mifflin 1957).

Nye, Joseph S., Jr., "Neorealism and Neoliberalism," *World Politics,* Vol. 40, No. 2 (January 1988), pp. 235-251.

Schroeder, Paul W., "The Nineteenth Century International System: Changes in the Structure of World Power," *World Politics,* Vol. 39, No. 1 (October 1986), pp. 1-26.
Taylor, A. J. P., *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford, England: Clarendon Press, 1954).

أسئلة الدراسة

١ ـ ما هى الأهداف الرئيسية لمؤتمر فيينا؟ هل أعاد المؤتمر الأوروبى النظام السابق للحرب أم شكل نظاماً جديداً؟

٢ ـ ما هى سمات النظام الأوروبى من ١٨١٥ إلى ١٨٤٨؟ وهل تختلف عن السمات التى كانت تميز توازن القوى الثامن عشر وعن سمات النظم الدولية فى أواخر القرن التاسع عشر؟ وما هى العوامل التى تسببت فى التغيرات؟

٣ ـ ما هو تأثير صعود ألمانيا على النظام الأوروبى؟ وماذا كانت استراتيجية بسمارك فى أوروبا؟ وهل كان بسمارك مهتماً بالحفاظ على التوازن أو تغييره؟

٤ ـ لماذا يظن الليبراليون أن الديمقراطية يمكن أن تمنع الحرب؟ ما هى حدود وجهة نظرهم؟

٥ ـ ما هى الصور الثلاث لوالتز؟ وكيف يمكن الجمع بينها؟

٦ ـ ما هو التاريخ المضاد للحقائق؟ وكيف يمكنك أن تستخدمه؟

ثبت التواريخ : أوروبا

القرن السابع عشر

١٦١٨–١٦٤٨ حرب الثلاثين عاماً، الصراع بين الكاثوليك والبروتستانت فى أوروبا، آخر الحروب الدينية الكبرى، تدمير ألمانيا

١٦٤٣–١٧١٥ لويس الرابع عشر ملكاً على فرنسا

١٦٤٨ سلام وستفاليا، نهاية حرب الثلاثين عاماً

١٦٤٩–١٦٦٠ إعدام الملك الإنجليزى تشارلز الأول، والكومنولث تحت حكم أوليفر كرومويل

١٦٥٢–١٦٧٨ سلسلة الحروب الأنجلو ـ فرنسية والأنجلو ـ هولندية للسيادة على البحار

١٦٦٠ عودة أسرة ستيوارت فى إنجلترا. وتنصيب تشارلز الثانى ملكاً

١٦٨٢-١٧٢٥ بطرس الأكبر يبدأ تغيير المجتمع الروسى إلى النمط الغربى

١٦٨٣ رد الحصار التركى لمدينة فيينا

١٦٨٥ لويس الرابع عشر يلغى مرسوم نانت واضطهاد البروتستانت فى فرنسا

١٦٨٨-١٦٨٩ الثورة المجيدة فى إنجلترا

١٦٨٨-١٦٩٧ حرب رابطة «أجوسبورج»، الحرب العامة ضد لويس الرابع عشر

القرن الثامن عشر

١٧٠٠-١٧٢١ حرب الشمال الكبرى: روسيا، وبولندا، والدانمارك تعارض السيادة السويدية فى البلطيق، وتظهر روسيا كقوة أوروبية

١٧٠١-١٧١٤ حرب الخلافة على العرش فى أسبانيا ومعاهدة أوترخت التى أسفرت عن انفصال دائم بين العرش الأسبانى والفرنسى، ومزيد من الانحدار للقوة الفرنسية

١٧٠٧ تكوين بريطانيا العظمى باتحاد بين إنجلترا واسكتلندا

١٧٤٠-١٧٤٨ حرب الخلافة على العرش فى النمسا

١٧٥٦-١٧٦٣ حرب السبع سنوات: بريطانيا وفرنسا فى حروب استعمارية؛ وفرنسا تخسر كندا والهند، وتظهر بريطانيا كأكبر قوة استعمارية فى العالم

١٧٧٥-١٧٨٣ حرب الثورة الأمريكية

١٧٨٩-١٧٩٩ الثورة الفرنسية

١٧٩٩ انقلاب نابليون بونابرت فى فرنسا

١٧٩٩-١٨١٥ حروب نابليون التى جعلت فرنسا القوة البارزة فى القارة الأوروبية

القرن التاسع عشر

١٨٠١ تكوين المملكة المتحدة باتحاد من بريطانيا العظمى وأيرلندا

١٨٠٤-١٨١٤ نابليون الأول إمبراطوراً على فرنسا

١٨٠٦ نهاية الإمبراطورية الرومانية المقدسة، تخلى فرانسيس الثانى عن لقب الإمبراطور.

١٨١٠	المملكة الهولندية تُضم إلى الإمبراطورية الفرنسية
١٨١٢	الغزو الفرنسى لروسيا وتدمير جيش نابليون
١٨١٤–١٨١٥	مؤتمر فيينا: الملكيات يعاد تأسيسها فى أوروبا
١٨١٥	معركة ووترلو، هروب نابليون من جزيرة ألبا، ولكنه يُهزم من جانب الجيوش البروسية والبريطانية
١٨٣٣–١٨٧١	توحيد ألمانيا
١٨٣٧–١٩٠١	فكتوريا ملكة على إنجلترا : فترة التوسع الصناعى الكبرى والرخاء
١٨٤٨	الثورات فى ألمانيا وفرنسا والمجر وبوهيميا، وصدور البيان الشيوعى «المانفستو» لكارل ماركس
١٨٤٨–١٩١٦	فرانسوا جوزيف إمبراطوراً على النمسا، ويصبح الحاكم على إمبراطورية النمسا والمجر فى عام ١٨٦٧
١٨٥٢–١٨٧٠	نابليون الثالث، إمبراطور الإمبراطورية الفرنسية الثانية
١٨٥٤–١٨٥٦	حرب القرم: بريطانيا وفرنسا تدعمان العثمانيين فى الحرب ضد روسيا
١٨٥٥–١٨٨١	ألكسندر الثانى قيصراً على روسيا
١٨٥٩–١٨٧٠	التوحيد السياسى لإيطاليا والقومية الثقافية التى قادها غاريبالدى
١٨٦١	تحرير القيصر ألكسندر الثانى للأقنان فى روسيا
١٨٦٢–١٨٩٠	أوتو فون بسمارك رئيس ومستشار ألمانيا يشكل الإمبراطورية الألمانية
١٨٦٤–١٩٠٥	التوسع الروسى فى بولندا والبلقان وآسيا الوسطى
١٨٦٧	تأسيس إمبراطورية النمسا والمجر
١٨٧٠–١٨٧١	الحرب الفرنسية ــ البروسية، الغزو الألمانى لفرنسا، تأسيس الجمهورية الفرنسية الثالثة
١٨٧٠–١٩١٤	ذروة الإمبريالية الأوروبية، النمو الصناعى، صعود الحركات العمالية والماركسية
١٨٧١	حكومة باريس الإشتراكية، باريس مركز ثورى، وتأسيس حكومة خاصة بها وتشن حروباً ضد الحكومة الوطنية
١٨٧٨	مؤتمر برلين، وتقسيم أغلب الإمبراطورية العثمانية بين النمسا وروسيا وبريطانيا
١٨٨١	إغتيال ألكسندر الثانى قيصر روسيا

١٨٨٢ تحالف ثلاثى من ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا

١٨٩٩-١٩٠٢ حرب البوير فى جنوب أفريقيا

العقد الأول من القرن العشرين

١٩٠٤ الوفاق الثنائى بين بريطانيا وفرنسا

١٩٠٤-١٩٠٥ حرب اليابان وروسيا تنتهى بهزيمة روسيا وظهور اليابان كقوة عالمية

١٩٠٧ روسيا تنضم إلى فرنسا وبريطانيا فى وفاق ثلاثى

الفصل ٣

توازن القوى والحرب العالمية الأولى

توازن القوى

غالباً ما يلقى باللوم على توازن القوى فى مسئولية الحرب العالمية الأولى، وهو أحد المفاهيم كثيرة الاستعمال في السياسة الدولية، ولكنه أكثرها إثارة للحيرة أيضاً. فاللفظ يستخدم بشكل غير دقيق لوصف وتبرير جميع أنواع الحالات. فيقول «دافيد هيوم» الفيلسوف البريطاني، الذى عاش فى القرن الثامن عشر، واصفاً توازن القوى على أنه القاعدة الثابتة للسياسة الحكيمة. أما الليبرالى البريطانى «ريتشارد كوبدن» فيسميه «شميرا» (وهو كائن خرافى لا وجود له) أى أنه شئ لا يوصف وغير مفهوم . وقد شعر الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون فى أثناء الحرب العالمية الأولى أن توازن القوى مبدأ شرير لأنه يحرض رجال الدولة على معاملة الأمم كما يتعاملون مع قطعة جبن، يقطعونها كيفما شاءوا لإرضاء اعتبارات سياسية، بغض النظر عن هموم هذه الشعوب..

كما كره ويلسون توازن القوى هذا لأنه اعتقد أنه السبب وراء اندلاع الحروب. أما المدافعون عن سياسة توازن القوى فيقولون إنه السبب فى إرساء قواعد الاستقرار. وعلى أية حال فإن الاستقرار والسلام شيئان مختلفان. فعلى مدى الخمسة قرون من نظام الدولة الأوروبى

تورطت القوى العظمى فى حروب بلغ عددها ١١٩ حرباً. وكان السلام نادراً فخلال ثلاثة أربا ع الوقت كانت هناك حروب تشترك فيها قوة عظمى واحدة على الأقل. وكانت تسعة من هذه الحروب كبيرة اشتركت فيها العديد من القوى العظمى، وهى ما تسمى بالحروب العالمية. وهكذا فإذا سألنا هل عمل توازن القوى على الحفاظ على السلام خلال الخمسة قرون من نظام الدولة الحديث؟ ستكون الإجابة بالنفى.

وهذا ليس بالأمر الغريب، لأن الدول توازن القوى ليس للحفاظ على السلام، ولكن للحفاظ على استقلالها. ويساعد توازن القوى فى العمل على الإبقاء على حالة الفوضى بين الدول المنفصلة. ولكن لم يتم الحفاظ على جميع الدول. فعلى سبيل المثال، كانت بولندا فى نهاية القرن الثامن عشر مقسمة مثل قطعة الجبن بحيث أخذ جيرانها ـ النمسا، وبروسيا، وروسيا ـ شريحة كبيرة لكل منها. وفى عام ١٩٣٩ عقد ستالين وهتلر صفقة يتم بمقتضاها إعادة تقسيم بولندا، وكانت دول البلطيق من نصيب الإتحاد السوفييتى. وهكذا ظلت ليتوانيا، ولاتفيا وإستونيا قرابة النصف قرن ضمن جمهوريات الإتحاد السوفييتى حتى عام ١٩٩١. إذن لم يحفظ توازن القوى السلام بل لم يكفل أيضاً استقلال كل دولة، ولكنه ساهم فى الإبقاء على نظام الدول الفوضوى.

القـــوة

لكى نفهم التوازن، يجب أن نبدأ أولاً بفهم القوة. والقوة، مثل الحب. يسهل ممارستها عن تعريفها أو قياسها. فالقوة هى القدرة على تحقيق أهداف المرء أو أغراضه. ويقول التعريف المعجمى إنها القدرة على أداء الأشياء والسيطرة على الآخرين. ويعرف أحد أساتذة العلوم السياسية فى جامعة ييل، وهو روبرت دال، القوة بأنها القدرة على جعل الآخرين يقومون بأعمال ما كانوا ليقوموا بها. ولكن عند قياس القوة بمفهوم تغيير سلوك الآخرين يجب أن ندرك ميولهم، وإذا لم نفعل ذلك فقد نخطىء بشأن قوتنا تماماً كما يخطىء الثعلب إذا ظن أنه يؤذى الأرنب إذا أوقعه فى العشب. والتعرف على كيفية تصرف الشعوب أو الأمم مقدماً بدون أى تدخل من جانبنا أمر صعب.

وقد يفيد التعريف السلوكى للقوة المحللين والمؤرخين الذين يخصصون وقتاً طويلاً لإعادة تكوين الماضى، ولكنه لم يكون ذا نفع كبير لرجال السياسة والقادة العمليين. فالقدرة على السيطرة على الآخرين مرتبطة بامتلاك قدرات أو مصادر خاصة، وهذا هو الأسلوب الذى يحدد به القادة السياسيون مفهوم القوة. ومن بين هذه المصادر، السكان، والمساحة الأقليمية، والموارد

الطبيعية، وحجم الاقتصاد، والقوة العسكرية، ومدى الاستقرار السياسى. وتكمن أهمية هذا التعريف فى أنه يجعل القوة تبدو ملموسة أكثر، وبالتالى يمكن قياسها، والتنبؤ بها أكثر منها طبقاً للتعريف السلوكى. وبهذا المعنى، تعنى القوة امتلاك الورقة الرابحة فى لعبة البوكر الدولية. ومن قواعد البوكر الأساسية أنه إذا أظهر خصمك أوراقاً تغلب أى أوراق فى يدك فيجب أن تتوقف. فإذا كنت تعرف أنك ستخسر الحرب فلا تبدأها.

ولكن بعض الحروب بدأتها الأطراف التى خسرت فى النهاية، مما يعنى أن القادة السياسيين أحياناً يغامرون، أو يقعون فى أخطاء، كما حدث مع اليابان عام ١٩٤١ أو العراق عام ١٩٩٠. وغالباً ما تكون أوراق الخصم فى السياسة الدولية غير ظاهرة جميعها. وكما فى لعبة البوكر يمكن أن تختلف النتيجة اختلافاً كبيراً نتيجة للمهارة فى اللعب مثل التضليل أو الخداع. وحتى عندما لا يكون هناك خداع فهناك احتمال لحدوث أخطاء بشأن تحديد أى مصادر القوة أكثر أهمية فى مواقف معينة. فعلى سبيل المثال كانت فرنسا وبريطانيا تملكان دبابات أكثر من هتلر فى عام ١٩٤٠، ولكن هتلر كان لديه قدرة أكبر على المناورة واستراتيجية عسكرية أفضل.

تعتبر مسألة تحويل القوة من المشكلات الأساسية التى تنشأ حين نفسر القوة بمفهوم المصادر أو الإمكانيات. فبعض الدول لها قدرة أكبر على تحويل مصادرها إلى نفوذ فعال، تماماً كما يفوز لاعب الورق الماهر رغم الأوراق الضعيفة فى يده. فتحويل القوة هو القدرة على تحويل القوة الممكنة، التى يمكن قياسها كمصادر، إلى قوة حقيقية تقاس بتغير سلوك الآخرين. وعلى ذلك فنحن نحتاج إلى معرفة مهارة الدولة فى تحويل قوتها إلى جانب ما تمتلكه من مصادر القوة حتى نتمكن من التنبؤ الصحيح بالنتيجة.

والمشكلة الأخرى هى تحديد أى المصادر تعتبر أفضل أساس للقوة فى وضع معين. ففى العصور السابقة كان قياس مصادر القوة أيسر. فعلى سبيل المثال، فى الاقتصاد الزراعى فى القرن الثامن عشر فى أوروبا كان السكان مصدر قوة غاية فى الأهمية لأنها كانت تمثل مصدراً للحصول على الضرائب والتجنيد للخدمة العسكرية. ومن ناحية عدد السكان كانت فرنسا مسيطرة على غرب أوروبا. ولذلك قدمت بروسيا إلى حلفائها فى كونجرس فيينا بعد حروب نابليون خطة محددة لإعادة تكوينها بهدف الحفاظ على توازن القوة؛ وتضمنت الخطة الأراضى والسكان التى فقدتها منذ عام ١٨٠٥، والأراضى والسكان التى تحتاج إليها لتحقيق المساواة العددية. وفى الفترة السابقة للقوميات، لم يكن من المهم أن كثيراً من السكان فى هذه الأقاليم لا يتكلمون الألمانية ولا يعتبرون أنفسهم من الألمان. ولكن خلال نصف قرن أصبح الشعور القومى

هاماً جداً. وفي القرن التاسع عشر حدث تغير آخر وهو تزايد أهمية الصناعة وخطوط السكك الحديدية مما ساعد على تسهيل عمليات التعبئة السريعة. ففى الستينيات من القرن التاسع عشر، كانت ألمانيا فى عهد بسمارك دولة رائدة فى استخدام خطوط السكك الحديدية لنقل الجيوش لتحقيق انتصارات سريعة. وعلى الرغم من أن روسيا كانت دائماً تمتلك قوى بشرية أكبر من أى دولة أوروبية، إلا أنه كان من الصعب تعبئة هذه القوة. وكان تطور نظام السكك الحديدية فى غرب روسيا فى بداية القرن العشرين أحد الأسباب التى جعلت ألمانيا تخشى القوة الروسية المتنامية عام ١٩١٤. وبالإضافة إلى ذلك فإن انتشار نظام السكك الحديدية فى القارة ساعد فى حرمان بريطانيا من راحة التركيز على قوة الأساطيل البحرية. فلم يعد هناك وقت، إذا لزم الأمر، للزج بجيش لحرمان قوة عظمى أخرى من السيطرة على القارة.

ولطالما كان استخدام التكنولوجيا الصناعية له تأثير كبير فى الحروب. وقد أصبح تقدم العلم والتكنولوجيا قوة حاسمة على وجه الخصوص ولا سيما منذ ابتداء العصر النووى عام ١٩٤٥. ولكن القوة المستمدة من الأسلحة النووية ثبت أنها مخيفة ومدمرة مما يقيد استخدامها بالفعل. فالحرب النووية ببساطة باهظة التكاليف. وعموماً، هناك حالات قد يكون استخدام القوة فيها غير ملائم أو باهظ التكاليف.

وحتى فى حالة منع استخدام القوة بين مجموعات ما من الدول، فإن القوة العسكرية تلعب دوراً هاماً فى الخلفية. فهناك مثلاً دور العسكرية الأمريكية فى منع تهديد الحلفاء، أو فى التأكد من الوصول إلى موارد هامة مثل البترول فى الخليج الفارسى، مما يعنى أن القوة الوقائية يمكن استخدامها فى أوضاع المساومات. وفى بعض الأحوال يكون الارتباط مباشراً، ولكن الأغلب أن يكون عاملاً لا يصرح به ولكن يحتفظ به فى خلفية عقول رجال الدولة.

إلى جانب ذلك هناك ما يسمى «الوجه الآخر للقوة». فدفع الدول الأخرى إلى التغيير قد يسمى الأسلوب المباشر أو الآمر فى استخدام القوة. وهذه القوة «الصلبة» يمكن أن تعتمد على الإغراء (بالجزرة) أو التهديد (بالعصا). ولكن هناك أيضاً الاستخدام غير المباشر أو الهادىء للقوة. فقد تتمكن دولة من تحقيق أهدافها المفضلة فى السياسة العالمية لأن الدول الأخرى لديها الرغبة فى اتباعها، أو توافق على النظام الذى أفرز هذا التأثير عليها. ومن هذا المنطق فإنه من الأهمية أن تضع برنامج عمل وتركيب الأوضاع فى السياسة العالمية بنفس القدر الذى تدفع به الآخرين إلى التغيير فى أوضاع معينة. وهذا النوع من القوة، أى جعل الآخرين يريدون ما تريده أنت، يمكن أن يسمى سلوكاً اختيارياً أو «السلوك الناعم للقوة». وتعتمد القوة الناعمة هذه على

الدول الرئيسية والموارد الرئيسية للقوة

الفترة	الدول الرئيسية	الموارد الرئيسية
القرن السادس عشر	أسبانيا	سبائك الذهب، تجارة المستعمرات، جيوش المرتزقة، الروابط بين الأسر الحاكمة
القرن السابع عشر	هولندا	التجارة، أسواق رأس المال، الأسطول البحرى.
القرن الثامن عشر	فرنسا	السكان، الصناعات الريفية، الإدارة العامة، الجيش.
القرن التاسع عشر	بريطانيا	الصناعة، التماسك السياسى، التمويل والائتمان، الأسطول البحرى، المبادئ الليبرالية، موقع الجزيرة (من السهل الدفاع عنها).
القرن العشرين	الولايات المتحدة	حجم الاقتصاد، القيادة العلمية والفنية، الثقافة العالمية، التحالفات والقوات العسكرية، النظم الدولية الليبرالية، محور وسائل الإتصال المتخطى للحدود القومية.

مصادر خاصة مثل «جاذبية الأفكار» التى تطرحها، أو «القدرة على صياغة برنامج سياسى» يتناسب مع الرغبات التى يبديها الآخرون. فآباء الشباب المراهق يعلمون أنهم إذا كانوا قد شكلوا معتقدات أبنائهم وما يفضلونه، فستكون سيطرتهم أكبر وتستمر لفترة أطول مما لو اعتمدوا على السيطرة المباشرة فقط. وبالمثل أدرك القادة السياسيون والفلاسفة منذ زمن بعيد القوة التى تكتسب من خلال صياغة البرنامج وتحديد إطار المناقشة. والقدرة على صياغة ما يفضلة الناس

يرتبط عادةً بمصادر القوة غير المحسوسة، مثل الثقافة، والأيديولوجيا، والمؤسسات.

فما هى مصادر القوة الأكثر أهمية الآن ؟ . إذا نظرنا إلى القرون الخمسة التى استمر فيها نظام الدول الحديث سنرى أن مصادر القوة المختلفة لعبت دوراً حيوياً فى فترات متباينة. فمصادر القوة ليست ثابتة ولكنها دائمة التغير فى عالمنا الحديث.

ففى عصر يعتمد اقتصاده على تكنولوجيا المعلومات والتعاون الدولى، تصبح القوة أقل قابلية للنقل، أو الإحساس بها، وأقل قدرة على القسر. ومع ذلك فإن تحول القوة غير كامل. ومن المؤكد أن القرن الواحد والعشرين سوف يشهد دوراً أكبر لقوة المعلومات والمؤسسات، ولكن كما رأينا فى حرب الخليج عام ١٩٩١ ستظل القوة العسكرية عنصراً هاماً. كما سيظل المعيار الاقتصادى سواء على مستوى السوق أو الموارد الطبيعية على أهميته. وبنمو قطاع الخدمات داخل الاقتصاد الحديث، ستقل إمكانية التفرقة بين الخدمات والتصنيع. وستصبح المعلومات أكثر غزارة، وسيصبح المورد الحاسم هو القدرة المؤسسية على سرعة ومرونة الرد. كما سيستمر التماسك السياسى هاماً شأنه شأن الثقافة الشعبية العالمية.

وستظل الصعوبة فى تقييم مصادر القوة المتغيرة هى المشكلة الكبرى التى تواجه رجال الدول فى محاولة تقييمهم لتوازن القوى. ومما يزيد من صعوبة الأمر بالنسبة لمحللى السياسة الدولية، استخدام نفس الكلمة للإشارة إلى أشياء مختلفة. ولكن يجب التمييز هنا بين المفاهيم المختلفة التى يشملها الاستخدام الفضفاض لنفس الكلمات. فتشير كلمة توازن القوى عادةً إلى ثلاثة أشياء متباينة على الأقل.

التوازنات كتوزيع للقوى

قد يعنى توازن القوى، أولاً، أى توزيع للقوة. من الذى يمتلك مصادر القوة. وأحياناً يستخدم مصطلح «توازن القوى» للإشارة إلى الوضع الراهن، أو التوزيع القائم للقوى. وهكذا فإنه فى الثمانينيات من هذا القرن، قال بعض الأمريكيين إنه إذا أصبحت «نيكاراجوا» دولة شيوعية، فقد يتغير ميزان القوى. ومثل هذا الاستعمال للتعبير قليل الدلالة. فإذا غيرت دولة صغيرة واحدة موقفها، قد يحدث تغير طفيف فى توزيع القوى القائم، ولكن هذا التحول سيحدث تغييراً طفيفاً، ولا يشير إلى التغييرات الأكثر عمقاً التى تطرأ على السياسة فى العالم.

وقد يستخدم المصطلح للإشارة إلى مجموعة خاصة بل ونادرة من المواقف حيث يكون توزيع القوة متساوياً. وهذا الاستخدام يعيد إلى الذهن صورة مجموعة من الموازين فى حالة

التوازن أو التعادل بين الكفتين. ويقول بعض الواقعيين إن الاستقرار يعم عندما يكون هناك توازن متساو، ويقول آخرون إن الاستقرار يسود حين يكون لأحد الأطراف النصيب الأكبر من القوة، بحيث لا يجرؤ الآخرون على شن أى هجوم عليه. وتقول نظرية «الهيمنة» إن عدم توازن القوى يؤدى إلى السلام. فحين يكون هناك قوة عظمى غالبة يسود الاستقرار؛ وحين تضعف هذه القوة، وتظهر قوة أخرى منافسة يزيد احتمال اندلاع الحرب. فإذا نظرنا إلى تفسير ثيوسيديدس للحرب البيلوبونيزية: نجد أن زيادة قوة أثينا والخوف الذى ولدته فى إسبرطة يتفق مع نظرية انتقال الهيمنة. وكما سنرى، ينطبق نفس التفسير على الحرب العالمية الأولى.

ولكن يجب توخي الحذر بشأن مثل هذه النظريات، لأنها عادةً تتسم بالمبالغة فى توقع النزاع. ففى الثمانينيات من القرن التاسع عشر تخطت الولايات المتحدة بريطانيا كأكبر قوة فى العالم. وفى عام ١٨٩٥ نشب خلاف بين الولايات المتحدة وبريطانيا حول الحدود فى أمريكا الجنوبية، وبدا الأمر كما لو أنهما على أبواب الحرب. فقد كان هناك منافس ناشىء، وقوة مهيمنة قديمة، وسبب للنزاع. ولكنك لا تقرأ عن الحرب البريطانية الأمريكية العظمى لعام ١٨٩٥، لأنها لم تحدث. وكما يقول شيرلوك هولمز، يمكن الحصول على قرائن قوية من الكلاب التى لا تنبح. وفى هذه الحالة يقودنا غياب الحرب إلى البحث عن أسباب أخرى. يشير الواقعيون إلى ظهور ألمانيا كتهديد أقرب إلى بريطانيا. ويشير الليبراليون إلى الطبيعة الديمقراطية المتزايدة فى الدولتين وإلى الروابط الثقافية بين القائد القديم والمنافس الجديد. ونخلص من هذا فيما يخص المعنى الأول لتوازن القوى إلى أن التغيرات التى تحدث فى التوزيع غير العادل للقوى بين الدول العظمى قد يكون أحد العوامل لتفسير نشوب الحروب وعدم الاستقرار ولكنه ليس العامل الوحيد.

توازن القوى كسياسة

يشير الاستخدام الثانى للفظة على أنها سياسة التوازن. ويشير توازن القوى إلى أن الدول سوف تمنع أى دولة من أن تحرز وحدها أى تفوق فى القوى. وهناك أمثلة من التاريخ على ذلك. فقد قال لورد بالمرستون وزير خارجية بريطانيا فى عام ١٨٤٨ إن بريطانيا ليس لها حلفاء دائمون أو أعداء دائمون، فبريطانيا تفكر فقط فى مصالحها. فلم يكن وزير الخارجية البريطانى سير إدوارد جراى يرغب فى دخول الحرب عام ١٩١٤، ولكنه أقدم على هذه الخطوة خشية تفوق ألمانيا فى أوروبا وسيطرتها على القارة. وفى عام ١٩٤١، حين قام هتلر بغزو الإتحاد السوفييتى، صرح رئيس الوزراء البريطانى «وينستون تشرشل» بأن بريطانيا ستدخل فى تحالف مع «ستالين»، وهو

اتجاه يتعارض مع موقفه من الإتحاد السوفييتي من سنوات قليلة. وأضاف «تشرشل»: «إذا قام هتلر بغزو الجحيم، فسوف أمتدح الشيطان في مجلس العموم»[2] وهذه بعض الأمثلة عن توازن القوى كسياسة.

ويعتمد التنبؤ بهذا السلوك على افتراضين، (١) تركيبة السياسة الدولية كنظام دولي فوضوي (٢) أن الدول تضع استقلالها فوق كل اعتبار. ولا تعني سياسة توازن القوى بالضرورة أن الدول تسعى لتعظيم قوتها. ففي حقيقة الأمر قد تختار دولة أن تسير في اتجاه مخالف جداً إذا رغبت في تعظيم قوتها. فقد تختار الانضمام إلى من يبدو أنها الأقوى وبالتالي تشاركها مكاسبها. وهذا يحدث كثيراً في السياسة الداخلية حيث يتجمع السياسيون حول من ينتظر أن يفوز. وقد يدفع توازن القوي إلى التنبؤ بأن أي دولة تنضم للطرف الأضعف، لأن الدول لا تريد لأي دولة أن تحرز أي تفوق في ميزان القوى. ولكن مثل هذه التحالفات في السياسة الدولية قد تنطوي على خطر فقدان الاستقلال. ففي عامي ١٩٣٩، ١٩٤٠ انضم «موسوليني» إلى جانب «هتلر» في هجومه ضد فرنسا من أجل الحصول على بعض (الغنائم) ولكن أصبحت إيطاليا أكثر اعتماداً على ألمانيا. ولهذا فسياسة توازن القوى تدعو إلى الانضمام للطرف الأضعف. فتوازن القوى هو سياسة الانضمام للطرف الأضعف، لأن الانضمام للجانب الأقوى قد يجعله يتحول إليك يوماً ما ويلتهمك.

وقد تسعى الدول إلى الحفاظ على توازن القوى من طرف واحد بتطوير آلتها الحربية، أو من خلال الدخول في أحلاف مع دول أخرى تمتلك مصادر قوة تساعد على التوازن مع الطرف صاحب الكفة الراجحة. ويعتبر هذا من أهم التنبؤات في السياسة الدولية. ويعتبر الشرق الأوسط في المرحلة المعاصرة مثالاً واضحاً على ذلك. فكما سوف نرى في الفصل السادس، حين اندلعت الحرب بين إيران والعراق في بداية الثمانينيات من هذا القرن، اعتقد بعض المراقبين أن جميع الدول العربية ستؤيد العراق التي تمثل حزب البعث والقوى العربية، في مواجهة إيران بقيادة آية الله خوميني، التي تمثل الحضارة الفارسية، والأقلية الشيعية من المسلمين. ولكن سوريا على الرغم من أن الحاكم فيها يتبنى اتجاهاً علمانياً ومن حزب البعث تحالف مع إيران. لماذا؟ لأن سوريا كانت تخشى من تعاظم القوة العراقية في العالم العربي، ولذلك اختارت أن توازن قوة العراق بغض النظر عن التوجهات الفكرية والعقائدية. وكثيراً ما تفشل جهود استخدام الأيديولوجية للتنبؤ بسلوك الدول، في حين أن التنبؤات المبنية على إحداث توازن في القوى حتى وإن خالفت الفراسة تعطي الجواب الصحيح في أغلب الأحوال.

وبطبيعة الحال، هناك استثناءات لأن السلوك الإنسانى ليس محدداً بصورة كاملة. فالبشر لهم اختياراتهم ولا يتصرفون فى جميع الحالات على النحو المتوقع. وبعض الظروف تهيىء الناس لاتخاذ سلوك معين، ولكن لا يمكن أن نتنبأ دائماً بالتفاصيل. فمثلاً إذا نادى أحدهم فى قاعة المحاضرات المزدحمة وقال «حريق»! فسوف نتوقع أن يجرى الطلبة خارج قاعة المحاضرات. ولكن من أى الأبواب؟ فإذا اختاروا جميعهم نفس الباب سيمنع التزاحم كثيراً منهم من الخروج. والنظريات فى السياسة الدولية لها استثناءات كبرى. وعلى الرغم من أن توازن القوى من الناحية السياسية من أقوى وسائل التنبؤ فى السياسة الدولية، إلا أن سجله لا يبلغ حد الكمال.

فلماذا تحيد بعض الدول فى بعض الأحيان عن قواعد توازن القوى وتنضم للجانب الأقوى بدلاً من الجانب الأضعف، أو على الأقل لا تنضم لأى من الطرفين متجاهلة بذلك خطر فقد الاستقلال؟ قد ترى بعض الدول أنه لا توجد بدائل أو تعتقد أنها لا تستطيع أن تؤثر على التوازن. وإذا كان الأمر ذلك، فقد تقرر دولة صغيرة أنه يجب عليها أن تدخل فى دائرة نفوذ قوة عظمى وآملة فى أن الحياد قد يحفظ لها بعض حرية الحركة. فعلى سبيل المثال بعد الحرب العالمية الثانية، كانت «فنلندا» بعد هزيمتها على أيدى الإتحاد السوفييتى بعيدة عن وسط أوروبا. وشعر الفنلنديون أن الحياد أفضل من أن تصبح فنلندا جزءاً فى توازن القوى الأوروبى. فقد كانت فنلندا آنذاك فى دائرة النفوذ السوفييتى، ووجدت أن أفضل وسيلة هى المساومة على استقلال سياستها الخارجية للحصول على قدر كبير من التحكم فى شئونها الداخلية.

وهناك سبب آخر يجعل تنبؤات توازن القوى على خطأ فى بعض الأوقات وذلك هو الإحساس بالتهديد. فمثلاً، قد تشير الحسابات الآلية لمصادر القوة فى دول العالم عام ١٩١٧ إلى أن الولايات المتحدة ستضم إلى جانب ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى، لأن روسيا وفرنسا وبريطانيا يملكون ٣٠٪ من مصادر العالم الصناعية، فى الوقت الذى تملك فيه ألمانيا والنمسا ١٩٪ فقط. ولكن الأمور لم تحدث على هذا النسق لأن أمريكا أدركت أن الألمان هم الأكثر تفوقاً من الناحية العسكرية والمعتدية فى الحرب، ولأن الألمان لم يقدروا القوة العسكرية الأمريكية حق قدرها.

ويتوقف الإحساس بالتهديد على مدى قرب أو بعد مصدر هذا التهديد. لننظر إلى بريطانيا والولايات المتحدة فى تسعينيات القرن التاسع عشر: كانت بريطانيا تستطيع أن تحارب، ولكنها بدلاً من ذلك اختارت أن تسالم الولايات المتحدة وتنازلت عن الكثير من الأشياء، بما فى ذلك إنشاء قناة بنما، التى مكنت الولايات المتحدة من تحسين موقف أساطيلها. وأحد الأسباب يكمن

فى أن بريطانيا كانت أكثر قلقاً من جارتها ألمانيا عن الأمريكيين البعيدين عنها. وقد كانت الولايات المتحدة أكبر من ألمانيا ولكن القرب أثر على حجم التهديد من وجهة نظر البريطانيين. ويساعد القرب أيضاً على تفسير تكوين الأحلاف الذى نشأ بعد عام ١٩٤٥. فقد كانت الولايات المتحدة أقوى من الإتحاد السوفييتى، فلماذا إذن لم تتحالف أوروبا واليابان مع الإتحاد السوفييتى ضد أمريكا؟ تكمن الإجابة فى مدى قرب التهديد. فمن وجهة نظر أوروبا واليابان كان الإتحاد السوفييتى مصدر تهديد مباشر، وكانت الولايات المتحدة بعيدة جداً. فاستدعى الأوروبيون واليابانيون القوة البعيدة لإعادة توازن القوى مع الدولة المجاورة. وحقيقة أن القرب غالباً ما يؤثر على الإحساس بالتهديد، يجعل أى تنبؤات مبنية على مجرد جمع آلى لمصادر القوة يحتاج لإعادة نظر.

والاستثناء الآخر فى تنبؤات توازن القوى يتصل بتعاظم دور الاعتماد الاقتصادى المتبادل فى الشئون الدولية. فعلى ضوء سياسة توازن القوى، فإن فرنسا لم يكن ينتظر منها أن ترغب فى نمو ألمانيا، ولكن ولأسباب التكامل الاقتصادى، فإن النمو الاقتصادى الألمانى يحرك نمو فرنسا. واحتمال إعادة انتخاب السياسيين الفرنسيين يزداد عندما يكون الاقتصاد الفرنسى مزدهراً. وعلى ذلك فإن السياسة التى ترمى إلى الحد من نمو ألمانيا اقتصادياً نوع من الغباء، وذلك لأن كلاً من الاقتصاد الفرنسى والاقتصاد الألمانى يعتمدان على بعضهما البعض إلى حد بعيد. وفى عالم الاقتصاد، هناك دائماً مكاسب مشتركة قد تضيع عند اتباع سياسة ساذجة لتوازن القوى.

وأخيراً فإن الأيديولوجيات قد تدفع الدول فى بعض الأوقات إلى الانضمام إلى الدولة الأقوى بدلاً من الدولة الأضعف. وحتى فى أيام ثيوسيديدس كانت دول المدينة الديمقراطية أكثر احتمالاً فى الانضمام إلى أثينا، فى حين تنضم الدكتاتوريات إلى إسبرطة. فمسالمة بريطانيا للولايات المتحدة فى التسعينيات من القرن التاسع عشر، وانضمام الأوروبيين مع الأمريكيين فى تحالف الديمقراطيات بعد ١٩٤٥ يرجع إلى حد ما للأيديولوجيات، إلى جانب قرب التهديد. ومن جانب آخر يجب أن نكون حذرين عند الإسراف فى التنبؤ على أساس الأيديولوجيات، لأنها غالباً ما تؤدى إلى أخطاء ضخمة. وقد كان كثير من الأوروبيين يعتقدون باستحالة اتفاق ستالين مع هتلر فى عام ١٩٣٩ لأنهما كانا على طرفى نقيض فى المجال الأيديولوجى، ولكن اعتبارات توازن القوى دفعتها إلى تحالف ضد دول تحتل مكاناً متوسطاً فى المجال الأيديولوجى. وبالمثل فى الستينيات من هذا القرن أخطأت الولايات المتحدة فى اعتبار الصين والإتحاد السوفييتى وفيتنام وكمبوديا متشابهة لمجرد أنها جميعاً دول شيوعية. والسياسة المبنية على توازن القوى كان يمكنها

بنية توازن القوى قبل الحرب العالمية الأولى

١٨١٥ - ١٨٧٠	تعددية قطبية مفككة
١٨٧٠ - ١٩٠٧	ازدهار ألمانيا
١٩٠٧ - ١٩١٤	تحالفات ثنائية الأقطاب

أن تتنبأ بأن هذه الدول الشيوعية ستوازن بعضها البعض (وهو ما فعلته فى النهاية)، مما كان يتيح طريقاً أقل تكلفة لتحقيق الاستقرار فى منطقة شرق آسيا.

توازن القوى كأنظمة متعددة الأقطاب

يستخدم مصطلح توازن القوى بالطريقة الثالثة ليصف حالات تعدد أقطاب القوة فى تاريخ العالم. فقد كانت أوروبا فى القرن التاسع عشر تعتبر نموذجاً لنظام معتدل من أنظمة تعدد أقطاب القوة. ويستخدم المؤرخون مثل «إدوارد جوليك» مصطلح توازن القوى التقليدى للإشارة إلى النظام الأوروبى فى القرن الثامن عشر. وبهذا المعنى يتطلب توازن القوى مجموعة من الدول تتراوح ما بين «خمس» أو «ست» دول تتبع مجموعة محددة من القواعد المفهومة من الجميع والتى تحكم اللعبة. ولما كان استخدام تعبير توازن القوى يتعلق بأنظمة تاريخية، فإننا ننظر إلى بعدى أنظمة توازن القوى وهما التركيب، وأسلوب الممارسة، اللذان أشرنا إليهما فى الفصل الثانى. صحيح أن نظام متعدد الأقطاب فى القرن التاسع عشر قد أفرز أطول فترة بدون حرب عالمية فى تاريخ نظام الدول الحديث ـ من عام ١٨١٥ إلى ١٩١٤ ـ ولكن المسألة ليست بهذه البساطة.

لقد تغير تكوين توازن القوى الأوروبى فى القرن التاسع عشر مع نهاية القرن. فمنذ عام ١٨١٥ حتى ١٩٧٠، كانت هناك خمس قوى رئيسية تغير من تحالفاتها لتمنع أياً منها من الهيمنة على القارة الأوروبية. ومنذ عام ١٨٧٠ إلى ١٩٠٧ كانت هناك ست قوى بعد توحيد ألمانيا وإيطاليا، إلا أن تعاظم قوة ألمانيا أدى فى نهاية الأمر إلى مشكلات كان من شأنها القضاء على هذا النظام. وكما رأينا من ١٩٠٧ إلى ١٩١٤ استقطب نظام التحالف الثنائى فى كتلتين

متماسكتين أدى فقدهما للمرونة إلى قيام الحرب العالمية الأولى.

أما فيما يخص آلية الممارسة، نجد أن نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر ينقسم إلى خمس مراحل. ففي كونجرس فيينا، أعادت الدول الأوروبية فرنسا إلى حظيرتها، واتفقت فيما بينها على قواعد معينة تضمن معاملة جميع الأعضاء على قدم المساواة. ومنذ عام ١٨١٥ إلى ١٨٢٢ شكلت هذه القواعد ما يسمى «باتفاق أوروبا». فقد نسقت الدول مواقفها، وكانت تعقد لقاءات دورية لحل النزاعات والحفاظ على نوع من التوازن. وقبلت هذه الدول بعض التدخل من جانب الدول الأخرى وذلك للإبقاء على الحكومات في السلطة خشية خلق نوع من عدم الاستقرار في توجهات تلك السياسة في حالة استبدال هذه الحكومات. إلا أن هذه الحالة أصبح من الصعب استمرارها مع ظهور التيار القومي والثورات الديمقراطية، وإن بقي الاتفاق بصورة محدودة من ١٨٢٢ إلى ١٨٥٤. ثم انهار هذا الاتفاق مع منتصف القرن التاسع عشر عندما تحدت ثورات القومية الليبرالية ممارسات تقديم تعويضات إقليمية أو إعادة الحكومات للحفاظ على التوازن. فقد أصبحت القومية من القوة بحيث تمنع اقتطاع الأراضي.

أما المرحلة الثالثة في آلية الممارسة، والتي تمتد من سنة ١٨٥٤ إلى سنة ١٨٧٠، فكانت أبعد ماتكون عن الاعتدال، حيث شهدت اندلاع خمس حروب. أولها حرب «القرم» وهي حرب تقليدية في عرف توازن القوى سعت عن طريقها فرنسا وبريطانيا للحيلولة دون ضغط روسيا على الإمبراطورية العثمانية التي كان قد بدأ نجمها في الأفول. أما الحروب الأخرى فكانت ذات صلة بتوحيد إيطاليا وألمانيا. حيث أسقط الزعماء السياسيون القواعد القديمة وبدأوا بتبني الأفكار القومية لتحقيق أهدافهم. فعلى سبيل المثال، لم يكن بسمارك يتبنى أفكاراً قومية، ولكن كان يتبنى أفكاراً محافظة ويسعى لتوحيد ألمانيا تحت حكم بروسيا. وعلى الرغم من ذلك كان مهيأً للجوء إلى الدعاوى القومية والدخول في الحروب لهزيمة الدنمارك والنمسا وفرنسا لتحقيق هذا الهدف. وبمجرد تحقيق أهدافه عاد مرة أخرى لتبني أفكاره المحافظة.

والمرحلة الرابعة والتي تمتد من عام ١٨٧٠ إلى ١٨٩٠ كانت مرحلة توازن القوى على النسق البسماركي والتي حاولت فيها ألمانيا تحت حكم بروسيا أن تلعب دوراً أكبر على الساحة الدولية. فقد تميز «بسمارك» بالمرونة في التعامل مع العديد من شركاء الأحلاف في محاولة لتحويل فرنسا إلى المغامرات الاستعمارية عبر البحار وبعيداً عن مقاطعتها المفقودة في «الألزالس واللورين». وقام بالحد من التوجهات الاستعمارية الألمانية لكي تظل برلين هي مركز التوازن في أوروبا. أما خلفاء «بسمارك» فلم يكونوا بهذا القدر من الذكاء. فمن عام ١٨٩٠ حتى ١٩١٤ كان

آلية توازن القوى قبل الحرب العالمية الأولى	
١٨١٥ - ١٨٢٢	الإتفاق الأوروبى
١٨٢٢ - ١٨٥٤	الإتفاق المفكك
١٨٥٤ - ١٨٧٠	القومية، وتوحيد ألمانيا وإيطاليا
١٨٧٠ - ١٨٩٠	بسمارك وتوازن القوى
١٨٩٠ - ١٩١٤	فقدان المرونة

هناك توازن للقوى، ولكنه يفتقد للمرونة، التى بدأت تضيع رويداً رويدا. فلم يجددوا اتفاقية التحالف مع روسيا، وتورطت ألمانيا فى احتلال مستعمرات عبر البحار، وتحدت تفوق الأسطول البريطانى، وكذلك لم تعمل على تجنب المواجهة بين النمسا وروسيا فى منطقة البلقان. أدت هذه السياسات إلى ازدياد المخاوف من تعاظم القوة الألمانية، وساعدت على استقطاب النظام، مما أفضى فى نهاية الأمر إلى الحرب العالمية الأولى.

أصول الحرب العالمية الأولى:

أدت الحرب العالمية الأولى إلى مقتل حوالى ١٥ مليون شخص. وقد أدت معركة واحدة من معارك تلك الحرب فى «السوم» إلى مقتل وإصابة حوالى ١٫٣ مليون نسمة. قارن هذا العدد بالخسائر فى الأرواح التى خلفتها المعركة التى انتصر فيها بسمارك على النمسا عام ١٨٦٦ والتى بلغت ٣٦٫٠٠٠. وقد خسرت الولايات المتحدة ٥٥٠٠٠ فى كل من حربى كوريا وفيتنام. وقد كانت الحرب العالمية الأولى حرباً رهيبة من الخنادق والأسلاك الشائكة والبنادق الآلية والمدافع التى طحنت جيلاً من شباب أوروبا. ولم تقض الحرب العالمية على الأرواح فقط، ولكنها قضت على أربع إمبراطوريات أوروبية أيضاً هى الألمانية، والمجرية، والنمساوية، والروسية. فحتى الحرب العالمية

الأولى كان توازن القوى الدولى متمركزاً فى أوروبا. ولكن بعد الحرب استمرت أوروبا يعتد بها ولكن ظهرت الولايات المتحدة واليابان كقوى عظمى. وأدت الحرب إلى الثورة الروسية وبداية المعارك الأيديولوجية التى عذبت القرن العشرين.

كيف يمكن أن تقع مثل هذه الواقعة؟ لقد تقابل الأمير برنارد فون بولو، المستشار الألمانى من ١٩٠٠-١٩٠٩ مع خلفه بيتمان هولويج، فى قصر المستشارية فى برلين بعد اندلاع الحرب بفترة قصيرة. وفيما يلى وصف بولو لما يتذكره:

كان بيتمان يقف فى منتصف الحجرة، ولا يمكننى أن أنسى وجهه ولا نظرة عينيه. هناك صورة لرسام إنجليزى شهير تظهر كبش فداء سيىء الحظ بنظرة ألم لا يحتمل فى عينيه، ألم شبيه الذى أراه الآن فى عينى بيتمان . وللحظة عابرة لم يتكلم أى منا. وأخيراً قلت له «أخبرنى على الأقل كيف حدث كل هذا». فرفع يديه النحيفتين إلى أعلى وأجاب بصوت بطىء مرهق «وددت لو أننى علمت !» وفى مناظرات عديدة عن وزر الحرب وددت لو أمكن تقديم صورة بيتمان هولويج فى وقفته التى قال فيها هذه الكلمات. ومثل هذه الصورة كانت أفضل دليل على أن هذا الرجل البائس لم يكن يريد الحرب أبداً[3].

ثلاثة مستويات للتحليل:

تكمن أجزاء من الإجابة فى كل من مستويات التحليل الثلاثة. «فالشح» يدعو أن نبدأ بأبسط الأسباب، ونرى إلى أى مدى تقدم شرحاً، ثم ننتقل إلى تعقيدات أكثر طبقاً للحاجة. فننظر أولاً إلى شرح مستوى المنظومة من ناحية التكوين ومن ناحية الآلية، ثم ننتقل إلى مستوى المجتمع الداخلى، وأخيراً نوجه نظرنا إلى الأشخاص. ثم نستخدم التجارب الفكرية فى الحقائق المضادة، لنرى كيف تتكامل الأجزاء فى شرح الحرب العالمية الأولى.

فعلى مستوى التكوين كان هناك عاملان رئيسيان وهما ظهور القوة الألمانية وتزايد جمود أنظمة التحالفات. فقد كان ظهور القوة الألمانية مؤثراً جداً. فقد تجاوزت الصناعة الألمانية الثقيلة الصناعات البريطانية فى التسعينيات من القرن التاسع عشر، وبلغ الناتج الإجمالى القومى الألمانى فى بداية القرن العشرين ضعف الناتج البريطانى. وفى الستينيات من القرن التاسع عشر كانت بريطانيا تملك ربع الإنتاج الصناعى فى العالم، ولكن قبل حلول عام ١٩١٣ تقلصت هذه النسبة لتصبح عشرة بالمائة فقط، وأصبح نصيب ألمانيا من الإنتاج العالمى ١٥ بالمائة. وبدأت ألمانيا تحول جزءاً من طاقاتها الصناعية إلى قدرات عسكرية، بما فى ذلك برنامج أسطول حربى

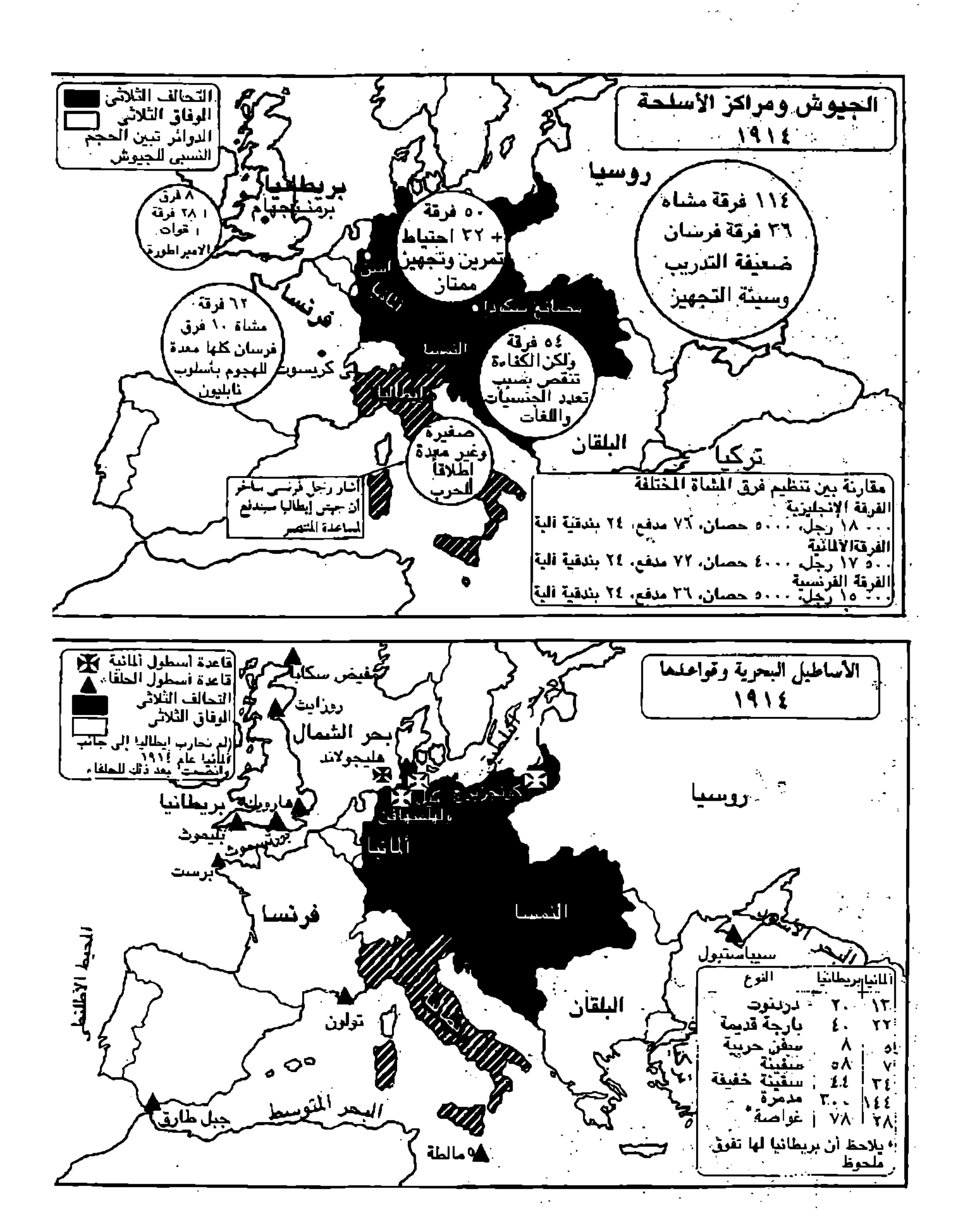
إما أن ألمانيا تهدف تحديداً إلى تحقيق هيمنة سياسية عامة وتصاعد قوة البحرية، مهددة استقلال جيرانها وفى النهاية وجود إنجلترا.

أو أن ألمانيا بعيدة عن مثل هذا الطموح المحدد، وتفكر حالياً فقط فى استخدام وضعها الشرعى ونفوذها باعتبارها واحدة من القوى الرئيسية فى مجموعة الأمم، وتسعى لتعزيز تجارتها الخارجية، ونشر مزايا الثقافة الألمانية، وتوسيع مجال طاقاتها الوطنية، وخلق مصالح ألمانية جديدة فى جميع أنحاء العالم حيثما وأينما تسنح الفرص السليمة... وسوف ترى، رغم ذلك، أنه لا توجد ضرورة حقيقية للحكومة البريطانية لأن تقرر بالتحديد أياً من النظريتين المتعلقتين بالسياسة الألمانية سوف تقبلها. ولأنه من الواضح أن المشروع الثانى (الخاص بالتطور شبه المستقل الذى لا تدعمه كلية فنون إدارة شئون الدولة) ربما يندمج فى أى مرحلة فى المشروع الأول، أو المشروع المصمم بناء على إدراك معطيات الواقع. وأكثر من ذلك، فإنه إذا كان مشروع التطور يتحقق، فإن الوضع فيما يتصل بذلك، سيؤدى إلى أن تصبح ألمانيا تهديداً ضخماً لباقى العالم كما سيظهر من أى غزو متعمد فى وضع مماثل من جانب «تفكير شرير مسبق».

ـ إير كرو، مذكرة بتاريخ ١ يناير ١٩٠٧[5]

ضخم. وعلى ذلك بدأت المخاوف البريطانية من العزلة فى التزايد، وبدأت بريطانيا تعبر عن قلقها ورغبتها فى الدفاع عن إمبراطوريتها المترامية الأطراف. وأخذت هذه المخاوف فى التصاعد فى أثناء حرب بريطانيا مع «البوير» حين أظهرت ألمانيا تعاطفاً مع «البوير»، المستوطنين الهولنديين فى جنوب أفريقيا، والذين كانوا يخوضون حرباً مع بريطانيا فى نهاية القرن التاسع عشر.

وفى عام ١٩٠٧ كتب «سير إير كرو» السكرتير الدائم لوزارة الخارجية البريطانية، وثيقة شهيرة فى تاريخ السياسة البريطانية الخارجية على شكل مذكرة طويلة حاول فيها تفهم السياسة



الألمانية الخارجية. وتوصل إلى حقيقة مفادها أن السياسة الألمانية غير واضحة ومتخبطة ولا يمكن لبريطانيا أن تسمح لأي دولة أن تهيمن على القارة الأوروبية. وقرر كرو أن الرد البريطاني يعتبر تقريباً من قوانين الطبيعة.

وقد أسهم رد الفعل البريطاني على تنامي القوة الألمانية في السبب التركيبي الثـانـي

للحرب، وهو جمود نظم الأحلاف فى أوروبا. وفى عام ١٩٠٤ تخلت بريطانيا عن موقعها الجغرافى شبه المنعزل كعامل توازن خارج شواطىء أوروبا، وتحركت لتكوين حلف مع فرنسا. وفى عام ١٩٠٧ توسع الاشتراك البريطانى الفرنسى ليشمل روسيا أيضاً وهو ما يعرف «بالوفاق الثلاثى». ولما وجدت ألمانيا أنها محاصرة، قامت بتوطيد علاقاتها مع النمسا والمجر. وكلما زادت صلابة تلك الأحلاف ضاعت المرونة الدبلوماسية. ولم يعد هناك هذا التحول فى انحياز الدول كما كان الحال فى توازن القوى الدولية على عهد «بسمارك». وعلى العكس جمعت الدول العظمى نفسها حول قطبين فقط.

ولكن ماذا عن التحول فى آلية الممارسة؟ أثر هذا التحول إلى ثنائية الأقطاب فى آلية الممارسة، الذى ميز نظام توازن القومى فى القرن التاسع عشر. علاوة على ذلك كان هناك ثلاثة أسباب وراء ضياع الاعتدال فى توازن القوى فى بداية القرن العشرين. منها انتشار الأفكار التى تخطت الحاجز القومى فى العديد من الدول مثل ظهور التيار القومى. أما فى شرق أوروبا فقد ظهرت حركة تدعو جميع الدول السلافية إلى الإتحاد. وأصبح التجمع السلافى يمثل تهديداً للإمبراطوريتين العثمانية والمجرية النمساوية، والتى كانت تضم العديد من الشعوب السلافية. وقد ظهر شعور قومى فى ألمانيا بكراهية السلاف. وكتب المؤلفون الألمان عن حتمية المعارك بين التيوتون والسلاف، وهيجت الكتب المدرسية العواطف القومية. وقد ثبت بالدليل أن التيار القومى أقوى من التيار الاشتراكى فى الربط بين الطبقات العاملة، وأقوى من الرأسمالية التى تعمل على اتحاد رجال البنوك معاً، بل ثبت بالفعل أنه أقوى من العلاقات الأسرية فى الدول التى تحكمها أسر ملكية. فقبل نشوب الحرب مباشرة كتب قيصر ألمانيا إلى قيصر روسيا ورجاه أن يتجنب الحرب. وقد خاطب ابن عمه «عزيزى نيكى» ووقع البرقية المخلص ويللى. وقد كان قيصر ألمانيا يرجو ما دامت الحرب وشيكة بسبب اغتيال عضو فى الأسرة المالكة وهو الأرشيدوق النمساوى فرانز فرديناند، أن قيصر روسيا سينظر إلى الأمور بنفس نظرته. ولكن فى ذلك الوقت كانت القومية قد تغلبت على أى شعور بالتضامن الأرستقراطى أو الملكى، ولم تجد البرقية العائلية شيئاً.

أما السبب الثانى فى ضياع الاعتدال فى توازن القوى مع بداية القرن العشرين، فكان ظهور شعور بالرضا نحو السلام. فلمدة أربعين عاماً لم تشارك القوى العظمى فى أى حرب فى أوروبا. وعلى الرغم من حدوث أزمات فى البوسنة عام ١٩٠٨، والمغرب عام ١٩١١، وحروب البلقان عام ١٩١٢ إلا أنها جميعاً، تم تسويتها. ولكن هذه الحلول الوسط أدت إلى الإحباط. فقد

ثارت تساؤلات بين هذه الدول لماذا التراجع من جانبى؟ لماذا لا يقدم الطرف الآخر المزيد من التنازلات؟ وحظيت نظريات «داروين» بالقبول والتأييد. وأفكار تشارلز داروين عن البقاء للأصلح تصلح كتركيب إحصائى عن جينات الأنواع عبر الأجيال، ولكنها لا تنطبق على المجتمع الإنسانى والحوادث المفردة. فقد تم التذرع بأفكار داروين لتبرير هيمنة الأقوى. فإذا كانت الهيمنة للأقوى فلماذا القلق بشأن السلام؟ فلم يكن من المحتمل قيام الحروب الطويلة، كما أن العديد من زعماء العالم يعتقدون أن الحرب القصيرة الحاسمة ستمثل تغييراً محموداً.

أما العامل الثالث الذى أسهم فى ضياع المرونة فى توازن القوى فى بداية القرن العشرين فيعزى إلى السياسة الألمانية. فقد كانت كما يقول «إيركرو» غامضة ومحيرة. وقد كانت سياسة القيصر خرقاء بدرجة مخيفة. ولم يكن الألمان يختلفون عن غيرهم من الدول فى أن لديهم أطماعاً عالمية، ولكنهم تمكنوا من التأكيد عليها على نحو سبب عداء الجميع فى نفس الوقت ــ على عكس ما فعله «بسمارك» فى الفترة ما بين ١٨٧٠ و ١٨٨٠. فقد تسبب الألمان فى عداء البريطانيين حين بدأوا سباق تسلح بحرى. كما عادوا الروس فى قضايا «تركيا» ومنطقة «البلقان»، وعادوا فرنسا فيما يختص بمستعمرة فى المغرب. فقد أراد القيصرالألمانى أن يعقد علاقة صداقة مع بريطانيا من خلال إرهاب وتخويف البريطانيين ظناً منه أنهم بذلك سيدركون مدى أهمية الدولة الألمانية، وبالتالى مدى حاجتهم لتوطيد علاقتهم بها. ولكن ما حدث أنه أخاف بريطانيا مما جعلها تتحالف مع فرنسا أولاً ثم مع روسيا. وبحلول عام ١٩١٤، وجدت ألمانيا أنها مدفوعة للخروج من هذه الدائرة، ولهذا قبلت المخاطرة بالحرب. وهكذا أدى ظهور تيار القوميات، وتزايد المهادنة، ونظريات داروين الاجتماعية، والسياسية الألمانية إلى ضياع الاعتدال فى آلية الممارسة فى المنظومة الدولية، وساهم فى اندلاع الحرب العالمية الأولى.

أما المستوى الثانى من مستويات التحليل، فيتيح النظر إلى ما كان يحدث فى المجتمعات والسياسات الداخلية. وفى هذا الصدد هناك تفسير واحد نستطيع رفضه ونحن مطمئنين، وهو منطق «لينين» أن الرأسمالية كانت السبب وراء نشوب الحرب. فمن وجهة نظر «لينين» كانت الحرب العالمية الأولى نهاية آخر مرحلة من الإمبريالية الرأسمالية. ولكن الحرب لم تنشأ بسبب صراع إمبريالى على حدود المستعمرات كما توقع لينين. ففى عام ١٨٩٨ حدثت مواجهة بين بريطانيا وفرنسا حول منطقة «فاشوده» بالسودان، حيث كانت بريطانيا ترغب فى ضمها لإمبراطوريتها لتكتمل بذلك مستعمراتها من جنوب أفريقيا إلى مصر، بينما

كانت فرنسا تحاول بسط سيطرتها على مستعمرات من شرق إلى غرب أفريقيا. ولو كانت الحرب قد وقعت حينئذ لكانت تنطبق على شرح لينين. ولكن الحرب وقعت بعد ذلك بستة عشر عاماً فى أوروبا، بل إن نشاط رجال البنوك عشية قيام الحرب العالمية الأولى كان يقاوم قيامها. وكان رجال البنوك يعتقدون أن الحرب ستضر بأعمالهم. وقد أحس سير إدوارد جراى وزير خارجية بريطانيا أن عليه أن يتبع نصيحة إيركرو، وأن على بريطانيا أن تمنع ألمانيا من السيطرة على توازن القوى فى أوروبا، ولكن جراى كان قلقاً من عدم استجابة رجال البنوك لإعلان الحرب.

ونحن يمكننا أن نرفض وجهة نظر «لينين»، ولكن هناك سببان محليان يجب أن نأخذهما فى الحسبان، وهما الأزمات الداخلية للإمبراطوريتين العثمانية والنمسا والمجر اللتين كانتا تحتضران، والموقف السياسى الداخلى فى ألمانيا.

فقد كانت كلتا الإمبراطوريتين دولاً متعددة الجنسيات، ولذلك كانتا مهددتين بظهور تيار القوميات. علاوة على ذلك كانت الحكومة العثمانية ضعيفة جداً يتفشى فيها الفساد، مما جعلها هدفاً سهلاً لتيار القومية فى منطقة «البلقان» التى كانت تسعى للحصول على الاستقلال من التبعية لمدة قرون للحكم التركى. وقد أدت حروب البلقان عام ١٩١٢ إلى طرد الأتراك، ولكن فى عام ١٩١٣ قامت الحرب بين دول البلقان نفسها لاختلافهم على توزيع الغنائم. وقد فتحت هذه الحروب شهية بعض دول البلقان لشن الحرب على النمسا. فإذا كان يمكن طرد الأتراك فلما لا يطرد النمساويون أيضاً؟

وبدأت «صربيا» أولى الحروب من بين دول البلقان، مما جعل النمسا تخشى من تفككها أمام ضغوط القوميات وتفقد بذلك موقعها المتميز. وفى نهاية الأمر خاضت النمسا الحرب ضد الصرب ليس بسبب إغتيال الأرشيدوق «فرديناند» على أيدى أحد الإرهابيين الصرب، ولكن لأن النمسا أرادت أن تضعف «صربيا» وتحول دون تحولها إلى أحد أقطاب القومية بين السلاف فى دول البلقان. وقد أعرب الجنرال كونراد، رئيس أركان حرب النمسا عن أهدافه بوضوح عندما قال: «لهذا السبب، وليس ثأراً للاغتيال، يجب أن تجرد النمسا والمجر سيفها ضد صربيا .... فقد أمسك بالملكية من رقبتها فأصبح عليها أن تختار بين أن تشنق أو تبذل جهداً أخيراً لتمنع تدميرها»[5]. فانهيار الإمبراطورية بسبب الشعور بالقومية هو السبب المباشر الحقيقى للحرب، أما فرانز فرديناند فقد كان مجرد ذريعة.

ويكمن التفسير الداخلى الآخر فى السياسة الداخلية لألمانيا. يقول المؤرخ الألمانى «فريتز فيشر» ومن يتبعه إن المشكلات الاجتماعية الألمانية كانت أحد الأسباب الرئيسية وراء

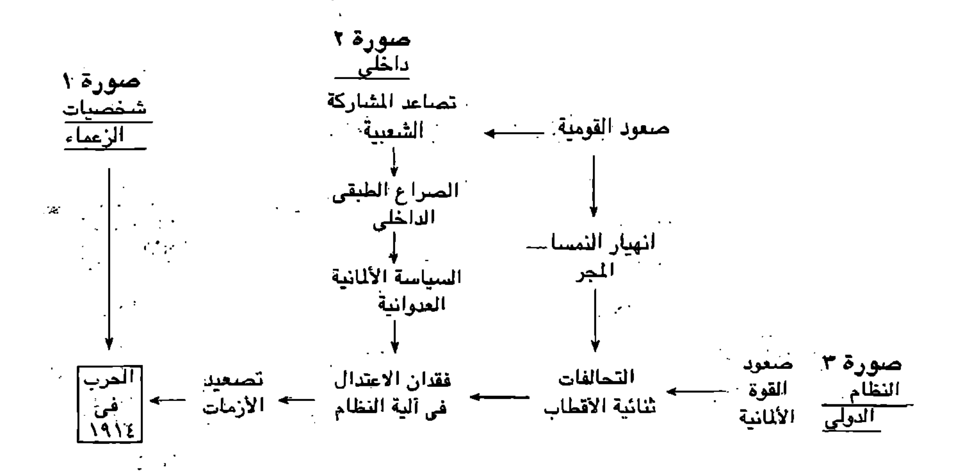
رد الفعل الألمانى تجاه إعلان بريطانيا الحرب

ما زال إدوارد السابع (خال القيصر والملك السابق لإنحلترا) فى قبره أقوى منى أنا الذى ما زلت حياً. وبإمعان الفكر فإن هناك من يعتقد أن إنجلترا يمكن أن تغلب أو ينزع سلاحها بهذا أو ذلك من الإجراءات الهزيلة!!.. والآن، فإن هذه المخادعة الكاملة يجب أن تُكشف بلا رحمة وأن يُمزق قناع الوداعة المسيحية بعنف وعلانية عن وجه (بريطانيا)، وأن يوضع سلام الخديعة الظاهرى على المشهرة «آلة خشبية للتعذيب». . ويجب على قناصلنا فى تركيا والهند وعملائنا وغيرهم أن يدفعوا كل العالم الإسلامى إلى الثورة العنيفة ضد هذه الأمة الكاذبة، والكريهة، وغير ذات المبادىء من أصحاب المتاجر، لذلك إذا كان علينا أن ننزف حتى الموت، فإن إنجلترا على الأقل ستخسر الهند.

ـ القيصر ويلهلم الثانى[6]

الحرب. ويقول «فيشر» إن جهود ألمانيا نحو بسط سيطرتها على العالم كانت مجرد محاولة من جانب طبقة الصفوة الألمانية لصرف الانتباه عن ضعف الترابط الاجتماعى للشعب الألمانى. وطبقاً لهذا الاتجاه، كان يحكم ألمانيا تحالف من الأرستقراطيين أصحاب الأملاك، يشاركهم عدد كبير من رجال الصناعة فيما يسمى بتحالف الشعير والحديد. وقد استخدم هذا التحالف الحاكم سياسات توسعيه خارجياً لتقديم مغامرات خارجية بدلاً من تبنى سياسات إصلاحية داخلية، أى السيرك فى مكان الخبز. فقد كان التوسع الخارجى هو البديل لإرساء قواعد الديمقراطية فى الداخل غير أن هذا ليس كافياً لتفسير أسباب اندلاع الحرب العالمية الأولى، ولكنه يسهم فى شرح مصدر الضغوط التى مارستها ألمانيا على النظام الدولى بعد عام ١٨٩٠.

فماذا عن المستوى الأولى من مستويات التحليل، أى دور الفرد؟ فقد كان ما يميز القيادة عشية الحرب العالمية الأولى هو أنها كانت متوسطة المستوى. كان الإمبراطور فرانزه جوزيف الحاكم لإمبراطورية المجر ـ النمسا، رجلاً عجوزاً منهكاً، وكان ألعوبة فى أيدى الجنرال كونراد

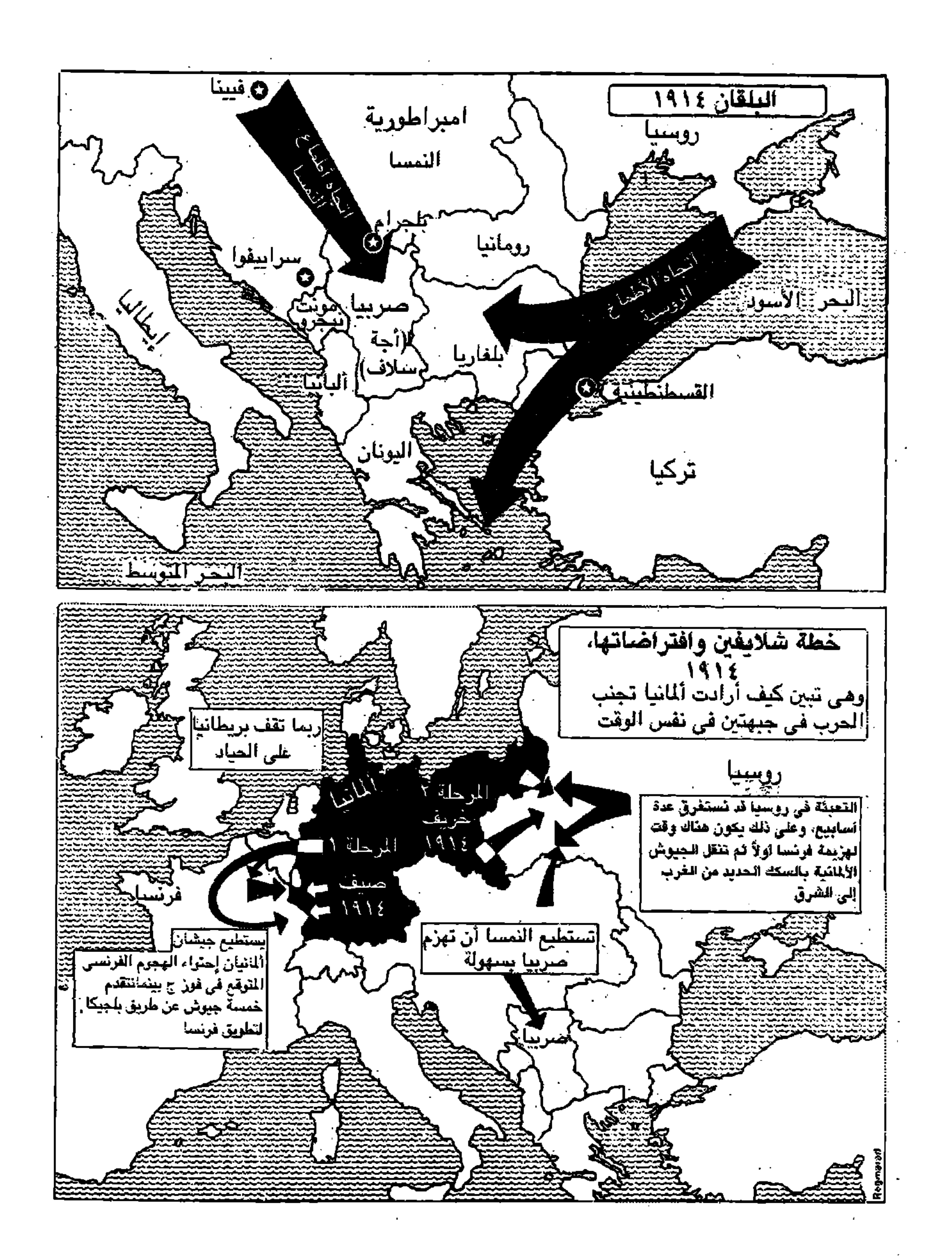


الشكل ٣ – ١: ثلاث صور لأسباب الحرب العالمية الأولى

والكونت برشتولد، وزير الخارجية المنافق. ومن المفارقات، أن فرانز فرديناند ولي العهد الذي اغتيل في سراييفو كان من الممكن أن يكون قوة لكبح الجماح، لأن الوريث المرتقب كانت له آراء سياسية ليبرالية. أما في روسيا فقد كان القيصر «نيكولا» حاكماً منعزلاً قضى جل حياته رافضاً التغيير الداخلي. وكان مساعدوه من وزراء الخارجية والدفاع غير أكفاء وكانت تسيطر عليه زوجته المريضة والعصبية ... أما أهمهم فكان القيصر الألماني نفسه الذي كان يعاني من الاحساس بالنقص. وقد كان رجلاً ضعيفاً وأهوج وتحكمه العواطف. وقد قاد ألمانيا في سياسة خطرة بدون أي مهارة أو منطق. وكما يقول فون بولو :

> «لم يكن ولهلم الثاني يريد الحرب، على الأقل لأنه لم يكن يثق في أن أعصابه لن تنهار تحت أي موقف شديد. فبمجرد وجود الخطر، فإن جلالته يصبح على وعي مثير للقلق أنه لا يستطيع أن يقود جيشاً في معركة. فقد كان يعلم تماماً أنه يعاني من مرض النيوراستينيا. وكانت خطبه التهديدية مجرد إيحاء للأجانب أنهم أمام فريدريك الأكبر أو نابليون آخر[7].

لقد كان الفرق يكمن في الشخصية. وقد كان هناك شيء في القادة، وخاصة القيصر، جعلهم أسباب هامة للحرب. ويبين الشكل ٣–١ العلاقة بين بعض الأسباب المنظومية والاجتماعية والشخصية.



هل كانت الحرب حتمية؟

حين يتوافر العديد من الأسباب لوقوع حدث ما ويكون أى منها كافياً لحدوثه، نصف هذا الموقف بأنه كان مقرراً مسبقاً. فإذا كانت الحرب العالمية الأولى من هذا النوع فهل هذا يعنى أنها كانت حتمية؟ الإجابة بالنفى، فلم تكن الحرب حتمية حتى وقعت بالفعل فى أغسطس عام ١٩١٤. وحتى

هذه اللحظة لم يكن مكتوباً لها أن تستمر أربع سنوات من المذابح.

ولنفرق الآن بين ثلاثة أنواع من الأسباب فيما يخص قربها من وقت حدوث الوقائع محل الدراسة. أكثر هذه الأسباب بعداً هو أعمقها، ثم تأتى الأسباب المتوسطة أما التى تسبق الحدث فهى الأسباب المباشرة. وكمثال، نتساءل كيف أضيئت غرفتك. السبب المباشر أنك ضغطت على مفتاح النور. والسبب الوسيط أن أحدهم أدخل الأسلاك فى البناء. أما السبب العميق فهو أن توماس أديسون اكتشف طريقة توليد الكهرباء. ومثال آخر فى اشتعال النار، فقطع الأخشاب هى السبب العميق، وإشعال الورق هو السبب الوسيط، فى حين أن إشعال عود الثقاب هو السبب المباشر.

وتتمثل الأسباب العميقة التى أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى فى التغييرات التى طرأت فى تركيب توازن القوى وبعض عناصر النظم السياسية الداخلية. ومن أهم الأسباب ازدياد قوة ألمانيا، وظهور نظام التحالف ثنائى الأقطاب، علاوة على ظهور التيار القومى وما نتج عنه من تدمير الإمبراطوريتين العثمانية والمجرية ـ النمساوية والسياسة الألمانية. أما الأسباب الوسيطة فكانت تتمثل فى السياسة الألمانية وزيادة الشعور بالرضا بانتشار السلام، والأطوار الغريبة لبعض قادة العالم. أما السبب المباشر فكان اغتيال الأرشيدوق «فرانز فرديناند» فى سراييفو على يد إرهابى صربى.

ونظرة إلى الوراء تشير إلى أن كل الأشياء تبدو حتمية . فإذا لم يكن الاغتيال هو السبب المباشر الذى أدى إلى اندلاع الحرب، فقد كان من المحتمل أن يكون هناك سبب آخر. يقول البعض إن الأحداث التى تعتبر أسباباً مباشرة مثل سيارات النقل العام: تأتى كل عشر دقائق. وعلى ذلك فإن واقعة سراييفو لم تكن بهذه الأهمية، فقد كان من المحتمل أن تقع حادثة عاجلاً أو آجلاً. ويمكن اختيار هذا المنطق بتاريخ الحقائق المضادة. فيمكننا أن نتساءل «ماذا لو» و «ماذا كان يمكن أن يحدث»، عندما ننظر بتمعن فى تاريخ هذه الفترة. ولنسأل أنفسنا: ماذا لو لم يتم اغتيال الأرشيدوق فى سراييفو؟ وماذا لو كان الديمقراطيون الإشتراكيون قد وصلوا إلى السلطة فى ألمانيا؟ وهناك أيضاً موضوع الاحتمالات. ومع وضع الأسباب البعيدة والمباشرة فى الاعتبار، سنجد أنه كان هناك احتمال كبير للحرب، ولكن الاحتمال الكبير ليس مثل الحتمية. وإذا استخدمنا مثال اشتعال النار مرة أخرى، فمن الممكن أن تبقى قطع الخشب لفترة طويلة دون أن تشتعل. ولو جاء المطر قبل أن يحضر أحد عود الثقاب، فربما لا تشتعل حتى إذا وقعت حادثة سراييفو.

فإذا افترضنا أن سراييفو لم يكن لها وجود عام ١٩١٤، وأنه لم تحدث أزمة حتى عام ١٩١٦، ماذا كان سيحدث؟ قد يكون أحد الاحتمالات المطروحة أن تنامى القوة الروسية سوف يردع ألمانيا من المغامرة بتأييد النمسا. وفى عام ١٩١٤ كان الجنرال فون مولتكه ووزير الخارجية ياجو، وهما اثنان من القادة الألمان اللذان كان لهما أكبر الأثر فى وقوع الحرب، يعتقد أن الحرب مع روسيا أمر حتمى. وكانا يدركان أن ألمانيا ستواجه مشكلة بدخولها فى حرب فى جبهتين مختلفتين، وأنه يجب عليها الانتصار على إحدى الجبهات ليتسنى لها التفرغ للحرب على الجبهة الأخرى. وعلى الرغم من أن روسيا كانت دولة كبرى، إلا أنها كانت متخلفة تكنولوجيا وتفتقر إلى نظام مواصلات حديث، ولذلك يمكن تأجيلها للضربة الثانية. وكان على ألمانيا أولاً أن تتجه نحو الغرب للقضاء على فرنسا. وبعد إحراز انتصار على هذه الجبهة تستطيع ألمانيا أن تتجه شرقاً للقضاء على الروس. كانت هذه هى «خطة شليفن»، وهى الخطة العامة للقوات الألمانية والتى كانت تدعو إلى اكتساح سريع عبر بلجيكا (مع انتهاك حياد بلجيكا) للتغلب على فرنسا بسرعة، ثم الاتجاه شرقاً.

ولكن ربما لم تكن هذه الاستراتيجية لتفلح عام ١٩١٦، لأن روسيا كانت تستخدم رؤوس الأموال الفرنسية لبناء خط سكة حديد. وفى التسعينيات من القرن التاسع عشر كان الروس سيستغرقون شهرين أو ثلاثة فى نقل قواتهم إلى الجبهة الألمانية، وبذلك يمنحون ألمانيا الفرصة للحرب مع فرنسا أولاً. ولكن بحلول عام ١٩١٠ تقلصت هذه الفرصة من الوقت إلى ١٨ يوماً، وكان المخططون الألمان يعلمون أنه لم يعد لهم مهلة كبيرة. وفى عام ١٩١٦ لن تكون هناك مهلة، وكان على ألمانيا أن تترك استراتيجية الحرب فى جبهتين. وكان بعض القادة الألمان يظنون أن الحرب فى عام ١٩١٤ أفضل من الحرب بعد ذلك. فقد أرادوا أن يستغلوا الأزمة لشن حرب وقائية والانتصار فيها.

فإذا لم يكن هناك اغتيال أو أزمة فى عام ١٩١٤، واستمر العالم بدون حرب حتى عام ١٩١٦، فمن المحتمل أن يشعر الألمان بما يردعهم من حرب على جبهتين. وربما كانوا أكثر حرصاً قبل أن يمنحوا النمسا حرية التصرف كما فعلوا فى عام ١٩١٤. أو ربما كانوا أسقطوا خطة شليفن وركزوا على الحرب فى الشرق فقط، أو ربما كانوا قد توصلوا إلى اتفاق مع بريطانيا العظمى أو غيروا من رأيهم أن الهجوم له أفضلية. وباختصار فبمرور عامين آخرين، ربما كانت مجموعة من التغييرات المتعلقة بقوة روسيا قد منعت الحرب. وبدون الحرب كانت قوة الصناعة الألمانية ستستمر فى النمو. ومن المفارقات أنه بدون حرب، كما تخيل المؤرخ البريطانى

أ. ب. ج تيلور، ربما كانت ألمانيا ستكسب السيادة على أوروبا : وكانت ألمانيا ستصبح من القوة بحيث ترتدع فرنسا وبريطانيا.

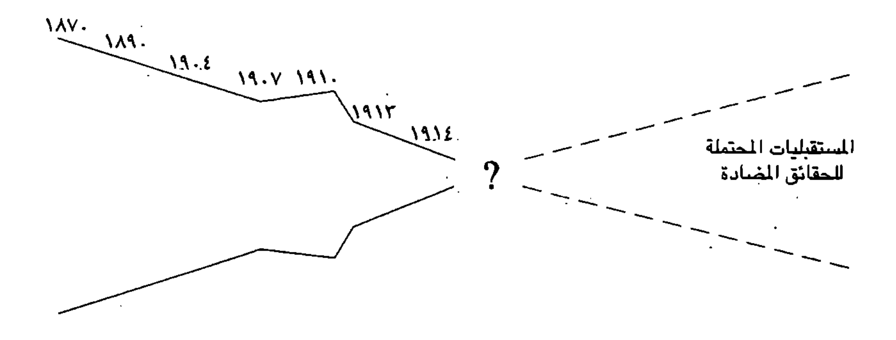
ونستطيع أيضاً أن نثير الحقائق المضادة بشأن ما كان يمكن أن يحدث في شئون بريطانيا الداخلية إذا انقضى عامان آخران بدون حرب. وفي كتاب «الموت الغريب لانجلترا الليبرالية» يروى المؤرخ جورج دانجرفيلد عن اضطراب بريطانيا الداخلي. فقد كان الحزب الليبرالي ملتزماً بالانسحاب من أيرلندا، في حين كان المحافظون وخاصة في أيرلندا الشمالية، يعارضون ذلك بشدة. وكان هناك احتمال لحدوث عصيان في الجيش البريطاني. ولو كانت الثورة قد قامت في أولستر، فمن الجائز أن بريطانيا ستكون في انشغال بالأمور الداخلية بحيث لا تتمكن من الانضمام إلى تحالف مع فرنسا وروسيا، ومن المؤكد أن العديد من التغيرات التاريخية ذات الدلالة كانت ستقع في عامين آخرين من السلام.

أى نوع من الحرب؟

تثير مجموعة أخرى من الحقائق المضادة أسئلة عن نوعية الحروب التي كان من الممكن أن تقع بدلاً من التساؤل عن إمكان قيام الحرب. حقيقة أن السياسة الألمانية أفزعت جيرانها، وأن ألمانيا من جانبها كانت تخشى من الوفاق الثلاثي، لذلك فمن المنطقي أن نفترض أن نوعاً ما من الحروب كان سيحدث؛ ولكن أي نوع من الحروب؟ لم يكن من الضروري أن تكون ما نشير إليه الآن بالحرب العالمية الأولى. فإذا طبقنا نظرية الحقائق المضادة، سنجد أن هناك أربع حروب كان من المحتمل أن تندلع.

وكانت إحدى هذه الحروب حرباً محلية بسيطة. فمنذ بادىء الأمر توقع القيصر تكرار أزمة البوسنة التي حدثت عام ١٩٠٨ – ١٩٠٩ حين ساند الألمان النمسا، مما أتاح للنمساويين الفرصة لإجبار روسيا على الانسحاب من منطقة البلقان. وفي الخامس من يوليو ١٩١٤، أعطى القيصر وعوداً بتأييد كامل لإمبراطورية النمسا والمجر، وبعد ذلك قام بإجازته السنوية. ولكنه حين عاد من إجازته وجد أن النمساويين قد صعدوا الموقف بإعطاء إنذار نهائي إلى «صربيا». وعندما تحقق القيصر من ذلك، بذل جهوداً كبيرة من أجل أن يمنع تصعيد الموقف. ولو كانت جهوده قد نجحت، لما كنا قد سمعنا بالحرب العالمية الأولى، بل مجرد حرب بين الصرب والنمسا وقعت في أغسطس عام ١٩١٤.

أما الاحتمال الثاني للحقائق المضادة فقد كادت أن تكون حرباً على جبهة واحدة. فحين



الشكل ٣ – ٢: ضيق مسار الاختيارات

حشدت روسيا قواتها قام الألمان بالتعبئة أيضاً. وسأل القيصر الجنرال فون مولتكه عما إذا كان يمكن أن تقتصر الاستعدادات على الجبهة الشرقية فقط. ولكن فون مولتكه أخبره أن ذلك مستحيل لأن أى تعديل فى الجدول الزمنى للتعبئة قد يخلق مشكلة في الإمدادات. وأخبره القيصر أنه إذا حاول تغيير الخطط، فسيكون لديه كتلة مفككة بدلاً من جيش. ولكن بعد الحرب اعترف الجنرال فون ستاب قائد فرقة السكك الحديدية فى الجيش الألمانى أنه كان من الممكن إدخال تعديلات على خطة التعبئة بنجاح. فإذا كان القيصر قد أدرك ذلك فى حينه وأصر على إدخال هذه التعديلات، لكانت الحرب سوف تقتصر على جبهة واحدة.

أما الحقيقة المضادة الثالثة فكانت فى تخيل حربٍ على جبهتين دون اشتراك بريطانيا: أى تكون بين ألمانيا والنمسا من جانب، وفرنسا وروسيا من الجانب الآخر. فإذا لم تشارك بريطانيا فى الحرب، فإن الوضع سوف يختلف، وكان من المحتمل أن تخرج ألمانيا منتصرة. وكان من المحتمل ألا تشترك بريطانيا فى الحرب إذا لم تبدأ ألمانيا بغزو بلجيكا، على الرغم من أن هذا الغزو لم يكن هو السبب الرئيسى لدخول بريطانيا الحرب. يرى بعض المحللين مثل السير إدوارد جراى ووزارة الخارجية أن السبب الرئيسى وراء اشتراك بريطانيا فى الحرب هو الحد من الخطر الألمانى بالسيطرة على القارة الأوروبية .. ولكن بريطانيا كانت دولة ديمقراطية، وكان حزب الأحرار فى الحكومة منقسماً. فقد كان الأحرار اليساريون يعارضون الحرب، ولكن عندما اجتاحت ألمانيا بلجيكا وانتهكت حيادها، تمكن الأحرار الداعون للحرب من التغلب على تقاعس الأحرار المعادين للحرب، وأن يربأوا الصدع فى الحكومة البريطانية.

وأخيراً تتمثل الحقيقة المضادة الرابعة عن احتمال شكل الحرب البديل للحرب العالمية

الأولى فى اندلاع الحرب دون اشتراك الولايات المتحدة. ففى أوائل عام ١٩١٨ كان من المحتمل أن تنهى ألمانيا الحرب لصالحها لولا اشتراك الولايات المتحدة فى الحرب فى عام ١٩١٧. وأحد أسباب تدخل الولايات المتحدة هو حملة الغواصات الألمانية ضد سفن الحلفاء وأمريكا؛ كما كان هناك بعض سوء التصرف الألمانى: فقد أرسلت ألمانيا رسالة، تعرف الآن ببرقية زيمرمان، تكلف سفارتها فى المكسيك بإثارة الاضطرابات ضد الأمريكيين هناك. واعتبرت الولايات المتحدة هذا العمل عدائياً. وقد ضمنت هذه العوامل دخول الولايات المتحدة الحرب.

يشير هذا التحليل عن طريق الحقائق المضادة إلى أن الحرب العالمية الأولى كان من المحتمل ألا تحدث فى عام ١٩١٤. وأنه إذا كان من الضرورى أن تحدث، فلم يكن من الضرورى أن تحدث على هذا الشكل وتستمر أربع سنوات تقع فيها المذابح على نحو أدى إلى تدمير أوروبا كمركز لتوازن القوى العالمى. ويشير هذا التحليل إلى أن الحرب العالمية الأولى كانت محتملة، ولكنها لم تكن حتمية. وقد كانت الاختيارات الإنسانية هامة.

مسار الاختيارات

يعتمد التاريخ على المسار. وتتوالى الأحداث بمرور الوقت. وتضيع درجات مختلفه من الحرية بينما يتزايد احتمال وقوع الحرب. ولكن مسار الاختيارات المتاحة للزعماء قد ينفتح مرة أخرى، ومن الممكن استرداد درجات من الحرية (انظر الشكل ٣-٢). فإذا بدأنا بعام ١٨٩٨ وسألنا أى نوع من الحروب كان أكثر احتمالاً فى أوروبا، سنجد أنها الحرب بين فرنسا وبريطانيا بسبب النزاع على المستعمرات الأفريقية. ولكن بعد تكون الوفاق الفرنسى البريطانى عام ١٩٠٤، والذى انضمت إليه روسيا أيضاً عام ١٩٠٧ تقلص احتمال هذه الحرب. وساهمت أزمة المغرب الأولى عام ١٩٠٥ وأزمة البوسنة ١٩٠٨ فى ازدياد احتمال نشوب حرب مع ألمانيا، ولكن بعض الوقائع الهامة حدثت عام ١٩١٠. فقد سعى المستشار الألمانى «بيتمان هولويج» إلى عقد وفاق مع بريطانيا. وأوحت بريطانيا أنها قد تظل على الحياد فى حالة وقوع أى حرب فى أوروبا إذا قلصت ألمانيا من أسطولها البحرى. وبدا أنه فى نفس الوقت كما لو أن الصراع الاستعمارى بين بريطانيا وروسيا فى آسيا وبين بريطانيا وفرنسا يهدد بانهيار الوفاق الثلاثى. بمعنى آخر بدأ مسار الاختيارات فى ذلك العام ١٩١٠ يتسع من جديد.

إلا أن هذا المسار ضاق مرة ثانية عام ١٩١١ مع أزمة المغرب الثانية. حين أرسلت فرنسا قواتها لمساعدة سلطان المغرب، طالبت ألمانيا بالتعويض فى الكونغو الفرنسية وقامت بإرسال

سفينة حربية إلى مدينة «أغادير» على الساحل المغربى. فأعدت بريطانيا أسطولها. وحاول رجال البنوك الفرنسيون والألمان أن يمنعوا الحرب، وتراجع القيصر. ولكن هذه الحوادث كان لها تأثير عميق على الرأى العام وأثارت المخاوف من نوايا ألمانيا.

وعلى الرغم من أن حروب البلقان عام ١٩١٢ وعام ١٩١٣ وازدياد الضغط على النمسا مهدت المسرح الدولى لعام ١٩١٤، إلا أنه كانت هناك بوادر الوفاق مرة أخرى عام ١٩١٢. فقد أرسلت بريطانيا «لورد هالدان» إلى برلين، وتم الاتفاق بين الطرفين على عدد من المسائل. وكان من الواضح فى ذلك الوقت أيضاً أن بريطانيا قد كسبت سباق التسلح البحرى. وربما عاد المسار إلى الاتساع مرة أخرى.

وفى يونيه ١٩١٤ كان الإحساس بتحسن العلاقات من القوة بحيث أرسلت بريطانيا أربع من أكبر بوارجها الحربية إلى كييل فى ألمانيا فى زيارة رسمية. ولو كانت بريطانيا قد شكت فى أن الحرب وشيكة الوقوع، فإن آخر شئ كانت تفعله هو إرسال أربع من أفضل بوارجها إلى ميناء العدو. ومن الواضح أن البريطانيين لم يكونوا يفكرون فى الحرب فى ذلك الوقت. بل كان البحارة الألمان والبريطانيون يوم ٢٨ يونية يسيرون سوياً على رصيف «كييل»، حين سمعوا أخباراً عن أن إرهابياً صربياً قد أطلق النار على الأرشيدوق النمساوى فى مكان بعيد يسمى سراييفو. وللتاريخ مفاجآته، ولكن «المحتمل» يختلف عن (الحتمى).

عودة إلى دروس التاريخ

هل هناك دروس مستفادة من هذا التاريخ؟ يجب أن نتسم بالحرص بشأن الدروس لأن القياس قد يكون مضللاً، وقد نسجت كثير من الأساطير حول الحرب العالمية الأولى. على سبيل المثال، قال بعضهم إنها كانت حرباً حدثت على سبيل المصادفة. ولم تكن الحرب العالمية الأولى محض صدفه. فقد شنت النمسا الحرب عمداً. وإذا كانت الحرب سوف تقع فى ذلك الحين، فقد كانت ألمانيا تفضل أن تكون فى ١٩١٤ بدلاً من حدوثها بعد ذلك. كان هناك العديد من الحسابات الخطأ حول عمق وطول الحرب، ولكن هذا لا يعنى أنها كانت مصادفة.

وقيل أيضاً إن السبب فى هذه الحرب كان سباق التسلح فى أوروبا. ولكن بحلول عام ١٩١٢ كان سباق التسلح البحرى قد انتهى لصالح بريطانيا. وعلى الرغم من وجود قلق فى أوروبا بشأن تزايد قوة الجيوش، فإن وجهة النظر القائلة بأن السبب المباشر للحرب هو سباق التسلح يعتبر تبسيطاً شديداً للأمور.

ومن ناحية أخرى، هناك بعض التحذيرات الفعالة. فأحد الدروس هو مراعاة آلية ممارسة نظام توازن القوى إلى جانب تكوين هذا التوازن أو توزيع القوى. والاعتدال ينتج عن الآلية. وتوزيع القوى وحده لا يكفل حالة من الاستقرار. وهناك درس آخر وهو الحذر من الاطمئنان إلى السلام أو الاعتقاد بأن الأزمة القادمة ستأخذ نفس نمط الأزمة الأخيرة: كان من المتوقع أن تكون أزمة ١٩١٤ هى تكرار لأزمة البوسنة عام ١٩٠٨، ولكن هذا لم يحدث. يضاف إلى هذا أن الخبرة المكتسبة من الحرب العالمية الأولى توحى بأنه من المهم وجود قوات عسكرية ثابتة عند الأزمات، دون أى شعور بأنه يجب إما استخدامها أو فقدها. ولم تكن مواعيد القطارات المحدد الرئيسى للحرب العالمية الأولى، ولكنها جعلت من الصعب على القادة السياسيين أن يكسبوا وقتاً للدبلوماسية.

والعالم فى التسعينيات يختلف عن عالم ١٩١٤ من زاويتين هامتين: الأولى أن الأسلحة النووية جعلت الحرب الوقائية كارثة، وثانيهما أن أيديولوجية الحرب، وقبول الحرب أصبح أضعف كثيراً . كانت الحرب فى عام ١٩١٤ تعتبر أمراً حتمياً، وهى نظرة قدرية ضاعف منها أفكار دارون الاجتماعية من الترحيب بالحرب لتنقية الأجواء مثلها فى ذلك مثل الريح المتجددة. وقد كان هذا هو الشعور فعلاً عشية الحرب العالمية الأولى. وكتاب ونستون تشرشل «العالم فى أزمة» يصور هذا الإحساس ببراعة:

> كان هناك إحساس غريب فى الجو. وقد لجأت الشعوب، التى لم تكتف بالرخاء المادى إلى الصراع بعنف، داخلياً وخارجياً. وقد كانت عواطف القومية، التى زاد منها انحسار النزعة الدينية، تشتعل تحت السطح فى كل أرض تقريباً فى نيران عنيفة؛ وإن كانت مغلفة. وربما كان من الممكن الظن بأن العالم كان يتمنى أن يعانى. ومن المؤكد أن الرجال فى كل مكان كانوا على استعداد للمغامرة[8].

لقد غامروا وخسروا، وهذا هو درس ١٩١٤.

الملاحظات

1. Richard Cobden, *The Political Writings of Richard Cobden* (London: T. Fisher Unwin, 1903); reprinted (New York: Kraus Reprint, 1969).

2. Winston Churchill, June 22, 1941, to his private secretary Colville, in Robert Rhodes James, M.P., ed., *Churchill Speaks 1897-1963* (New York: Chelsea House, 1980).
3. Bernhard Von Bulow, *Memoirs of Prince Von Bulow 1909-1919* (Boston: Little, Brown, 1932), pp. 165-166.
4. G. P. Gooch and Harold Temperly, eds., *British Documents on the Origins of the War,* 1898-1914, Vol. III (London: His Majesty's Stationary Office, 1928).
5. Baron Conrad von Hotzendorff in Sidney Fay, *The Origins of the World War* (New York: Macmillan, 1928), Vol.II, pp.185-186.
6. Richard Ned Lebow, *Between Peace and War: The Nature of International Crisis* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1981), p. 139.
7. Ibid., p. 144.
8. Winston Churchill, *The World Crisis* (New York: Scribner's, 1923), p. 188.

قراءات مختارة

1. Edward Gulick, *Europe's Classical Balance of Power* (New York: Norton, 1967), pp. 1-34, 184-218.
2. James Joll, *The Origins of the First World War* (New York: Longman, 1984), pp. 9-147.
3. Paul Kennedy,"The Kaiser and German *Weltpolitik,*" in John Rohl and Nicholas Sombart, eds., *Kaiser Wilhelm II: New Interpretations* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1982), pp. 143-168.

قراءات إضافية

Fischer, Fritz, *World Power or Decline: The Controversy over Germany's Aims in the First World War* (New York: Norton, 1951).

Kennedy, Paul M., *The Rise of the Anglo-German Antagonism:* 1870-1914 (London: Allen & Unwin 1980).

Lebow, Richard Ned, *Between Peace and War: The Nature of International Crisis* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1981).

Maier, Charles S., "Wargames: 1914-1919," in Robert Rotberg and Theodore

Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (New York: Cambridge University Press, 1989). pp. 249-280.

Miller, Steven, Sean Lynn-Jones, and Stephen Van Evera, eds., *Military Strategy and the Origins of the First World War* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991).

Organski, A. F. K. and Jacek Kugler, *The War Ledger* (Chicago: University of Chicago Press, 1980).

Rock, Stephen R., *Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective* (Chapel Hill, NC: University of North Carolina Press, 1989).

Sagan, Scott, "1914 Revisited: Allies, Offense and Stability," *International Security,* Vol. 2, No. 2 (Fall 1986), pp. 151-176.

Snyder, Jack L., *Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

Trachtenberg, Marc, *History and Strategy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991). Chapter 2.

Tuchman, Barbara, *The Guns of August* (New York: Macmillan, 1962).

Turner, L. C. F., *The Origins of World War I* (New York: Norton, 1970).

Williamson, Samuel R., "The Origin of World War I," in Robert Rotberg and Theodore Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (New York: Cambridge University Press, 1989), pp. 225-248.

أسئلة الدراسة

١ ـ هل كانت الحرب العالمية الأولى حتمية؟ وإذا كانت كذلك لماذا ومتى؟ وإذا لم تكن، فمتى وكيف كان يمكن تجنبها؟

٢ ـ كيف يمكن أن تطبق صور والتز على أصول الحرب العالمية الأولى؟

٣ ـ أى العوامل التالية تعتبرها الأكثر أهمية فى تفسير اندلاع الحرب العالمية الأولى؟

أ ـ نظام التحالف

ب ـ الرأى العام

جـ ـ العقيدة العسكرية أو القيادة العسكرية (حدد الدول)

د ـ القيادة السياسية (حدد الدول)

هـ ـ القوى أو الضغوط الاقتصادية

و ـ سوء التقدير

ز ـ أخرى

٤ ـ يقول ثيوسيديدس إن السبب الأساسى وراء الحرب البيلوبونيزية هو «صعود قوة أثينا والخوف الذى سببه ذلك فى «إسبرطة». إلى أى مدى تسبب صعود القوة الألمانية فى اندلاع الحرب العالمية الأولى والخوف الذى سببه تصاعد قوة ألمانيا فى بريطانيا؟ أو نمو القوة الروسية والخوف الذى سببه فى ألمانيا؟

٥ ـ إلى أي مدى قامت الحرب العالمية الأولى «بالمصادفة»؟ وهل من المعقول أن نتحدث عن الحروب «بالمصادفة»؟ وماذا عن الحرب «غير المقصودة»؟

٦ ـ ما هى الدروس من عام ١٩١٤ التى قد تساعد صانعى السياسة لتجنب الحرب اليوم؟

ثبت التواريخ : الطريق إلى الحرب العالمية الأولى

١٩٠٥–١٩٠٦ أزمة المغرب الأولى، القيصر يزور طنجة فى وقت تحاول فيه ألمانيا أن تحل محل فرنسا، تم تسويتها فى صالح فرنسا فى مؤتمر الجزائر.

١٩٠٨ إعلان النمسا ضم البوسنة والهرسك، المناطق السلافية التى قامت بإدراتها منذ عام ١٨٧٨، هددت صربيا بالحرب لكن قوتها غير مؤثرة دون مساندة روسيا، ألمانيا تدعم البوسنة والهرسك، وتردع روسيا.

١٩١١ الأزمة المغربية الثانية، ظهور سفينة المدفعية الألمانية «بانثير» فى «أغادير» فى محاولة لإجبار فرنسا لتقديم تنازلات عن المستعمرات فى مناطق أخرى فى مقابل اعتراف ألمانيا بادعاءات فرنسا فى المغرب.

١٩١٢ حرب البلقان الأولى، بلغاريا، وصربيا، واليونان يهزمون تركيا ويكسبون تراس وسالونيك، والنمسا والمجر تساعدان فى قيام ألبانيا لوقف قوة صربيا.

١٩١٣ الحرب الثانية فى البلقان، صربيا، واليونان، ورومانيا يهزمون بلغاريا، ويستولون على مناطق على حساب بلغاريا.

١٩١٤

٢٨ يونيو إغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند وزوجته فى سراييفو.

٥ يوليو النمسا تسعى وتحصل على مساندة ألمانيا ضد صربيا.

٢٣ يوليو النمسا تصدر إنذاراً نهائياً عنيفاً لصربيا.

٢٥ يوليو صربيا ترفض بعض شروط الإنذار، وتسعى لمساندة روسية.

٢٦ يوليو وزير خارجية بريطانيا سير إدوارد جراي يقترح مؤتمراً لحل الأزمة، ألمانيا والنمسا ترفضان الاقتراح.

٢٨ يوليو النمسا تعلن الحرب على صربيا.

٢٩ يوليو القوات النمساوية تقصف بلجراد، وروسيا تحتشد ضد النمسا.

٣٠ يوليو روسيا والنمسا تأمران بالتعبئة العامة، القوات الفرنسية تنسحب ١٠ كيلو مترات من الحدود الألمانية.

٣١ يوليو ألمانيا توجه إنذاراً نهائياً لروسيا، وتطالب بإنهاء التعبئة، روسيا لا ترد.

١ أغسطس ألمانيا تعلن الحرب على روسيا، وتعبئة الأسطول البريطانى، وفرنسا تعلن التعبئة فى الوقت الذى تغزو فيه ألمانيا لوكسمبورج.

٢ أغسطس ألمانيا تطلب ممراً حراً عبر بلجيكا.

٣ أغسطس بلجيكا ترفض الإنذار النهائى الألمانى، ألمانيا تعلن الحرب على فرنسا.

٤ أغسطس القوات الألمانية تغزو بلجيكا، وبريطانيا تعلن الحرب على ألمانيا.

الفصـــل
٤

فشل الأمن الجماعى والحرب العالمية الثانية

قيام وانهيار الأمن الجماعى

سببت الحرب العالمية الأولى تمزقاً إجتماعياً رهيباً ومقتاً شديداً وموجات من الأشمئزاز للمذابح، التى لم يكن لها ما يبررها. وقد ألقى باللوم على نطاق واسع على سياسة توازن القوى. وقد كان وودرو ويلسون الرئيس الأمريكى خلال الحرب العالمية الأولى ليبرالياً من النوع التقليدى للقرن التاسع عشر، الذى يعتبر سياسات توازن القوى غير أخلاقية لأنها تنتهك الديمقراطية وحق تقرير المصير. وفى رأى ويلسون «أن توازن القوى هو اللعبة الكبرى التى فقدت مصداقيتها للأبد. فقد كان النظام القديم الشرير هو السائد قبل هذه الحرب. وقد كان على الحرب العالمية الأولى أن تقضى على هذا النظام القديم غير المستقر. وتوازن القوى شىء يمكننا الاستغناء عنه فى المستقبل»[1].

كان الرئيس ويلسون على صواب فى منطقه لأن سياسات توازن القوى لا تعطى الأولوية للديمقراطية، أو السلام، ولكن ـ كما رأينا ـ يعتبر توازن القوى وسيلة للحفاظ على نظام سيادة الدول. فمن خلاله تعمل الدول على الحيلولة دون هيمنة دولة أخرى فى النظام الدولى. وهكذا يتفق توازن القوى مع الحرب وانتهاك حق تقرير المصير إذا كان هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على

الاستقلال. ولكن الحرب العالمية الأولى كانت مدمرة وباعثة على الفوضى الدولية وتتسم بالوحشية بحيث يشعر كثير من الناس أن استخدام الحرب للحفاظ على توازن القوى لم يعد مقبولاً. ولكن إذا لم يستطع العالم أن يتحمل نظام توازن القوى، فما البديل؟

ويقر «ويلسون» بأن الدول ذات السيادة لا يمكن إلغاؤها، ولكن يمكن ترويض القوة عن طريق القانون والمؤسسات، كما هو الحال على المستوى الداخلي. وكان الحل الليبرالي هو تكوين المؤسسات الدولية، كما يحدث في مؤسسات التشريع المحلية والمحاكم، بحيث يمكن تطبيق إجراءات ديمقراطية على المستوى الدولي. وكان بعض الليبراليين في ذلك الوقت يعتقدون أن الأمر لا يقتصر على أن الحرب العالمية الأولى قامت لتجعل العالم أكثر أماناً للديمقراطية ولكن الديمقراطية بدورها تجعل العالم آمنا. وفي يناير ١٩١٨ أصدرت الولايات المتحدة بيانا يتكون من ١٤ نقطة تعلن فيه أسباب اشتراكها في الحرب. وكانت النقطة الأخيرة هي الأهم حيث تدعو إلى «تكوين مؤسسة عامة للدول، تحكمها مواثيق خاصة، من أجل ضمان الاستقلال السياسي، ووحدة الأراضي لكل دولة سواء صغرت، أم كبرت».

عصبة الأمم

على الرغم من انتقاد ويلسون على أنه مثالي، كان ويلسون نفسه يعتقد أن تنظيم الأمن الدولي قد يكون مدخلاً عمليا للسياسة الدولية. وكان يدرك أن مجرد الاتفاقيات المكتوبة ليست كافية، وأنه ما زالت هناك حاجة إلى القواعد والمنظمات لتنفيذ هذه الاتفاقيات. وقد كان هذا هو السبب وراء إيمان ويلسون العميق بفكرة عصبة الأمم. فقد كان الاعتبار الأخلاقي هاماً، ولكن القوة العسكرية كانت ضرورية لمساندته. ويجب أن يكون الأمن مسئولية جماعية، فإذا اتحدت جميع الدول غير العدوانية سيكون الجانب الأعظم من القوى مسانداً للحق. وهكذا يكون السلام الدولي مسئولية جماعية تنشئ في ظله الدول غير العدوانية ائتلافاً ضد المعتدي وسيصبح السلام غير قابل للتجزئة.

ولكن كيف يتسنى للدول أن تحقق هذا النظام الجديد من الأمن الجماعي؟ أولاً: اعتبار الاعتداء غير مشروع وتحريم الحرب الهجومية. ثانياً: ردع أي عدوان من خلال تشكيل ائتلاف من كل الدول المسالمة. فإذا تعهدت جميع الدول بمساندة الدولة التي تتعرض للاعتداء في أي مكان في العالم، سيكون هناك تفوق في جانب القوى غير المعتدية. ثالثاً: إذا فشل أسلوب الردع وحدث العدوان بالفعل. تتفق جميع الدول على معاقبة الدولة المعتدية. وتتشابه سياسة الأمن الجماعي

هذه مع سياسات توازن القوى فى أن جميع الدول تحاول ردع العدوأن بتكوين ائتلاف قوى، فإذا لم يفلح الردع لجأت إلى استخدام القوة.

ولكن كان هناك ثلاثة اختلافات هامة بين كلا المفهومين فى الأمن الجماعى وتوازن القوى. أولاً: فى نظام الأمن الجماعى يكون محل التركيز على السياسات العدوانية للدولة أكثر منه على قدراتها الفعلية، بينما فى سياسات توازن القوى تتكون الأحلاف ضد أى دولة تملك قدرات ضخمة؛ أى أن التركيز يكون على القدرات التى تملكها الدولة. ثانياً: لا تتكون الأحلاف فى نظام الأمن الجماعى قبل حدوث العدوان، لأنه يكون غير معروف آنذاك من هى الدولة المعتدية، فسيكون الوضع أن الجميع ضد المعتدى حتى قام بالعدوان بينما فى نظام توازن القوى تتكون الأحلاف بشكل مسبق. ثالثاً: يهدف نظام الأمن الجماعى أن يصبح نظاماً دولياً وعالمياً بدون وجود دول محايدة أو مستفيدين بدون مقابل، لأنه إذا كان هناك العديد من الدول المحايدة سيبدو ائتلاف من هم على صواب ضعيفاً وستقل قدرة الائتلاف على ردع أو عقاب المعتدى.

تمثلت مفاهيم ومبادىء الأمن الجماعى فى ميثاق عصبة الأمم والتى كانت بدورها جزءاً من الاتفاقيات التى أنهت الحرب العالمية الأولى. والعديد من مواد ميثاق عصبة الأمم جدير بالالتفات إليها بصفة خاصة. ففى المادة العاشرة من الوثيقة تعهدت الدول بحماية جميع الأعضاء ضد أى اعتداء. وفى المادة الحادية عشرة أعلنوا أن نشوب أى حرب أو وقوع أى تهديد بالحرب يمثل اهتمام جميع الدول الأعضاء. وفى المادتين الثانية عشرة والخامسة عشرة اتفقت جميع الدول على إحالة خلافاتها للتحكيم، وعدم اللجوء إلى الحرب إلا بعد فشل التحكيم بثلاثة شهور. أما المادة السادسة عشرة وهى مادة هامة جداً وتقول أن أى حرب تقع ضاربة عرض الحائط بإجراءات عصبة الأمم المنصوص عليها فى الميثاق تعتبر حرباً ضد جميع الدول الأعضاء. وتقع الدولة المعتدية فوراً تحت طائلة العقوبات الاقتصادية، ومن حق مجلس عصبة الأمم أن يوصى باتخاذ إجراءات عسكرية ضدها.

هذا الكلام كان يبدو قوياً، ولكن كانت هناك بعض النقاط الغامضة. فقد كان لزاماً أن توافق الدول بالإجماع على تطبيق نظام الأمن الجماعى، وبذلك يكون لكل دولة حق الاعتراض. وعندما وقعت الدول على الميثاق اتفقت على الالتزام بالمادة السادسة عشرة، ولكن عند التطبيق، كان من حق كل دولة أن تقرر أى نوع من العقوبات الاقتصادية تطبق وكيفية تطبيق هذه العقوبات، ولم تكن هناك سلطة عليا تنظم هذه المسائل. وهكذا لم تكن عصبة الأمم خطوة نحو حكومة عالمية تستطيع فى ظلها سلطة عليا أن تلزم جميع الدول الأعضاء. فلم تكن نهاية لنظام

الدول الفوضوى، ولكنها كانت مجرد محاولة لترويض أعضاء متمردين من جانب دول فوضوية.

الولايات المتحدة وعصبة الأمم

لم تكن الثغرة الكبرى فى نظام عصبة الأمم قانونية، ولكنها كانت سياسية، وهى عدم انضمام الولايات المتحدة لما أنشأته بنفسها. فقد رفض مجلس الشيوخ الأمريكى التصديق على ميثاق عصبة الأمم. ونتيجة لذلك، أصبح نظام الأمن الجماعى لعصبة الأمم غير دولى، أو غير عالمى، لأن إحدى أكبر الدول لم تنضم إليه.

ولكن لماذا أحجمت الولايات المتحدة عن الإنضمام بينما كانت عصبة الأمم إلى حد كبير خطة أمريكية ليبرالية لإعادة صياغة سياسات العالم؟ لقد أراد معظم الشعب الأمريكى بعد الحرب العالمية الأولى العودة إلى الوضع الطبيعى. وقام العديدون بتعريف «الوضع الطبيعى» على أنه تجنب التورط فى الشئون الدولية. واعترض البعض على ذلك بدعوى أن مبدأ مونرو لعام ١٨٢٣ قصر اهتمامات الولايات المتحدة على النصف الغربى من الكرة الأرضية. وترجع المعارضة للتورط فى الأحلاف إلى جورج واشنطن. وأعرب سيناتور كابوت لودج من ماساشوستس زعيم المعارضة لعصبة الأمم عن مخاوفه من أن المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الأمم قد تجر الولايات المتحدة إلى الدخول فى حروب بعيدة.

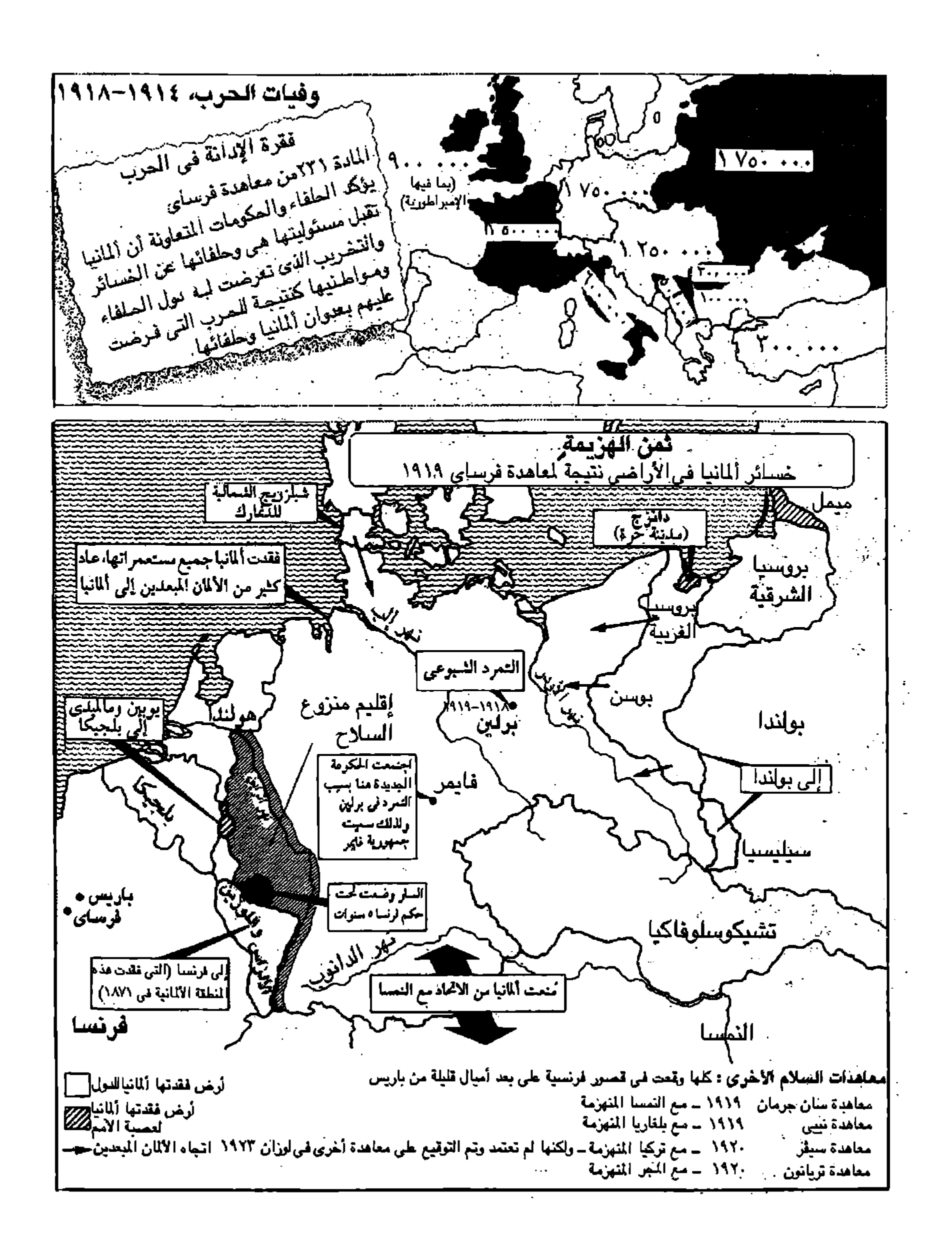
ويصور البعض المناظرة بين الرئيس ويلسون و السيناتور لودج على أنها صرع بين الفكر المثالى والواقعى، ولكن يمكن اعتبارها مناظرة بين شكلين من أشكال الأخلاقية الأمريكية. فقد عكست انعزالية لودج موقفاً أمريكياً قديماً نحو توازن القوى فى أوروبا: وهو أن الدول الأوروبية تأتى بأفعال منكرة باسم توازن القوى والأمريكان أفضل من ذلك بكثير. وفى الحقيقة كان باستطاعة الولايات المتحدة تجاهل توازن القوى فى القرن التاسع عشر لأن الأمريكان كانوا يتمتعون بالتحرك بدون مقابل خلف الأسطول البريطانى. ولم تكن الدول الأوروبية تقدر على الوصول إلى نصف الكرة الغربى أو تهديد الولايات المتحدة. وفى الحقيقة لم تكن أمريكا تتبنى سياسة انعزالية حين تدخلت فى شئون الدول المجاورة الضعيفة فى أمريكا الوسطى، أو المكسيك. والواقع أن الأمريكان بعد الحرب العالمية الأولى انقسموا إلى نوعين من الأخلاقيات، ولكن الاتجاه الانعزالى نحو توازن القوى الأوروبى هو الذى ساد فى النهاية. وكانت النتيجة أن الدولة التى رجحت الكفة فى الحرب العالمية الأولى رفضت تحمل مسئولية نظام ما بعد الحرب.

> إن تصورى لعصبة الأمم هو أنها سوف تعمل كقوة أخلاقية منظمة مكونة من رجال عبر العالم؛ وأنه أينما أو متى يكون هناك عدوان أو خطأ مخطط له أو متوقع، فإن ضوء الضمير الباحث سوف يسطع فوقهم..
>
> – وودرو ويلسون[2]

بداية عصبة الأمم

كانت فرنسا عند نهاية الحرب العالمية الأولى تريد شيئاً أكثر من أى شيء آخر، وهو ضمانات عسكرية بعدم قيام ألمانيا مرة أخرى. وحيث أن الولايات المتحدة لم تنضم لعصبة الأمم، فقد طلبت فرنسا من بريطانيا ضماناً عسكرياً كما أرادت ترتيبات عسكرية فى حالة استعادة ألمانيا لقدراتها العسكرية. ولكن بريطانيا رفضت على أساس أن مثل هذا التحالف قد يتعارض مع روح الأمن الجماعى لأنه يحدد المعتدى مسبقاً. علاوة على ذلك، رأت بريطانيا أن فرنسا أقوى من ألمانيا، وعلى ذلك فليس هناك داع لمثل هذا التحالف حتى فى ظل شروط توازن القوى التقليدى؛ ورأت بريطانيا أنه من المهم إدماج ألمانيا مرة أخرى لأوروبا كما فعل كونجرس فيينا مع فرنسا حين أعادها للفريق الأوروبى بعد حروب نابليون. وقد خمدت عواطف الحرب فى بريطانيا أسرع من فرنسا، وأحس البريطانيون أن الوقت قد حان لتهدئة الألمان بإعادتهم إلى آلية العمل.

إلا أن فرنسا التى لم تقتنع بهذه الأفكار، دخلت فى تحالف مع بولندا التى ولدت من جديد مع نهاية الحرب العالمية الأولى، بالإضافة إلى بعض دول التحالف الأصغر التى استقلت عن الإمبراطورية المجرية النمساوية السابقة مثل يوغوسلافيا، وتشيكوسلوفاكيا، ورومانيا. ومع ذلك لم تؤد السياسة الفرنسية إلى نتائج مثمرة لأن التحالفات الجديدة لم تكن تتعارض فقط مع روح الأمن الجماعى، ولكنها لم تكن فى صالح فرنسا نفسها فيما يخص توازن القوى، فلم تكن علاقات بولندا طيبة مع جيرانها، وكذلك فلم تستطع أن تحل محل روسيا التى عزلت عن



سياسة العالم بسبب الثورة البلشفية. أما دول التحالف الصغير فقد كانت تعانى من القلاقل الداخلية بسبب المشكلات العرقية والانقسامات الداخلية.

وقد خرجت ألمانيا من الحرب العالمية الأولى وقد ضعفت جداً. فقد فقدت ٢٥٠٠٠ ميل مربع من أراضيها وسبعة ملايين من شعبها. وأجبرتها معاهدة فرساى على تخفيض جيشها إلى

١٠٠,٠٠٠، وحظرت عليها امتلاك قوة جوية. وتضمنت الاتفاقية، كذلك شرط «مذنب الحرب» الشهير والتى نصت على أن ألمانيا كانت المسئولة عن نشوب الحرب. وبما أن ألمانيا هى السبب إذن يجب أن تدفع الثمن. وبلغت قيمة التعويضات حوالى ٣٣ مليار دولار، وهو مبلغ رأته ألمانيا مبالغاً فيه نظراً لموقفها الاقتصادى المتأزم بعد الحرب. وعندما لم تدفع ألمانيا قامت فرنسا بإرسال قواتها لاحتلال منطقة (الرور) الصناعية الألمانية حتى قامت بدفع التعويضات. وبعد القيام بالمقاومة السلبية عانت بعد ذلك ألمانيا من زيادة معدلات التضخم التى أتت على كل مدخرات الطبقة الوسطى من المجتمع الألمانى. وقد أفقدها هذا بدوره أخذ مصادر الاستقرار الداخلى عندما كانت جمهورية فايمر تكافح من أجل خلق ديمقراطية.

أما إيطاليا فلم تول اتفاقيات باريس للسلام أو عصبة الأمم أى اهتمام. ودخلت بادىء الأمر فى تحالفات مع ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر، ولكن مع بداية الحرب قرر الإيطاليون أنه من الأفضل مساندة الحلفاء طمعاً فى الحصول على بعض المكاسب وعلى ذلك غيرت من موقفها. وقد تم إعطاؤها وعوداً فى اتفاقية لندن السرية عام ١٩١٥ بمنحها تعويضات على حساب أجزاء من إمبراطورية النمسا والمجر والتى أصبحت يوغوسلافيا بعد الحرب. وتوقعت إيطاليا الوفاء بهذه الوعود ولكن وودرو ويلسون أبدى اعتراضه على هذا الأسلوب العتيق بتوزيع الغنائم بعد الحرب. بالإضافة إلى ذلك بعد تولى موسولينى والفاشية فى إيطاليا عام ١٩٢٢، كانت أهداف سياسة إيطاليا الخارجية هى إحراز المجد سعيا لتحقيق حلم الإمبراطورية الرومانية الجديدة.

وكان من الواضح أن عصبة الأمم رغم هذه البداية، استطاعت أن تفعل شيئا. إلا أن الفترة من عام ١٩٢٤ إلى عام ١٩٣٠ شهدت نجاحاً نسبياً لعصبة الأمم. فقد وضعت برامج لتخفيض التعويضات التى يجب على ألمانيا أن تدفعها. وفى عام ١٩٢٤ وقعت الحكومات بروتوكولاً عن التسوية السلمية للنزاعات، والذى نص على إحالة أى خلافات للتحكيم. ولعل أهم هذه التطورات هو توقيع اتفاقية لوكارنو عام ١٩٢٥ والتى سمحت لألمانيا بالانضمام إلى عصبة الأمم وأعطتها مقعداً فى المجلس.

وكانت اتفاقية لوكارنو تنقسم إلى شقين. فى الغرب، تعهدت ألمانيا أن حدودها مع فرنسا وبلجيكا حدود آمنة لا يمكن انتهاكها. وكانت معاهدة فرساى قد نصت على استعادة الألزاس و اللورين اللتين كان بسمارك قد ضمهما فى حرب ١٨٧٠، وتعهدت ألمانيا بنزع سلاح منطقة على طول نهر الراين. فجاءت اتفاقية لوكارنو لتؤكد على هذه الشروط. أما فى الشرق، فقد تعهدت

ألمانيا بإحالة أمر تعديلات ترغب فى إحداثها فى الحدود الشرقية مع بولندا وتشيكوسلوفاكيا إلى التحكيم أولاً. وهذا الشرط الثانى كان يجب أن يكون مؤشراً بالحذر لأنه أصبح الآن هناك نوعان من الحدود، أحدهما وهو الغربى لا يمكن انتهاكه، والثانى الشرقى يقبل التفاوض - ولكن فى ذلك الوقت بدا أن هذه الاتفاقيات تعتبر تقدماً.

وكذلك تمكنت عصبة الأمم من تسوية بعض النزاعات الصغيرة، كما كان الحال بين اليونان وبلغاريا، وبدأت مرحلة من مفاوضات نزع السلاح. وقامت بعد توقيع معاهدة واشنطن عام ١٩٢٢ بين الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان بخصوص نزع محدود للسلاح البحرى، بتكوين لجنة تحضيرية لمحادثات أوسع لنزع السلاح. وأعدت المسرح تمهيداً لمؤتمر دولى عقد (متأخراً جداً) عام ١٩٣٢. يضاف إلى هذا أن الدول وافقت فى عام ١٩٢٨ على تحريم الحرب فى إتفاق كيلوج بريان، الذى سمى على اسم وزيرى خارجية أمريكا وفرنسا. والأكثر أهمية أن عصبة الأمم أصبحت مركزاً للنشاط الدبلوماسى. وعلى الرغم من أنهما ليسا أعضاء، فإن الأمريكيين والروس بدءوا فى إرسال مراقبين إلى اجتماعات العصبة فى جنيف. وقد كان الانهيار المالى العالمى فى ١٩٢٩ ونجاح الحزب الوطنى الإشتراكى فى الانتخابات الألمانية فى ١٩٣٠ إرهاصات للمشكلات القادمة، وعلى الرغم من ذلك كان هناك إحساس بالتقدم فى الاجتماع السنوى لعصبة الأمم فى سبتمبر ١٩٣٠. وقد تبدد التفاؤل بشأن نظام الأمن الجماعى بأزمتين حدثتا فى الثلاثينيات بشأن منشوريا وأثيوبيا.

الفشل فى منشوريا

كانت حادثة منشوريا اختباراً لعصبة الأمم وقد سقطت فى الاختبار. ولكى نفهم تلك القضية يجب أولاً أن نفهم الموقف فى اليابان. فقد نجحت اليابان فى التحول من دولة يمكن أن تكون ضحية للعدوان الإمبريالى فى منتصف القرن التاسع عشر إلى دولة إمبريالية ناجحة بنهاية القرن، فقد ألحقت اليابان الهزيمة بروسيا فى حرب ١٩٠٥ واحتلت كوريا عام ١٩١٠، وانضمت للحلفاء فى الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب سعت اليابان إلى الحصول على اعتراف دولى بأنها قوة عظمى، ولكن أوروبا وأمريكا اعترضتا. وفى باريس رفضت الحكومات الغربية اقتراحاً يابانياً حول تأكيد ميثاق عصبة الأمم على مبدأ المساواة العرقية. وفى العشرينيات من القرن العشرين أصدر الأمريكان قوانين عنصرية تمنع المهاجرين اليابانيين، وكذلك قامت بريطانيا بإنهاء الإتفاقية الثنائية مع اليابان. وأحست اليابان أنه وقد

أوشكت على الانضمام إلى نادى القوى العظمى، تغيرت القواعد.

وكانت الصين هى العامل الآخر فى تلك الأزمة. ففى العشرينيات من هذا القرن، كانت الفوضى تسود الصين بسبب الحرب الأهلية فى مناطق يحكمهما قادة عسكريون مختلفون. وكانت منشوريا آنذاك جزءاً من الصين ولكن بنظام حكم مستقل، يتزعمه أحد جنرالات الحرب. وكانت الحركة القومية الصينية تسعى لتوحيد البلاد، ولكنها كانت تنتقد بشدة المعاهدات المجحفة التى فرضت على الصين فى العهد الإمبريالى. وبينما تمكن دعاة القومية فى الصين من تعزيز نفوذهم بدأت الاحتكاكات مع اليابان تزداد، فأعلن القوميون مقاطعتهم للبضائع اليابانية. أما داخل اليابان فقد كانت القوى المدنية والعسكرية تتصارع على السلطة. وبسبب اشتداد الأزمة الاقتصادية العالمية وازدياد الاحتكاك مع الصين، استطاع الجيش أن يعزز موقفه ويزيد من نفوذه.

وفى سبتمبر عام ١٩٣١، قام الجيش اليابانى الذى تتمركز قواته على السكة الحديد بمنشوريا، طبقاً للحق الذى اكتسبه منذ الحرب الروسية اليابانية فى ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥، بافتعال حادثة. وقد أعطى تخريب سكك حديد منشوريا ذريعة للقوات اليابانية للسيطرة الكاملة على منشوريا. وعلى الرغم من أن اليابان قد أعلنت أن هذا الإجراء يهدف إلى حماية السكك الحديدية فى منشوريا، إلا أنها توغلت داخلياً وأنشأت دولة عميلة أسمتها مانشوكو. فقامت الصين بتقديم التماس لدى عصبة الأمم، إلا أن اليابان عطلت اتخاذ قرار يقضى بانسحاب قواتها. وفى ديسمبر، وافقت المنظمة على إرسال لجنة تحقيق إلى المنطقة برئاسة لورد ليتون البريطانى للتحقيق فى الوقائع فى منشوريا.

وقدم اللورد البريطانى تقريراً للمنظمة فى سبتمبر عام ١٩٣٢، يرفض فيه حجة اليابان لاحتلال منشوريا، ووصف تدخلها بأنه غير مبرر. وعلى الرغم من أن تقريره أوصى «أعضاء عصبة الأمم بعدم الاعتراف بدولة مانشوكو، إلا أنه لم يدع لتطبيق عقوبات المادة ١٦ ضد اليابان. وفى فبراير عام ١٩٣٣ أدلى أعضاء عصبة الأمم بأصواتهم ٤٢ صوتاً فى صالح تقرير ليتون ضد صوت واحد لليابان التى انسحبت بعد ذلك من عصبة الأمم. توضح هذه الواقعة مدى بطء وحذر وعدم فاعلية إجراءات عصبة الأمم.

كارثة أثيوبيا

كانت الأزمة الأثيوبية فى عام ١٩٣٥ هى الاختبار الأخير الكبير لنظام الأمن الجماعى لعصبة

الأمم. في هذه المرة، تم فرض عقوبات إلا أنها باءت بالفشل. فقد كانت إيطاليا تخطط منذ وقت بعيد لضم أثيوبيا، ليس فقط لأنها قريبة من مستعمراتها فى أريتريا على البحر الأحمر، ولكن لأن إيطاليا شعرت بالمهانة لأن الأثيوبيين تمكنوا من ردع الجهود الإيطالية لاحتلالهم، إبان الحقبة الاستعمارية في القرن التاسع عشر. وقال الأيديولوجيون الفاشست إن هذا الخطأ التاريخي يجب تصحيحه. فحاولت إيطاليا إثارة الأحداث ما بين عامى ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ على الحدود الأثيوبية ـ الأريترية. وقد فعلت ذلك على الرغم من وجود اتفاقية سلام بين أثيوبيا وإيطاليا، وأن إيطاليا قد وقعت على اتفاق كيلوج ـ بريان الذى يحرم الحرب، وأنها كعضو فى عصبة الأمم كانت ملتزمة أن تلجأ للتحكيم لمدة ثلاثة أشهر قبل اتخاذ أى إجراء.

وفى أكتوبر عام ١٩٣٥، قامت إيطاليا بغزو أثيوبيا، وكان الغزو اعتداءً واضحاً، إلا أن مجلس عصبة الأمم تجنب اعتراضاً إيطالياً بالدعوة إلى عقد مؤتمر خاص لتحديد طبيعة العقوبات التى تفرض على إيطاليا. وحضرت خمسون دولة المؤتمر، الذى أصدر توصياته بعد ثمانية أيام من الغزو بفرض أربعة أنواع من العقوبات أولها: حظر المبيعات العسكرية لإيطاليا، وثانيا: حظر تقديم القروض لإيطاليا، وثالثاً: منع الاستيراد من إيطاليا، ورابعاً: رفض بيع أى نوع من السلع من الممكن شراؤه من جهة أخرى مثل المطاط والقصدير. ولكن كانت هناك ثلاثة اعتبارات مفقودة : ظلت إيطاليا تشترى الحديد والفحم والبترول، إلى جانب أن العلاقات الدبلوماسية مع الدول الأخرى لم تنقطع، علاوة على أن بريطانيا لم تغلق قناة السويس أمام سفن البضائع الإيطالية إلى أريتريا.

فلماذا لم تتخذ دول عصبة الأمم الأعضاء إجراءات أكثر من ذلك؟ لقد كان هناك شعور بالتفاؤل بأن العقوبات سوف تنجح، وقد حدث ذلك بالفعل وتقلصت الصادرات الإيطالية بمقدار الثلث خلال العام، وانخفض سعر الليرة الإيطالية، وأشارت التقديرات إلى استنفاد مخزون احتياطى الذهب الإيطالى فى خلال تسعة أشهر، ولكن كان هناك مشكلة أخرى هى بقايا قلق بشأن توازن القوى. فقد سعت كل من بريطانيا وفرنسا إلى تجنب استعداء إيطاليا لأنهما كانتا تخشيان من اختلال توازن القوى فى أوروبا. فقد كانت ألمانيا تستعيد قوتها، وفكرت بريطانيا وفرنسا أن قد يكون من المفيد ضم إيطاليا فى ائتلاف يضمن توازن القوى ضد ألمانيا. وفى عام ١٩٣٤ حين بدت مؤشرات حول نوايا «هتلر» للاستيلاء على النمسا، قام «موسولينى» بتحريك القوات الإيطالية إلى الحدود مع النمسا مما دفع هتلر للتراجع. وأملت بريطانيا وفرنسا فى إقناع موسولينى بالانضمام إلى ائتلاف ضد ألمانيا.

لم يحارب الدبلوماسيون التقليديون نظام الأمن الجماعى لعصبة الأمم، ولكنهم أعادوا فهمه بصورة أخرى. فمن منظور توازن القوى، كان آخر شىء يرغبون فيه هو التورط فى صراع بعيد فى أفريقيا فى حين توجد مشكلات ملحة فى وسط أوروبا. وقد قال الواقعيون التقليديون إن العدوان البعيد فى أفريقيا لا يهدد الأمن الأوروبى، وكانت المفاوضات والترضية لازمة لإعادة الإيطاليين إلى الائتلاف. وليس من المستغرب أن بريطانيا وفرنسا بدآ فى التساهل بشأن العقوبات. وتقابل السير صمويل هور وبيير لافال، وزيرا خارجية بريطانيا وفرنسا فى ديسمبر ١٩٣٥ ووضعا خطة لتقسيم أثيوبيا إلى جزئين، جزء إيطالى، وجزء لعصبة الأمم. وعندما تسربت هذه الخطة للصحف، حدث غضب فى بريطانيا وأجبر هور على الاستقالة بعد اتهامه أنه باع عصبة الأمم والأمن الجماعى.

ولكن فى خلال ثلاثة أشهر تغير الرأى العام البريطانى مرة أخرى. وفى مارس عام ١٩٣٦ أعلن هتلر رفضه لاتفاقيات لوكارنو وأرسل قواته إلى منطقة الراين منزوعة السلاح. فتوقفت فوراً مخاوف بريطانيا وفرنسا بشأن أثيوبيا. وعقدتا عدة لقاءات مع إيطاليا أن بشأن كيفية استعادة توازن القوى فى أوروبا وتغلب توازن القوى فى أوروبا على تطبيق مبدأ الأمن الجماعى فى أفريقيا. وفى مايو ١٩٣٦ استطاع الإيطاليون استكمال انتصاراتهم العسكرية، وقبل حلول شهر يوليو كانت العقوبات رفعت..

وأفضل ما قيل عن هذه المسألة ما قاله مندوب هاييتى فى عصبة الأمم. «سواء أكنا كباراً أم صغار أقوياء أو ضعفاء، بعيدين أو قريبين، بيضاً أو ملونين، يجب ألا ننسى أننا قد نصبح فى يوم ما أثيوبيا فى أطماع أحد الناس»[3]. وخلال سنوات قليلة، أصبحت أغلب دول أوروبا ضحايا لعدوان هتلر فى الحرب العالمية الثانية. وقد منيت أول جهود عالمية للأمن الجماعى بالفشل الذريع.

أصول الحرب العالمية الثانية

فاقت الحرب العالمية الثانية جميع الحروب الأخرى من حيث الخسائر البشرية والتى تقدر بحوالى من ٣٥ إلى ٥٠ مليون شخص. وتميزت هذه الحرب بالتقدم فى السلاح. وقد سيطرت الدبابات والطائرات التى لعبت دوراً هامشياً فى الحرب العالمية الأولى على الحرب العالمية الثانية. وقد لعبت أجهزة الرادار دوراً بارزاً، ومثال ذلك معركة بريطانيا التى كانت بمثابة نقطة التحول فى مسار الحرب العالمية الثانية. وفى نهاية الحرب ظهرت القنبلة الذرية وبداية العصر النووى.

> وهنا، يبدو لى أساس المشكلة وما إذا كان هتلر قد قصد الحرب عن عمد. هو لم يهدف إلى الحرب كثيراً مثلما توقع لها أن تحدث، إلا إذا كان قادراً على تجنبها من خلال بعض الحيل العبقرية مثلما تجنب الحرب الأهلية فى عقر داره. وهؤلاء الذين لديهم دوافع خبيثة ينسبونها إلى غيرهم بسهولة؛ وقد توقع هتلر من الآخرين أن يفعلوا ما كان سيفعله إذا كان فى مكانهم.
>
> ـ إيه. جى. بى. تيلور[4]

وانتهت الحرب باستسلام غير مشروط. وعلى عكس الحرب العالمية الأولى. قامت دول الحلفاء باحتلال ألمانيا واليابان وأدخلت تعديلات على تلك المجتمعات فى أثناء الاحتلال. وتم حل المشكلة الألمانية لمدة نصف قرن من الزمان بتقسيمها. وكذلك فقد ساهمت الحرب العالمية الثانية فى خلق ما يسمى بالعالم «ثنائى الأقطاب»، وخرجت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى من هذا الصراع أكثر قوة عن باقى الدول. وكذلك أتاحت الحرب استبدال أوروبا كحكم لتوازن القوى فى العالم؛ وعلى العكس أصبحت القارة الأوروبية مجرد منطقة يتصارع فيها غرباء من خارج القارة مثل ألمانيا قبل عام ١٨٧٠. وقد شكلت الحرب العالمية الثانية إطار النظام العالمى حتى عام ١٩٨٩.

هل كانت «حرب هتلر»؟

يطلق على تلك الحرب عادةً اسم «حرب هتلر»، وعلى الرغم من صحة هذه المقولة إلا أنها مقولة ساذجة لأنها تعنى أكثر من ذلك. كانت حسابات قديمة، الفصل الثانى من الحرب العظمى التى أنهت هيمنة أوروبا فى ١٩١٨، وكانت الفترة بين الحربين مجرد «استراحة». فقد أراد هتلر الحرب ولكن ليس على النحو الذى عرفناه فى الحرب العالمية الثانية، فقد أراد حرباً قصيرة وعنيفة مثل القصف الخاطف. وسبب آخر جعلها ليست حرب هتلر هو الحرب فى المحيط الهادى. فطالما

حاول هتلر، ولكنه فشل فى مسعاه، أن يحرض اليابان على شن هجوم على المستعمرة البريطانية فى سنغافورة أو أن تهاجم سيبريا لإبعاد القوات الروسية عن أوروبا. ولكن اليابان لم تفعل أياً من ذلك، وفاجأت هتلر بضربها قاعدة الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربر. وقد كانت حرب المحيط الهادى جزءاً من الحرب العالمية الثانية ولكن كان لها جذورها الخاصة بها، وغلب عليها الطابع الإمبريالى التقليدى للهيمنة على المنطقة.

ومن ناحية أخرى يمكن أن نبالغ عندما نؤكد على الأسباب الأخرى. فبعض المؤرخين يبرؤون هتلر. ويجادل أ. ج. ب. تيلور أنه فى حين كان هتلر شخصاً رهيباً ومغامراً مكروهاً، فإنه لم يكن سوى انتهازى احتل الفراغ فى القوة الذى خلفته سياسات المهادنة من الدول الغربية الديمقراطية. ولكن تيلور يبالغ. فقد وضع كتاب هتلر «كفاحى» فى عام ١٩٢٤ خطة غير واضحة يستبعدها تيلور على أنها صخب من جانب هتلر رفضاً لاحتلال فرنسا لإقليم الرور. ولكن هتلر كتب كتاباً آخر سرياً فى ١٩٢٨ كرر كثيراً من حجج كتاب «كفاحى». وعلى الرغم من أنها ليست خطة كاملة، فإنها كانت مؤشراً واضحاً إلى اتجاهه.

ويعامل تيلور «مذكرة هوسباخ» معاملة هينة أيضاً. فقد أخذ الكولونيل هوسباخ، أحد مساعدى هتلر، مذكرات فى اجتماع عقد فى بيرخستجادن فى ١٩٣٧، ورد فيها أن هتلر يخطط لضم أراضى بحلول عام ١٩٤٣ قبل أن تفقد ألمانيا تفوقها. وقد أحس هتلر أنه يجب أن يغتنم الفرص التى تظهر فى الشرق، وأن النمسا وتشيكوسلوفاكيا سوف يأتى دورهما أولاً. ويستبعد تيلور أهمية هذه المذكرة بقوله إنها لم تكن مذكرة رسمية. ومنذ كتابات تيلور، ظهرت دلائل جديدة. فنحن نعلم أن هتلر تحدث كثيراً عن هذا الجدول الزمنى وعن هذه الأهداف. وقد تنبأت مذكرة هوسباخ بتصرفات هتلر بصورة عامة.

استراتيجية هتلر:

أتيحت لهتلر أربعة خيارات بعد تولى السلطة فى عام ١٩٣٣، وقد رفض ثلاثة منها. فقد كان من الممكن اختيار السلبية ويقبل وضع ألمانيا الدولى. وكان من الممكن القيام بمحاولات توسعية من خلال النمو الاقتصادى (مثل اليابان بعد الحرب العالمية الثانية)، ويكسب لألمانيا نفوذاً دولياً من خلال التوسع الصناعى. وكان من المحتمل قصر أهدافه على مراجعة اتفاقية فرساى واستعادة بعض ما فقدته ألمانيا فى عام ١٩١٨. ففى الثلاثينيات كانت الديمقراطيات الغربية تحس بعدم عدالة إلقاء اللوم على ألمانيا كمسئولة عن كل الحرب العالمية الأولى. ولكنه رفض هذه

الاستراتيجيات الثلاث واختار بدلاً منها الهجوم. فمن وجهة نظر هتلر لا تستطيع ألمانيا، التي تقع في منتصف أوروبا، أن تعيش للأبد محاصرة، ولذلك يجب أن تكسب أراضي وتتوسع. ويمكنه أن يتجه شرقاً لكسب مساحة وتوسيع قاعدته، ثم في مرحلة تالية يتجه إلى دور عالمي أكبر.

وقام هتلر باتباع هذا الاختبار الرابع من خلال أربعة مراحل. أولاً، وبدأ في تقويض إطار معاهدة فرساى من خلال مجموعة من المناورات الدبلوماسية البارعة. ففي أكتوبر عام ١٩٣٣ انسحب من عصبة الأمم ومن مؤتمر نزع السلاح الذي عقدته عصبة الأمم. وألقى بالمسئولية على فرنسا، الذي ادعى آنذاك أنها غير مستعدة للحد من قواتها مما يجعل من المستحيل على ألمانيا أن تستمر عضواً في عصبة الأمم، أو تشارك في المؤتمر. وفي يناير عام ١٩٣٤ قام بتوقيع اتفاقية مع بولندا، ممزقاً بذلك ترتيبات فرنسا التي كانت تسعى للقيام بها مع بولندا ودول شرق أوروبا الصغيرة. وفي مارس عام ١٩٣٥ أعلن رفضه للشروط في اتفاقية فرساى، متعللاً بأن ألمانيا لن تستطيع بعد ذلك تحديد قوات جيشها بمائة ألف. وعلى العكس قام بالإعلام عن خططه لمضاعفة قوات جيشه ثلاثة أضعاف وقيامه بتكوين قوة جوية.

وقد عقدت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا اجتماعاً في «سترسا» بإيطاليا، للرد على ممارسات هتلر، ولكن قبل أن يصلوا إلى حل، عرض هتلر على بريطانيا عقد مفاوضات حول اتفاقية الأسطول البحري. انتهزت بريطانيا الفرصة السانحة وبالتالي عطلت أي رد فعل منسق مع فرنسا وإيطاليا في اجتماع «سترسا». وفي مارس عام ١٩٣٦ حين حولت أحداث أثيوبيا الانتباه عن وسط أوروبا، قام هتلر بتحريك قواته الى منطقة «الراينلاند» والتي كانت منطقة منزوعة السلاح طبقاً لاتفاق «لوكارنو»، وألقى اللوم على فرنسا لأنها دفعته للقيام بذلك. وقال إن فرنسا بدأت ترتيبات مع الإتحاد السوفييتي بما يتناقض مع اتفاق لوكارنو. وقد أعطى تلميحات بأنه قد يعود إلى عصبة الأمم بعد أن تقبل دول أوروبا الأخرى آراءه بشأن تعديل اتفاقية فرساى، وقد كان ذلك مناورة بارعة استغلت الشعور بالذنب والشك في الديمقراطيات الغربية.

أما المرحلة الثانية والتي تمتد من عام ١٩٣٦ الى ١٩٤٠ فكانت مرحلة توسع فيها هتلر على حساب الدول الصغيرة المجاورة. في عام ١٩٣٦ وضع هتلر خطة رباعية اقتصادية لبناء الجيش بهدف الاستعداد لحرب تبدأ بحلول عام ١٩٤٠. ووقع «اتفاق المحور» مع إيطاليا واتفاق مضاد للكومنترن (الشيوعية الدولية) مع اليابان. وقام بالتدخل لصالح الفاشية في الحرب الأهلية الأسبانية مبرراً تأييد الفاشيين عسكرياً لمساعدة الجنرال الفاشستي فرانشسكو فرانكو بأن هذا الإجراء يأتي في إطار إجراءات حماية الغرب من التهديد البلشفي. وفي عام ١٩٣٨ دعا

المستشار ششنج مستشار النمسا إلى استفتاء عن انضمام النمسا لألمانيا، وكان يأمل أن الشعب النمساوى سيصوت ضد الانضمام قبل أن يفرضه هتلر عليهم. ولكن هتلر تدخل ودخلت الجيوش الألمانية فيينا منهية بذلك استقلال النمسا.

وكان الدور بعد ذلك على تشيكوسلوفاكيا حيث مارس هتلر ضغوطه عليها من خلال إثارة مسألة حق تقرير المصير القومى لثلاثة ملايين ألمانى يعيشون فى «سودتنلاند» هناك. كانت هذه المنطقة الحدودية بين البلدين ذات أهمية عسكرية خاصة لأنها كانت تضم كتلة بوهيميا التى تمثل خط الدفاع الطبيعى الذى يدافع منه التشيك عن أنفسهم ضد أى هجوم ألمانى محتمل. واحتج هتلر أن وجود هؤلاء الرعايا الألمان فى الأراضى التشيكية بمقتضى تسوية ما بعد الحرب العالمية الأولى يمثل انتهاكا لحق تقرير المصير ومثالاً آخر لغدر الدول الغربية. وطالب بعودة المنطقة الناطقة بالألمانية للأراضى الألمانية، مما دفع التشيك لحشد قواتهم تحسباً لأى هجوم، أثار هذا الإجراء ثائرة هتلر الذى توعد بسحق تشيكوسلوفاكيا.

أثارت هذه الأحداث قلق بريطانيا التى كانت لا تريد اندلاع حرب فى أوروبا. فقام رئيس الوزراء البريطانى «نيفيل تشمبرلين» بثلاث رحلات لألمانيا فى محاولة لمنع وقوع الحرب. فقد كان يعتقد أنه من المستحيل على بريطانيا أن تدافع عن تشيكوسلوفاكيا بسبب بعد المسافة بين البلدين وعدم وجود قوات بريطانية فى قارة أوروبا. والأهم من ذلك لم يكن يعتقد أن التشيك يستحقون الدخول فى حرب من أجلهم، إلى جانب أنه كان يعلم أن بريطانيا لم تكن مستعدة للحرب. فقد اكتسبت القوات الجوية أهمية أكبر، وكان الخوف من حملات القصف الجوى تتزايد، وكان تشمبرلين يعلم أن القوات الجوية وأجهزة الرادار البريطانية لم تكن مستعدة لحرب جوية. لكل هذه الأسباب قام تشمبرلين بعقد لقاء مع هتلر فى ميونيخ فى سبتمبر عام ١٩٣٨ ووافق على تقسيم تشيكوسلوفاكيا بحيث تسيطر ألمانيا على سودتنلاند بشرط أن تترك باقى الدولة لأصحابها. وأعطى هتلر وعوداً بالالتزام بهذا الشرط، وعاد تشمبرلين إلى بريطانيا معلناً أنه أنقذ تشيكوسلوفاكيا وحقق «السلام فى عصرنا».

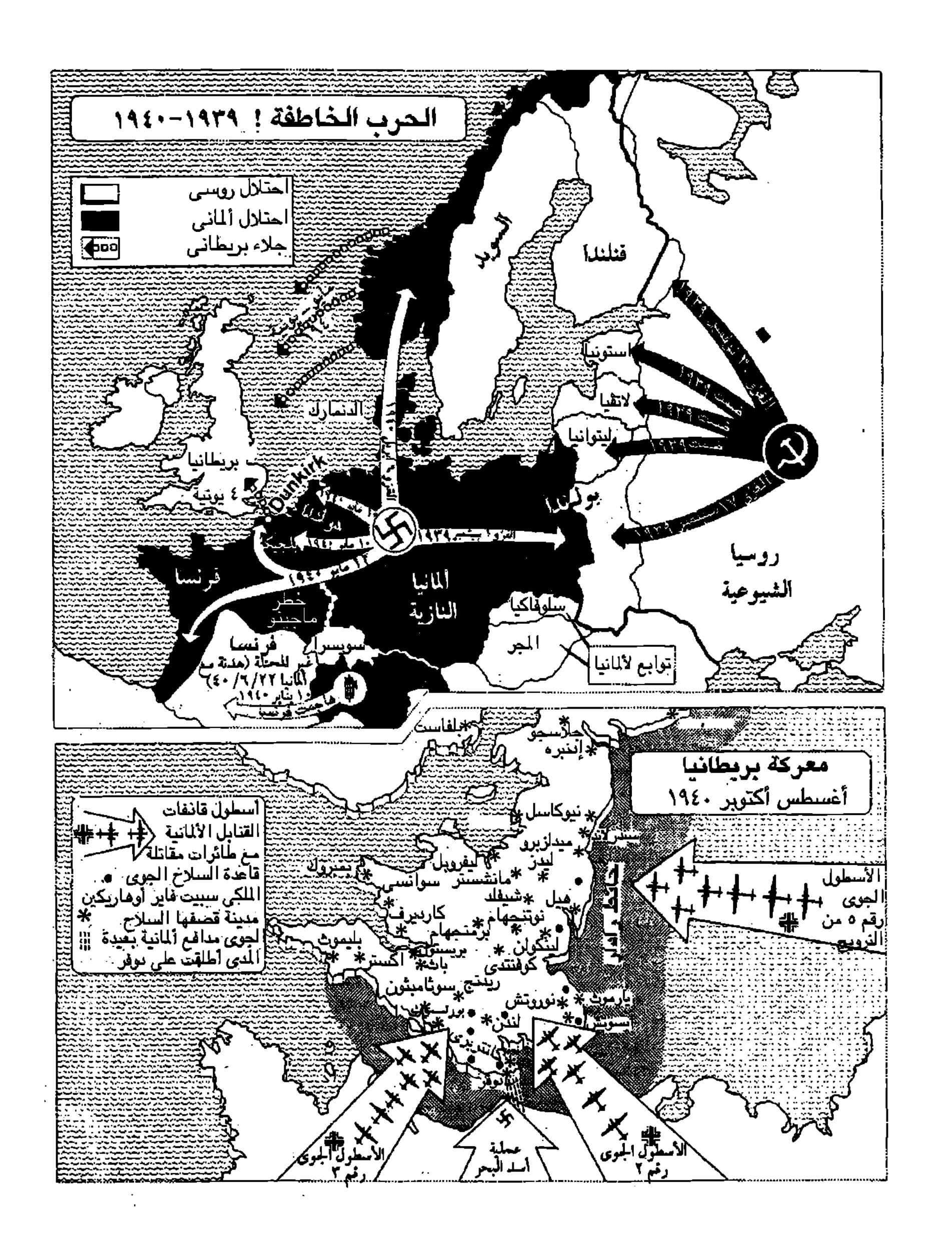
ولكن بعد ستة شهور فقط وفى مارس عام ١٩٣٩ قامت القوات الألمانية باجتياح باقى أجزاء تشيكوسلوفاكيا واحتلوا العاصمة براغ، ففزعت بريطانيا وأدركت أن هتلر قد يسعى لتحقيق المزيد من الفتوحات، وأن الهدف القادم قد يكون بولندا، التى كانت مقسمة فى القرن الثامن عشر ثم توحدت كدولة مستقلة بعد الحرب العالمية الأولى وتم منحها ممراً إلى ميناء دانزيج على بحر البلطيق، وهى منطقة كانت تضم رعايا ألمانيا. ومرة أخرى لجأ هتلر لنفس المخطط.

> الآن بولندا فى الموقع الذى كنت أريده لها ... لكنى أخشى فقط أنه فى الدقيقة الأخيرة يقوم خنزير أو آخر بتقديم خطة إلى من أجل الوساطة..
>
> ـ أدولف هتلر ٢٧ أغسطس ١٩٣٩[5]

حيث ادعى أن وجود الرعايا الألمان داخل الأراضى البولندية يمثل انتهاكاً لحق تقرير مصيرهم، وهذا مثال آخر على غدر نظام فرساى. وفى هذه المرة حاولت كل من بريطانيا وفرنسا ردع هتلر بإصدار ضمان للدفاع عن بولندا.

قام هتلر بعد ذلك بتوجيه ضربة دبلوماسية غاية فى الدهاء. فعلى الرغم من أنه قد صرح أنه سوف يحمى الغرب ضد التهديد البلشفى، إلا أنه قام فجأة بتوقيع اتفاق مع ستالين عام ١٩٣٩ حصل بمقتضاه على حرية التصرف كما يحلو له فى الغرب. وتضمنت هذه الاتفاقية أيضاً بروتوكولاً سريًا بتقسيم بولندا بين الطرفين. ووافق كل من ستالين وهتلر على الاستيلاء على منطقة؛ فقام هتلر بالاستيلاء على الجزء الخاص به بأن شن فى الأول من سبتمبر ١٩٣٩ حرباً ضد بولندا. ولم يكن فى هذه المرة متطلعاً إلى اتفاق ميونيخ آخر بتدخل بريطانيا ومنحه جزءاً من بولندا مقابل وعود بالاعتدال.

أما المرحلة الثالثة فقد كانت قصيرة. فقد حقق هتلر سيطرة عسكرية على أوروبا عام ١٩٤٠. وبعد استيلائه على بولندا هدأت الأوضاع مؤقتاً، وسميت هذه الفترة بالحرب الزائفة. وتوقع هتلر أن تطالب بريطانيا بالسلام. وفى ربيع نفس العام انتابت هتلر المخاوف من أن تحرك بريطانيا قواتها إلى النرويج؛ فقام بإجراء وقائى بأن أسرع بإرسال قواته إلى هناك قبل القوات البريطانية. وقام بشن هجوم خاطف وعنيف على هولندا وبلجيكا وفرنسا. فقد باغت هتلر بريطانيا وفرنسا بإرسال دباباته عبر غابة أردين التى كان يظن أنه لا يمكن اختراقها. وقد قام بالالتفاف حول خط ماجينو للدفاعات الفرنسية على الحدود مع ألمانيا. وقام بطرد القوات البريطانية إلى منطقة دنكرك حيث اضطروا لإخلاء المنطقة ممن تبقى من الرجال تاركين



معداتهم. وهكذا تسيد هتلر على القارة الأوروبية غرب الإتحاد السوفييتى من خلال عدة تحركات ذكية فى عام ١٩٤٠.

أما المرحلة الرابعة، فهى «مرحلة تجاوز الحدود» التى أطلقت عنان الحرب الشاملة. فقد أراد هتلر منذ زمن أن يتوسع باتجاه الشرق ضد الإتحاد السوفييتى. ولكنه أراد أن يتخلص من

بريطانيا أولاً لتجنب احتمال الحرب على جبهتين. فإذا استطاع تحقيق تفوق جوى فسوف يستطيع فى هذه الحالة عبور القناة (بحر المانش) وغزو بريطانيا. ولكن لحقت بالقوات الجوية الألمانية الهزيمة فى معركة بريطانيا، مما جعل هتلر، الذى لم يستطع تحقيق التفوق الجوى يواجه مشكلة محيرة، وهو هل يتخلى عن خططه للهجوم على الإتحاد السوفييتى؟

ولكنه قرر الهجوم حتى بعد أن فشل فى هزيمة بريطانيا معتقداً أنه بإمكانه هزيمة ستالين بسهولة، ثم التفرغ لبريطانيا بعد ذلك. علاوة على ذلك يكون فى هذه الحالة قد حال دون عقد تحالف بين بريطانيا والإتحاد السوفييتى. وفى يونيه عام ١٩٤١ قام هتلر بمهاجمة الإتحاد السوفييتى، وكانت غلطته الكبرى. وفى ديسمبر من نفس العام وبعد هجوم اليابان على بيرل هابر وقع هتلر فى خطأ فادح آخر، حيث أعلن الحرب على الولايات المتحدة. وقد فعل ذلك لإجبار اليابان على الاستمرار فى التورط فى الحرب حيث أنه كان يحث اليابان على الانضمام لجانبه فى الحرب، وانتهز الفرصة وقام بشن حملة زوارق الطوربيد ضد السفن الأمريكية. وبهذا أطلق هتلر العنان لحرب عالمية قضت على الرايخ الثالث.

دور الفـرد

إلى أى مدى لعبت شخصية هتلر دوراً فى هذه الأحداث؟ من المحتمل ألا تكون هى العنصر الفعال فى المرحلة الأولى. فقد كانت الأنظمة الديمقراطية الغربية تشعر بالذنب وهى منقسمة على أنفسها من الداخل، إلى الحد الذى يجعل أى قائد ألمانى ماهر بمقدوره تغيير نظام اتفاقية فرساى. أما المرحلتان الثانية والثالثة واللتان شهدتا السيادة الألمانية على أوروبا فقد اعتمدتا على مهارة هتلر الشخصية، وجرأته، ومبادئه المقاتلة. وكثيراً ما كان يرفض آراء الجنرالات والمساعدين المحافظين. فقد كان يريد الحرب وعلى استعداد للمغامرة. والمرحلة الرابعة التى شهدت الحرب العالمية وفشل هتلر، تعزى كذلك إلى جانبين فى شخصية هتلر. الأول إيمانه بعبقريته، ولكن هذا الإيمان أوقعه فى خطأين فادحين أولهما: غزو الإتحاد السوفييتى قبل الانتهاء من الحرب مع بريطانيا وإعلانه الحرب على الولايات المتحدة مما أتاح الفرصة للرئيس الأمريكى فرانكلين روزفلت باتخاذه ذريعة للانخراط فى الحرب فى أوروبا إلى جانب المحيط الهادى .

أما القصور الآخر فى شخصية هتلر فقد كانت أفكاره العنصرية والتى حرمته من العديد من المزايا الأساسية. فعلى سبيل المثال، حين بدأت ألمانيا بغزو الإتحاد السوفييتى تمرد العديد من أوكرانيا ومناطق أخرى ضد وحشية ستالين. إلا أن هتلر اعتبرهم عناصر سلافية وضيعة

لا تستحق أن يدخل معها فى تحالف ضد ستالين. وكذلك توهم أيضاً أن الولايات المتحدة دولة ضعيفة لأن شعبها يحوى زنوجاً ويهوداً. وكثيراً ما كان يسخر من أن روزفلت من سلالة يهودية. وغفل عن حقيقة أن التعددية فى أمريكا قد تكون مصدر قوة. وفوق هذا وذاك، أدى عداؤه للسامية إلى طرد خبراء وعلماء يمثلون أهمية كبرى لتطوير القنبلة الذرية. وباختصار فقد كان شخص واحد سبباً رئيسياً فى اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكان نوع الحرب ونتائجها تعتمد إلى حد بعيد على هتلر.

أسباب فى المنظومة وأسباب داخلية

بطبيعة الحال كان هناك أسباب أخرى. فقد كانت الحرب العالمية الثانية أكثر من أن تكون حرب هتلر. وهنا تكمن قيمة تصور أ.ج.ب تايلور. فقد كانت هناك أسباب ترجع إلى آلية ممارسة النظام الدولى وتركيبه. فعلى المستوى التركيبى، لم تفلح الحرب العالمية الأولى فى حل مشكلة ألمانيا. وكانت معاهدة فرساى قاسية جداً لأنها أثارت القومية الألمانية وكانت متهاونة جداً لأنها أتاحت الفرصة لألمانيا للقيام ببعض التصرفات حيالها. يضاف إلى هذا أن غياب الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة من توازن القوى إلى أن قاربت اللعبة على الانتهاء معناه عدم وجود رادع لألمانيا. كما كانت آلية النظام العالمى غير معتدلة. فقد كانت ألمانيا دولة تسعى لتقويض اتفاقية فرساى. إلى جانب تفشى المذاهب الفكرية مثل الفاشية والشيوعية والذى ولد نوعاً من الكراهية وأعاق الاتصال فى مرحلة الثلاثينيات من هذا القرن.

وقد كانت هناك ثلاثة تغييرات هامة على المستوى المحلى. أولاً: كانت الديمقراطيات الغربية منقسمة على أنفسها بسبب انفصال طبقى ونزاعات عقائدية. وقد كان من المستحيل عمل أى نوع من التنسيق فى السياسات الخارجية. على سبيل المثال، حين وصل ليون بلوم وهو فرنسى اشتراكى للسلطة عام ١٩٣٦، رفع المحافظون الفرنسيون شعار «هتلر أفضل من بلوم». وفى عام ١٩٣٩ أرسلت الحكومة البريطانية المحافظة بعثة إلى موسكو لبحث إمكانية توقيع اتفاقية مع ستالين، ولكن كان كل من الحكومة والبعثة نفسها منقسمين من الداخل. وقبل الوصول إلى قرار، كان هتلر قد سبقهم. وكان أحد الأسباب عزوف الطبقة الراقية من المجتمع البريطانى عن التعامل مع الشيوعيين.

أما السبب الثانى على المستوى الداخلى فقد كان الانهيار الاقتصادى. فقد كان الكساد العظيم شاملاً بمعنى أنه أثر على جميع دول العالم، وقد نشأ نتيجة لفشل الدول الرأسمالية

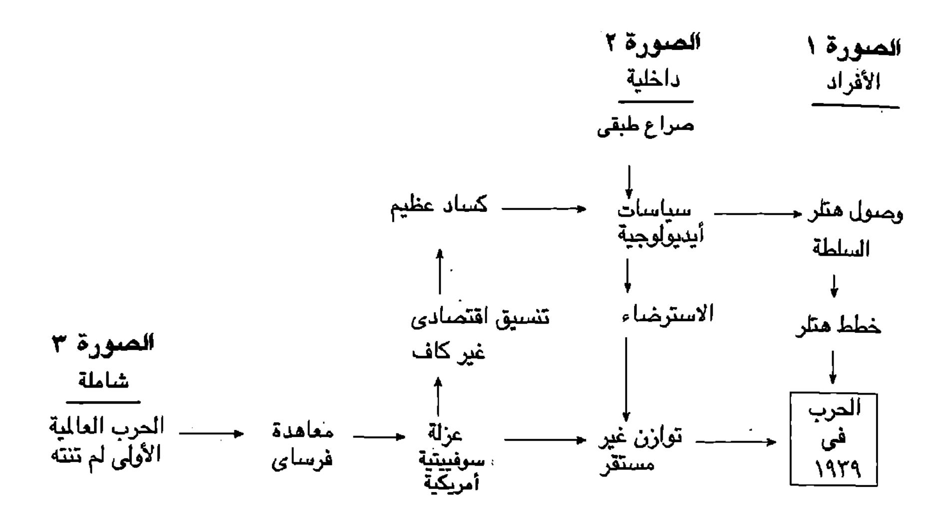
الكبرى فى تحقيق تنسيق اقتصادى عالمى فعال للتعامل مع الخلل فى التجارة الدولية وانتقال الأموال. إلا أن هذا الكساد كان له أثره أيضاً على السياسة الداخلية والصراعات الطبقية؛ فقد كان للبطالة الكبيرة أثرها السياسى بسكب الزيت على النار. وساهمت فى وصول النازيين للحكم فى ألمانيا وإضعاف حكومات الديمقراطيات.

أما السبب الداخلى الثالث فتمثل فى سياسة الولايات المتحدة الإنعزالية. فقد خرجت أمريكا من الحرب العالمية الأولى بأقوى اقتصاد فى العالم، ولكنها رفضت تحمل مسئوليات هذا الوضع. وساعد الكساد العظيم فى الثلاثينيات من هذا القرن على زيادة الانشغال بالأمور الداخلية وتعميق الانعزالية. ففى فترة حكمه الأولى لم يعر الرئيس الأمريكى روزفلت مع أمريكيين آخرين، أوروبا أى اهتمام. وبعد إعادة إنتخابه عام ١٩٣٦ بدأ يدرك أنه إذا أصبح هتلر قوياً جداً فقد يهيمن على أوروبا، وبالتالى يمثل تهديداً لأمريكا. وفى ١٩٣٧ بدأ روزفلت يتحدث عن الأحداث الأوروبية إلا أن الشعب الأمريكى لم يكن لديه الرغبة فى التدخل. وفى عام ١٩٤٠ قام روزفلت بتوريد مدمرات لبريطانيا فى مقابل حقوق بناء قاعدة أمريكية على الأراضى البريطانية فى النصف الغربى من العالم. ونجح عام ١٩٤١ فى إقناع الكونجرس الأمريكى بالتصديق على وثيقة تأجير وإعارة معدات الحرب إلى بريطانيا لمساندتها فى مواجهة هتلر. ولكن روزفلت كان مقيداً بالرأى العام الداخلى عن المدى الذى يمكن الوصول إليه لمقاومته هتلر، ولم تنه أمريكا سياستها الانعزالية إلا بعد الهجوم اليابانى على بيرل هاربر وإعلان هتلر الحرب.

كيف يمكن ضم الأسباب الداخلية والشخصية والتنظيمية إلى بعضها البعض؟ يمكن أن نقول إن الأسباب العميقة للحرب العالمية الثانية كانت تنظيمية ـ وهى الأمور التى ظلت معلقة بعد الحرب العالمية الأولى. وأن الأسباب المتوسطة كانت فى الأغلب داخلية ـ وهى التمزق الأيديولوجى الذى أنتج هتلر فى ألمانيا وأضعف الديمقراطيات. أما السبب المباشر فكان استراتيجية هتلر للسيطرة (انظر الشكل ٤ – ١).

هل كان من الممكن تجنب الحرب؟

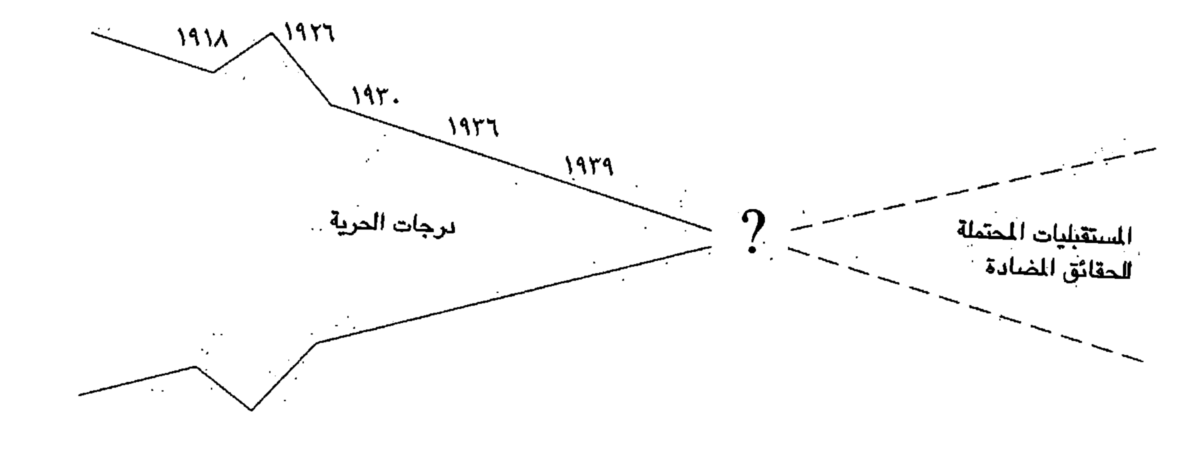
هل كانت حرب عالمية ثانية حتمية؟ بالطبع لا ولكن زادت احتمالات نشوبها بمرور الوقت. فى عام ١٩١٨ كان هناك احتمال لاندلاع حرب عالمية ثانية. وفى عام ١٩٢٦ وبعد (اتفاقيات لوكارنو) تقلصت هذه الاحتمالات، ولكن بعد الكساد العظيم عام ١٩٢٩ وتولى هتلر السلطة فى ١٩٣٣، ضاقت دائرة الاختيارات حتى أصبحت الحرب عالمية فى عام ١٩٤١ (انظر الشكل ٤–٢).



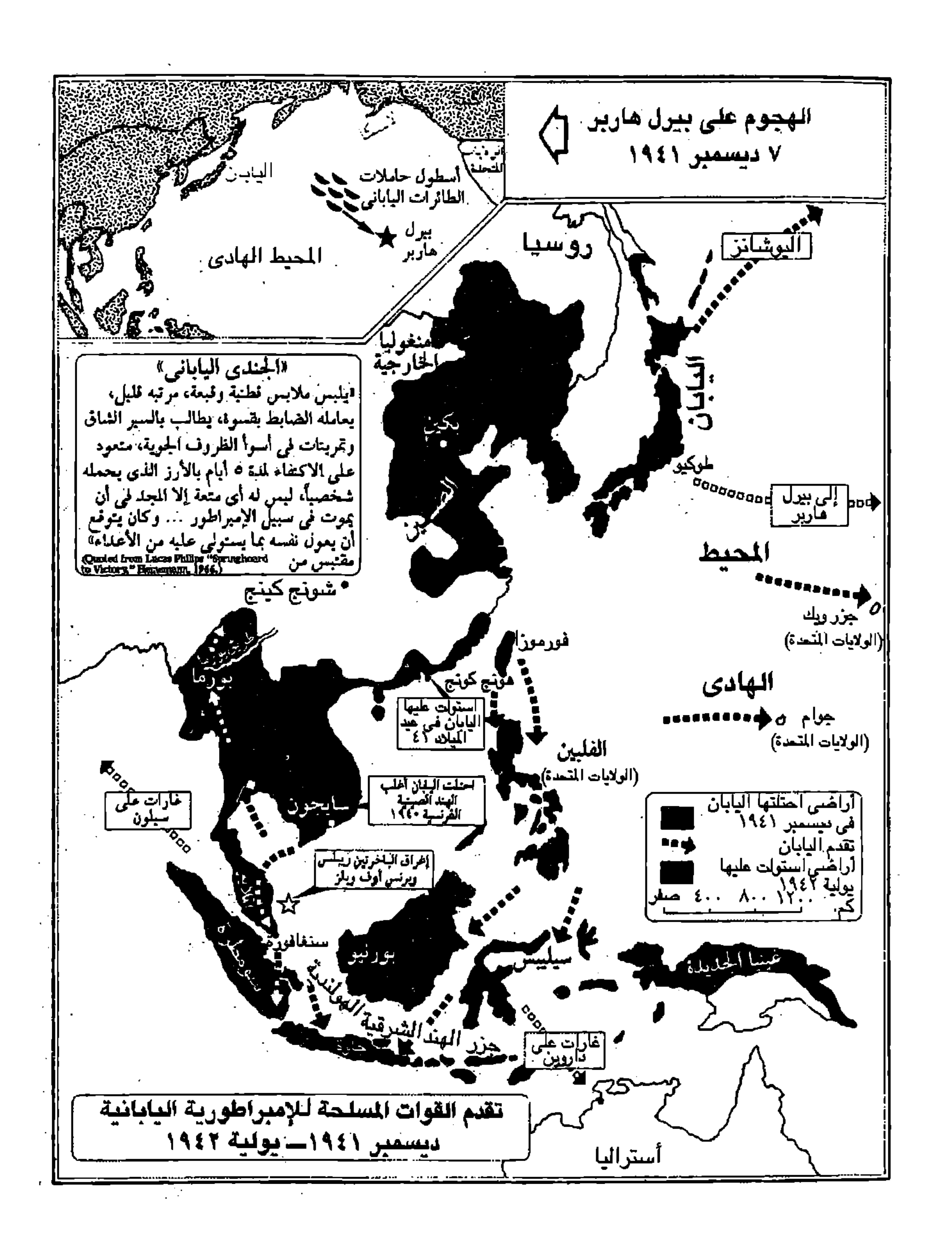
شكل ٤-١ ثلاث صور لأسباب الحرب العالمية الثانية فى أوروبا

وقد كان فشل الحرب العالمية الأولى فى حل المشكلة الألمانية يعنى أنه كان هناك فى ١٩١٨ بعض الاحتمال لحرب ثانية. ولو أن الديمقراطيات الغربية اختارت أن تسترضى ألمانيا فى العشرينيات، لكان من الممكن الحفاظ على جمهورية فايمر. أو لو أن الولايات المتحدة كانت قد وقعت على معاهدة فرساى وبقيت فى أوروبا للحفاظ على توازن القوى (كما فعلت بعد ١٩٤٥)، ربما لم يكن هتلر ليصل إلى السلطة. ربما كان يحدث نوع من الحرب فى أوروبا، ولكن ليس بالضرورة الحرب العالمية الثانية. وفى الثلاثينيات أشعلت صدمة الكساد الاقتصادى ظهور الأيديولوجيات التى تمجد العدوان، مما جعل الحرب أكثر احتمالاً.

ومن ناحية الحقائق المضادة، لنفترض أن بريطانيا وفرنسا اتخذتا موقف مواجهة مع ألمانيا وكونتا تحالفا مع الإتحاد السوفييتى فى الثلاثينات من هذا القرن. أو نتخيل أن الولايات المتحدة انضمت لعصبة الأمم. ربما كان هتلر قد ارتدع أو تأجل. وربما لم يكن قد حقق هذه النجاحات الساحقة المبكرة أو كان قادة جيشه قد نجحوا فى خلعه وهو ما فكروا فيه كثيراً. ولكن بما أن كل هذه الأشياء لم تحدث، فقد لعبت شخصية هتلر واستراتيجيته الدور المباشر. ولكن فى أواخر الثلاثينيات من هذا القرن، وبعد أن بدأ هتلر بالفعل فى التخطيط للحرب، هنا أصبحت الحرب حتمية. وعلى الرغم من ذلك يعتقد المؤرخون أنه لو كانت فرنسا وبريطانيا قد قامتا بهجوم فى سبتمبر عام ١٩٣٩ لكان من الممكن هزيمة ألمانيا.



شكل ٤-٢ ضيق مسار الاختيارات فى أوروبا.



حرب المحيط الهادى:

كانت للحرب فى المحيط الهادى أسباب أخرى. فقد كانت اليابان مجتمعاً تقليدياً غير مهتم بما يجرى فى أوروبا. ففى العشرينيات من هذا القرن كانت اليابان بعيدة جداً عن أن تكون ديمقراطية حقيقية، ولكنه كان لها نظام برلمانى. أما فى الثلاثينيات فقد تولى الجيش والقوميون

> وحتى إذا كان علينا أن نقدم تنازلات للولايات المتحدة من خلال التخلص من جزء من سياستنا الوطنية من أجل سلام مؤقت، فإن الولايات المتحدة بتقوية وضعها العسكرى ممن المؤكد أنها سوف تطالب بالمزيد من التنازلات من جانبنا؛ وفى النهاية فإن إمبراطوريتنا سوف تخر ساجدة تحت أقدام الولايات المتحدة.
>
> ـ سجلات المؤتمرات السياسية اليابانية ١٩٤١

المتطرفون مقاليد الحكم. وأصبحت سياستهم التوسعية الاستعمارية شائعة. وقد كانت اليابان قلقة دائماً من عدم الحصول على المواد الخام التى تستوردها. وبعد الكساد العظيم فى الثلاثينيات الذى أثر فى التجارة اليابانية، خشى اليابانيون من أنهم إن لم يغيروا وضعهم سيواجهون مستقبلاً مظلماً. وحاولت اليابان منذ ذلك الحين تحقيق هيمنة إقليمية والتى أطلقت عليها «المجال الأكبر للرخاء المشترك فى شرق آسيا». (وهو تعبير عجيب لاحتلال الدول المجاورة). واعتقدت اليابان أن هذا المجال سوف يقاوم تهديدات بريطانيا وأمريكا اللتين كانتا قوتين بحريتين عظميين فى المحيط الهادى.

وبدأت اليابان بالتوسع على حساب الصين. وأدت الحرب الوحشية فى الصين إلى صراع دبلوماسى مع الولايات المتحدة التى ساندت الصين. وبعد أن سقطت فرنسا فى أيدى هتلر عام ١٩٤٠، انتهز اليابانيون الفرصة للاستيلاء على المستعمرات الفرنسية فى جنوب شرق آسيا فى فيتنام وكمبوديا. وفى هذه المرحلة كان التوسعيون اليابانيون أمامهم ثلاثة اختيارات. أحدها يتمثل فى الهجوم غرباً على الإتحاد السوفييتى. ولما كان الصراع قائماً بين الطرفين على الحدود فى منشوريا، فقد اعتقد بعض الناس أن الحرب اليابانية السوفييتية على حدود منشوريا محتملة جداً. أما الاختيار الثانى فكان الهجوم على الجبهة الجنوبية. فعلى الرغم من استيلائهم على المستعمرات الفرنسية فقد كان الكنز الحقيقى يتمثل فى المنطقة المعروفة بجزر الهند الشرقية

الهولندية (حالياً أندونيسيا)، والتى كانت تحوى البترول الذى تحتاجه اليابان. أما الاختيار الثالث فقد كان شن هجوم من ناحية الشرق ضد الولايات المتحدة، وهو أكثر الاختيارات خطورة.

فلماذا اختارت اليابان الهجوم على الولايات المتحدة؟ أحد هذه الأسباب يكمن فى غزو هتلر للإتحاد السوفييتى، والذى أزال المخاوف اليابانية من هذا الجانب؛ وحتى الأسابيع الأخيرة من الحرب العالمية الثانية حافظت اليابان والإتحاد السوفييتى على حياد مصلحة. وفى نفس الوقت حاول الأمريكيون ردع اليابانيين والحيلولة دون شن هجوم على الجبهة الجنوبية، من خلال فرض حظر على شحنات البترول لليابان. وكما قال الرئيس روزفلت «إن الولايات المتحدة بإمكانها وضع الحبل حول رقبة اليابان وشده من وقت لآخر». وصرح مساعد وزير الخارجية الأمريكية دين أتشيسون بأن هذا الإجراء ليس من المحتمل أن يفضى إلى حرب لأنه «لا يمكن أن يصدق أى يابانى عاقل أن الهجوم على الولايات المتحدة سيسفر عن أى شىء غير كارثة على بلاده». إلا أن اليابانيين أحسوا أنهم إن لم يبدأوا الحرب فسوف يمنون بهزيمة كبيرة على أى حال من الأحوال. ولما كانوا يستوردون حوالى ٩٠ بالمائة من بترولهم، فإذا استمر الحظر لن يستمر أسطولهم لمدة سنة فى ممارسة مهامه، ولذلك فضلوا دخول الحرب بدلاً من الشنق البطىء.

علاوةً على ذلك، طالبت الولايات المتحدة اليابان بالانسحاب من الصين؛ واعتبرت اليابان أن ذلك قد يعزلهم عن منطقة اقتصادية يعتبرونها مجالاً اقتصادياً لهم. وكما شرح أحد كبار الضباط اليابانيين الموقف للإمبراطور هيروهيتو بقوله «إنه يشبه حالة المريض، الذى اشتد عليه المرض وإجراء عملية قد تكون خطيرة جداً»[7]. ولكنها قد تعطى بعض الأمل فى إنقاذ حياته. ومن وجهة نظرهم لم يكن غير منطقى تماماً أن تدخل اليابان الحرب لأنها كانت أخف الاحتمالات سوءاً. فإذا هزمت ألمانيا بريطانيا وأثبطت مفاجأة الهجوم الرأى العام الأمريكى، فقد يكون هناك تفاوض للسلام. وقد عبر نائب قائد الأركان اليابانى تسوكودا عن شعور القادة اليابانيين بمنطق هزيل:

> وعموماً فإن الاحتمالات إذا دخلنا الحرب غير مشرقة. ونحن نتعجب جميعاً عما إذا لم يكن هناك طريقة للتصرف بسلام. ولا يوجد من يرغب أن يقول «لا تقلقوا فحتى إذا طالت الحرب، سأتحمل كل المسئولية». ومن ناحية أخرى ليس من الممكن الاحتفاظ بالحال على ما هو عليه. وعلى ذلك لا يوجد مفر من الوصول إلى استنتاج أننا يجب أن ندخل الحرب[8].

ولا شك أن اليابان كان أمامها الخيار أن توقف العدوان فى الصين وجنوب شرق آسيا،

ولكن هذا كان أمراً غير مقبول من جانب القادة العسكريين. وهكذا قامت اليابان في السابع من ديسمبر عام ١٩٤١ بقصف ميناء بيرل هاربر.

الاسترضاء ونوعان من الحرب

والآن، ما هي الدروس المستفادة من هذا الموقف؟ البعض يقول إن أكبر درس هو ذلك المستفاد من الشرور التي نتجت عن محاولة الترضية في الثلاثينيات. ولكن سياسة الترضية من حيث المبدأ ليست أمراً سيئاً في حد ذاته فهي وسيلة كلاسيكية للدبلوماسية. وقد استخدمت بنجاح عام ١٨١٥ حين استرضت القوى المنتصرة فرنسا المهزومة. وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر، استرضت بريطانيا الولايات المتحدة الصاعدة. وقد نستطيع أن نزعم أن الاسترضاء ربما يكون هو السياسة السليمة التي كان يجب أن يتبعها الحلفاء من ألمانيا في العشرينيات من هذا القرن. ومن المفارقات الكبيرة في هذا الصدد أن الغرب واجه ألمانيا في العشرينيات، في الوقت الذي كان يجب أن يسترضيها، واسترضاها في الثلاثينيات، بينما كان يجب أن يواجهها.

وقد كان الاسترضاء أسلوباً خاطئاً في التعامل مع هتلر، ولكن رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشمبرلين لم يكن بالشخص الجبان كما توحي بذلك تجربة ميونيخ. فقد أراد أن يتجنب حرباً عالمية أخرى. وقد قال في يولية ١٩٣٨:

> عندما أفكر في تلك السنين الأربع البشعة وأفكر في سبعة ملايين من الشباب الذين قتلوا في زهرة الشباب، و ١٣ مليوناً الذين أصبحوا مقعدين أو شوهوا، وبؤس ومعاناة الأمهات والآباء، يجب أن أقول إنه لا يوجد فائز في الحرب، ولكن الجميع سيخسرون. إن هذه الأفكار هي التي تجعلني أشعر أن واجبي الأول أن أبذل كل ما في وسعي كي أتجنب تكرار الحرب العظمى في أوروبا[9].

فلم تكن النوايا هي خطيئة تشمبرلين، ولكنه جهله وغروره الذي أدى إلى الفشل في تقييم الموقف تقييماً سليماً. وفي هذا الفشل لم يكن وحده.

وكثيراً ما تصور الحربان العالميتان الأولى والثانية على أنهما نمطان مختلفان من الحرب، أو حرب وقعت بفعل المصادفة وعدوان مخطط له مسبقاً. كانت الحرب الأولى تصاعداً غير مرغوب فيه من العداء. وكان من الممكن تحاشيها إلى حد ما باللجوء إلى أسلوب الاسترضاء. ويقول أستاذ العلوم السياسية دافيد كاليو: « الدرس الأمثل المستفاد لم يكن الحاجة إلى التيقظ في

مواجهة المعتدين، ولكن الدرس هو العواقب الوخيمة المدمرة الناتجة من رفض احتواء محدثى القوة». أما الحرب العالمية الثانية فلم تكن تصاعداً غير مرغوب فيه من العداء، ولكنها كانت الفشل فى ردع عدوان هتلر المخطط. أى أن السياسات الملائمة لمنع وقوع الحربين كانت سياسات عكسية. فاسترضاء ألمانيا ربما كان قد ساعد فى منع وقوع الحرب الأولى، فى حين أن ردع ألمانيا ربما منع وقوع الحرب الثانية، ولكن ما حدث هو عكس السياستين. ففى محاولة لعدم تكرار الحرب العالمية الأولى ساهم القادة البريطانيون فى الثلاثينيات فى اندلاع الحرب الثانية، وفى نفس الوقت أدت جهود الولايات المتحدة لردع اليابان إلى اندلاع الحرب فى المحيط الهادى. وقد فشل الردع لأن اليابانيين شعروا أنهم فى مأزق بدا فيه البديل بالسلام أسوأ من الهزيمة فى الحرب.

وبالطبع هذا التصنيف يتسم بقدر كبير من السذاجة. فلم تكن الحرب العالمية الأولى محض مصادفة كما أن الحرب الثانية، فى المحيط الهادى على الأقل، لم تكن مجرد اعتداء مخطط من جانب هتلر. أما الدرس الأخير المستفاد هنا هو عدم المبالغة فى تبسيط المقارنة بين أحداث التاريخ. فعلينا دائماً أن نسأل: هل هذا النمط المذكور فى التاريخ ينطبق على الأحداث المعاصرة. ومن المفيد أن نتذكر قصة قطة مارك توين. فكما بين توين، فالقطة التى جلست على موقد ساخن لن تعود للجلوس على موقد ساخن مرة أخرى، كما أنها لن تجلس على موقد بارد أيضاً. ومن المهم أن نعرف أى المواقد ساخناً وأيها بارداً عند استخدام التشبيهات التاريخية أو نماذج العلوم السياسية المبنية على الحربين العالميتين الأولى والثانية.

الملاحظات

1. Woodrow Wilson in Ray S. Baker and William E. Dodd. eds., *The Public Papers of Woodrow Wilson,* Vol. I (New York: Harper. 1925), pp. 182-183.
2. Quoted in Inis L. Claude, *Power and International Relations* (New York Random House, 1962), P. 104.
3. Quoted in F. P. Walters. A *History of the League of Nations* (London: Oxford University Press. 1952), p. 653.
4. A. J. P. Taylor, *The Origins of the Second World War,* 2nd ed. (Greenwich: Fawcett. 1961), p. 281.

5. Adolf Hitler on August 27, 1939 in Gordon Craig, *Germany. 1866-1945* (New York: Oxford University Press. 1978), p. 712.
6. Quoted in Scott Sagan, "The Origins of the Pacific War," in Robert Rotberg and Theodore Rabbs, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (New York: Cambridge University Press, 1989), pp. 335, 336.
7. Sagan, "The Origins of the Pacific War," p. 325.
8. Quoted in Scott Sagan, "Deterrence and Decision: An Historical Critique of Modern Deterrence Theory," Ph. D. thesis, Harvard University, p. 280.
9. Neville Chamberlain. *In Search of Peace: Speeches 1937-38* (London: Hutchinson. n.d.), p. 59.
10. David P. Calleo, *The German Problem Reconsidered: Germany and the World Order, 1870 to the Present* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1978). p. 6.

قراءات مختارة

1. Graham Ross, *The Great Powers and the Decline of the European States System, 1919-1945* (London: Longman, 1983), pp. 109-126.
2. P. M. H. Bell, *The Origins of the Second World War in Europe* (London: Longman, 1986), pp. 14-38.
3. Scott Sagan, "The Origins of the Pacific War," *Journal of Interdisciplinary History,* Vol. 18, No. 4 (Spring 1988), pp. 893-922.
4. A. J. P. Taylor, *The Origins of the Second World War* (London, Hamilton 1961), pp. 102-109, 272-278, xi-xxviii.
5. Alan Bullock, "Hitler and the Origins of the Second World War, "in W. R. Louis, ed., *The Origins of the Second World War: A. J. P. Taylor and His Critics* (New York: Wiley, 1972), pp. 117-145.

قراءات إضافية

Barnhart, Michael A., *Japan Prepares for Total War* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

Bell, P. M. H., *The Origins of the Second World War in Europe* (London: Longman 1986).

Bullock, Alan, *Hitler: A Study in Tyranny* (New York: Harper & Row, 1964).

Carr, E. H., *The Twenty Years' Crisis 1919-1939: An Introduction to the History of International Relations* (London: Macmillan, 1940).

Claude, Inis L., *Power and International Relations* (New York: Random House, 1962).

Heinrichs, Waldo, Jr., *Threshold of War: Franklin D. Roosevelt and American Entry into World War II* (New York: Oxford University Press, 1988).

Hilderbrand, Klaus, *Foreign Policy of the Third Reich:* Anthony Fothergill, trans. (Berkeley: University of California Press, 1973).

Hughes, Jeffrey, "The Origins of World War II in Europe: British Deterrence Failure and German Expansionism," in Robert Rotberg and Theodore Rabb, eds., *The Origin and Prevention of Major Wars* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1989), pp. 281-322.

Iriye, Akira, *The Origins of the Second World War in Asia and the Pacific* (London: Longman, 1987).

Jervis, Robert, Richard Ned Lebow, and Janice Gross Stein, *Psychology and Deterrence* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1985).

Middlemas, Keith, *The Strategy of Appeasement: The British Government and Germany* (Chicago: Quadrangle, 1962).

Ross, Graham, *The Great Powers and the Decline of the European States System,* 1914-1945 (London: Longman, 1983).

Storry, Richard, *A History of Modern Japan* (Baltimore: Penguin, 1960).

Utley Jonathan, *Going to War with Japan, 1937-1941* (Knoxville, TN: University of Tennessee Press, 1985).

Walters, F. P., *A History of the League of Nations* (London: Oxfored University Press, 1952).

Wolfers, Arnold, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1962).

أسئلة للدراسة

١ ـ ما هى دروس الحرب العالمية الأولى التى استنتجها صانعو السياسة فى ذلك الوقت. وكيف أثرت على سلوكهم فى فترة ما بين الحربين؟

٢ ـ كيف اختلف مفهوم الأمن الجماعى عن سياسات توازن القوى؟ وهل تعتبر فكرة الأمن

الجماعى «يوطوبية»؟ وإذا لم تكن، كيف يمكن للأمن الجماعى أن يعمل بصورة أفضل فى أثناء فترة ما بين الحربين؟

٣ ـ هل كانت الحرب العالمية محتمة؟ وإذا كان ذلك فلماذا ومتى؟ وإذا لم تكن فمتى وكيف كان من الممكن تجنبها؟

٤ ـ إلى أى مدى يمكن ربط اندلاع الحرب العالمية الثانية بشخصيات القادة المشاركين فيها؟

٥ ـ ما هى بعض الدروس من فترة ما بين الحربين التى يمكن أن تساعد صانعى السياسة لتجنب الحرب اليوم؟

٦ ـ هل كانت اليابان غير منطقية فى مهاجمة الولايات المتحدة؟

ثبت التواريخ : ما بين الحربين العالميتين:

١٩١٩	مؤتمر السلام يفتتح فى فرساى، تبنى دستور فايمار.
١٩٢٠	إنشاء عصبة الأمم..
١٩٢١-١٩٢٢	مؤتمر واشنطن حول التسلح البحرى.
١٩٢٢	إنشاء محكمة العدل الدولية الدائمة فى لاهاى، معاهدة رابالو بين ألمانيا والإتحاد السوفييتى، موسولينى يتقلد السلطة فى إيطاليا.
١٩٢٣	فرنسا وبلجيكا تحتلان إقليم الرور ردا على تخلف ألمانيا عن إرسال شحنات الفحم. إجهاض انقلاب النازى فى قاعة الجعة.
١٩٢٤	قبول خطة داوس للتعويضات، وتبنى بروتوكول جنيف للتسوية السلمية للنزاعات الدولية
١٩٢٥	مؤتمر ومعاهدات لوكارنو
١٩٢٦	ألمانيا تدخل عصبة الأمم
١٩٢٨	مؤتمر اتفاق كيلوج بريان
١٩٣٠	مؤتمر البحرية فى لندن
١٩٣١	غزو اليابان لمنشوريا، وفشل مؤسسة الائتمان ـ انستالت النمساوية. إخراج بنك إنجلترا عن غطاء الذهب.
١٩٣٢	مؤتمر نزع السلاح. مؤتمر لوزان حول التعويضات الألمانية

١٩٣٣	أدولف هتلر يصبح مستشاراً لألمانيا، حريق الرايخستاج، صدور قانون التمكين الذى ينشىء الدكتاتورية النازية، ألمانيا تنسحب من مؤتمر نزع السلاح ومن عصبة الأمم.
١٩٣٤	الإتحاد السوفييتي ينضم إلى عصبة الأمم.
١٩٣٥	ألمانيا ترفض الفقرات الخاصة بنزع السلاح فى معاهدة فرساى، قيام تحالف روسى ـ فرنسى، التوصل لاتفاق بحرى أنجلو ـ ألمانى، الغزو الإيطالى لأثيوبيا، اتفاق هور ـ لافال
١٩٣٦	ألمانيا ترفض اتفاقيات لوكارنو وتعود لاحتلال أراضى الراين، إيطاليا تكسب الحرب فى أثيوبيا، عصبة الأمم تفقد مصداقيتها كأداة سياسية، قيام محور روما ـ برلين، تكوين التحالف ضد الكومنترن
١٩٣٦ـ ١٩٣٩	الحرب الأهلية فى أسبانيا
١٩٣٧	الأعمال العدائية تبدأ بين الصين واليابان
١٩٣٨	الغزو الألمانى للنمسا وضمها، تشامبرلين يلتقى بهتلر فى برشتسجادن، وجود سبرج، وميونيخ لحل الأزمة الألمانية ـ التشيكية، توقيع اتفاقية ميونيخ
١٩٣٩	الأزمة فى تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا تحتل جميع أراضى تشيكوسلوفاكيا، تعهد بريطانى وفرنسى لبولندا وضمانات لليونان ورومانيا، إيطاليا تغزو ألبانيا، تحالف روسى ـ ألمانى، ألمانيا تغزو بولندا، بريطانيا وفرنسا تعلنان الحرب على ألمانيا
١٩٤٠	هتلر يغزو فرنسا، معركة بريطانيا، اليابان تحتل الهند الصينية الفرنسية
١٩٤١	هتلر يغزو الإتحاد السوفييتى، اليابان تهاجم بيرل هاربر

الفصل ٥

الحرب الباردة

إذا وضعنا فى الاعتبار النصف الأول العنيف من القرن العشرين، سنجد أن أهم ملامح النصف الثانى منه هو غياب الحرب العالمية الثالثة. ولكن كانت هناك الحرب الباردة، وهى فترة من العداء الشديد ولكن بدون حرب فعلية. وقد كانت هذه العداوة من الشدة بحيث دفعت البعض إلى الاعتقاد بنشوب صراع مسلح بين القوى العظمى. وقد حدثت بالفعل بعض الحروب ولكنها كانت على الأطراف وليس بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى مباشرة. وقد استمرت الحرب الباردة أربعة عقود من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٨٩. وكانت فترة الذروة لتلك المرحلة بين ١٩٤٧ و ١٩٦٣ حيث اتسمت بغياب مفاوضات جادة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى، ولم تعقد أى لقاءات قمة منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٥٥. وفى عام ١٩٥٢ شبه جورج كينان سفير الولايات المتحدة فى موسكو عزلته فى السفارة الأمريكية بخبرته فى الحبس فى أثناء الحرب العالمية الثانية فى برلين. أما المراحل الأخيرة من الحرب الباردة والتى استمرت فى السبعينيات وحتى الثمانينيات فقد كانت مختلفة، حيث اتسمت بوجود اتصالات عديدة بين الأمريكيين والسوفييت واستمرار المحادثات حول اتفاقيات الحد من التسلح. وجاءت نهاية الحرب الباردة بصورة سريعة بالتغيير الذى طرأ على السياسات السوفييتية بعد تولى جورباتشوف الحكم عام

١٩٨٥. وقد انهارت الهيمنة السوفييتية على شرق أوروبا فى عام ١٩٨٩، وتفكك الإتحاد السوفييتى ذاته عام ١٩٩١.

ثلاثة مداخل إلى الحرب الباردة:

من الذى كان سبباً فى الحرب الباردة؟ لكل من التقليديين والتعديليين وما بعد التعديليين إجابة مختلفة لهذا السؤال. يرى التقليديون أمثال هربرت فيز، وهو اقتصادى أصبح مؤرخاً وعمل فى وزارة الخارجية، أن الإجابة فى غاية البساطة: ستالين والإتحاد السوفييتى. ففى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الدبلوماسية الأمريكية دفاعية، بينما كان الإتحاد السوفييتى عدوانياً، وتوسعياً، ولم يتنبه الأمريكيون إلا ببطء للتهديد السوفييتى.

ما الدليل الذى يسوقه التقليديون؟ عقب الحرب مباشرة كانت الولايات المتحدة تقترح نظاماً عالمياً جديداً يعتمد على الأمن الجماعى من خلال الأمم المتحدة. ولم يأخذ الإتحاد السوفييتى الأمم المتحدة مأخذ الجد، حيث أنه كان يريد التوسع وبسط سيطرته على مجال نفوذه فى شرق أوروبا. وبعد الحرب قامت الولايات المتحدة بتسريح قواتها، فى حين احتفظ الإتحاد السوفييتى بقوات ضخمة من جيشه فى أوروبا الشرقية. وقد اعترفت الولايات المتحدة بالمصالح السوفييتية؛ فعلى سبيل المثال، حين عقد روزفلت، وستالين، وتشرشل لقاء فى فبراير عام ١٩٤٥ فى يالتا، غير الأمريكيون موقفهم للتكيف مع المصالح السوفييتية. ولكن لم يلتزم ستالين بالاتفاقيات التى وقعها، ولا سيما فى الجزء الخاص بالسماح بإقامة انتخابات حرة فى بولندا.

وتأكد هذا الاتجاه السوفييتى التوسعى حين أبطأ الإتحاد السوفييتى فى سحب قواته من شمال إيران بعد الحرب، وقد سحبها فى النهاية ولكن بعد ممارسة الضغوط عليه. وفى عام ١٩٤٨، استولى الشيوعيون على الحكم فى تشيكوسلوفاكيا. وفى نفس العام والعام الذى يليه، قام الإتحاد السوفييتى بمحاصرة برلين فى محاولة لإخراج الحكومات الغربية منها. وفى عام ١٩٥٠ قامت جيوش كوريا الشمالية الشيوعية بعبور الحدود إلى كوريا الجنوبية. وطبقاً لرأى التقليديين نبهت هذه الأحداث الولايات المتحدة إلى خطر التوسع السوفييتى فبدأت الحرب الباردة.

أما التعديليون الذين كتبوا أساساً فى الستينيات والسبعينيات فيعتقدون أن السبب فى الحرب الباردة هو التوسع الأمريكى وليس السوفييتى؛ ويدللون على ذلك أنه عند نهاية الحرب

العالمية الثانية لم يكن العالم فى الحقيقة « ثنائى الأقطاب»، لأن السوفييت كانوا أضعف كثيراً من الولايات المتحدة التى زادتها الحرب قوة، وكانت تملك أسلحة نووية فى الوقت الذى لا يملكها فيها الإتحاد السوفييتى. وقد فقد الإتحاد السوفييتى فى الحرب حوالى ٣٠ مليون نسمة، وكان الإنتاج الصناعى نصف مستواه فقط مقارنة بعام ١٩٣٩. وقد أخبر ستالين السفير الأمريكى أفريل هاريمان عام ١٩٤٥ أن الإتحاد السوفييتى سيولى اهتمامه للشئون الداخلية لإصلاح ما أفسدته الحرب. وأكثر من هذا يقول التعديليون إن سلوك ستالين خارجياً فى أوائل مرحلة ما بعد الحرب كانت معتدلة: ففى الصين حاول كبح جماح الشيوعيين من أنصار ماوتسى تونج عن تولى الحكم، وحاول كذلك فى أثناء الحرب الأهلية فى اليونان أن يحد من نشاط الشيوعيين اليونانيين، وسمح لحكومات غير شيوعية أن تتولى مقاليد الأمور فى المجر، وتشيكوسلوفاكيا، وفنلندا.

وينقسم التعديليون إلى فئتين: معتدلة ومتشددة. أنصار القسم المعتدل يؤكدون على أهمية دور الفرد ويشعرون أن وفاة روزفلت فى أبريل من عام ١٩٤٥ كان حدثاً بالغ الأهمية، لأن السياسة الأمريكية بعده أصبحت أكثر تشدداً فى عهد الرئيس هارى س. ترومان. وفى مايو عام ١٩٤٥ أنهت الولايات المتحدة فى تعجل برنامج الإعارة والتأجير لمساعدة فترة الحرب، حتى أن بعض السفن التى كانت متجهة إلى الموانىء السوفييتية اضطرت أن تعود أدراجها فى منتصف المحيط. وقد حاول ترومان فى مؤتمر بوتسدام، بالقرب من برلين، فى أغسطس عام ١٩٤٥ تخويف ستالين بالإشارة إلى القنبلة الذرية. وفى الولايات المتحدة تحول الحزب الديمقراطى تدريجياً من اليسار والوسط إلى اليمين. وكذلك قام ترومان فى عام ١٩٤٨ بعزل وزير الزراعة الأمريكى. هنرى والاس، الذى كان ينادى بعلاقات أفضل مع السوفييت. وفى الوقت نفسه كان وزير الدفاع الأمريكى الجديد جيمس فورستال شديد التعصب ضد الشيوعية. ويقول التعديليون المعتدلون إن هذه التغييرات فى الأشخاص تفسر تحول الولايات المتحدة إلى معاداة السوفييت.

أما المتشددون من التعديليين فلهم إجابة أخرى. حيث يرون أن المشكلة لا تكمن فى الأشخاص ولكن فى طبيعة الرأسمالية الأمريكية. يقول جبرييل كولكو ووليام أ. ويليامز، على سبيل المثال، إن الاقتصاد الأمريكى كان يتطلب سياسة توسعية، وأن الولايات المتحدة كانت تخطط لتحويل العالم إلى منطقة آمنة ليس من أجل الديمقراطية، ولكن من أجل الرأسمالية. ولم تتحمل الهيمنة الاقتصادية الأمريكية أى دولة تحاول إيجاد منطقة اقتصادية مستقلة. وخشى الزعماء الأمريكيون من تكرار تجربة الثلاثينيات، لأنه بدون التجارة الخارجية قد تتكرر مأساة الكساد العظيم. وكانت خطة مارشال لتقديم المساعدة لأوروبا ببساطة طريقة لتوسيع نطاق

الاقتصاد الأمريكي. وقد كان السوفييت على صواب حين رفضوا هذه الخطة، حيث أنها تمثل تهديداً لنطاق نفوذهم في أوروبا الشرقية. وكما يقول ويليامز كان الأمريكان يفضلون دائماً سياسة الباب المفتوح في الاقتصاد الدولي لأنهم كانوا يتوقعون أن يدخلوا من خلاله.

أما ما بعد التعديليين في مرحلة أواخر السبعينيات والثمانينيات، والذين يمثلهم جون لويس جاديس فلهم تفسير آخر. فهم يرون أن التقليديين والتعديليين جانبهم الصواب لأنه لا يوجد شخص يستحق اللوم لبدء الحرب الباردة. فقد كانت الحرب حتمية، أو على الأقل شبه حتمية، بسبب التركيب ثنائي الأقطاب لتوازن القوى في مرحلة ما بعد الحرب. ففي عام ١٩٣٩ كان العالم يسوده نظام تعدد الأقطاب في ظل وجود سبع قوى عظمى، ولكن بعد الانهيار والدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية لم يبق سوى قوتين عظميين فقط هما الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي. فإذا وضعنا في الاعتبار النظام ثنائي الأقطاب إلى جانب ضعف الدول الأوروبية، فسنجد أن النتيجة هي فراغ قوة اجتذب كلاً من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي، فكان من المحتم أن يدخلا في صراع، ولذلك كما يقول ما بعد التعديليين، فإنه من العبث البحث عمن يستحق اللوم.

كان للولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي أهداف مختلفة في نهاية الحرب. فقد أراد السوفييت الحصول على أشياء ملموسة أي الأرض. أما الأمريكان فكانت أهدافهم غير ملموسة أو كانوا يسعون وراء أهداف مجردة مثل اهتمامهم بالسياق العام للسياسة الدولية. وقد تعارضت الأهداف البيئية مع أهداف التملك عندما عملت الولايات المتحدة على تنمية الأمم المتحدة، في حين حاول السوفييت تثبيت دائرة نفوذهم في أوروبا الشرقية. ولكن هذه الخلافات في الأسلوب لم تكن سبباً في أن يشعر الأمريكيون بأنهم أتقياء، كما يقول ما بعد التعديليين، لأن الولايات المتحدة استفادت من الأمم المتحدة، فلأنها بتأييد أغلبية أصوات الحلفاء لم تكن الأمم المتحدة مقيدة لها. وربما يكون السوفييت قد حصلوا على دائرة نفوذ في شرق أوروبا، ولكن الولايات المتحدة كان لها أيضاً دائرة نفوذ في نصف الكرة الغربي.

كان على كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي أن تسعى للتوسع كما يقول ما بعد التعديليين، ليس بسبب الحتمية الاقتصادية كما يقول التعديليون، ولكن بسبب معضلة أمن الدول المزمنة لدول تعيش في نظام فوضوي. ولذلك لم يكن الأمريكيون أو السوفييت يسمحون للآخر بالسيطرة على أوروبا بأكثر مما كانت أثينا تحتمل أن يسيطر الكورنثيون على أسطول كورسيرا. وكدليل على ذلك يستشهد ما بعد التعديليين بتعليق ستالين للقائد اليوغوسلافي ميلوفان جيلاس

فى عام ١٩٤٥ حين قال له : «هذه الحرب ليست مثل سابقاتها، لأن كل من يحتل بلداً يفرض عليه أيضاً نظامه الاجتماعى. وكل شخص يفرض نظامه الخاص إلى المدى الذى يستطيع جيشه أن يصل إليه»[1]. وبمعنى آخر، فى عالم ثنائى الأقطاب أيديولوجيا، تستخدم الدولة جيشها لفرض مجتمعات مشابهة لمجتمعها وذلك لضمان أمنها. وكذلك قال روزفلت كلمة مشابهة لما قاله ستالين فى شتاء ١٩٤٤: «فى هذه الحرب العالمية الشاملة لا يوجد شىء اقتصادى، أو سياسى لا يهم أمريكا»[2].

ونظراً لهذا التركيب ثنائى الأقطاب، كما يقول ما بعد التعديليين، تولد تزايد فى العداوة: فالمواقف المتشددة فى دولة تولد مواقف متشددة فى الدولة الأخرى. وكل طرف ينظر إلى عدوه على أنه شبيه بهتلر فى الثلاثينيات. وكلما تجمدت المفاهيم وتصلبت من كلا الجانبين، وكلما نظر أى طرف للآخر على أنه صورة من هتلر، تصاعدت الحرب الباردة.

سياسات روزفلت

أراد فرانكلين روزفلت تفادى أخطاء الحرب العالمية الأولى، ولذلك فبدلاً من أن يطالب بعقد اتفاقية سلام على غرار اتفاقية فرساى، طالب ألمانيا باستسلام غير مشروط. وأراد فى نفس الوقت تحقيق نظام التجارة الحرة لتجنب سياسة الحماية التى دمرت الاقتصاد العالمى فى الثلاثينيات وأسهمت فى اندلاع الحرب. وعلى الولايات المتحدة تجنب ميلها للانعزالية التى كانت مدمرة فى الثلاثينيات وعليها أن تنضم إلى عصبة أمم جديدة وأكثر قوة على شكل الأمم المتحدة ومجلس أمنها القوى. وقد كان كوردل هل، وزير الخارجية فى أغلب فترة الحرب، متحمساً لمذهب الرئيس ويلسون، كما كان الرأى العام فى الولايات المتحدة مؤيداً بقوة للأمم المتحدة.

وكان روزفلت، لتحقيق هذا الغرض، يحتاج للحصول على تأييد داخلى من الحزبين لموقفه الخارجى. أما على المستوى الخارجى فقد كان يحتاج لطمأنة ستالين أن انضمام الإتحاد السوفييتى للأمم المتحدة سوف يضمن أمن بلاده. وقد وجهت اتهامات لروزفلت أن مخططاته فى مرحلة ما بعد الرحلة كانت ساذجة. ولم يكن تخطيطه ساذجاً، لكن بعض تكتيكاته كانت ساذجة. فقد آمن إيماناً شديداً بالأمم المتحدة وبالغ فى احتمال انعزال أمريكا، وأهم من ذلك لم يقدر ستالين حق قدره. فقد اعتقد روزفلت أنه من الممكن التعامل مع ستالين كما يتعامل مع أحد الساسة الأمريكان، بوضع يده على كتفه وتوطيد العلاقة بين رجل سياسى وآخر.

فلم يدرك روزفلت أن ستالين ورجاله كان شمولياً، «وأنه قتل ملايين من شعبه باسم الشعب، وأنه لكي يدرأ خطر هتلر وقع معه اتفاقية، وتقاسم غنائم الحرب، وقام كذلك بطرد واستعباد وإبادة الشعوب المجاورة، وتنحى جانباً وثار ضد الديمقراطيات عندما توجهت ألمانيا غرباً، ثم ألقى عليها باللوم لعدم تقديم المساعدة الكافية عند تحرك هتلر نحو الشرق»[3].

ولم يحسن روزفلت فهم شخصية ستالين، ولكنه لم يتخل عن مصالح أمريكا في مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥. ولم يكن روزفلت ساذجاً في جميع أوجه سياساته. فقد حاول ربط المساعدات الاقتصادية بالتنازلات السياسية من جانب السوفييت، ورفض المشاركة في سر القنبلة الذرية مع السوفييت. لقد كان فقط واقعياً بخصوص من يجب أن يكون له قوات في شرق أوروبا عند نهاية الحرب، وبالتالي من يكون له نفوذ في تلك المنطقة. وقد كان خطأ روزفلت أنه ظن أن ستالين ينظر إلى العالم كما ينظر إليه هو، وأن نفس المهارات السياسية الأمريكية التي يطمس فيها أحد القادة الخلافات ويناشد باسم الصداقة، ستنجح عند التعامل مع ستالين.

سياسات ستالين

كانت خطط ستالين في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة تتمثل في تشديد القبضة الداخلية. فقد كبدت الحرب العالمية الثانية الإتحاد السوفييتي خسائر فادحة ليس فقط الخسائر في الأرواح والصناعة، ولكن أيضاً في المبدأ الشيوعي نفسه. فقد تعاون العديد من أبناء الإتحاد السوفييتي مع الألمان بسبب استيائهم الشديد من قسوة الحكم الشيوعي. وكذلك أدى الغزو الألماني إلى الإضعاف الشديد لقبضة ستالين على البلاد. وفي الواقع كان على ستالين أن يزيد من مناشدة القومية الروسية في أثناء الحرب، حيث أن العقيدة الشيوعية التي ضعفت لم تكن كافية لتحريك شعبه. وقد كانت سياسة الانعزالية لستالين عند نهاية الحرب تهدف إلى وقف النفوذ الخارجي من أوروبا والولايات المتحدة على شعبه. ولذلك فقد اعتبر الولايات المتحدة عدواً موضوعياً وحث شعبه على التقوقع داخل البلاد وعدم الثقة في الدخلاء. ولكن هذا لا يعني أن ستالين كان يريد الحرب الباردة التي وقعت بالفعل.

لقد كان يفضل قدراً من التعاون ولا سيما إذا كان ذلك يساعده على الاستمرار في تحقيق أهدافه في شرق أوروبا، ويسمح بالحصول على بعض المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة. وقد اعتقد كشيوعي مخلص أن الولايات المتحدة ستقدم له المساعدات الاقتصادية لأن

لقد تصرف الرئيس كأن التعاون الأصيل كما يفهمه الأمريكيون قادر على الاستمرار فى أثناء وبعد الحرب. ويبدو أن روزفلت قد نسى، إذا كان قد عرف أصلاً، أنه فى عيون ستالين لا يختلف عن هتلر، فكلاهما يرأسان دولتين رأسماليتين قويتين لديهما طموحات طويلة المدى تصطدم مع طموحات الكرملين .

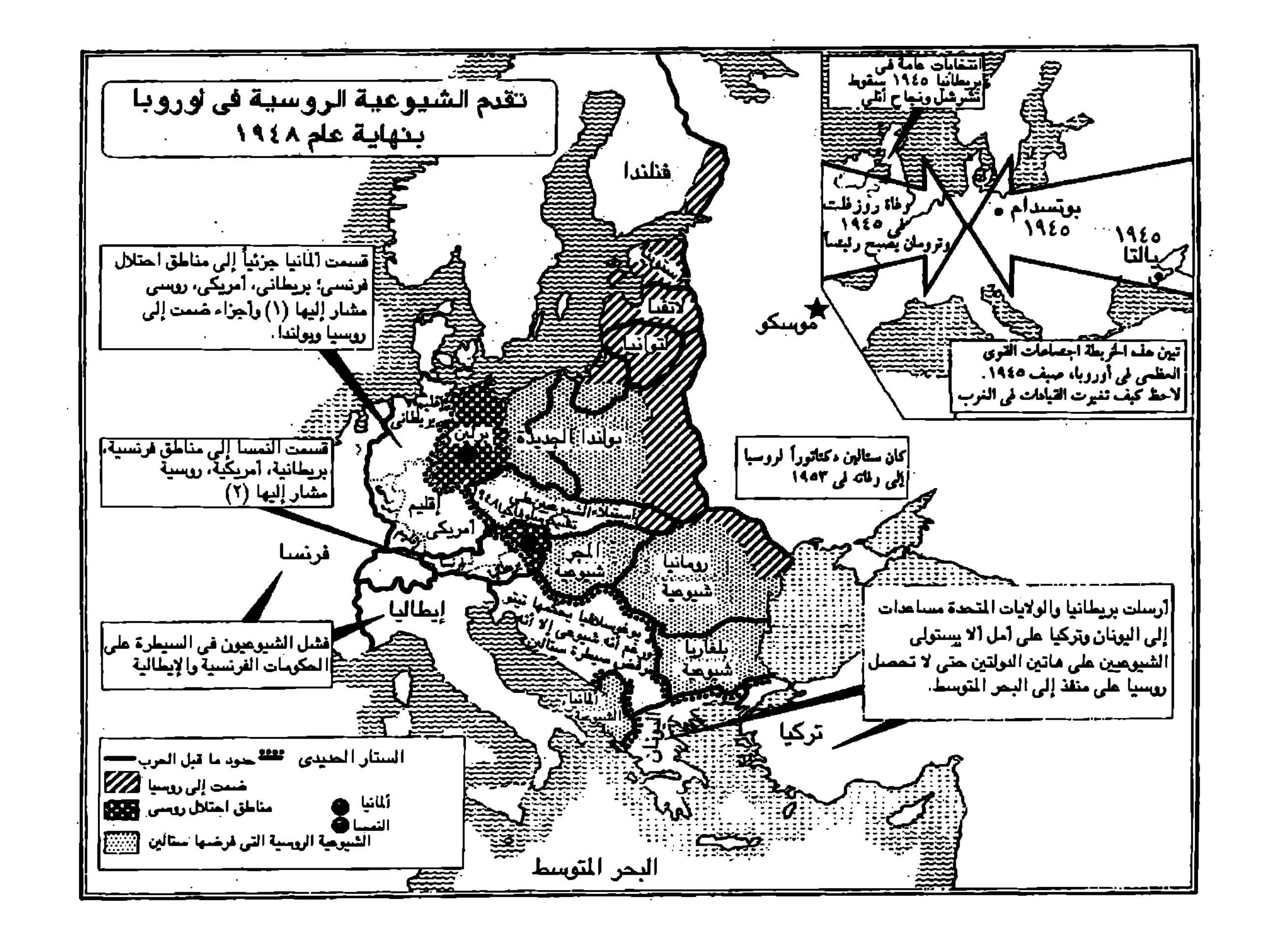
ـ وليم بتمان، السياسة الأمريكية لستالين[4]

النظام الرأسمالى عليه أن يصدر رأس المال نتيجة لعدم كفاية الطلب على المستوى الداخلى، واعتقد كذلك أنه فى خلال عشر أو خمس عشرة سنة سيتعرض هذا النظام لأزمة اقتصادية، وفى ذلك الوقت يكون الإتحاد السوفييتى قد استعاد انتعاشه ويكون على استعداد للاستفادة من الصراع الحتمى مع الرأسماليين.

ومن وجهة نظر السياسة الخارجية كان ستالين يريد حماية نفسه فى الداخل، مع الحفاظ على المكاسب التى حققها السوفييت فى أوروبا الشرقية بعد توقيع الاتفاقية مع هتلر عام ١٩٣٩. وقد أراد ستالين أيضاً أن يستكشف النقاط السهلة، وهو ما يفضل أن يفعل عندما لا تكون هناك أزمة. فقد أخبر ستالين وزير الخارجية البريطانى أنتونى إيدن عام ١٩٤١ أنه يفضل الحساب على الجبر. وكان يعنى بذلك أنه يريد مدخلاً عملياً وليس نظرياً. وحين اقترح وينستون تشرشل صيغة لتقسيم النفوذ فى ما بعد الحرب فى البلقان ما بين سيطرة بريطانيا أو الإتحاد السوفييتى أو ٥٠٪ لكل منهما، أعرب ستالين عن استجابته للفكرة. وكان حذر ستالين المبكر من فرض حكومات شيوعية فوراً فى الصين وتشيكوسلوفاكيا والمجر، يتفق تماماً مع مدخل «الحساب» بدلاً من مدخل «الجبر» فى تحقيق أغراضه. وقد كان ستالين شيوعياً ملتزماً، فعلى الرغم من نظرته إلى العالم فى إطار الشيوعية، إلا أنه كان يلجأ كثيراً للمخططات الواقعية.

مراحل الصراع

يمكن تقسيم الفترات الأولى للحرب الباردة إلى ثلاث مراحل: من عام ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ ـ وتمثل


تقدم الشيوعية الروسية فى أوروبا
بنهاية عام ١٩٤٨
فنلندا
قسمت ألمانيا جزئياً إلى مناطق احتلال فرنسى، بريطانى، أمريكى، روسى مشار إليها (١) وأجزاء ضمت إلى روسيا وبولندا.
قسمت النمسا إلى مناطق فرنسية، بريطانية، أمريكية، روسية مشار إليها (٢)
فرنسا
إيطاليا
فشل الشيوعيون فى السيطرة على الحكومات الفرنسية والإيطالية
لاتفيا
لتوانيا
موسكو
بولندا الجديدة
برلين
إقليم أمريكى
المجر شيوعية
رومانيا شيوعية
بلغاريا شيوعية
ألبانيا الشيوعية
اليونان
تركيا
البحر المتوسط
كان ستالين دكتاتوراً لروسيا إلى وفاته فى ١٩٥٣
أرسلت بريطانيا والولايات المتحدة مساعدات إلى اليونان وتركيا على أمل ألا يستولى الشيوعيون على هاتين الدولتين حتى لا تحصل روسيا على منفذ إلى البحر المتوسط.
انتخابات عامة فى بريطانيا ١٩٤٥ سقوط تشرشل ونجاح أتلى
وفاة روزفلت ١٩٤٥ وترومان يصبح رئيساً
بوتسدام ١٩٤٥
يالتا ١٩٤٥
تبين هذه الخريطة اجتماعات القوى العظمى فى أوروبا، صيف ١٩٤٥. لاحظ كيف تغيرت القيادات فى الغرب
الستار الحديدى
حدود ما قبل الحرب
ضمت إلى روسيا
مناطق احتلال روسى
ألمانيا
النمسا
الشيوعية الروسية التى فرضها ستالين

البدايات التدريجية، ثم من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٤٩. وتمثل إعلان الحرب الباردة، ومن عام ١٩٥٠ إلى ١٩٦٢ ـ وهى ذروة الحرب الباردة.

ولم يكن أى من ستالين أو ترومان يسعى لحدوث الحرب الباردة. فعند نهاية الحرب العالمية الثانية، أرسل ترومان مستشار روزفلت السابق هارى هوبكنز إلى موسكو ليرى إمكانية اتخاذ بعض الترتيبات. وحتى بعد مؤتمر بوتسدام، كان ترومان لا يزال يرى أن ستالين قائد معتدل. وفى الواقع وحتى ١٩٤٩، كان يقارن ستالين بصديقه القديم بوص بندرجاست فى مدينة كانساس. وفى عام ١٩٤٦ كان جورج كينان يحاول أن يحذر الولايات المتحدة من حقيقة طبيعة ستالين، وألقى ونستون تشرشل خطابه الشهير فى فولتون بولاية ميسورى محذراً من أن «ستاراً حديدياً» يهبط على أوروبا. وبينما كان وزير الخارجية جيمس بيرنز يحاول أن يتفاوض بشأن معاهدة بعد الحرب مع السوفييت، سأل ترومان مساعده كلارك كليفورد أن يعد تقريراً بما يخطط له السوفييت فعلاً. وقد تحدث كليفورد مع أناس مختلفين، ووصل إلى نتيجة أن كينان كان على صواب. وأن السوفييت سوف يتوسعون حيثما وجدوا فرصة غير مكلفة. ولكن عندما تسلم ترومان التقرير فى ديسمبر ١٩٤٦، أخبر كليفورد أنه لا يريد أن تعرف نتائج بحثه على نطاق واسع، لأنه كان ما يزال يحاول تتبع التخطيط العظيم الذى وضعه روزفلت، وأنه لم يضع استراتيجية جديدة بعد.

وقد أسهمت ست مسائل فى إحداث تغيير فى الاستراتيجية الأمريكية ووقوع الحرب الباردة؛ كان إحداها بولندا وأوروبا الشرقية. وكانت بولندا أحد العوامل المباشرة فى اندلاع الحرب العالمية الثانية، وكان الأمريكان يعتقدون أن ستالين قد أخل بالتزام بإجراء انتخابات حرة فى بولندا بعد الحرب. إلا أنه لم يكن من الواضح ما الذى وافق عليه. وحين التقى روزفلت وستالين فى طهران عام ١٩٤٣، أثار الرئيس الأمريكى مسألة بولندا، ولكنه قدم رجاء إلى ستالين بشأن الانتخابات الأمريكية فى عام ١٩٤٤ : فقد كان يواجه انتخابات، وهناك كثيرون من أصحاب الأصوات من أصل بولندى، وهو يحتاج أن يقول لهم إنه ستكون هناك انتخابات فى بولندا بعد الحرب. ولكن ستالين الذى لم يواجه أى انتخابات فى الإتحاد السوفييتى لم يأخذ ما قاله روزفلت بعين الجد. وقد كان اتفاق يالتا فى فبراير عام ١٩٤٥ غير واضح، وقد توسع ستالين فى المعنى بقدر استطاعته وأقام حكومة عملية فى وارسو بعد أن طردت القوات السوفييتية الألمان، مما جعل الأمريكيين يشعرون بأنهم خدعوا، ولكن ستالين أحس أن الأمريكيين سيتعايشون مع حقيقة أن القوات السوفييتية هى التى حررت بولندا.

وفى مايو من نفس العام توقف فجأة برنامج الإعارة والتأجير، وتوترت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى. وقد كان إنهاء برنامج الإعارة والتأجير المفاجىء خطأً بيروقراطياً إلى حد ما من الجانب الأمريكى، ولم يتحسن الموقف فى فبراير ١٩٤٦ عندما رفضت الولايات المتحدة طلباً سوفييتياً للحصول على بعض القروض فيما اعتبره السوفييت ضغطاً اقتصادياً لأغراض عدوانية.

أما المشكلة الثالثة فتمثلت فى ألمانيا: فقد اتفقت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى فى مؤتمر يالتا، على أن ألمانيا يجب أن تدفع تعويضات بما قيمته ٢٠ مليار دولار يحصل السوفييت على نصفها، ولكن لم يتم الاتفاق على كيفية وموعد دفع هذه الأموال فى يالتا، وإن كان الجانبان قد وافقاً على التفاوض فى هذا الشأن فيما بعد. وفى اجتماع بوتسدام فى يوليو عام ١٩٤٥، طالب السوفييت بمستحقاتهم التى تبلغ ١٠ مليارات دولار، وعلاوة على ذلك طالبوا بأن يكون ذلك من المناطق الغربية من ألمانيا، والتى كانت تسيطر عليها أمريكا وبريطانيا وفرنسا. وقد كان هارى ترومان قلقاً بشأن كيفية إعادة بناء ألمانيا، وقال إنه إذا أراد السوفييت أن يحصلوا على مستحقاتهم فعليهم أن يحصلوا عليها من المناطق الشرقية التى يسيطرون عليها، وأنه وإذا تبقى شىء بعد إتمام إعادة بناء الجزء الغربى من ألمانيا، فسيخطر السوفييت بذلك. وهكذا بدأ الانقسام بين أمريكا والسوفييت حول إعادة إعمار ألمانيا. فقامت أمريكا وبريطانيا وفرنسا بسك عملة واحدة فى المناطق الغربية من ألمانيا كبداية للتكامل فى ألمانيا الغربية، مما دفع السوفييت إلى تشديد قبضتهم على ألمانيا الشرقية.

وكذلك كان الشرق الأقصى أحد العوامل. فقد التزم السوفييت الحياد فى المحيط الهادى حتى الأسبوع الأخير من الحرب. ثم قاموا بإعلان الحرب على اليابان والاستيلاء على منشوريا وأربع جزر فى شمال اليابان. وطالب السوفييت كذلك فى مؤتمر بوتسدام بتكوين منطقة احتلال فى اليابان على غرار المنطقة الأمريكية فى ألمانيا. وقد كان رد ترومان أن السوفييت وصلوا إلى الحفل متأخرين، ولذلك لا مناطق. ومن وجهة النظر الأمريكية كان هذا الموقف منطقياً حيث اعتبر الأمريكيون هذا المطلب مثالاً على سياسة السوفييت التوسعية، ولكن الموقف ذكر السوفييت بشرق أوروبا التى أراد الأمريكيون أن تجرى بها انتخابات حرة، وأن يكون لهم فيها نفوذ، ولكن الجيوش السوفييتية وصلت هناك أولاً. وهكذا رأى السوفييت الموقف فى الشرق الأقصى شبيهاً بالموقف فى أوروبا الشرقية، بينما نظر إليه الأمريكيون على أنه مثال آخر لضغط السوفييت للتوسع.

أما الموضوع الخامس فكان القنبلة الذرية؛ حيث قرر روزفلت عدم مشاركة السوفييت فى سر القنبلة الذرية. ويرى معظم المؤرخين الآن أن ترومان ألقى القنبلة الذرية على هيروشيما وناجازاكى ليصل إلى نهاية سريعة للحرب مع اليابان، لا ليخيف الإتحاد السوفييتى كما يدعى التعديليون. وكان يتوقع أن يكون لإلقاء القنبلة الذرية بعض الآثار السياسية. وحين أخبر ترومان ستالين فى مؤتمر بوتسدام أن أمريكا تملك قنبلة ذرية، لم يبد ستالين أى انطباع أو تأثر؛ لأنه بطبيعة الحال كان يعرف ذلك من خلال جواسيسه وعيونه. ولكن هدوءه كان صدمة للأمريكيين. وفى عام ١٩٤٦ حين تقدمت الولايات المتحدة بخطة باروخ لتنظيم الأمم المتحدة للأسلحة النووية، أعرب ستالين عن رفضه لها لأنه كان يريد بناء قنبلته النووية. كان الوضع كما يراه هو أن أى قنبلة تحت السيطرة الدولية هى ملك لأمريكا، لأن أمريكا كانت البلد الوحيد الذى يستطيع بناء القنبلة النووية. إذن فمن الأفضل للسوفييت أن يملكوا قنبلة خاصة بهم (وهى التى قاموا بتفجيرها عام ١٩٤٩).

أما المسألة السادسة فكانت تخص بلاد شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط، وهى مناطق كان لبريطانيا نفوذ فيها قبل الحرب العالمية الثانية. ولكن بعد الحرب وقع العديد من الأحداث. فأولاً: رفض السوفييت إزالة قواتهم من شمال إيران فى مارس عام ١٩٤٦. وكانت الولايات المتحدة قد أيدت إيران فى مناقشة فى إطار الأمم المتحدة، وفى النهاية تحرك السوفييت، ولكن بشعور شديد بالمرارة من هذه الحادثة. وبدأ السوفييت يمارسون ضغوطاً على تركيا جارتها إلى الجنوب، وبدا أن الشيوعيين اليونان يكسبون الحرب الأهلية فى اليونان. ومرة أخرى أحس الغرب أن السوفييت يتوسعون.

هذه المسائل الست كانت حقيقية، وإن كان هناك بعض سوء الفهم بشأنها جميعاً. فهل كان من الممكن تسويتها من خلال المفاوضات والترضية؟ هل كانت سياسة الترضية ستنجح؟ من المحتمل لا. فقد قال كينان إن ستالين كان عاقد العزم على اختبار جميع نقاط الضعف، وكان سيعتبر هذه السياسة مظهراً من مظاهر الضعف تشجع على المزيد من الاختبار. وحذر ماكسيم ليتفينوف وزير الخارجية السوفييتى السابق فى يونيو عام ١٩٤٦ نظيره الأمريكى من تقديم أى تنازلات لأن السبب الحقيقى للتوتر كان «المفهوم العقائدى السائد هناك أن الصراع بين الكتلة الشيوعية والرأسمالية حتمى». وقد تؤدى التنازلات «إلى أن الغرب يواجه بعد وقت قصير مجموعة جديدة من المطالب»[5]. ولقد كان من الممكن ألا تفلح الترضية، ولكن المساومة الشديدة كان من الممكن أن تحد من بعض هذه الأحداث التى أدت إلى وقوع الحرب الباردة. وربما كانت مخاطبة

واقعية ستالين عن طريق موقف أمريكي حازم مع الاستعداد للمفاوضة، قد أدت إلى نتائج أفضل في تلك المرحلة المبكرة من ١٩٤٥ - ١٩٤٧.

أما المرحلة الثانية وهى فترة إعلان الحرب الباردة، والتى استمرت ما بين عامى ١٩٤٧-١٩٤٩، فقد كانت نتاج مشكلات في اليونان وتركيا. فقد شعرت بريطانيا التى أضعفتها الحرب العالمية الثانية، أنها لن تستطيع الاستمرار فى توفير الحماية لمنطقة شرق البحر المتوسط. وكان على الولايات المتحدة أن تقرر هل ستسمح بنشوء فراغ أو تحل محل بريطانيا من خلال تقديم المساعدات لليونان وتركيا. وقد كان هذا يتضمن خروجاً عن السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية. ولم يكن ترومان على يقين من أن الرأى العام الأمريكي سيتقبل هذه الخطوة؛ وكان لا يزال هناك تخوف من أن الانعزالية ستستمر سياسة خارجية لأمريكا بعد الحرب. وقد سأل ترومان سيناتور آرثر فاندنبرج وهو أحد زعماء الجمهوريين من ميشيجن عما إذا كان مجلس الشيوخ سيقبل مساعدة اليونان وتركيا. فأجاب فاندنبرج أنه على ترومان أن يثير قلق الشيوخ للحصول على موافقة الكونجرس فى هذا للخروج عن السياسة الخارجية الأمريكية التقليدية. ولذلك حين قام ترومان بشرح التغييرات التى ستطرأ على السياسة الأمريكية، لم يتطرق إلى الحفاظ على توازن القوى فى شرق البحر المتوسط من خلال تقديم المساعدة لليونان وتركيا. ولكن تناول الحاجة إلى حماية جميع الأحرار فى كل مكان، وقد أصبح هذا التفسير الأيديولوجى للمساعدات الأمريكية يعرف باسم مبدأ ترومان.

وقد عارض جورج كينان، الذى كان قد عاد إلى وزارة الخارجية، صياغة السياسة الخارجية بطريقة أيديولوجية قائلاً إن هذه الطريقة مرسلة وستقود الدولة إلى مشكلات. وفى الواقع كان هناك الكثير من الغموض فى سياسة الاحتواء التى نتجت من مبدأ ترومان. فهل كانت الولايات المتحدة مهتمة باحتواء النفوذ السوفييتى أم الأيديولوجية الشيوعية؟ وفى البداية كان يبدو أن احتواء النفوذ السوفييتى والأيديولوجية الشيوعية شىء واحد، ولكن بتقدم الوقت فى الحرب الباردة عندما حدث شرخ فى الحركة الشيوعية، أصبحت أوجه الغموض أكثر أهمية.

فهل كان ترومان مخطئاً فى المبالغة فى الإحساس بالخطر والتبرير العقائدى لتغيير السياسة؟ يرى بعض المراقبين أن تغيير الرأى العام فى البلاد الديمقراطية أصعب من تغيير السياسات فى الأنظمة الشمولية. ويقولون إن المبالغة تعمل على الإسراع بعملية التغيير فى البلاد الديمقراطية. فمن الضرورى زيادة شد اللجام عند محاولة تغيير مسار فريق عارم من الخيل. وبغض النظر عما إذا كانت المبالغة ضرورية أم لا، فقد ساعدت على إحداث

تغييرات فى طبيعة الحرب الباردة.

فى يونيو عام ١٩٤٧ أعلن وزير الخارجية الأمريكى جورج مارشال خطة للمساعدة الاقتصادية لأوروبا، وكان الاقتراح الأول فى خطة مارشال يتضمن دعوة الإتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا للإنضمام إليها إذا أرادوا، إلا أن ستالين مارس ضغوطاً على دول أوروبا الشرقية كى لا تنضم. فقد نظر ستالين إلى الخطة ليس على أنها أحد مظاهر الكرم الأمريكى، ولكن على أنها أحد المعاول الاقتصادية لهدم الجدار الأمنى فى أوروبا الشرقية. وحين ألمحت تشيكوسلوفاكيا إلى رغبتها فى الحصول على المساعدات الأمريكية، شدد ستالين قبضته على شرق أوروبا. واستولى الشيوعيون على السلطة بشكل كامل فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير ١٩٤٨.

وقد أعادت هذه الأحداث إلى ترومان أصداء الثلاثينيات. وبدأ يخشى هتلر آخر، فقامت الولايات المتحدة، بتقديم خطط لإصلاح العملة فى ألمانيا الغربية، إلا أن ستالين رد بحصار برلين. فقامت أمريكا بالرد عليه بجسر جوى، وبدأت فى وضع خطط لتكوين حلف شمال الأطلنطى. وبدأت العداوة تتصاعد بأسلوب هذه بتلك.

أما أشد مراحل الحرب الباردة صلابة فقد وقعت أثر حدثين عظيمين فى ١٩٤٩ هما: تفجير الإتحاد السوفييتى للقنبلة الذرية أسرع مما توقع الأمريكيون، وتولى الحزب الشيوعى الحكم فى الصين (باستثناء جزيرة تايوان). مما أثار انزعاج واشنطن وتمثل هذا الانزعاج فى إصدار وثيقة ٦٨ السرية من مجلس الأمن القومى الأمريكى، والتى تنبأت بهجوم سوفييتى فى خلال أربع أو خمس سنوات، وذلك فى إطار خطة شاملة للهيمنة على العالم. وقد دعت هذه الوثيقة إلى زيادة كبيرة فى ميزانية الدفاع الأمريكية، إلا أن الرئيس ترومان الذى كان مشغولاً بمشكلات الميزانية قاوم هذه الوثيقة، ولم يقبلها إلا فى يونيو عام ١٩٥٠، حين قامت كوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية.

كان أثر الحرب الكورية بمثابة سكب الجاز على نار هادئة. فقد أكدت أشد الشكوك الغربية فى أطماع ستالين التوسعية، وأدت إلى زيادة المخصصات المالية لميزانية الدفاع الأمريكية على الوجه الذى قاومه ترومان حتى ذلك الحين. فلماذا سمح ستالين لكوريا الشمالية بغزو كوريا الجنوبية؟ يفسر خروشوف ذلك فى مذكراته بقوله: ألح زعيم كوريا الشمالية كيم إيل سونج على ستالين لانتهاز الفرصة لتوحيد شبه الجزيرة الكورية. وكانت الولايات قد أعلنت مراراً أن كوريا خارج نطاق خطوط دفاعها. وقد صاغ وزير الخارجية دين أنشيسون هذا الموقف ووضع قادة

إن الغرض من وثيقة مجلس الأمن القومى ـ ٦٨ NSC-68 كان الضرب بشدة بهراوة على عقل الجماهير بشأن «الحكومة العليا»، بمعنى أن الرئيس لا يمكنه فقط اتخاذ قرار، ولكن يمكنه تنفيذ هذا القرار أيضاً. ومع ذلك فهناك موضع شك عما إذا كان أى شىء من قبيل ماحدث فى السنوات القليلة التالية يمكن أن يحدث لو لم تكن روسيا غبية بالدرجة الكافية للتحريض على الهجوم ضد كوريا الجنوبية وفتح حملة «كراهية أمريكا».

ـ وزير الخارجية دين أتشيسون، «حاضر عملية الخلق»[6]

أركان الحرب خططهم على أساس ذلك. أما كوريا بالنسبة لستالين فكانت تبدو نقطة ضعف. ولكن حين تم الغزو قامت الولايات المتحدة بالرد بطريقة بديهية غير حسابية: فقد تذكر ترومان دخول هتلر فى إقليم الراين، واستعاد مبدأ أن العدوان يجب أن يقاوم فى كل مكان. وقد غطت المشابهة التاريخية التى أثارها الغزو الذى قامت به كوريا الشمالية، على الخطط المحسوبة الخاصة بخطوط الدفاع. وقد أثارت الولايات المتحدة قضية الأمن الجماعى (وهى مسألة أصبحت ممكنة فى ذلك الوقت بسبب مقاطعة الإتحاد السوفييتى لمجلس الأمن)، وأرسلت القوات إلى كوريا تحت علم الأمم المتحدة.

وفى بادىء الأمر قامت القوات الكورية الشمالية باكتساح شبه الجزيرة الكورية، ولكن فى سبتمبر قامت القوات البرمائية الأمريكية بالنزول فى أنشون، فى وسط شبه الجزيرة، واقتلعت الكوريين الشماليين. ولو كانت الولايات المتحدة قد توقفت عند هذا الحد لقلت العواقب الوخيمة الناتجة عنه، ولكن ترومان استجاب لبعض الضغوط لتعقب القوات المتقهقرة شمال خط عرض ٣٨. ولكن حين تقدمت القوات الأمريكية حتى نهر يالو وهو النهر الذى يفصل بين كوريا والصين، تدخل الشيوعيون الصينيون، وقاموا بصد قوات الأمم المتحدة حتى منتصف شبه الجزيرة. وتوقفت المعركة فى تلك المنطقة لمدة ثلاث سنوات إلى أن تم توقيع اتفاق هدنة عام ١٩٥٣.

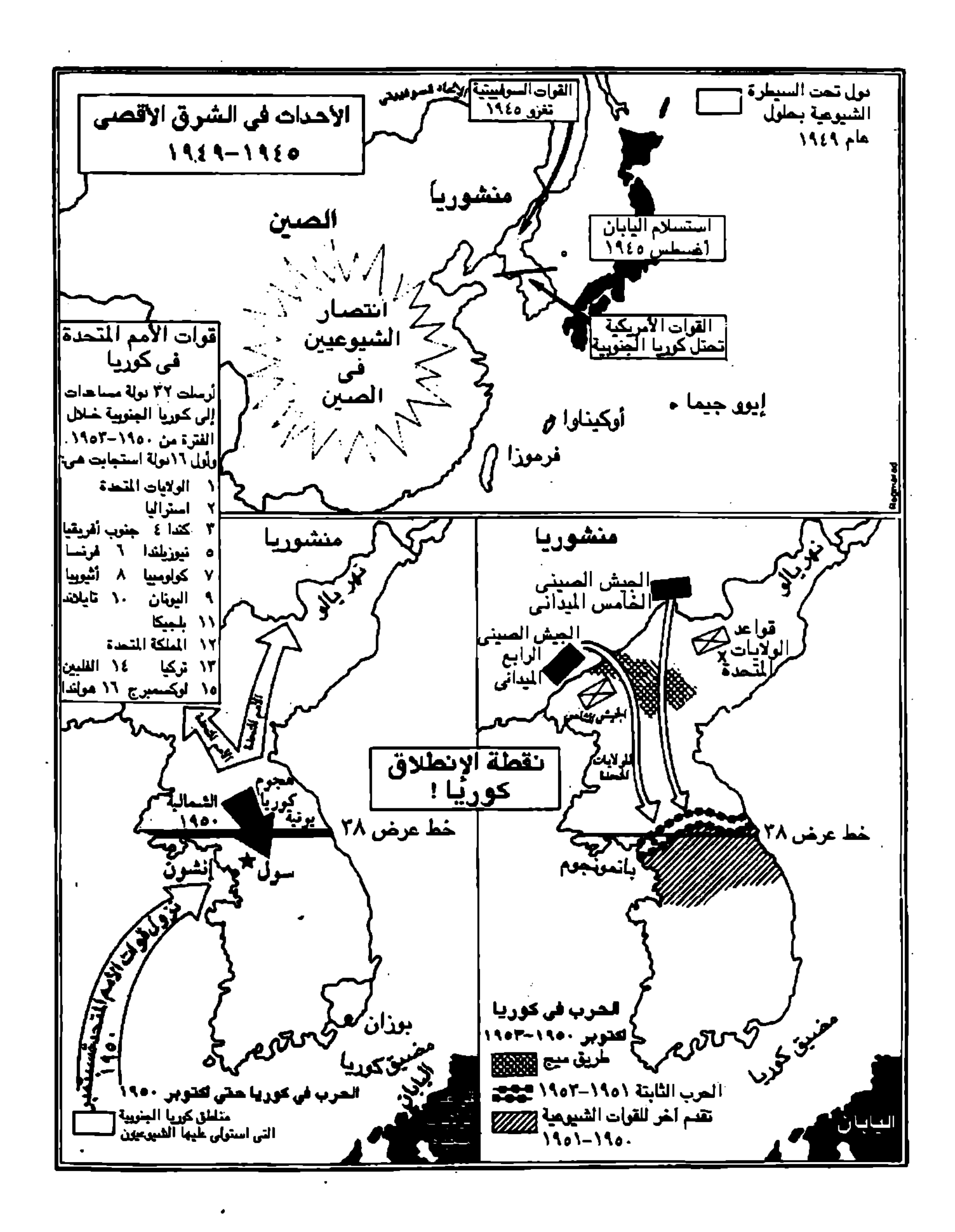
أدت هذه الأحداث إلى سوء العلاقات بين أمريكا والصين، وبدا أن الشيوعية كتلة واحدة. وفى الداخل أدى الإحباط الناتج عن الحرب إلى انقسام داخلى وظهور المكارثية، التى سميت بذلك نسبة إلى السيناتور جوزيف مكارثى الذى يوجه تهماً شديدة وإن كانت على أساس ضعيف بإثارة القلاقل فى الداخل. وتجمدت كتل الحرب الباردة، وأوشكت الاتصالات على التوقف الكامل.

هل كانت الحرب الباردة حتمية؟

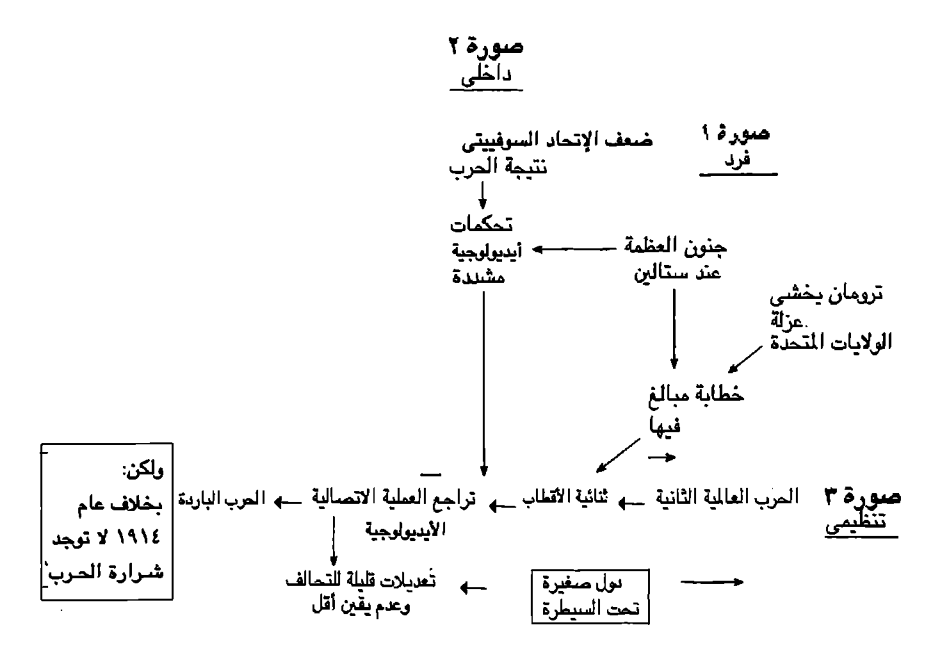
هل كان اندلاع الحرب الباردة حتمياً؟ قد يكون ما بعد التعديليين على حق إذا فسرنا كلمة الحتمية على أنها «احتمال كبير». فقد أدى النظام ثنائى الأقطاب إلى زيادة احتمال انجذاب القوتين العظميين إلى فراغ القوى الناشىء فى أوروبا، وصعوبة الخلاص منه. فقد أعاق المناخ الأيديولوجى العنيف عمل الأمم المتحدة، وحد من إمكانية التواصل الواضح، وساهم فى إيجاد آلية غير معتدلة فى المنظومة الدولية. وفى ظل هذه الظروف ازدادت الصراعات على الأمور الستة السابقة الذكر وعلى مسائل أخرى، وثبت صعوبة تسويتها.

ولكن ما بعد التعديليين يعتمدون بشدة على التفسير المنظومى. وربما كان بعض مظاهر الحرب الباردة حتمياً. وعلى أية حال، فقد مرت الحرب الباردة بعدة مراحل من العداوة، وحيث أن تركيب النظام الدولى ثنائى الأقطاب لم يتغير حتى عام ١٩٨٩، فلا يمكن تفسير الحرب الباردة بمراحلها المختلفة وعمقها على ضوء تركيب النظام الدولى. وهنا يكون لدور الأشخاص والسياسات الداخلية أهميتها ـ مثل روزفلت وترومان، وستالين وخروشوف. ويجب وضع السياسات الداخلية فى الاعتبار للوصول إلى الفهم الكامل عن مدى الحرب الباردة. والتعديليون على صواب بالتركيز على المسائل الداخلية، ولكنهم مخطئون للتركيز بهذه الشدة على الحتمية الاقتصادية. والأهم من ذلك كان دور المبالغة والأيديولوجية فى السياسة الداخلية. وقد استخدم ستالين الأيديولوجية بسبب المشكلات السوفييتية الداخلية بعد الحرب، وبالغ ترومان حتى يمكن تغيير السياسة الخارجية الأمريكية، واستخدام التشابه مع الثلاثينيات ساعد فى تدعيم الموقف المتصلب على كلا الجانبين.

ومن المفارقات الغريبة أن اللجوء إلى الاستراتيجيات البديلة فى الأوقات المختلفة كان من الممكن أن يخفف من عمق العداوة. فعلى سبيل المثال، لو كانت الولايات المتحدة أخذت بنصيحة



كينان وتبنت سياسة أكثر حزماً فى المرحلة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧، ولجأت إلى مفاوضات واتصالات واقعية فى المرحلة من عام ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠، ربما كان ذلك قد أدى إلى عدم وصول الحرب الباردة فى الخمسينيات إلى العمق الذى وصلت إليه.



الشكل ٥-١ مستويات التحليل وأسباب الحرب الباردة

مستويات التحليل

يمكن وصف أصول الحرب الباردة على أساس الصور المختلفة لمستويات التحليل كما هو موضح فى الشكل ٥ ـ ١.

ففى القرن التاسع عشر تنبأ أليكسيس دى توكفيل أن روسيا والولايات المتحدة ستصبحان دولتين عظميين بمقياس القارات، ولذلك يمكن أن يتنبأ الواقعيون أن هاتين القوتين قد تتورطا فى شكل ما من أشكال الصراع. وبطبيعة الحال أضافت الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ بعداً أيديولوجياً للصراع. فعلى الرغم من ترحيب وودرو ويلسون بالثورة فى بادىء الأمر، وتهنئته للشعب الروسى على الروح الديمقراطية الجديدة، إلا أن أمريكا سرعان ما وجهت للثورة اتهامات بقتل الحكام، ونزع الملكية، والتواطؤ مع ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى. وقد تدخلت قوات الولايات المتحدة بزعم دفع الروس للاستمرار فى الحرب ضد ألمانيا، ولكن الإتحاد السوفييتى نظر إلى ذلك على أنه محاولة لخنق الشيوعية فى مهدها. وعلى الرغم من هذه الخلافات، حرص كلا البلدين على تجنب الصراع الجارى فى مرحلة ما بين الحربين، واشتركاً فى

تكوين تحالف فى بداية الأربعينيات. إلا أن ثنائية الأقطاب التى أعقبت انهيار الدول العظمى الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية وفراغ القوى الناتج عن ذلك، أدى إلى تغيير طبيعة العلاقة بين البلدين. فقد شاب العلاقة منذ البداية عدم الثقة بين البلدين، إلا أن عدم الثقة بينهما كان فاتراً، فقبل الحرب العالمية الثانية كان بإمكان كل منهما تجنب الأخرى، ولكن بعد ١٩٤٥ أصبحت الدولتان وجهاً لوجه، فقد انقسمت أوروبا وأخذ الصراع فى التزايد بعد عام ١٩٤٧. ويتساءل البعض: هل كانت تركيبة النظام الدولى يجب أن تؤدى إلى هذه النتيجة. فقد كان الإتحاد السوفييتى قوة برية فى حين كانت الولايات المتحدة قوة بحرية، فلماذا لم يحدث تقسيم العمل بين الفيل والحوت، ويبقى كل منهما فى مجاله؟

الإجابة على هذا السؤال تكمن فى أن المحاور الأساسية للسياسة الدولية، والتى من شأنها ترجيح ميزان القوى، كانت تقع بالقرب من الإتحاد السوفييتى ولا سيما أوروبا واليابان. يصف جورج كينان الموقف بعد الحرب بقوله: كانت هناك أربع مناطق من الابتكار الصناعى والتكنولوجى فى العالم اتحدت بطريقة أو بأخرى، وستكون النتيجة تحول ميزان القوى العالمى. كانت هذه القوى هى الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى، أوروبا واليابان. وكان دخول اليابان وأوروبا فى تحالف مع الولايات المتحدة ضد الإتحاد السوفييتى له مغزى كبيراً.

تنبأت التفسيرات التى اعتمدت على تركيب النظام الدولى بنشوب صراع، ولكن ليس بمدى عمق هذا الصراع. ولكيفية الوقوف على مدى عمق هذا الصراع علينا أن نتوغل قليلاً فيما هو أبعد من التفسيرات التركيبية، وننظر إلى المستويات الاجتماعية والشخصية من مستويات التحليل. فعلى المستوى الاجتماعى كانت الدولتان تختلفان عن بعضهما البعض اختلافاً كبيراً. ويظهر رسم توضيحى لثقافة الإتحاد السوفييتى وأسلوب تعبيرها عن السياسة الخارجية وجود محورين : المحور الروسى والمحور الشيوعى. فقد كانت الثقافة السياسية الروسية تركز على الحكم المطلق وليس الديمقراطى، والرغبة فى وجود حاكم قوى، والخوف من الفوضى (فقد كانت روسيا إمبراطورية غير متجانسة، وكان الخوف من أن تؤدى الفوضى والتذمر إلى انهيارها خوفاً حقيقياً)؛ والخوف من الغزو (كانت روسيا جغرافياً قوة برية غير حصينة، قامت بالغزو، وغزيت من جيرانها على مر القرون)، وكذلك القلق أو الخجل بشأن التخلف (فمنذ بطرس الأكبر وروسيا تحاول أن تثبت حيويتها فى التنافس الدولى)، والميل إلى السرية (وهى رغبة فى إخفاء الجانب الأسوأ من الحياة الروسية). يضاف إلى ذلك أن النظام الشيوعى يتعامل مع حقوق الطبقات وليس حقوق الأشخاص كأساس للعدالة. وكان الدور المناسب للشخص أو للمجتمع هو أن يوصل

الطبقة العاملة إلى الهيمنة، لأن هذا من المفترض أن يكون مسار التاريخ.

وقد أضاف هذا الشكل الأيديولوجي دفعة إضافية للخارج للإمبريالية الروسية، وتسبب فى اتباع سياسة خارجية سرية متمسك بها. ومن المهم ملاحظة مظاهر القوة والضعف فى هذه السياسة. فقد ظهرت قوتها عام ١٩٣٩ حين استطاع ستالين التوقيع على اتفاق مع هتلر. ولم يمنعه الرأى العام ولم تثر مخاوفه أى توجهات بيروقراطية قد تعوقه. فقد كان حراً فى الإقدام على هذه الخطوة فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا وفرنسا تترددان فى شأن التعامل مع هتلر. إلا أن الوجه الآخر من العملة ظهر عام ١٩٤١ حين قام هتلر بالهجوم على الإتحاد السوفييتى. ولم يستطع ستالين أن يصدق أن هتلر يمكن أن يقوم بهذا العمل، وانتابه اكتئاب عميق لأكثر من أسبوع. وكانت النتيجة بمثابة الكارثة على الدفاعات السوفييتية فى مراحل الحرب الأولى.

وعلى النقيض من ذلك، أكدت الثقافة السياسية الأمريكية على الديمقراطية والتعددية الحزبية وتوزيع القوى. وبدلاً من الخوف من التخلف العلمى، كان الأمريكان يفخرون بتقدمهم العلمى واقتصادهم المتنامى. وبدلاً من الخوف من الغزو، كانت الولايات المتحدة قادرة على عزل نفسها بين المحيطين (والأسطول البريطانى)، بينما تقوم بغزو جيرانها الأضعف. وكذلك كانت الولايات المتحدة دولة منفتحة لدرجة أن الوثائق الحكومية كانت فى متناول الصحافة فى غضون أيام أو أسابيع. وبدلاً من خلق مفاهيم عن العدالة على أساس طبقى، كان هناك تأكيد على العدالة على مستوى الفرد. فكانت السياسة الخارجية الناتجة عن هذه الثقافة السياسية تتسم بالأخلاقية، وبالعلنية، وتميل إلى التذبذب بين التوجه الداخلى والخارجى. ونتيجة لهذا اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية بعدم الثبات والافتقار إلى الترابط فى كثير من عناصرها الظاهرة. ولكن كان هناك الوجه الآخر من هذه العملة. فقد كانت هذه السمات من الوضوح والعلنية أحد عوامل حماية الولايات المتحدة من الوقوع فى أخطاء أعمق.

وهكذا فليس بمستغرب أن هذين الشكلين المختلفين من أشكال المجتمعات يتبنيان سياسات خارجية مختلفة وتحير كل منهما الأخرى. ورأينا أمثلة على ذلك فى تعامل كل من ترومان و روزفلت مع ستالين فى الأربعينيات. فقد كان من العسير على الولايات المتحدة فهم الإتحاد السوفييتى فى أثناء الحرب الباردة، حيث كان بمثابة الصندوق الأسود المغلق. ويمكن للقادة الأمريكيين رؤية ما يدخل فيه وما يخرج منه، ولكن لا يروا ما يحدث بداخله. وكذلك فقد

حير الأمريكان السوفييت، حيث كانوا مثل الآلة البيضاء المزعجة التى تحدث ضوضاء عالية فى الخلفية إلى الحد الذى يجعل من العسير سماع الأصوات الحقيقية بوضوح. فقد كان هناك العديد من الناس يقولون العديد من الأشياء. وعلى ذلك كان السوفييت مرتبكين غالباً بشأن ما يريده الأمريكان.

أهداف الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى فى الحرب الباردة

طالما اتهم السوفييت بتبنى سياسات توسعية، وأنهم قوة ثورية أكثر من قوة محافظة على الأمر الواقع. وكان الإتحاد السوفييتى يتجه أيضاً إلى السعى وراء تحقيق أهداف ملموسة مثل الاستيلاء على أراضى، بينما كان الأمريكان يميلون لتحقيق أهداف مجردة أو غير ملموسة مثل تأسيس الوضع العام للسياسة الدولية. ويمكن أن نلحظ هذه التوجهات فى مطالب كل من ستالين و تشرشل و روزفلت فى مؤتمر يالتا. فقد كان ستالين واضحاً فى مطالبه، وهى الاستيلاء على بولندا و ألمانيا أما تشرشل فأراد استعادة قوة فرنسا لتساعد على توازن القوى مع السوفييت فى حالة انسحاب أمريكا. أما روزفلت فقد أراد تأسيس الأمم المتحدة وبناء نظام اقتصادى عالمى مفتوح؛ وتختلف هذه الأهداف فى كونها ملموسة اختلافاً كبيراً. فمن بعض النواحى كانت أهداف ستالين فيما بعد الحرب أهدافاً كلاسيكية للإمبريالية الروسية، فقد أراد المحافظة على المكاسب التى حققها فى معاهدته مع هتلر. وقائمة طلباته يمكن أن تكون مألوفة لبطرس الأكبر.

شعر البعض من الأمريكان أن السوفييت يتبنون توجهات توسعية مثلهم فى ذلك مثل هتلر فى رغبته فى فرض هيمنته على العالم. وقال آخرون إن التوجهات السوفييتية كانت أمنية أساساً، أى أن توسعاتهم كانت دفاعية. وقد اختلفت التوسعات السوفييتية عن تلك التى تبناها هتلر فى عنصرين، أولاً : لم تكن توسعات حربية، فالسوفييت لم يريدوا الحرب. وحين قام هتلر بغزو بولندا كان يخشى أن يعرضوا عليه ميونيخ أخرى بدلاً من الحرب التى كان يريدها لتحقيق المجد للفاشية. وهناك اختلاف آخر وهو أن الإتحاد السوفييتى كان دولة تنتهز الفرصة بحذر ولم تكن مغامرة بطبيعتها. وقد اعتبرت الانتهازية من خطايا الشيوعية لأنها قد تخل بالمسار المتوقع للتاريخ؛ إذ لم يكن الإتحاد السوفييتى فى أثناء الحرب الباردة ذا نزعات حربية يتسم بالاندفاع الذى اشتهر به هتلر.

وعلى الرغم من ذلك، فهناك بعض المشكلات فى وصف السلوك السوفييتى على أنه دفاعى

> سوف يكون من المبالغة أن نقول إن السلوك الأمريكى بدون معاونة وبمفرده كان يمكنه ممارسة قوة الحياة والموت إزاء الحركة الشيوعية ويؤدى إلى السقوط المبكر للقوة السوفييتية فى روسيا. ولكن كان للولايات المتحدة القدرة على أن تزيد بشكل هائل التوترات التى يجب أن تعمل فى ظلها السياسة السوفييتية، وتملى على الكرملين درجة كبيرة جداً من الاعتدال والحذر أكثر مما أقدمت على ملاحظته فى السنوات الأخيرة، وعن طريق ذلك يمكن الترويج للنزعات التى يجب أن تجد لها منفذاً من خلال إما انهيار أو التلاشى التدريجى للقوة السوفييتية. .
>
> ـ جورج كينان، «مصادر السلوك السوفييتى»[6]

محض. فكما نعلم من الحروب البيلوبونيزية، فإنه من الصعب فى ظل نظام ثنائى الأقطاب التمييز بين الهجوم والدفاع. حيث أن بعض الإجراءات قد يكون لها دوافع دفاعية، ولكنها تبدو وكأنها تمثل تهديداً للطرف الآخر. وعلاوة على ذلك، فتاريخ التوسعات الدفاعية أو الإمبريالية طويل. فعلى سبيل المثال، قامت بريطانيا فى القرن التاسع عشر بغزو مصر لحماية الطرق البحرية للهند. وبعد استيلائها على مصر، شعرت بحاجتها لضم السودان لحماية مصر؛ ثم كان عليها أن تستولى على أوغندا لحماية السودان. وبعد ضمها لأوغندا وجدت أنه من الضرورى الاستيلاء على كينيا لبناء خط سكة حديد لحماية أوغندا. فالشهية تزداد مع الأكل مثل استخدام معضلة الأمن لتبرير المزيد والمزيد من التوسع. أما شيوعية الإتحاد السوفييتى فقد أضافت بعداً أيديولوجياً لتوسعاتها، وهو تحرير الطبقات العاملة فى كل بقاع الأرض، مما أكسب توسعاتها شرعية أكبر. وباختصار كان الإتحاد السوفييتى توسعياً خلال الحرب الباردة، ولكن بحذر وانتهازية فى نفس الوقت.

الاحتواء

فماذا عن الأهداف الأمريكية؟ فى أثناء الحرب الباردة أراد الأمريكيون احتواء الشيوعية السوفييتية لخلق نظام عالمى جديد يتمتع بالحرية الاقتصادية والسياسية، غير أن الاحتواء انطوى على عنصرين كبيرين غامضين. أولهما تحديد الغاية، وما إذا كان الهدف أو الغاية هو احتواء القوة السوفيتية أم الشيوعية. أما الثانى فتمثل فى الوسائل. هل تنفق الموارد للحيلولة دون أى توسعات سوفييتية، أم فى بعض المناطق الحيوية التى تبدو هامة وضرورية للحفاظ على توازن القوى. وقد نوقش هذان العنصران الغامضان للأهداف والوسائل بشدة قبل الحرب الكورية. وكان جورج كينان يعارض فى التوسع فى مفهوم الاحتواء الذى دعا إليه ترومان، فقد كان مفهومه عن الاحتواء شبيهاً بالدبلوماسية التقليدية الذى يقضى باستخدام القليل من الوسائل العسكرية، ويتسم بالانتقائية. وتعتبر يوغوسلافيا التى كان يحكمها نظام شيوعى بزعامة جوزيف تيتو مثالاً جديداً فى هذا الصدد. ففى عام ١٩٤٨ انشق تيتو عن ستالين بسبب الجهود السوفييتية لبسط سيطرتها على سياسة يوغوسلافيا الخارجية، بما فى ذلك مساعدتها للشيوعيين اليونانيين. فمن وجهة النظر الأيديولوجية لسياسة «الاحتواء»، لم يكن من المفروض أن تقدم الولايات المتحدة أية مساعدات ليوغوسلافيا لأنها دولة شيوعية. ولكن من وجهة نظر سياسة توازن القوى؛ فمن الضرورى تقديم مساعدات أمريكية لها لإضعاف الإتحاد السوفييتى. وهذا ما فعلته الولايات المتحدة، حيث أمدت حكومة يوغوسلافيا الشيوعية الشمولية بالعون العسكرى، على الرغم من إعلان ترومان أن هدف أمريكا هو حماية الشعوب الحرة فى كل أرجاء المعمورة.

ولكن بعد الحرب الكورية بدأ مفهوم كينان عن سياسة الاحتواء يفقد مصداقيته. وبدا أن تنبؤات الوثيقة السرية حول التوسع السوفييتى لها ما يبررها. فقد ظهر أن الشيوعية كتلة واحدة بعد دخول الصين فى الحرب الكورية، وأكدت سياسة الاحتواء على الهدف الأيديولوجى بمنع انتشار الشيوعية. ومن هذا المنطلق ارتكبت الولايات المتحدة خطأً فادحاً بتورطها فى حرب فيتنام الأهلية. فعلى مدى عقدين من الزمان، ظلت الولايات المتحدة تسعى للحد من الانتشار الشيوعى فى فيتنام، وهو أمر كلفها حياة ٥٨٠٠٠ من الجنود الأمريكيين، بالإضافة إلى حوالى مليون فيتنامى، خسائر وصلت إلى ٦٠٠ مليار دولار، ناهيك عن القلاقل الداخلية والتى حدت من التأييد لسياسة الاحتواء. فبالإضافة إلى احتواء الشيوعية فى جنوب فيتنام، كانت الولايات المتحدة تخشى من أن الهزيمة ستضعف مصداقيتها فى التزاماتها، وبالتالى الاحتواء فى أماكن أخرى

من العالم. ومن المفارقات الغريبة أنه بعد هزيمة أمريكا وانسحابها من فيتنام عام ١٩٧٥، بدأ تنافس القوميات يدب بين الدول الشيوعية فى آسيا، وأثبت فاعليته فى الحفاظ على توازن القوى فى المنطقة.

بقايا الحرب الباردة؟

تم انتخاب دوايت أيزنهاور عام ١٩٥٢ رئيساً للولايات المتحدة بعد أن أعطى وعوداً انتخابية بإنهاء الحرب الكورية وتقليص النفوذ الشيوعى. وكان الحزب الجمهورى يجادل بأن سياسة الاحتواء تمثل تعايشاً يتسم بالجبن مع الشيوعية، ولكن المدخل السليم هو تقليص النفوذ الشيوعى فى العالم. وفى خلال ستة أشهر كان قد أصبح من الواضح أن الحد من المد الشيوعى يمثل مخاطرة غير مأمونة العواقب، لأنه قد يعجل بحرب نووية. وبعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ بدأ التجمد الذى ساد العلاقات السوفيتية الأمريكية فى أثناء الحرب الباردة يذوب. ففى عام ١٩٥٥، تم عقد لقاء قمة فى جنيف حيث وافق الطرفان على حياد النمسا. وفى عام ١٩٥٦ ألقى خروشوف بخطاب سرى أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى، يفضح فيه جرائم ستالين. ولكن الخطاب تسرب، مما أسهم فى حدوث حالة من الاضطراب فى منطقة النفوذ السوفييتى فى أوروبا الشرقية، حيث حاولت المجر القيام بثورة، إلا أن الجيش السوفييتى تدخل لإبقائها داخل المعسكر الشيوعى.

وقرر خروشوف أنه بحاجة إلى إخراج أمريكا من برلين، والتوصل إلى تسوية نهائية للحرب العالمية الثانية، حتى يستطيع تعزيز القبضة السوفييتية على شرق أوروبا والاستفادة من حركات التحرر من الاستعمار فى العالم الثالث. ولكن أسلوبه وجهوده فى التفاوض مع الولايات المتحدة كان يعيد إلى الذاكرة أسلوب القيصر فى محاولة إرغام البريطانيين على التفاوض قبل ١٩١٤، والذى كان مخادعاً ومراوغاً. وكانت جهود حث الولايات المتحدة على الموافقة تأتى بنتائج عكسية؛ حيث فشل خروشوف فى أزمة برلين من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦١، وكرر الفشل فى أزمة الصواريخ الكوبية.

كما سوف نرى لاحقاً أصبح الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة على شفا الحرب النووية فى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، مما جعل كل منهما يزعج الآخر، ودخلاً فى مرحلة جديدة فى العلاقات الثنائية. ومنذ عام ١٩٦٣ وحتى عام ١٩٧٨، كان هناك انفراج تدريجى أو علاقات خالية

من التوتر. أما بعد أزمة الصواريخ الكوبية، تمخضت مفاوضات الحد من التسلح عن اتفاقية منع محدود للتجارب النووية والتى حدت من التجارب النووية فى الجو فى عام ١٩٦٣، ومعاهدة حظر الانتشار النووى عام ١٩٦٨. وبدأت التجارة فى النمو التدريجى وبدأ التوسع فى الوفاق. وقد وجهت حرب فيتنام انتباه أمريكا بصورة أكبر للتهديد القادم من الصين الشيوعية.

وفى الفترة من عام ١٩٦٩ حتى عام ١٩٧٤، استخدمت إدارة الرئيس نيكسون سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء. فبعد أزمة الصواريخ الكوبية، بدأ السوفييت فى تعزيز قواتهم العسكرية وحققوا تعادلاً فى الأسلحة النووية. وقد أزالت حرب فيتنام أوهام الرأى العام الأمريكى بشأن تدخلات الحرب الباردة. وتلخصت استراتيجية نيكسون (١) فى عقد مفاوضات حول الحد من التسلح الاستراتيجى للاحتفاظ بالعلاقات النووية فى حالة تعادل نسبى (٢)، إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، وهكذا يخلق توازن قوى ثلاثى الأبعاد فى آسيا بدلاً من جمع السوفييت والصينيين معاً؛ (٣) زيادة حجم التجارة مع الإتحاد السوفييتى للجميع بين الجزرة والعصا فى العلاقات بين الولايات المتحدة والسوفييت؛ (٤) اللجوء إلى أسلوب الربط بين أجزاء السياسة المختلفة. وكانت ذروة الوفاق بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣، ولكنه لم يدم طويلاً.

وقد أدت الحرب فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣، ومساعدة السوفييت للحركات المناهضة للغرب فى أفريقيا، إلى خلق حالة من سوء الشعور حول «من ضلل الآخر». فقد أسهمت السياسة الداخلية الأمريكية فى انحسار الوفاق فى العلاقات الأمريكية السوفييتية، حين حاول المشرع الأمريكى مثل السيناتور هنرى جاكسون الربط بين التجارة مع الإتحاد السوفييتى، وبين احترام حقوق الإنسان، أكثر من التصرف على أساس توازن القوى. وفى عام ١٩٧٥، حين تم جلاء البرتغال عن أنجولا وموزمبيق، قام السوفييت بنقل قوات كوبيه لضمان استمرار حكومات ذات توجهات شيوعية فى السلطة فى هذه المنطقة. وبحلول حملة الرئاسة الانتخابية الأمريكية فى عام ١٩٧٦، لم يستخدم الرئيس جيرالد فورد كلمة الوفاق مطلقاً. أما خلفه جيمى كارتر فقد حاول استمرار الوفاق مع السوفييت فى العامين الأولين من بداية حكمه، إلا أن الإتحاد السوفييتى (وكوبا) تورطوا فى الحرب الأهلية الأثيوبية، واستمر السوفييت فى بناء قوتهم الدفاعية، وفى ديسمبر عام ١٩٧٩ وجه السوفييت الضربة القاصمة لسياسة الوفاق لأفغانستان.

فلماذا عادت روح العداء لتسود العلاقة بين البلدين؟ يتمثل أحد الأسباب التى أدت إلى هذه الحال فى أن كلا الطرفين كانا ينتظران من سياسة الوفاق أفضل مما يمكن أن تقدمه. وفوق ذلك كانت هناك ثلاثة اتجاهات فى السبعينيات أدت إلى الحد من فاعلية هذه السياسة، وهى أن

الإتحاد السوفييتي رفع ميزانية الدفاع بنسبة ٤٪ سنوياً لتعزيز دفاعه، وإضافة صواريخ ثقيلة جديدة؛. مما أثار مخاوف وقلق مخططى الدفاع الأمريكان. وثانياً: تدخل السوفييت فى أنجولا وأثيوبيا وأفغانستان. فقد شعر الإتحاد السوفييتى أن تصرفاته لها ما يبررها بدعوى ما أسموه تغيير «علاقات القوة المتبادلة» عبر التاريخ، باعتقادهم أن التاريخ يتجه فى الاتجاهات التى تنبأت بها الماركسية اللينينية. وثالثاً: التغيرات التى طرأت على السياسة الداخلية الأمريكية، والتى تمثلت فى الاتجاه اليمينى الذى مزق التحالف المؤيد للحزب الديمقراطى. وكانت نتيجة التفاعل بين الممارسات السوفييتية وتوجهات السياسة الأمريكية هو تأكيد مفهوم استمرار الحرب الباردة، وأن سياسة الوفاق لا يمكن لها أن تستمر. وعلى أية حال لم تكن روح العداء التى سادت العلاقات فى الثمانينيات هى عودة للحرب الباردة فى الخمسينيات. وحتى عندما وصف الرئيس رونالد ريجان الإتحاد السوفييتى بأنه «إمبراطورية الشر»، كان يخطط للحد من التسلح. وكذلك فقد كانت حركة التجارة فى تزايد، ولا سيما تجارة الحبوب، وكانت هناك اتصالات مستمرة بين الطرفين. وتوصلت القوى العظمى إلى عدة قواعد تتسم بالحكمة، منها الاتفاق على عدم شن حرب مباشرة، وعدم اللجوء لاستخدام السلاح النووى، واستمرار مفاوضات الأسلحة والحد من التسلح النووى، فقد كانت نوعاً مختلفاً من الحرب الباردة فى الثمانينيات عنها فى الخمسينيات.

نهاية الحرب الباردة:

متى انتهت الحرب الباردة؟ بما أن أصول تلك الحرب كانت متصلة إلى حد بعيد بتقسيم أوروبا بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى، فيمكن أن يؤرخ بنهاية هذا التقسيم أى فى عام ١٩٨٩. عندما لم يلجأ الإتحاد السوفييتى للقوة لتأييد الحكومة الشيوعية فى ألمانيا الشرقية، وباختراق الجموع المتهللة لسور برلين فى نوفمبر ١٩٨٩، يمكن أن يقال إن الحرب الباردة قد انتهت.

ولكن لماذا انتهت؟ يقول البعض إن السبب وراء ذلك هو نجاح سياسة الاحتواء. وقد صرح جورج كينان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة أنه إذا استطاعت الولايات المتحدة الحيلولة دون التوسع السوفييتى فلن تكون هناك نجاحات تغذى الأيدلوجية وستذبل الشيوعية السوفييتية تدريجياً. وستظهر أفكار جديدة وستدرك الشعوب أن الشيوعية ليست هى موجة المستقبل، وأن التاريخ ليس فى جانبهم. ومن منطلق نظرة عامة أكبر كان كينان على حق. ولكن السؤال المحير يتمثل فى هذا التوقيت: لماذا عام ١٩٨٩؟ لماذا استمرت أربعة عقود؟ ولماذا استغرقت كل هذا

الوقت لكى تنحسر؟ أو بمعنى آخر لماذا لم تستمر عشر سنوات أخرى؟ لقد كان الاحتواء فعالاً، ولكنه لا يعطى الإجابة الكاملة.

والتفسير الآخر، هو التوسع الإمبريالى المفرط. ويقول المؤرخ بول كنيدى إن الإمبراطوريات تفرط فى التوسع، حتى أدى هذا التمادى فى التوسع إلى استنزاف قوى الإمبراطوريات الداخلية. وبتوجيه ما يوازى ربع اقتصاده للدفاع والشئون الخارجية (وذلك مقارنة بنسبة الستة بالمائة من الاقتصاد الأمريكى فى الثمانينيات، كان الإتحاد السوفييتى مفرطاً فى التوسع. ولكن كنيدى يستطرد فى قوله بأن أياً من الإمبراطوريات متعددة الجنسيات التى أفرطت فى التوسع عبر التاريخ ما كانت لتتراجع إلى قاعدتها العرقية، إلا حين تلحق بها الهزيمة، أو تضعف بسبب حرب كبرى بين القوى. ولكن الإتحاد السوفييتى لم ينهزم ولم يضعف فى أى من تلك الحروب. أما التفسير الثالث فيقول إن بناء القوة العسكرية الأمريكية فى الثمانينيات دفع الإتحاد السوفييتى للاستسلام فى الحرب الباردة. ويصدق هذا الكلام فى حدود سياسة الرئيس ريجان التى أوضحت مدى الإفراط فى التوسعات السوفييتية، ولكنه لا يقدم إجابة عن السؤال الأساسى. ففى المقام الأول لم يكن لبناء القوة العسكرية الأمريكية فى المراحل السابقة مثل هذا الأثر. مرة أخرى، لماذا عام ١٩٨٩؟ يجب البحث إذن عن أسباب أعمق، حيث أن الاعتقاد بأن البلاغة والسياسة الأمريكية فى الثمانينيات كانت هى السبب الرئيسى لانحدار نفوذ الإتحاد السوفييتى مثل الاعتقاد بأن أذان الديك قبل طلوع الفجر هو الذى جعل الشمس تشرق.

ومن الممكن أن نحصل على رؤية أوضح عن نهاية الحرب الباردة، إذا نظرنا إلى الأنواع الثلاثة من الأسباب وهى أسباب معجلة مباشرة، وأسباب متوسطة، وأسباب عميقة. وأهم الأسباب المباشرة لنهاية الحرب الباردة، يرجع إلى شخص واحد وهو ميخائيل جورباتشوف. فقد أراد إدخال إصلاحات على الشيوعية، وليس استبدالها. غير أن الإصلاح تنامى وتحول إلى ثورة نابعة من أسفل وليست محكومة من أعلى. ففى سياسته الداخلية والخارجية قام جورباتشوف بعدة إجراءات عجلت بالإنحدار السوفييتى الذى كان قد بدأ وأسرع. وبنهاية الحرب الباردة وحين تولى السلطة عام ١٩٨٥. حاول جورباتشوف أن ينظم الشعب السوفييتى كوسيلة للتغلب على الكساد الاقتصادى. وعندما لم يفلح التنظيم فى حل المشكلة، قدم فكرة البيريسترويكا أو إعادة الهيكلة، ولكنه لم يستطع الهيكلة من القمة بسبب مقاومة البيروقراطيين لأوامره. ولزعزعة البيروقراطيين استخدام استراتيجية الجلاسنوست، أى المناقشة الحرة والتحول إلى الديمقراطية. وبالتنفيس عن استياء الجماهير من الطريقة التى كان يعمل بها النظام سيضغط على

البيروقراطيين وتتمكن البيريسترويكا من العمل ولكن بمجرد إتاحه الفرصة للمواطن الروسى للحصول على قدر من الديمقراطية والتعبير عن رأيه قال كثير من الناس «نريد الخروج. فلا يوجد نمط جديد للرجل السوفييتى. إن هذه طبقة حاكمة إمبريالية ونحن لا ننتمى لهذه الإمبراطورية». فأطلق جورباتشوف العنان لتفكك الإتحاد السوفييتى والذى أصبح أكثر وضوحاً بعد الانقلاب الفاشل الذى قام به رجال العهد القديم فى أغسطس ١٩٩١. وفى ديسمبر عام. ١٩٩١ لم يصبح للإتحاد السوفييتى وجود.

وكذلك أسهمت سياسة جورباتشوف الخارجية، والتى أطلق عليها «الفكر الجديد»، فى وضع نهاية للحرب الباردة. وتضمنت هذه السياسة عنصرين هامين. هما مفهوم «الأمن الجماعى» وهو مفهوم يدعو إلى توحيد الجهود لتوفير الأمن الجماعى وبذلك تختفى المعضلة الأمنية التقليدية. وقد قال جورباتشوف ومن حوله الناس إنه فى عالم يتزايد فيه الاعتماد المتبادل، يصبح الأمن قائماً أو غير قائم، ويمكن للجميع أن يستفيدوا من خلال التعاون. إن الخطر الناتج عن التهديد النووى يعنى تدمر جميع الأطراف معا إذا أفلت زمام لمنافسة. وبدلاً من محاولة بناء كل ما يمكن من الأسلحة النووية، أعلن جورباتشوف مبدأ «الكفاية» الذى يضم أقل عدد ممكن للدفاع. أما العنصر الثانى من سياسة جورباتشوف الخارجية فكان نظرته إلى أن السياسة التوسعية عندما توزن سيتبين أنها سياسة مكلفة أكثر منها مربحة. فقد كانت السيطرة السوفييتية على إمبراطورية فى أوروبا الشرقية مكلفة للغاية وتقدم القليل جداً من المكاسب، وكذلك فقد ثبت أن الغزو السوفييتى لأفغانستان كان كارثة مكلفة؛ حيث لم يعد هناك حاجة لفرض النظام الشيوعى الاشتراكى كوسيلة لضمان أمن الحدود السوفييتية.

وهكذا وقبل حلول صيف ١٩٨٩، بدأت شعوب أوروبا الشرقية تحصل على قدر أكبر من الحرية. فسمحت المجر لمواطنى ألمانيا الشرقية بالهروب عن طريقها إلى النمسا. وقد وضع نزوح الألمان الشرقيين ضغطاً كبيراً على حكومة ألمانيا الشرقية. ولم يعد لدى حكومات أوروبا الشرقية القدرة ولا دعم الإتحاد السوفييتى لإخماد المظاهرات. وفى نوفمبر، تم اختراق «سور برلين»، وهو نهاية درامية لتصاعد الأحداث على مدى فترة قصيرة. ويحق لنا القول إن كل هذه الأحداث كانت نتيجة لحسابات جورباتشوف الخطأ، حيث توهم أنه من الممكن إدخال بعض الإصلاحات على الشيوعية، ولكنه فى واقع الحال فى محاولة إصلاحها قام بإحداث خرق صغير فيها. وكأى خرق صغير فى سد، يبدأ الضغط المكبوت فى الخروج فيزيد حجم الفتحة وينهار النظام كله.

ولكن يظل السؤال لماذا عام ١٩٨٩؟ ولماذا في ظل هذا القائد؟ إلى حد ما، كان جورباتشوف من مصادفات التاريخ. ففي بداية الثمانينيات توفي ثلاثة زعماء سوفييت كبار السن في وقت قصير، ولم يتمكن الجيل الأصغر الذي ظهر في ظل خروشوف، الذي يسمى جيل ١٩٥٦، من الحصول على فرصة إلا في ١٩٥٨. ولكن لو كان أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي قد اختاروا منافساً آخر لجورباتشوف أكثر تشدداً، فقد كان من المحتمل أن يتأخر انحلال الإتحاد السوفييتي عقداً آخر من الزمان. فلم يكن من الضروري أن ينهار بهذه السرعة؛ ولكن شخصية جورباتشوف نفسه تفسر أغلب أسباب التوقيت.

أما من حيث الأسباب المتوسطة فقد أصاب كل من كينان وكنيدي الهدف. وهناك سببان هامان هما الأفكار الليبرالية والإفراط في التوسع الاستعماري. فقد كانت أفكار الانفتاح والديمقراطية الجديدة التي نادى بها جورباتشوف أفكاراً غربية تبناها جيل ١٩٥٦. وساعد على انتشار الأفكار الليبرالية سهولة الاتصال بين أرجاء العالم، وتأثير مثال النجاح الاقتصادي الغربي زاد من إغرائها. أما عن الإفراط في التوسع الاستعماري فقد أثرت ميزانية الدفاع على جوانب أخرى في المجتمع السوفييتي. فقد تدهورت الخدمات الصحية وزادت معدلات الوفيات، وهي سابقة لم تحدث من قبل في دولة متقدمة. وبمرور الوقت أحس العسكريون بالأعباء الثقيلة بسبب هذا الإفراط في التوسع الإمبريالي. وفي عام ١٩٨٤، أدرك قائد الأركان السوفييتي المارشال أوجاركوف أن الإتحاد السوفييتي بحاجة إلى قاعدة اقتصادية مدنية أفضل للانفتاح على تكنولوجيا وتجارة الغرب، ولكن في فترة الركود لم يكن القادة الطاعنون في السن على استعداد للاستماع، وتمت تنحية أوجاركوف عن منصبه.

وعلى ذلك فإن الأسباب المتوسطة والأفكار الليبرالية والإفراط في التوسع الإمبريالي مهمة، إلا أنه يجب الأخذ في الاعتبار الأسباب العميقة وهي انحدار العقيدة الشيوعية وفشل الاقتصاد السوفييتي. وقد كان فقد الشيوعية للشرعية على مدى فترة ما بعد الحرب ملحوظاً. ففي المرحلة المبكرة بعد عام ١٩٤٥ مباشرة كانت الشيوعية مغرية على نطاق واسع، فقد قاد كثير من الشيوعيين المقاومة ضد الفاشية في أوروبا، واعتقد كثير من الناس أن الشيوعية هي موجة المستقبل. وقد كسب الإتحاد السوفييتي كثيراً من القوة اللينة من أيديولوجية الشيوعية. ولكن نفوذه بدأ يضعف بصورة متزايدة بعد إلغاء الستالينية في ١٩٥٦ التي كشفت جرائمه ومن خلال ممارسات القهر في المجر في ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وفي بولندا عام ١٩٨١، إلى جانب تنامي الاتصالات الدولية بشأن الأفكار الليبرالية.

ووراء كل هذا، كان هناك أيضاً انحدار الاقتصاد السوفييتى الذى يعكس القدرة المتناقصة لنظام التخطيط المركزى السوفييتى عن الاستجابة للتغيير فى الاقتصاد العالمى. وقد أنشأ ستالين نظاماً للتوجيه المركزى للاقتصاد، والذى ركز على الصناعات المعدنية الثقيلة. لقد كان هذا النظام يفتقد المرونة نظراً لعدم تنوع عناصره. وقد عمل على تكديس القوى العاملة بدلاً من تحويلها إلى خدمات صناعية متنامية. وكما أشار الاقتصادى جوزيف شومبيتر، فإن الرأسمالية تدمير مبتكر. ففى نهاية القرن العشرين أصبح التغيير التكنولوجى الأكبر فى الثورة الصناعية الثالثة هو دور المعلومات كأندر الموارد فى الاقتصاد، وكذلك لم يستطع النظام السوفييتى التعامل مع المعلومات، لأن السرية الشديدة للنظام السياسى تعنى أن تدفق المعلومات بطئ ومرهق.

ولم تستطع المنتجات السوفييتية مواكبة المواصفات العالمية. فقد شهدت نهاية القرن العشرين قدراً كبيراً من الاضطرابات فى الاقتصاد العالمى، إلا أن اقتصاد الغرب استطاع باستخدام آليات السوق تحويل العمالة إلى المجالات الخدمية، وإعادة تنظيم صناعاته الثقيلة، وإلى الدخول إلى عصر الكمبيوتر. ولم يستطع الإتحاد السوفييتى مسايرة التغيير. على سبيل المثال حين تولى جورباتشوف السلطة فى ١٩٨٥، كان الإتحاد السوفييتى يملك ٥٠ ألف كمبيوتر شخصى فى الوقت الذى تملك فيه أمريكا ٣٠ مليون كمبيوتر. وبعد أربع سنوات أصبح فى الإتحاد السوفييتى ٤٠٠,٠٠٠ كمبيوتر شخصى، وفى الولايات المتحدة ٤٠ مليوناً. فقد ثبت بالتجربة أن اقتصاديات السوق، والتوجهات الديمقراطية، أكثر مرونة فى الاستجابة للتطورات التكنولوجية عن النظام المركزى السوفييتى، الذى أسسه ستالين لعصر المداخن فى الثلاثينيات. ويقول أحد الاقتصاديين السوفييت إنه مع نهايات الثمانينيات كان حوالى ثمانية بالمائة فقط من الصناعة السوفييتية قادرة على المنافسة العالمية. ومن الصعب الاستمرار كقوة عظمى عندما يكون ٩٢٪ من الصناعة أقل من المستوى المطلوب.

ولقد كانت نهاية الحرب الباردة واحدة من أهم حوادث التغيير فى هذا القرن، مثلها فى ذلك مثل الحرب العالمية الثانية فى تأثيرها على تركيب النظام الدولى، ولكنها حدثت بدون حرب. وسوف نتناول فى الفصول القادمة معنى هذا على السياسة فى المستقبل. ولكن يبقى سؤال لماذا استمرت الحرب الباردة لفترة طويلة تكفى لانتهائها سلمياً؟ لماذا لم تتحول الحرب الباردة إلى حرب عالمية ثالثة؟

دور الأسلحة النووية:

لماذا لم تتحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة؟ يعتقد بعض المحللين أن المجتمعات المتقدمة تعلمت من دروس الحربين العالميتين الأولى والثانية، وببساطة تجاوزت الحروب. ويقول آخرون إن فترة السلام الممتدة فى النصف الثانى من هذا القرن كانت نتاج الأهداف التوسعية المحدودة التى سعت الدول العظمى لتحقيقها. بينما يقول آخرون إن السبب فى ذلك يرجع لاستقرار نظام دولى ثنائى الأقطاب تسود فيه دولتان تمثلان قطبى العالم بدلاً من سيادة حلفين قويين. ولكن أكبر جزء من الإجابة لدى أغلب المحللين يكمن فى الطبيعة الخاصة للسلاح النووى والردع النووى.

الفيزيقا والسياسة:

إن الدمار الرهيب الذى قد ينتج عن السلاح النووى، فوق ما يصدقه العقل، إن انفجار مليون طن من المواد النووية كفيل بتسخين الجو ١٠٠ مليون درجة مئوية أي ما يوازى من أربعة إلى خمسة أضعاف درجة حرارة مركز الشمس. أما القنبلة التى ألقيت على هيروشيما عام ١٩٤٥ فقد كانت صغيرة نسبياً، لقد كانت توازى ١٥,٠٠٠ طن من مادة «تى إن تى»، أما الآن فتستطيع الصواريخ الحالية حمل ثلاثين ضعفاً لهذه الطاقة التفجيرية. وفى الواقع يمكن وضع جميع القوى التفجيرية التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية لتكوين قنبلة واحدة قوتها ٣ ميجاتون يستطيع حملها صاروخ كبير عابر للقارات. وبحلول عقد الثمانينيات من هذا القرن، كان بحوزة الإتحاد السوفييتى والولايات المتحدة أكثر من ٥٠ ألف سلاح نووى.

إن بعض الآثار الفيزيقية للانفجارات النووية مؤكدة. وعلى سبيل المثال تقول نظرية «الشتاء النووى» أن الحرب النووية ينتج عنها أتربة وكربون من شأنها أن تحول بين النباتات وبين التمثيل الضوئى. وهذا يعنى نهاية الحياة على الأرض كما نعرفها. فقد أثبتت دراسة أصدرتها الأكاديمية القومية للعلوم أن الشتاء النووى ممكن، ولكنه غير مؤكد. حيث أن هذه النتيجة تعتمد إلى حد بعيد على ما إذا كانت الأسلحة النووية موجهة إلى مدن، أم إلى أسلحة أخرى. وقد ينتج عن احتراق المدن دخان يحتوى على كمية كبيرة من الكربون إلى حد أن يحجب ضوء الشمس، ولكن المدة التى يستمر فيها الدخان فى الجو غير مؤكدة وإذا انفجرت القنابل النووية فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية فهل ينتقل الدخان إلى النصف الجنوبى؟ يجادل بعض المتشككين أن

أسوأ النتائج لن تكون شتاء نوويا ولكن خريفاً نوويا؟ ولكن ومع ذلك فإن الأمر الأكيد هو أن اندلاع أى حرب نووية ستقضى الحياة المدنية فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية على الأقل. وفى تقرير الأساقفة الكاثوليك لعام ١٩٨٣ عن الأسلحة النووية قالوا فى قليل من المغالاة «نحن أول جيل منذ التكوين لديه القدرة على تدمير ما خلق الله»[8].

وقد أحدثت الأسلحة النووية تغيرات فى طبيعة الحروب. إلا أنها لم تغير الأسلوب الأساسى الذى ينظم العالم. فالنظام الفوضوى للعالم الذى لا تترأسه حكومة عليا استمر حتى فى العصر النووى. وعندما اقترحت الولايات المتحدة خطة باروخ بإنشاء رقابة عالمية على الأسلحة النووية، نظر الإتحاد السوفييتى إلى ذلك على أنه مجرد مؤامرة أمريكية أخرى. وبعد هذا الفشل، أبدى ألبرت أينشتاين أسفه أن كل شىء قد تغير إلا تفكيرنا. وربما يكون من المشكوك فيه قوله «إن الفيزيقا أسهل من السياسة».

ولم يكن للأسلحة النووية آثار أكثر مأساوية بعد عام ١٩٤٥ مباشرة نتيجة لأسباب سياسية وعسكرية. فأولاً: تفوقت القنابل الذرية الأولى على إمكانية التدمير للأسلحة التقليدية. فقد أودت الحرائق الناتجة عن قصف درسدن بألمانيا بحياة الكثيرين من ضحايا قنبلة هيروشيما. ولم يكن هناك العديد من الأسلحة النووية آنذاك. حيث كانت أمريكا تملك سلاحين نوويين فقط ضمن ترسانتها الحربية عام ١٩٤٧، وصل إلى ٥٠ عام ١٩٤٨. وقد شعر كثيرون من المخططين العسكريين أن القنابل الذرية لا تختلف كلية، ولكنها مجرد امتداد لأسلحة الحرب التقليدية.

أدى التنافس بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى إلى إبطاء التغيير فى التفكير السياسى. فلم يكن لدى الإتحاد السوفييتى ثقة فى الأمم المتحدة بسبب اعتمادها إلى حد كبير على الولايات المتحدة. ولم تكن الولايات المتحدة تستطيع إجبار الإتحاد السوفييتى على التعاون لأن أوروبا كانت بمثابة الرهينة بين البلدين. فإذا هددت أمريكا بشن حرب نووية يستطيع السوفييت التهديد بغزو أوروبا بالقوات التقليدية. وكانت النتيجة تجمد الموقف. ولم تكن النتائج الفيزيقية الثورية للتكنولوجيا النووية كافية لإحداث تغيير فى الأساليب التى تتعامل بها الدول فى ظل نظام فوضوى.

أما المرحلة الثانية من الثورة النووية فكانت عام ١٩٥٢ حين تم اختبار القنبلة الهيدروجينية لأول مرة. وهى قنبلة تعتمد على طاقة الاندماج الناتجة عن اندماج الذرات فى ذرة واحدة، بدلاً من انشطارها كما كان يحدث فى القنابل الانشطارية فى السابق. وزادت القنبلة الهيدروجينية من كمية الدمار المحتمل الناتج عن استخدام سلاح واحد. وقد حدث الانفجار الأكبر على وجه

الأرض فى عام ١٩٦١ حين قام السوفييت بتفجير قنبلة هيدروجينية بقوة ٦٠ ميجاتون وهى طاقة تصل إلى عشرين ضعفاً لقوة الانفجار التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية.

ومن الغريب أن التغيير الأكثر أهمية الذى صاحب إنتاج القنبلة الهيدروجينية هو التصغير. فقد جعل الاندماج من الممكن إطلاق كميات كبيرة من قوة التدمير فى عبوات صغيرة جداً. وقد كانت النظم التى بنيت لحمل القنابل الذرية فى أطوارها المبكرة تزيد فى الحجم وتشغل حيزاً أكبر كلما زادت القنابل فى الحجم. وقد كانت قاذفة القنابل ب ٣٦ B-36 طائرة كبيرة ذات ثمانية محركات مع حيز واحد كبير يستوعب قنبلة واحدة، أما القنبلة الهيدروجينية فكانت تستطيع وضع نفس الطاقة التدميرية فى عبوة صغيرة. وبمجرد وضع هذه القوة التدميرية فى مقدمة صاروخ باليستى، يمكن أن تقع حرب ذرية عابرة للقارات مع فترة إنذار ثلاثين دقيقة فقط فى مقابل ثمانى ساعات استغرقتها حاملة القنابل ب ـ ٣٦ لتقطع نفس المسافة.

وقد كان من جراء تضاعف القوة المدمرة للقنبلة الهيدروجينية أنها زادت من سوء عواقب أى حرب نووية، فلم تعد الحرب مجرد امتداد للسياسة بوسائل أخرى. وقد قال كارل فون كلاوزويتس فيلسوف الحرب فى القرن التاسع عشر أن الحرب عمل من أعمال السياسة، وعلى ذلك فإن الحرب المطلقة غير معقولة.. وأصبحت القوى المدمرة للاستخدام النووى تعنى وجود وعدم تناسب بين الوسائل العسكرية ومعظم الأهداف السياسية التى تسعى أى دولة لتحقيقها. وقد أدى هذا الفصل بين الغاية والوسيلة إلى نوع من الشلل فى استخدام الوسائل القصوى للقوة فى معظم المواقف. ولم تستخدم الأسلحة النووية منذ عام ١٩٤٥، ومن هنا كان النظر إلى السلاح النووى مقيداً. فهو قوى جداً وغير متناسب على الإطلاق.

وقد كان لإنتاج القنبلة الهيدروجينية أربعة آثار سياسية هامة، على الرغم من عدم إسهامها فى إحداث أى تغيير فى النظام الفوضوى الذى يمارس فيه العالم أعماله. أولاً: أحيت من جديد مفهوم الحرب المحدودة. فقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تغييراً فى نوع الحروب من تلك المحدودة التى كانت تحدث فى القرن التاسع عشر إلى حروب عالمية، تمثلت فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، واللتين أودتا بحياة الملايين. وفى منتصف القرن العشرين، كان المحللون يشيرون إلى القرن العشرين على أنه «قرن الحروب الشاملة». ولكن الحرب فى النصف الثانى من القرن العشرين شهد عودة للنمط القديم من الحروب التى حدثت فى القرنين الثامن عشر. والتاسع عشر فعلى سبيل المثال، كلفت حربا كوريا وفيتنام الولايات المتحدة حياة ٥٥٠٠٠ جندى أمريكى. غير أن أمريكا والإتحاد السوفييتى قبلا الهزيمة فى حربى أفغانستان وفيتنام،

بدلاً من استخدام الوسائل العسكرية القصوى.

ثانياً: حلت الأزمات محل الحرب المركزية والتى كانت تمثل مرحلة إظهار الحقائق. ففى الماضى كانت الحروب هى النقطة التى عندها تكشف جميع الأطراف أوراقها. ولكن فى العصر النووى أصبحت الحروب مخربة جداً، وأصبحت نقطة الصراحة خطيرة جداً. وفى أثناء الحرب الباردة لعبت أزمات برلين، والصواريخ الكوبية، والشرق الأوسط فى أوئل السبعينيات من القرن العشرين دوراً موازياً لدور الحرب، أى الوقت الذى يظهر فيه الربط الحقيقى للقوات فى القوة العسكرية. ثالثاً: جعلت الأسلحة النووية سياسة الردع استراتيجية أساسية. أصبح من الضرورى تنظيم القوة العسكرية بهدف إثارة الخوف مسبقاً حتى يمكن ردع الهجوم. وفى الحرب العالمية الثانية اعتمدت الولايات المتحدة على قدرتها فى حشد قواتها العسكرية وآلتها الحربية بعد اندلاع الحرب، ولكن لم تصبح هذه السياسة نافعة فى عصر الحرب النووية التى يمكن أن تنتهى فى غضون ساعات.

أما الأثر السياسى الرابع، فيتمثل فى ظهور اسلوب الأمر الواقع فى حكمة وحذر القوى العظمى. فعلى الرغم من الاختلافات المريرة فى أيديولوجيات القوتين العظميين إلا أنهما كانتا حريصتين على مصلحة واحدة مشتركة، وهى تجنب الحرب النووية. ولجأ الطرفان فى أثناء الحرب الباردة إلى شن حروب بالوكالة أو غير مباشرة، ولكنهما لم تسعيا وراء مواجهة مباشرة. علاوة على ذلك، عملت الدولتان على خلق مناطق نفوذ. وعلى الرغم من أن أمريكا طالما تحدثت عن تقليص النفوذ الشيوعى فى أوروبا الشرقية فى الخمسينيات، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية لتحقيق هذا الغرض، ولم تتدخل عام ١٩٥٦ حين تمرد المجريون على الحكم الشيوعى خشية نشوب حرب نووية. وبالمثل، فباستثناء كوبا لم يتدخل الإتحاد السوفييتى فى النصف الغربى من الكرة الأرضية. وقد التزمت الدولتان بمبدأ ناشىء بعدم استخدام الأسلحة النووية. وأخيراً أدركت الدولتان أهمية إجراء اتصالات. فبعد أزمة الصواريخ الكوبية، أنشأت واشنطن وموسكو خط الاتصال الساخن حتى تتمكنا من إجراء اتصالات مباشرة بين القادة الأمريكان والسوفييت، كما قاموا بتوقيع عدة اتفاقات للحد من التسلح، تبدأ بمعاهدة الحظر الجزئى للتجارب النووية فى عام ١٩٦٣. وقد أصبحت مفاوضات الحد من الأسلحة وسيلة لمناقشة الاستقرار فى النظام النووى.

الأسلحة النووية والحرب الفيتنامية

عندما أصدر الرئيس كنيدى القرار الأول بزيادة الوجود العسكرى الأمريكى بشكل ملحوظ فى عامى ٦٢ ـ ١٩٦٣ .... كان فى مخيلته شيئان : ما كان سوف يحدث إذا لم يصدقه خروشوف فى أزمة برلين عامى ٦١ ـ ٦٢، وما كان سوف يحدث إذا لم يصدق خروشوف كنيدى فى أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٣؟

وأعتقد أننا ارتكبنا خطأ باستنتاج أن الصين من المحتمل ألا تتدخل فى الحرب الكورية فى عام ١٩٥٠، وأثر هذا فى القرار الأمريكى بعدم غزو فيتنام. وقال العسكريون أنهم يعتقدون أن الصين لن تتدخل، ولكن إذا كانت قد أقدمت فإنه من الممكن أن يؤدى ذلك إلى حرب نووية، وكان فى هذا فصل الخطاب.

ـ وزير الخارجية دين رسك[9]

توازن الرعب

أفرز السلاح النووى نوعاً غريباً من توازن القوى كان يطلق عليه أحياناً «توازن الرعب». وأصبحت اختبارات القوة نفسية أكثر منها مادية. واتبع الطرفان سياسة منع تفوق الطرف الآخر، ولكن النتيجة فى ظل هذا النظام كانت مختلفة عن الأنظمة السابقة. فعلى عكس نظام توازن القوى فى القرن التاسع عشر حيث كانت خمس دول عظمى تتداول الأحلاف، أصبح توازن القوة فى الحرب الباردة يدور فى فلك قوتين عظميين، تستطيع كل منها تدمير الأخرى فى لحظة.

ولكن المشكلات التى أثارتها معضلة الأمن التقليدية لم تنته فى ظل الرعب النووى، إلا أن القوى العظمى كانت تتصرف بحكمة وحذر على الرغم من اختلافاتهما الأيديولوجية. كان هذا الحذر من جانب الطرفين يماثل الاتصالات المستمرة التى كانت تتم بهدف إدارة توازن القوى، فى ظل النظام السابق متعدد الأقطاب فى القرن التاسع عشر. وفى نفس الوقت حاولت القوى

العظمى حساب موازين القوى كما كان يحدث فى الأيام التى كان فيها رجال الدولة يقارنون بين المقاطعات وقوات المشاة والمدفعية.

وقد تطابق توازن الرعب النووى مع فترة ثنائية الأقطاب. ويعرف بعض علماء السياسة مثل كينيث والتز ثنائية الأقطاب على أنها الأوضاع التى تمتلك فيها دولتان كبيرتان كل القوة تقريباً، ولكن هذا النوع من ثنائية الأقطاب الخالص نادر. والأغلب أن تظهر ثنائية الأقطاب فى التاريخ عندما تترابط التحالفات إلى حد فقد المرونة، كما حدث فى الحروب البيلوبونيزية. فعلى الرغم من أنها كانت دولاً مستقلة، إلا أن التحالفات حول أثينا وحول إسبرطة تجمعت في وضع ثنائى الأقطاب. وبالمثل عشية الحرب العالمية الأولى أصبحت نظم التحالف مترابطة ترابطاً محكماً على شكل ثنائى الأقطاب.

ويقول والتز إن ثنائية الأقطاب نوع ثابت من النظم لأنه يبسط الاتصالات والحسابات. ولكن من ناحية أخرى يفتقد هذا النظام للمرونة ويبالغ فى أهمية الصراعات الجانبية مثل حرب فيتنام. وكانت الحكمة المتعارف عليها فى السابق هى أن نظام ثنائية الأقطاب إما أن يزول أو ينفجر. فإذا كان الأمر كذلك، فلماذا لم تنفجر ثنائية الأقطاب بعد الحرب العالمية الثانية؟، ربما حدث ذلك بسبب الحذر الذى أفرزته الأسلحة النووية، والاستقرار الذى يرجعه والتز إلى النظام ثنائى الأقطاب الخالص الذى كان فى حقيقته نتيجة للقنبلة. وربما كان الرعب من السلاح النووى هو الذى أسهم فى إيجاد هذا الاستقرار من خلال «تأثير الكرة السحرية». فلنتخيل أنه فى أغسطس ١٩١٤ نظر كل من قيصر ألمانيا وقيصر روسيا وإمبراطور النمسا والمجر فى الكرة السحرية، ورأوا الصورة فى ١٩١٨: فقد كان يمكنهم أن يروا أنهم فقدوا عروشهم، وتقطعت أوصال إمبراطورياتهم، وملايين من البشر قد قتلوا. فهل كانوا سيدخلون الحرب فى عام ١٩١٤؟ يحتمل لا. إن معرفة الآثار الفيزيائية للأسلحة النووية قد تكون شبيهة لتأثير إعطاء ساسة الدول فى فترة ما بعد ١٩٤٥ كرة سحرية. وحيث أنه لا يوجد إلا القليل من الأهداف السياسية التى يمكن أن تكون مناسبة لهذا التدمير، فإنهم لن يرغبوا فى مخاطرة كبيرة. ولا شك أن الكرات السحرية قد تتحطم بوقوع حوادث أو بحسابات خاطئة، ولكن التشابه يشير إلى الأسباب التى جعلت ثنائية الأقطاب والأسلحة النووية تؤدى إلى أطول فترة من السلام بين القوى المركزية منذ بدء نظام الدولة الحديث (الرقم القياسى السابق كان من ١٨٧١ ـ ١٩١٤).

مشكلات الردع النووى

يعنى الردع أن تثنى خصمك عن القيام بفعل ما من خلال التخويف، وهو لم يظهر لأول مرة مع العصر النووى. فعلى مر التاريخ كانت الدول تبنى الجيوش وتكون التحالفات وتصدر تهديدات لردع دول أخرى عن الهجوم عليها. ولكن فى العصر النووى اعتمدت القوى العظمى على الإثناء من خلال التخويف، أكثر منه عن طريق الرفض بالدفاع. ويشجع الردع النووى منطق «إذا هاجمتنى ربما لا أستطيع منعك ولكنى سأرد بعنف يجعلك لا ترغب فى الهجوم أولاً». وهكذا صاغت الأسلحة النووية شكلاً جديداً لمفهوم قديم.

ومن الصعب إثبات فاعلية سياسة الردع. فهناك دائماً خطر وجود علاقة خاطئة بين السبب والنتيجة. فإذا قالت أستاذة أن محاضراتها تمنع دخول الفيلة داخل حجرة الدرس، فمن الصعب تفنيد هذه الدعاوى إذا لم يحضر أى فيلة لحجرة الدرس أصلاً. ولكن نستطيع التثبت منها من خلال اللجوء إلى الحقائق المضادة: ما مدى احتمال أن تأتى الفيلة إلى فصل دراسى؟ أما فيما يخص الردع النووى فالسؤال هو كيف كانت الحرب الباردة ستتحول إلى حرب ساخنة فى غياب السلاح النووى؟ يقول أستاذ العلوم السياسية جون موللر إن السلاح النووى غير ذى موضوع، وأنه لا يزيد على صياح الديكة. ويقول إن شعوب أوروبا قد تحولت عن الحرب كأداة سياسية بعد ما عانته من ويلات الحرب العالمية الأولى، وأن سبب السلام هو زيادة الشعور ببشاعة الحرب على الأقل فى العالم المتقدم. وطبقاً لرأى موللر يصبح هتلر انحرافاً ونوعاً نادراً من البشر لأنه لم يتعلم من أحداث الحرب الأولى، وكان على استعداد لشن حرب جديدة. غير أن معظم المحللين يرون أن السلاح النووى كان له دور كبير فى منع وقوع حرب عالمية ثالثة. حيث أن أزمات مثل أزمة برلين، وكوبا، وربما الشرق الأوسط كان من الممكن أن تتصاعد بحيث تستعصى على التحكم لو لم تعالج بحكمة غذتها تأثيرات الكرة السحرية لخطر الأسلحة النووية.

وهذا يثير العديد من الأسئلة، منها ، ما الذى يردع؟ فالردع المؤثر يقتضى القدرة على التدمير إلى جانب مصداقية اللجوء إلى السلاح. والمصداقية تعتمد على المصالح المشتركة فى النزاع. فعلى سبيل المثال يعتبر تهديد أمريكا بقصف موسكو رداً على هجوم بالأسلحة النووية أمراً محتملاً . ولكن ماذا إذا افترضنا أن الولايات المتحدة وجهت نفس التهديد لموسكو عام ١٩٨٠ إذا لم ينسحب السوفييت من أفغانستان؟ لا شك أن الولايات المتحدة كان لديها القدرة على ذلك، ولكن التهديد لن يكون مصدقاً لأن أمريكا ليس لها مصالح كبيرة فى أفغانستان. وكان

بإمكان السوفييت ببساطة شديدة التهديد بقصف واشنطن. وهكذا فالردع لا يرتبط بالقدرة فقط، ولكن بمدى مصداقية هذا الردع.

تقودنا مسألة المصداقية هذه إلى قضية أخرى وهى التمييز بين ردع تهديد للوطن وبين ردع تهديد موجه لدولة حليفة. فعلى سبيل المثال، لم تكن الولايات المتحدة تستطيع منع السوفييت من غزو أفغانستان من خلال الردع النووى، ولكن على مدى الأربعة عقود التى استمرت فيها الحرب الباردة، كانت واشنطن تهدد باستخدام السلاح النووى إذا هاجمت موسكو إحدى الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى فى غرب أوروبا. وعلى ذلك فإن البحث عن تأثيرات الأسلحة النووية فى مد مجال الردع ومنع الحرب، يقتضى أن ننظر إلى الأزمات الكبرى التى تمس المصالح العليا.

هل تستطيع أحداث التاريخ أن تجيب على الأسئلة الخاصة بآثار الأسلحة النووية؟ ليس تماماً ولكنها قد تفيد. فمنذ عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ كانت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة التى تملك سلاحاً نووياً ولكنها لم تستخدمه. وعلى ذلك فقد كان نوعاً من ضبط النفس حتى قبل ظهور الردع النووى المتبادل. ويرجع جزء من السبب إلى صغر حجم الترسانة النووية، وعدم فهم هذه الأسلحة الجديدة، وخوف أمريكا من أن يجتاح السوفييت كل أوروبا بقواتهم التقليدية الضخمة. ولكن بحلول عام ١٩٥٠، كان كل من الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى يملك أسلحة نووية، وكانت هناك العديد من الأزمات التى جعلت القادة الأمريكان يفكرون فى اللجوء للسلاح النووى. ولم يستخدم السلاح النووى فى الحرب الكورية أو فى عام ١٩٥٤ أو ١٩٥٨، حين عبأ الشيوعيون فى الصين قواتهم لغزو جزيرة تايوان. وقد اعترض الرئيسان ترومان وأيزنهاور على اللجوء لاستخدام الأسلحة النووية لعدة أسباب. ففى الحرب الكورية لم يكن واضحاً أن إسقاط سلاح نووى سيوقف الصينيين، كذلك كانت المخاوف تنتاب الولايات المتحدة بشأن رد الفعل السوفييتى. وقد كان هناك دائماً خطر تصاعد التهديدات، وأن السوفييت قد يستخدمون السلاح النووى لمساعدة حلفائهم الصينيين. وعلى ذلك، فرغم أن الأمريكان كان لهم التفوق فى عدد الأسلحة النووية، إلا أنه كان هناك خطر الوقوع فى حرب أكبر تشمل أكثر من كوريا والصين.

وعلاوةً على ذلك، كان للأخلاقيات والرأى العام دور. ففى الخمسينيات، كانت تقديرات الحكومة الأمريكية حول عدد المواطنين الذين قد يلقون مصرعهم كبيرة إلى الحد الذى جعل الحكومة تستبعد هذه الفكرة. وعندما سئل الرئيس أيزنهاور عن استخدام أمريكا للأسلحة

النووية أجاب بقوله: «لا نستطيع استخدام هذه الأشياء المريعة ضد الشعوب الآسيوية مرتين فى أقل من عشر سنوات» وهكذا على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت لديها أسلحة نووية أكثر من الإتحاد السوفييتى، إلا أن مجموعة من العوامل دفعت الأمريكيين إلى عدم استعمالها.

أزمة الصواريخ الكوبية

كانت أزمة الصواريخ الكوبية فى أكتوبر ١٩٦٢ من أكبر الأزمات. وقد كانت أقرب دعوة فى العصر النووى لتسلسل حوادث قد تؤدى إلى حرب نووية. فإذا اطلع شخص خارجى تماماً «رجل من المريخ» لوجد أن الولايات المتحدة متفوقة من حيث الأسلحة النووية بنسبة ١٧ إلى واحد. ونحن نعلم الآن أن الإتحاد السوفييتى كان يملك فقط حوالى ٢٠ سلاحاً نووياً تحملها صواريخ عابرة للقارات، تمكنها من قصف الولايات المتحدة، وإن يكن الرئيس كنيدى لم يعلم بذلك فى حينه. فلماذا إذن لم تحاول الولايات المتحدة اتخاذ إجراء وقائى بالهجوم على مواقع الصواريخ السوفييتية التى كانت غير حصينة نسبياً؟ الإجابة هى أنه لو أن صاروخاً أو اثنين من الصواريخ السوفييتية استطاع النفاذ وقام بقصف أى مدينة أمريكية، فإن ذلك كان مخاطرة كبيرة كافية للردع؛ يضاف إلى هذا أن كلا من كنيدى وخروشوف خافا من أن الاستراتيجية المتعلقة والحسابات الدقيقة قد تخرج عن نطاق سيطرتهما. وقد أشار خروشوف إلى مثل لطيف فى أحد خطاباته إلى كنيدى: «كن على حذر عندما يشد كلانا على طرفى الحبل الذى ربطنا به عقدة الحرب» [11].

فى أحد المؤتمرات التى عقدت فى ولاية فلوريدا بعد مرور ٢٥ عاما على هذه الأحداث، عقد الأمريكيون الذين كانوا أعضاء فى لجنة كنيدى التنفيذية لمجلس الأمن القومى الأمريكى اجتماعاً مع بعض العلماء فى محاولة لإعادة تركيب أزمة الصواريخ الكوبية. وقد كان أكبر الاختلافات بين المشاركين هو مدى استعداد كل منهم للمخاطرة، وكان هذا بدوره يعتمد على مدى احتمال الحرب النووية فى رأى كل منهم. وقد أصبح روبرت ماكنمارا وزير الدفاع فى حكومة كنيدى أكثر حرصاً بتطور الأزمة. وقد قال أنه يرى أن احتمال نشوب حرب نووية بسبب أزمة الصواريخ الكوبية لا تتعدى نسبته ١ إلى ٥٠، بينما رأى دوجلاس ديلون وزير الخزانة أن احتمال اندلاع حرب نووية حوالى صفر. فلم يكن يتصور أن الموقف يمكن أن يتطور إلى حرب نووية وعلى ذلك كان على استعداد للضغط على السوفييت والمخاطرة أكثر من ماكنمارا. كما كان

الجنرال ماكسويل تيلور رئيس هيئة الأركان يرى أن خطر الحرب النووية منخفض، وكان يشكو من أن الولايات المتحدة عفت عن الإتحاد السوفييتى بسهولة فى أزمة الصواريخ الكوبية. وكان رأيه أن الأمريكيين كان يمكنهم أن يضغطوا بصورة أكبر، ويطالبوا بعزل فيدل كاسترو رئيس كوبا. وقد قال الجنرال تيلور «لقد كنت متأكداً من أننا تغلبنا عليهم، ولم أكن أقلق كثيراً بشأن النتائج..». ولكن خطر فقد السيطرة كان ثقيلاً على الرئيس كنيدى الذى اتخذ موقفاً حذراً جداً، بل أكثر تعقلاً مما كان يريده بعض مستشاريه. والحكمة فى هذه القصة أن القليل من الردع النووى يذهب تأثيره إلى مدى بعيد. فمن الواضح إذن أن الردع النووى كان له أثره البالغ فى الأزمة الكوبية.

وعلى الرغم من ذلك ما زالت هناك نقاط غامضة حول أزمة الصواريخ الكوبية. بحيث يصعب نسبة نتائجها إلى السلاح النووى. فقد كان الرأى الغالب هو أن الولايات المتحدة قد انتصرت، ولكن السؤال عن مدى انتصار الولايات المتحدة وكيف انتصرت مبالغ فى الرد عليه. وهناك ثلاث إجابات على الأقل. كان هناك فريق يرى أن الولايات المتحدة تملك أسلحة نووية أكثر من الإتحاد السوفييتى. ولهذا سوف يستسلم السوفييت. ويضيف تفسير آخر أهمية المصالح النسبية للقوتين العظميين فى الأزمة. فكوبا تقع فى فناء الولايات المتحدة أما بالنسبة للسوفييت فهى تعتبر مغامرة بعيدة. وعلى ذلك فلم يكن للولايات المتحدة مصالح كبرى فى كوبا وحسب لكن أيضاً بإمكانها الاستعانة بعامل ثالث هو القوات التقليدية. ففرض حصار بحرى إلى جانب إمكانية غزو أمريكا لكوبا كان له دور كبير. وقد كان العبء السيكولوجى يقع على السوفييت لأن المصالح الكبرى والقوات التقليدية الموجودة أعطت الأمريكيين مصداقية أكبر فى موقفهم الرادع.

وأخيراً على الرغم من أن أزمة الصواريخ الكوبية تدعى نصراً لأمريكا، فقد كانت أيضاً نوعاً من الحلول الوسط. كان للأمريكان ثلاثة اختيارات فى هذه الأزمة، أولاً: قصف قواعد الصواريخ؛ ثانيا: ممارسة أسلوب الضغط من خلال فرض حصار على كوبا لإجبار السوفييت على إزالة صواريخهم؛ وثالثاً: اللجوء لسياسة المساومة عن طريق الحصول على شىء مقابل شىء آخر يريده السوفييت مثل إزالة الصواريخ الأمريكية من تركيا. وعلى الرغم من أن الاختيار الثالث لم يكن محل مناقشة مفصلة من جانب المشاركين، إلا أنه ثبت أن التلويح بإزالة الصواريخ الأمريكية من تركيا كان أكثر أهمية مما كان يظن فى ذلك الوقت. ويمكننا القول هنا أن الردع النووى كان له أثره فى الأزمة، وأن البعد النووى كان فى فكر الرئيس كنيدى. ولكن من

في عام ١٩٦٢، أصر الرئيس كنيدى على أن يقرأ كل عضو فى مجلس الأمن القومى كتاب باربرا توشمان «مدافع أغسطس The Guns of August». والكتاب هو قصة لكيفية تورط دول أوروبا عن غير قصد فى الحرب العالمية الأولى. وتبدأ المؤلفة بالإشارة إلى تعليق لبسمارك يقول «بعض الأشياء الغبية اللعينة فى البلقان» سوف تشعل الحرب القادمة. وربطت المؤلفة عندئذ سلسلة الخطوات ـ فى أعقاب اغتيال وريث عرش النمسا الأرشيدوق فرانز فرديناند فى ٢٨ يونيو ١٩١٤ على يد القوميين الصرب ـ وكلها صغيرة وغير هامة فى حد ذاتها، ولكنها تقود إلى أبشع نزاع عسكرى فى تاريخ العالم. وفى كل مرة يكون فيها العالم على حافة العداوات، حاول زعماء الدولة التراجع، لكن قوة الدفع للأحداث دفعت بهم إلى الأمام.

وذكرنا الرئيس كنيدى بالمحادثة التى جرت عام ١٩١٤ بين اثنين من المستشارين الألمان حول أصول هذه الحرب. سأل أحدهما «كيف حدثت الحرب؟» ورد المستشار الذى خلفه فى المنصب «آه .. لو كنا نعرف». وكانت هذه طريقة كنيدى للتأكيد على الخطر الدائم الناجم عن الخطأ فى التقدير.

ـ روبرت ماكنمارا «التورط فى كارثة» [13]

ناحية أخرى كان عدد الأسلحة النووية أقل أهمية. فلم يكن المهم نسبة الأسلحة النووية بقدر ما كان الخوف من أن استخدام قدر ضئيل من الأسلحة النووية قد يؤدى إلى مثل هذا التدمير.

قضايا أخلاقية:

بعد أزمة الصواريخ الكوبية، بدا انفراج نسبى فى التوتر فى الحرب الباردة ـ كما لو كانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى قد وصلا إلى حافة الهاوية ثم انسحبا. وفى عام ١٩٦٣ تم

تركيب خط ساخن بين واشنطن وموسكو، وقامت الدولتان بتوقيع معاهدة للحد من التسلح تحد من التجارب النووية فى الجو، وأعلن كنيدى عن استعداد أمريكا لزيادة التجارة مع الإتحاد السوفييتى، وكان هناك بعض الاسترخاء فى التوتر. وعلى الرغم من اندلاع الحرب فى فيتنام فى أواخر الستينيات، إلا أن جهود الحد من التسلح كانت مستمرة. ولكن ازدادت المخاوف من وقوع حرب نووية بعد غزو الإتحاد السوفييتى لأفغانستان فى عام ١٩٧٩. وفى فترة «الحرب الباردة الصغرى» من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥، تعثرت محادثات الحد من التسلح الاستراتيجى، وارتفعت حدة البيانات، بصفة خاصة، وزادت ميزانيات الدفاع وعدد الأسلحة النووية. وبدأ الرئيس رونالد ريجان يتحدث عن حرب نووية، وبدأت الجماعات المحبة للسلام تمارس ضغوطها لتجميد الأسلحة النووية وإلغائها نهائياً.

وفى ذروة هذا القلق، سأل الكثيرون سؤالاً هاما: «هل الردع النووى أخلاقى؟» فكما رأينا سابقاً، تقول نظرية الحرب العادلة إن هناك عدة شروط يجب توافرها فى إصدار أحكام أخلاقية. ويعتبر الدفاع عن النفس عادة سبباً عادلاً، ولكن وسائل الحرب وعواقبها على نفس القدر من الأهمية. فبالنسبة للوسائل، يجب التفرقة بين المدنيين والمحاربين؛ وبالنسبة للعواقب، يجب أن يكون هناك نوع من التناسب، ونوع من العلاقة بين الغايات والوسائل.

ولكن هل تنطبق نظرية الحرب العادلة هذه على الحرب النووية؟ يمكن من الناحية الفنية. فهناك أسلحة نووية ذات تأثير محدود مثل قنابل المدفعية ذات مدى تفجير يقترب من مدى الأسلحة التقليدية المتقدمة. ويمكن استخدام الأسلحة النووية ذات التأثير المنخفض ضد نظم الرادار أو السفن فى البحر. وفى هذه الحالة يمكننا التفرقة بين المحاربين وغير المحاربين وجعل الآثار محدودة نسبياً. وإذا توقف القتال عند هذا الحد، يمكن إدخال الأسلحة النووية فى إطار نظرية الحرب العادلة. ولكن هل سيتوقف القتال هناك أم سيتصاعد. والتصاعد خطير جداً، إذ ما الذى يساوى مائة مليون قتيل أو مستقبل الكرة الأرضية؟. وخلال الحرب الباردة كان بعض الناس يجيبون «أن نصبح شيوعيين أفضل من أن نصبح موتى».

ولكن قد يكون هذا هو الأسلوب الخطأ لطرح السؤال؛ فقد يجدر بنا أن نسأل: هل هناك دائماً المبرر للدخول فى مغامرة صغيرة قد تؤدى إلى كارثة كبيرة؟ ففى أثناء أزمة الصواريخ الكوبية، كان الرئيس كنيدى مشهوراً بقوله إنه يعتقد أن فرص شن حرب تقليدية قد تصل إلى نسبة واحد إلى ثلاثة، وكانت هناك مخاطرة أقل للتصعيد النووى. فهل كان هناك ما يبرر اختياره بخوض المغامرة؟ يمكن أن نسأل الحقائق المضادة. ماذا لو لم تتوافر لدى كنيدى الرغبة فى

خوض المغامرة فى كوبا، هل كان خروشوف سيحاول القيام بعمل أكثر خطورة؟ وماذا لو أن نجاح السوفييت قد أدى إلى أزمة نووية جديدة، أو حرب تقليدية واسعة النطاق حول برلين، أو قناة بنما مثلاً؟

وقد تكون الأسلحة النووية قد لعبت دوراً هاماً فى الحيلولة دون تحويل الحرب الباردة إلى حرب ساخنة. فقد كان الأساقفة الكاثوليك الأمريكيون فى الثمانينيات يرون أن الردع النووى له ما يبرره بشروط كإجراء موقت لحين حدوث تطورات أفضل. ولكن إلى أى مدى سيظل مؤقتاً؟ فطالما استمرت العلوم النووية، فإن احتمال الردع النووى يبقى قائماً. وعلى الرغم من أن الأسلحة أدت إلى الحكمة فى أثناء الحرب الباردة، إلا أن هذا الرضاء خطير. فقد استغرقت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى وقتاً لتعلم كيفية السيطرة على السلاح النووى، ولكن من غير الواضح أن نظم السيطرة ستوجد لدى المتطلعين الجدد للمستوى النووى. فقد انتهت الحرب الباردة، ولكن العصر النووى لم ينته.

الملاحظات

1. Milovan Djilas, *Conversations with Stalin,* Michael B. Petrovich, trans. (San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1962), p. 114.
2. Ralph B. Levering, *The Cold War,* 1945-1972 (Arlington Heights, IL: Harlan Davidson, 1982), P. 15.
3. William Taubman, *Stalin's American Policy* (New York: Norton, 1982), p. 37.
4. Ibid., p. 36
5. Ibid., p. 131
6. Dean Acheson, *Present at the Creation* (New York: Norton, 1969), p. 375.
7. George Kennan, "The Sources of Soviet Conduct," *Foreign Affairs,* Vol. 25, No. 4 (July 1947), p. 581.
8. United States Catholic Conference. "The Challenge of Peace: God's Promise and Our Response," *Origins*, Vol. 13, No. 1 (May 19. 1983), p. 1.
9. Secretary of State Dean Rusk, *New York Times*, April 30, 1985, p. 6.
10. Stephen E. Ambrose, *Eisenhower* (New York: Simon & Schuster 1983), p. 184.
11. Ronald R. Hope, ed., *Soviet Views on the Cuban Missile Crisis: Myth and*

Reality in Foreign Policy Analysis (Washington, DC: University Press of America, 1982), p. 48.

12. James Blight and David Welch, *On the Brink: Americans and Soviets Reexamine the Cuban Missile Crisis* (New York: Hill and Wang, 1989), p. 80.
13. Robert McNamara, *Blundering into Disaster: Surviving the First Century of the Nuclear Age* (New York: Pantheon, 1986), p. 14

قراءات مختارة

1. Arthur Schlesinger, Jr., "The Origins of the Cold War," *Foreign Affairs*, Vol. 46, No. 1 (October 1967), pp. 22-53.
2. Daniel Yergin, *The Shattered Peace* (Boston: Houghton Mifflin, 1977), pp. 69-86.
3. John L. Gaddis, *Russia, the Soviet Union, and the United States* (New York: Wiley, 1978), Chapters 6, 7.
4. John Mueller, "The Essential Irrelevance of Nuclear Weapons," and Robert Jervis, "The Political Effects of Nuclear Weapons," *Intrnational Security,* Vol. 13, No. 2 (Fall 1988), pp. 80-90.
5. Yuen F. Khong, "The Lessons of Korea and the Vietnam Decision of 1965," in George W. Breslauer and Philip E. Tetlock, eds., *Learning in U. S. and Soviet Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1991), pp. 302-349.

قراءات إضافية

Allison, Graham T., *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis* (Boston: Little Brown, 1971).

Blight, James G., and David A. Welch, *On the Brink: Americans and Soviets Reexamine the Cuban Missile Crisis* (New York: Hill and Wang, 1989).

Bundy, McGeorge, *Danger and Survival* (New York: Random House, 1988).

Gaddis, John L., *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982).

Herring, George C., *America's Longest War: The United States and Vietnam,*

1950-75 (New York: Wiley, 1979).

Kennedy, Robert, *Thirteen Days* (New York: Norton, 1968).

Kennan, George F., *Memoirs* (1925-1950) (Boston: Little, Brown, 1967).

Kolko, Gabriel, and Joyce Kolko. *The Limits of Power: The World and United States Foreign Policy. 1945-1954* (New York: Harper & Row. 1972).

Larson, Deborah W., *Origins of Containment: A Psychological Explanation* (Princeton. NJ: Princeton University Press. 1985).

Lafeber, Walter, *America, Russia and the Cold War* 1945-1975 (New York: Wiley, 1967).

Legvold, Robert, "Soviet Learning in the 1980s." in George W. Breslauer and Philip E. Tetlock, eds., *Learning in U.S. and Soviet Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1991). pp. 684-732.

Mandelbaum, Michael, *The Nuclear Revolution* (Cambridge, England: Cambridge University Press, 1986).

Mastny, Vojtech, *Russia's Road to the Cold War: Diplomacy, Warfare, and the Politics of Communism, 1941-1945* (New York: Columbia University Press, 1979).

Taubman, William, *Stalin's American Policy: From Entente to Detente to Cold War* (New York: Norton, 1982).

Williams, William A., *The Tragedy of American Diplomacy* (Cleveland: World, 1959).

أسئلة الدراسة

١ ـ متى بدأت الحرب الباردة؟ ومتى انتهت؟ ولماذا؟

٢ ـ هل كانت الحرب الباردة حتمية؟ وإذا كانت كذلك، فلماذا ومتى؟ وإذا لم تكن، فمتى وكيف كان يكمن تجنبها؟

٣ ـ لماذا لم يكن رجال الدولة قادرين على استرجاع نظام الوفاق بعد الحرب العالمية الثانية؟ ما نوع النظام الذى ظهر؟

٤ ـ ما مدى أهمية اعتبارات الفكرة الأولى والثانية فى تطور الحرب الباردة؟ ماذا كانت وجهات نظر رجال الدولة الأمريكيين والأوروبيين عن الإتحاد السوفييتى وطموحاته الدولية؟ وماذا كانت نظرة السوفييت عن الولايات المتحدة وباقى الغرب؟

٥ ـ يشير بعض المؤرخين إلى أن السؤال الحقيقى ليس لماذا حدثت الحرب الباردة؟ ولكن لم لمْ تتصاعد إلى حرب «ساخنة». هل توافق على ذلك؟ ولماذا لم تبدأ حرب ساخنة؟

٦ ـ ما هى سياسة الاحتواء؟ كيف ظهرت هذه السياسة الأمريكية. وكيف طبقت؟ وماذا كانت ردود فعل السوفييت؟

٧ ـ كيف تختلف الأسلحة النووية عن الأسلحة التقليدية؟ وهل غير قدوم الأسلحة النووية بشكل أساسى من الطريقة التى تتصرف بها الدول؟

٨ ـ هل موللر على حق فى أن الأسلحة النووية ليست هى سبب زوال الحروب الكبرى بين الدول المتقدمة؟ ما هى العوامل الأخرى التى أخذها فى اعتباره؟

٩ ـ هل الردع النووى يمكن تبريره أخلاقياً؟ أو وفقاً لكلمات أحد المنظرين، أنه أخلاقياً يشبه ربط الأطفال فى مقدمة السيارات لمنع حوادث المرور فى يوم احتفال؟ هل بعض استراتيجيات الردع أكثر قبولاً من الناحية الأخلاقية من غيرها؟

١٠ ـ ما هى علاقة الأسلحة النووية بالعلاقات الدولية بصرف النظر عن الردع النووى؟ وما مدى فائدتها؟

١١ ـ هل التفوق النووى ذو أهمية؟ ما هو الدور الذى لعبه فى أزمة الصواريخ الكوبية؟

ثبت التواريخ : سنوات الحرب الباردة الصعبة:

نوفمبر ١٩٤٣	لقاء طهران بين ستالين وتشرشل وروزفلت
يوليو ١٩٤٤	مؤتمر بريتون وودز، تأسيس البنك وصندوق النقد الدوليين
أغسطس ١٩٤٤	مؤتمر دومبارتون أوكس، قيام منظمة الأمم المتحدة
أكتوبر ١٩٤٤	لقاء موسكو بين تشرشل وستالين: خطة مناطق النفوذ فى البلقان
فبراير ١٩٤٥	مؤتمر يالتا بين ستالين وتشرشل وروزفلت
أبريل ١٩٤٥	وفاة روزفلت
مايو ١٩٤٥	استسلام ألمانيا
أبريل ـ يونيو ١٩٤٥	مؤتمر سان فرانسيسكو ـ ميثاق منظمة الأمم المتحدة
يوليو ١٩٤٥	أول اختبار للقنبلة الذرية؛ مؤتمر بوتسدام: ترومان أبريل ـ تشرشل/ أتلى وستالين

أغسطس ١٩٤٥	تدمير هيروشيما ونجازاكى بقنابل الأمريكيين، دخول الإتحاد السوفييتى الحرب فى آسيا
سبتمبر ١٩٤٥	استسلام اليابان
مارس ١٩٤٦	خطاب الستار الحديدى لتشرشل، استئناف الحرب الأهلية فى اليونان
مارس ١٩٤٧	إعلان مبدأ ترومان
يونيو ١٩٤٧	إعلان خطة مارشال
أكتوبر ١٩٤٧	إعلان الكومنفورم من جانب موسكو
فبراير ١٩٤٨	انقلاب للحزب الشيوعى التشيكى
مارس ١٩٤٨	بداية الحصار الجزئى لبرلين
يونيو ١٩٤٨	بدء الجسر الجوى إلى برلين؛ خروج يوغوسلافيا من الكومنفورم
نوفمبر ١٩٤٨	إعادة انتخاب ترومان للرئاسة
أبريل ١٩٤٩	توقيع معاهدة حلف شمال الأطلنطى فى واشنطن
مايو ١٩٤٩	نهاية حصار برلين
أغسطس ١٩٤٩	الإتحاد السوفييتى يفجر أول قنبلة ذرية
سبتمبر ١٩٤٩	جمهورية ألمانيا الفيدرالية تظهر إلى الوجود
أكتوبر ١٩٤٩	إعلان قيام جمهوردية الصين الشعبية، إعلان قيام جمهورية ألمانيا الديمقراطية
فبراير ١٩٥٠	توقيع الحلف الصينى ـ السوفييتى فى موسكو
أبريل ١٩٥٠	وضع صيغة مجلس الأمن القومى ـ ٦٨
يونيو ١٩٥٠	بدء الحرب الكورية
نوفمبر١٩٥٢	تفجير أول قنبلة هيدروجينية أمريكية، انتخاب أيزنهاور رئيساً، دالاس يصبح وزيراً للخارجية
مارس ١٩٥٣	وفاة ستالين
يونيو ١٩٥٣	انتفاضة برلين الشرقية
يوليو ١٩٥٣	الهدنة فى كوريا
أغسطس ١٩٥٣	اختبار أول قنبلة هيدروجينية سوفييتية
سبتمبر ١٩٥٣	خورشوف يصبح السكرتير الأول للحزب الشيوعى السوفييتى

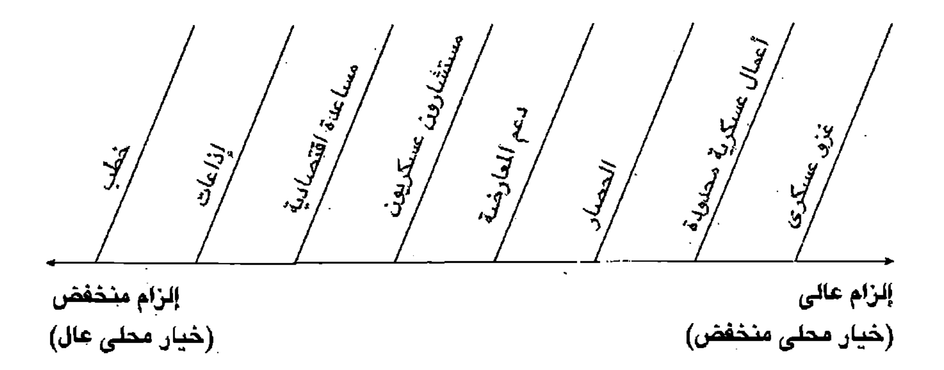
سبتمبر ١٩٥٤	الصين تقصف كويموى وماتسو بالقنابل
مايو ١٩٥٥	ألمانيا الغربية تنضم إلى الناتو، توقيع حلف وارسو، توقيع معاهدة الدولة النمساوية، حياد النمسا
فبراير ١٩٥٦	خورشوف يدين ستالين فى مؤتمر الحزب العشرين
يونيو ١٩٥٦	انتفاضة بوزنان فى بولندا
أكتوبر ١٩٥٦	بداية انتفاضة المجر
نوفمبر ١٩٥٦	الإتحاد السوفييتي يتدخل فى بودابست
أغسطس ١٩٥٧	الإتحاد السوفييتى يطلق أول صاروخ عابر للقارات
أكتوبر ١٩٥٧	إطلاق القمر الصناعى سبوتنك
فبراير ١٩٥٨	إطلاق أول قمر صناعى أمريكى
أغسطس ١٩٥٨	الصين تهدد تايوان
يناير ١٩٥٩	انتصار فيدل كاسترو فى كوبا
سبتمبر ١٩٥٩	خورشوف يزور أمريكا
فبراير ١٩٦٠	اختبار أول قنبلة ذرية فرنسية
مايو ١٩٦٠	إسقاط الطائرة يو ـ ٢ الأمريكية فوق روسيا، فشل قمة باريس
أبريل ١٩٦١	فشل الإنزال فى خليج الخنازير فى كوبا
يونيو ١٩٦١	اجتماع خورشوف وكنيدى فى فيينا
أغسطس ١٩٦١	بناء حائط برلين
أكتوبر ١٩٦١	أحداث فى نقطة مراقبة شارلى فى برلين ـ تصاعد التوتر
أكتوبر ١٩٦٢	أزمة الصواريخ الكوبية

الفصل
٦

التدخل والمؤسسات والمنازعات الإقليمية

السيادة والتدخل

مع نهاية الحرب الباردة، أصبح حدوث حرب كبرى احتمالاً ضعيفاً، إلا أن الصراعات الإقليمية سوف تستمر، وبالتالى سيكون هناك ضغوط على دول خارجية ومؤسسات دولية للتدخل. ومفهوم التدخل مفهوم محير، ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها كلمة وصفية ومعيارية. فالكلمة لا تصف فقط ما يحدث، و لكنها تعطى أحكاماً قيمية. فسياسة عدم التدخل فى الشئون الدولية للدول ذات السيادة هى عرف أساسى للقانون الدولى، وعدم التدخل معيار قوى لأنه يؤثر على النظام والعدل. فالنظام يضع حدوداً للفوضى. ولكن الفوضى الدولية الناتجة عن غياب حكومة دولية عليا يختلف عن الفوضى الناتجة عن عدم الالتزام بمبادىء أساسية. وتعتبر السيادة وعدم التدخل مبدأين يوفران النظام فى نظام عالمى فوضوى. وفى الوقت نفسه يؤثر عدم التدخل على العدل. حيث أن الدول هى عبارة عن جماعات من الشعوب لها حق التمتع بتكوين حياة مشتركة داخل حدود الدولة التى يعيشون فيها. ويجب على الآخرين خارج هذه الحدود احترام سيادة هذه الدولة وسلامة أراضيها. ولكن هذا الوضع المثالى لا ينطبق على جميع الدول، فهناك دائماً توتر يشوب العلاقة بين العدل والنظام يؤدى إلى التردد حول سياسة التدخل أو عدمه.



شكل ٦–١

تعـريـف الـتدخـل

يشير «التدخل» بمعناه الواسع إلى ممارسات خارجية تؤثر على الشئون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة. ويستخدم بعض المحللين اللفظة بمعنى ضيق للإشارة إلى التدخل بالقوة فى الشئون الداخلية لدولة أخرى. ويعتبر التعريف الضيق لهذا اللفظ أحد طرفى طيف ممارسة النفوذ متدرجاً من أقل صور القهر إلى أعلاها (انظر الشكل ٦ –١). ففى الطرف الأدنى للمقياس قد يأخذ التدخل شكل خطاب يقصد به التأثير على السياسة الداخلية لدولة أخرى. فعلى سبيل المثال، ناشد الرئيس بوش فى عام ١٩٩٠ الشعب العراقى للإطاحة برئيسه صدام حسين. وكان خطابه مقصوداً به التدخل فى الشئون الداخلية لدولة أخرى. وفى الثمانينيات أسست الولايات المتحدة محطة مارتى الإذاعية لبث رسائلها المناهضة لنظام فيدل كاسترو فى كوبا.

والمساعدات الاقتصادية شكل آخر للتأثير على الشئون الداخلية لدولة أخرى. فعلى سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية للسلفادور كما كان الإتحاد السوفييتى يهدف من تقديم المساعدات الاقتصادية لكوبا إلى التأثير على شئون تلك البلاد الداخلية. وكذلك تعتبر الرشوة أحد الأشكال غير المشروعة للمعونة الاقتصادية. ففى أثناء الحرب الباردة كانت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى تقدمان الكثير من المساعدات للانتخابات فى الدول الأخرى. وفى السبعينيات أنفقت الحكومة فى كوريا الجنوبية أموالاً طائلة للمساعدة فى انتخاب سياسيين أمريكيين يؤيدون مصالحها.

فإذا تقدمنا قليلاً فى مجال الإجبار سنجد تقديم الخبراء العسكريين. ففى الأيام الأولى لحرب فيتنام، بدأت الولايات المتحدة تدخلها أولاً بمساعدات اقتصادية تلتها مساعدات عسكرية. وكذلك الحال بالنسبة للإتحاد السوفييتى وكوبا اللذين قدما معونة عسكرية وخبراء إلى نيكاراجوا ودول «عميلة» أخرى. وأحد أشكال التدخل الأخرى يتمثل فى مساعدة المعارضة. فمثلاً فى أوائل السبعينيات قدمت الولايات المتحدة أموالاً لمساعدة المناهضين لنظام سلفادور ألليندى، الرئيس الديمقراطى المنتخب فى شيلى، وكذلك كان الإتحاد السوفييتى يقدم أموالاً لجماعات السلام فى دول أوروبا الغربية.

فإذا تقدمنا نحو طرف الإجبار فى هذا المجال سنجد التدخل العسكرى المحدود. مثلاً فى الثمانينيات قامت الولايات المتحدة بقصف ليبيا رداً على رعايتها للإرهاب، وكذلك ساعد الإتحاد السوفييتى إحدى الفصائل المشاركة فى الحرب الأهلية باليمن الجنوبية. أما أقصى درجات الإجبار فى هذا المقياس فيتمثل فى الغزو العسكرى الكامل أو الاحتلال. وأمثلة ذلك الغزو الأمريكى لدولة الدومينيكان عام ١٩٦٥، وجرينادا عام ١٩٨٣، وبنما عام ١٩٨٩، وكذلك أعمال الإتحاد السوفييتى فى المجر ١٩٥٦، وتشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨، وأفغانستان عام ١٩٧٩. ولا يقتصر التدخل بالقوة على الدول العظمى. فمثلاً قامت تنزانيا بإرسال قوات لأوغندا عام ١٩٧٩ وكذلك غزت فيتنام كمبوديا.

والتعريف الواسع يشمل جميع أشكال السلوك من الإجبار القليل إلى أعلى درجات الإجبار. وتمثل درجة القوة المستخدمة فى هذا التدخل أهمية خاصة، لأنه على أساسها تتوقف درجة الاختيار المتاحة للشعوب، وبالتالى درجة التقليص الخارجى للحكم المحلى.

السيادة

السيادة مفهوم هام آخر يمكن تعريفها ببساطة على أنها الهيمنة الشرعية داخل إقليم معين. ولكن هناك اختلافات بين السيادة المشروعة والسيطرة بحكم الأمر الواقع. فسيادة الدولة قانونياً أمر مطلق، حيث يكون للحكومة السلطة الكاملة داخل حدودها، وبإمكانها الحد من هذه السلطة بإرادتها بمعنى توقيع اتفاقية مع حكومة أخرى تقضى بممارسة بعض النفوذ داخل حدودها، أى تحديد متفق عليه وليس انتهاكاً للسيادة

ولكن حتى لو كانت السيادة أمراً مطلقاً بالمعنى القانونى، فإن السيطرة بفرض الأمر الواقع من جانب حكومة ما مسألة درجة. ولأسباب عديدة يندر أن نجد حكومة لها السيطرة

الكاملة على كل ما يحدث داخل حدودها. أحد هذه الأسباب الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين الدول. فمثلاً، حين تولى الحزب الإشتراكى السلطة فى فرنسا عام ١٩٨١، أراد إدخال بعض التعديلات الجوهرية فى السياسات الاقتصادية الفرنسية. ولكنهم وجدوا أن الاقتصاد الفرنسى مرتبط إلى حد بعيد بالاقتصاديات الأوروبية الأخرى، بحيث أنه عندما حاول الحزب إدخال هذه التعديلات على الاقتصاد الفرنسى من جانب واحد، هرب رأس المال خارج فرنسا، وانخفضت قيمة الفرنك الفرنسى مما دفعهم إلى العودة إلى تبنى سياسة مشتركة مع الدول الأوروبية الأخرى. فلم يعمل الاعتماد المتبادل على الحد من سيادة فرنسا القانونية، ولكن من المؤكد أنه حد من سيطرة الأمر الواقع. فقد كانت فرنسا فى اعتماد اقتصادى متبادل إلى الحد الذى يمنع تمتعها الكامل بسياسة اقتصادية ذاتية مستقلة. وبالمثل فإن دور الاستثمارات الأجنبية فى الاقتصاد الأمريكى قد تزايد وتعتمد الوظائف فى الداخل على الاستثمار من الخارج. وهذا لا يعنى أن الولايات المتحدة دولة ليس لها سيادة من الناحية القانونية، ولكن يعنى أن هناك عوامل خارجية تؤثر على الشئون الداخلية.

ومن المفارقات أن التدخل الخارجى أحياناً يعزز الحكم الذاتى. فبعض الدول الفقيرة قد تعانى من عدم استقلال كامل بحكم الأمر الواقع، لأن إمكانياتها محدودة ولكن قد يؤدى بعض التدخل إلى زيادة قدراتها، وبالتالى استقلال حقيقى فى المستقبل. وقد تساعد المعونات العسكرية أو الاقتصادية على استقلال بعض الدول على المدى البعيد. وما قد يبدو عاملاً من عوامل فقد الاستقلال فى وقت ما، قد يكون هو نفس العامل الذى يزيد منه فى وقت آخر. وهذه بعض المضاعفات فى العلاقة بين السيادة، والحكم الذاتى، والتدخل.

الحكم على التدخل

لكل من الواقعيين، وأنصار العالمية، والأخلاقيين السياسيين، آراء مختلفة فى التدخل. فالواقعيون يرون أن القيم الأساسية للسياسة الدولية هى النظام والسلام، وأن المؤسسة الأساسية هى توازن القوى. ولهذا يرون أنه يمكن تبرير التدخل عندما يكون ضرورياً للحفاظ على توازن القوى وعلى النظام. وأمثلة ذلك هى دوائر النفوذ التى كانت موجودة فى أثناء الحرب الباردة (دائرة نفوذ الولايات المتحدة فى نصف الكرة الغربى، ودائرة نفوذ الإتحاد السوفييتى فى شرق أوروبا). وفى عام ١٩٦٥ تدخلت الولايات المتحدة فى الدومينيكان على أساس أنه يجب ألا تكون هناك حكومات شيوعية أخرى فى نصف الكرة الغربى، وكذلك تدخل الإتحاد السوفييتى للإبقاء على الأنظمة

الشيوعية فى أوروبا الشرقية. بل وأعلنوا مبدأ بريجنيف؛ أى أن لهم الحق فى التدخل للحفاظ على الإشتراكية فى منطقة دائرة نفوذهم. وقد يبرر الواقعيون هذه التدخلات بدعوى الحفاظ على النظام، والحيلولة دون حدوث سوء فهم أو خطأ فى الحساب يؤدى إلى تصعيد الموقف إلى حالة حرب، ولا سيما حرب نووية.

أما العالميون، فيرون أن القيمة الأساسية هى العدل، والمؤسسة الدولية الرئيسية هى المجتمع الذى يتكون من الأفراد. وعلى ذلك يمكن تبرير التدخل إذا كان سيؤدى إلى تعزيز العدل. ومن المسموح به التدخل إلى جانب الخير، ولكن كيف يمكن تحديد الخير؟ ففى أثناء الحرب الباردة قال العالميون الليبراليون إن التدخل ضد الأنظمة اليمينية له ما يبرره مثل دكتاتورية ماركوس فى الفلبين، أو نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا، بينما نادى المحافظون منهم بأن التدخل له ما يبرره ضد الأنظمة اليسارية. وفى الثمانينيات أعلن الأمريكان «مبدأ ريجان» الذى ينادى أنه من الصواب التدخل ضد حكومة الساندانستا فى نيكاراجوا وضد الحكومات الشيوعية فى أنجولا وموزمبيق، لانتهاكها الحقوق الديمقراطية. وهكذا يرى كلا الطرفين أن التدخل له ما يبرره إذا كان سيؤدى إلى إعلاء شأن العدل.

أما الأخلاقيون السياسيون فيرون أن القيم الأساسية فى السياسة الدولية هى استقلال الدولة والشعب. وأن المؤسسة الرئيسية هنا هى مجتمع الدول الذى له قواعد معينة وقانون دولى. وأهم هذه القواعد هى عدم التدخل لانتهاك سيادة دولة أخرى داخل أراضيها. وهكذا فالتدخل من وجهة نظر الأخلاقيين السياسيين ليس له ما يبرره إلا نادراً. ولكن الحرب لها ما يبررها إذا كانت بهدف الدفاع عن سلامة الأراضى أو حماية سيادة الدولة ضد العدوان الخارجى. ولكن العالم الواقعى أمر أكثر تعقيداً فى بعض الأحيان. فالعدوان الخارجى غالباً ما يكون غير واضح المعالم. فمثلاً قامت إسرائيل عام ١٩٦٧ بعبور الحدود وبدأت الهجوم على مصر، ولكن يقال إن إسرائيل لم تكن معتدية لأنها كانت تقوم بإجراء وقائى ضد هجوم مصرى وشيك . فمن كان المعتدى إذن؟ هل هم المصريون، الذين حشدوا قواتهم على الحدود، وبدوا كأنهم يستعدون لضرب إسرائيل، أم الإسرائيليون الذين بدأوا الهجوم قبل أن يهاجمهم المصريون؟

استثناء من القاعدة

فى كتابه «الحرب العادلة والحرب الجائرة»، تناول مايكل والتزر أربعة مواقف يمكن أن تبرر الحرب أو التدخلات العسكرية أخلاقياً فى غياب العدوان الصريح. أول هذه الاستثناءات هو

التدخل الوقائى كما حدث عام ١٩٦٧ من جانب إسرائيل. فإذا كان هناك تهديد واضح لسلامة أراضى أى دولة وسيادتها السياسية، فيجب عليها اتخاذ إجراء فوراً وإلا ضاعت فرصتها للتصرف فيما بعد. إلا أن التهديد يجب أن يكون وشيكاً. ومثل هذا المنطق لا يبرر مثلاً غزو السوفييت لأفغانستان. حيث أن هناك فرقاً بين الحرب الإجهاضية والحرب الوقائية. فالضربة الإجهاضية تقع حين تكون الحرب على الأبواب. أما الحرب الوقائية فتحدث حين يرى رجال السياسة أن بدء الحرب الآن أفضل من تأجيلها. وكما رأينا كانت فكرة الحرب الوقائية مسيطرة على القادة الألمان عام ١٩١٤، حيث انتابت المخاوف الكثيرين من تعاظم قوة روسيا إذا انتظروا حتى عام ١٩١٦، مما قد يهدد نجاح خطة شليفن. «إذن لا ينطبق الاستثناء الأول لوالتزر فى هذا الموقف بالسماح بالحرب الوقائية لأنه لم يكن هناك خطر وشيك يهدد ألمانيا. وكما رأينا فى أمثالنا للحقائق المضادة أن الكثير من الأمور كان يمكن أن تغير الموقف ما بين ١٩١٤ و ١٩١٦.

أما الاستثناء الثانى لهذه القاعدة فيسمح بالتدخل إذا كانت هناك حاجة للتوازن مع تدخل خارجى سابق. وترجع هذه القاعدة إلى عهد جون ستيوارت ميل والنظرة الليبرالية فى القرن التاسع عشر، حيث سادت فكرة أن من حق أى شعب تحديد مصيره. فإذا كانت هناك مخاوف من حدوث تدخل قد يحول دون تحديد مصير شعب ما، فإن أى تدخل من جانب هذا الشعب لمنع التدخل الأول له ما يبرره، لأنه يعيد له حقوقه فى تقرير مصيره. وقد استخدمت الولايات المتحدة أحياناً هذا التبرير لتدخلها فى فيتنام. فتحليل ميلز يسمح بالتدخل فقط إلى الحد الذى يوازن فيه تدخلاً سابقاً، وأكثر من هذا لا يمكن تبريره. وفى عام ١٩٧٩، قامت الصين بغزو فيتنام بأن عبرت الحدود، ولكنها سحبت قواتها بعد عدة أسابيع قليلة، بدعوى أنها كانت تتخذ رد فعل مضاد لغزو فيتنام لكمبوديا. أى أن التدخل قد يكون مسموحاً به إلى الحد الذى يرد به على هجوم آخر دون زيادة، لأن المبدأ الرئيسى هو إتاحة الفرصة لأبناء شعب هذه الدولة لكى يحلوا مشكلاتهم بأنفسهم.

أما الاستثناء الثالث، فيحدث حين تظهر الحاجة لإنقاذ شعب ما مهدد بالمذابح. فإذا لم يتم إنقاذ هذا الشعب من الفناء الكامل، فلن يكون هناك مجال لمبدأ عدم التدخل كدليل لاحترام استقلال أو حقوق الآخرين؛ وهى المبررات التى ساقتها تنزانيا حين قامت بغزو أوغندا، وفيتنام حين تدخلت فى كمبوديا عندما كان الدكتاتور يقوم بذبح أعداد كبيرة من الناس وتدخلت لإنقاذ الشعب المهدد بالمذابح.

أما الاستثناء الرابع فهو حق مساعدة الحركات الانفصالية حين يثبت أنها تمثل حركة

الانفصال. ومعنى آخر إذا كان هناك مجموعة من الناس داخل دولة ما أظهروا رغبتهم فى الانفصال عن هذه الدولة. ففى هذه الحالة يكون التدخل مشروعاً، لأن ذلك يساعدهم فى تجميع حقوقهم وإعلان استقلالهم كشعب. ولكن متى تصبح الحركة الانفصالية جديرة بالمساعدة؟ هل مجرد نجاحها دليل على جدارتها؟ تقول نظرية ميلز إنه لكى تصبح الدولة دولة شرعية يجب أن يكافح شعبها من أجل الخلاص، ويحارب من أجل الحصول على حريته. وقد تتطابق هذه النظرية على الأقل مع مبدأ عدم التدخل ومجتمع من الدول، ولكنها كمبدأ أخلاقى يشوبها النقص لأنها توصى بأن القوة هى الحق.

تقرير المصير

والمشكلة الحقيقية للتدخل إلى جانب الحركات الانفصالية هى تعريف ما هو الشعب؟ ومن الذين يشاركون فى حياة مشتركة؟ وكيف لأى طرف خارجى أن يعرف ما إذا كان هذا الشعب سيوافق على تجميع حقوقه فى كيان اجتماعى أو دولة واحدة؟ فحق تقرير المصير هنا مبدأ هام، ولكن يبقى دائماً سؤال هو من الذى يقرر هذا المصير؟ فالصومال مثلاً ، على عكس شعوب أفريقية أخرى كثيرة، تجمع بين شعبها لغة وخلفيات عرقية واحدة. أما كينيا فقد تكونت بفعل الحكم الاستعمارى من عشرات القبائل المختلفة ذات خصائص لغوية وعادات متباينة. وكان الصوماليون يعيشون فى جزء من شمال كينيا. مما دفع الصومال إلى المناداة بمبدأ حق تقرير المصير القومى، والذى يسمح للصوماليين فى الجزء الشمالى الشرقى من كينيا، والصوماليين فى الجزء الجنوبى من أثيوبيا بالانفصال عن البلدين، لأنهم ينتمون لأمة الصومال الواحدة. ولكن البلدين رفضا هذا الاقتراح بدعوى أنهما ما زالتا تنشئان الدولة. وكانت النتيجة الأكيدة هى مجموعة من الحروب فى شمال شرق أفريقيا حول المسألة القومية الصومالية.

ولا يكون الحل دائماً بإجراء انتخابات، أولاً لأنه سيبقى سؤال أين يتم التصويت؟ مثلما حدث فى أيرلندا، فإذا أجرى الاقتراع فى المنطقة السياسية من شمال أيرلندا، فسيتولى الحكم ثلث الأغلبية البروتستانت. أما إذا أجرى الاقتراع على أساس جغرافى للجزيرة كلها، فسيتولى الحكم ثلثا الأقلية الكاثوليكية. فمن الذى يقرر مكان إجراء التصويت؟ ومتى يدلى الفرد بصوته؟ لقد أراد الصوماليون أخذ الأصوات فوراً، فى حين أرادت كينيا الانتظار ٤٠ أو ٥٠ سنة ريثما تتمكن من بناء الأمة.

ولكن هل يضر الانفصال بمصالح الدول التى تم الانفصال عنها؟ وماذا عن الموارد التى

سيأخذها الانفصاليون معهم أو الخلل الذى سيحدث فى البلد الذى سيتركونه؟ مثلاً، بعد تفكك الإمبراطورية النمساوية عام ١٩١٨، ضمت تشيكوسلوفاكيا السوديت على الرغم من أن أهلها يتحدثون الألمانية. وبعد اتفاقية ميونيخ عام ١٩٣٨ انفصل أهل السوديت الألمان عن تشيكوسلوفاكيا وانضموا إلى ألمانيا. ولكن هذا كان يعنى أن الحدود الجبلية أصبحت تحت سيطرة الألمان، مما تسبب فى خسارة فادحة للدفاعات التشيكية. فهل كان من الصواب السماح بحق تقرير المصير للسوديت الألمان، حتى إذا كان هذا يعنى حرمان تشيكوسلوفاكيا من دفاعاتها العسكرية؟ وكذلك حدث فى الستينيات أن قررت منطقة نيجيريا الشرقية الانفصال وتكوين دولة مستقلة يطلق عليها اسم بيافرا، ولكن الشعب النيجيرى رفض لأن هذه المنطقة تحتوى على معظم حقول بترول نيجيريا، واحتجوا بأن البترول النيجيرى ملك للشعب كله، وليس للمنطقة الشرقية فقط.

الدوافع والوسائل والعواقب

فإذا كان من المستحيل الثبات عل مبدأ واحد، فأى المبادىء الأخرى يمكن اللجوء إليها للحكم على سياسة التدخل؟ هناك ثلاثة أبعاد للحكم تتصل بتقليد الحرب العادلة: الدوافع، والوسائل والعواقب. وهذه الأبعاد الثلاثة مهمة لأن الحكم على سياسة التدخل من خلال العواقب فقط يشبه القول «إن القوة تصنع الحقوق». ومن الواضح أن هناك أشياء أخرى غير العواقب يجب أن توضع فى الاعتبار.

ومن ناحية أخرى، لا يكفى حسن النوايا لتبرير التدخل. على سبيل المثال، يقول الكاتب نورمان بودهويتز إن الولايات المتحدة كانت على حق حين تدخلت فى فيتنام لأن الأمريكان كانوا يحاولون إنقاذ جنوب فيتنام من الحكم الشمولى. فإذا عقدنا مقارنة بين ذلك الموقف وموقف آخر نفترض فيه وجود صديق يعرض عليك أن يصطحب طفلتك للمنزل فى ليلة ممطرة بسيارته، ولكنه كان يقود بسرعة، ولم يقدر على السيطرة على السيارة فانقلبت وفقدت ابنتك حياتها. هل يحق له أن يقول «لقد كنت حسن النية وأردت الوصول بسرعة». فإذا كان رأى بودهويتز أن تصرف الأمريكيين فى فيتنام كان «أحمق ولكنه أخلاقى» صحيحاً، فهل النوايا الحسنة تجعله صواباً؟ إذن لا يجب أن نضع الدوافع فقط فى الاعتبار بل يجب مراعاة العواقب أيضاً.

وفى الحرب الفيتنامية لم يكن يكفى أن الولايات المتحدة حاولت إنقاذ جنوب فيتنام من الأهوال التى ترتكبها فيتنام الشمالية. فحتى لو كان الدافع عادلاً، فإن الوسائل المستخدمة مسألة

التدخل الأمريكى فى فيتنام

أرسلت الولايات المتحدة قواتها العسكرية إلى فيتنام لتغيير مصير الصراع الداخلى، وهو ما كان يعنى فى المقابل فرض تكلفة مروعة فى الموتى والمعاناة بين الفيتناميين. لكن فى المقابل، لم تتمكن الولايات المتحدة من تحويل الصراع فى النهاية؛ وتمكنت فقط من تأخير ذروته.

والذين عارضوا التدخل الأمريكى من بيننا ولم يكونوا يريدون انتصاراً شيوعياً أصبحوا فى موقف صعب لعدم وجود نهاية سعيدة ـ فالظروف المحزنة لم تعد النهاية السعيدة ممكنة، إذا كانت موجودة أصلاً. وقد كنا فى موقف صعب فى الحث على نقاش معقد نسبياً فى اللحظة التى كان فيها أغلب الأمريكيين، مؤيدين ومعارضين للحرب، يرغبون فى تبسيط أعمى.

ـ إيرفنج هووى ومايكل والتزر، «هل كنا على خطأ بشأن فيتنام؟»[1]

أخرى، والسؤال الذى يطرح نفسه: هل كانت هناك بدائل؟ هل كان التدخل هو الحل الأخير؟ ألم يكن هناك مجال لبذل جهود لحماية هؤلاء الأبرياء؟ هل كان متناسباً ـ هل كان العقاب مناسباً لحجم الجريمة أم كان مبالغاً فيه؟ ألم يكن هناك أى إجراءات يمكن أن تتخذ لضمان الحياد والموضوعية ؟ وإلى أى مدى كان هناك انتباه للإجراءات الدولية متعددة الأطراف التى كان يمكنها الحد من الميل البشرى لوزن هذه الاعتبارات لصالحنا؟ وماذا عن العواقب؟ وما هى احتمالات النجاح؟ وماذا عن أخطار العواقب غير المقصودة لأن الموقف الداخلى لم يكن واضحاً تماماً، حيث كان من الصعب التمييز بين المدنيين والمحاربين؟ ورغم وضوح ذلك إلا أنه يجب التأكيد على الحاجة إلى الحذر بشأن الأوضاع شديدة التعقيد وسلسلة طويلة لتطور الأسباب. وإذن يجب أخذ الثلاثة أبعاد الدوافع، والوسائل، والعواقب فى الاعتبار قبل إصدار الأحكام.

ولنرى الآن، كيف أن سياسة الاحتواء أدت إلى التدخل الأمريكى فى فيتنام. فكما رأينا فى المراحل المبكرة بعد الحرب العالمية الثانية، كانت القضية المثارة هى هل تحل الولايات المتحدة

محل إنجلترا فى شرق البحر المتوسط، للحيلولة دون تعدى السوفييت على تركيا واليونان. وكانت المناقشات داخل الولايات المتحدة تدور حول تفسير هذا للشعب الأمريكى. لقد كان وزير الخارجية جورج مارشال وآخرون حذرين تماماً. وأراد آخرون مثل دين أتشيسون والسيناتور آرثر فاندنبرج إضفاء الصبغة الأخلاقية لجعلها قضية كبرى. ولذلك حين شرح الرئيس ترومان إجراءاته فى مبدأ «ترومان»، تناول حماية الشعوب الحرة فى كل مكان.

وقد تحرر جورج كينان، الذى حذر من خطط ستالين العدوانية، من الوهم عندما اصطبغت سياسة الاحتواء بصبغة أيديولوجية شديدة. وقال إن أمريكا كانت تحاول احتواء القوة السوفييتية، ولذلك كان أى شىء يساعد على الحفاظ على توازن القوى مع الإتحاد السوفييتى دون تدخل مباشر من القوات الأمريكية هو للمصلحة. غير أنه كانت هناك آراء أخرى تنادى باحتواء الشيوعية بصفة مباشرة. وبمرور الوقت، بدأت فكرة توازن القوة السوفييتية تتحول إلى شكل أوسع من أشكال الاحتواء، وهو الحفاظ على العالم خالياً من الشيوعية. ودفعت وجهة النظر هذه القادة الأمريكان إلى التقليل من شأن الاختلافات القومية بين الدول الشيوعية. وبدأت الولايات المتحدة تشعر أن عليها أن تحتوى القوة السوفييتية والصينية وانتشار عقيدة الشيوعية. وعندما انتقل مبدأ الاحتواء من شرق البحر المتوسط فى عام ١٩٤٧ إلى جنوب شرق آسيا فى الخمسينيات، أصبح تبرير التدخل ذى أطماع واضحة ومصير مؤسف.

ونخلص من ذلك إلى أنه على الرغم من انتهاك المبدأ المطلق الذى ينادى بعدم التدخل، إلا أنه سيظل مبدأً هاماً. ويجب الحكم على استثناءات هذا المبدأ فى كل حالة بحسب ظروفها، من خلال النظر إلى الدوافع والوسائل، والعواقب، مجتمعة.

القانون الدولى والمنظمات الدولية

يقدس القانون الدولى والمنظمة الدولية سيادة الدول وعدم التدخل. ولكن قد يسىء البعض أحياناً فهم القانون الدولى والمنظمة الدولية لأنهم يعقدون مقارنات بمواقف محلية. ولكن المنظمة الدولية ليست مثل الحكومة القومية، والقانون الدولى ليس مثل القانون المحلى. فالمنظمة الدولية ليست حكومة عالمية أولية لسببين. الأول أن سيادة الدول الأعضاء تحميها مواثيق معظم المنظمات الدولية. فالمواد من ٢ : ٧ من ميثاق الأمم المتحدة تنص على أنه: «لا يوجد فى ميثاق الأمم المتحدة ما يخول للأمم المتحدة التدخل فى شئون الدول

الداخلية». وبمعنى آخر، فالمنظمة ليست جهداً لتحل محل دول الأمة.

مقارنات محلية

أما السبب الآخر لأن المنظمة الدولية ليست حكومة عالمية أولية فيرجع لضعف تلك المنظمة. هناك فعلاً قضاء دولى متمثل فى محكمة العدل الدولية، والتى تتكون من ١٥ قاضياً يتم انتخابهم عن طريق الأمم المتحدة لمدة تسع سنوات، ولكنها ليست محكمة دولية عليا. ومن حق الدول أن ترفض سلطتها القضائية وقد ترفض دولة أن تقبل حكمها حتى إذا قبلت سلطتها القضائية. وعلى سبيل المثال رفضت حكومة الرئيس ريجان فى الثمانينيات قبول حكم صادر من محكمة العدل الدولية يقضى بعدم شرعية قيام الولايات المتحدة بأعمال المناجم فى موانىء نيكاراجوا.

فإذا تخيلت الجمعية العامة للأمم المتحدة على أنها مماثلة للكونجرس الأمريكى، فهذا نوع غريب من التشريع. فالجمعية العامة تعتمد على مبدأ أن لكل دولة صوتاً واحداً، ولكن هذا المبدأ لا يعكس الديمقراطية، أو علاقات القوة على المستوى العالمى. ففى الجمعية العامة للأمم المتحدة، نجد أن لجمهورية المالديف التى يبلغ تعداد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة صوت واحد، بينما للصين مثلاً التى يبلغ تعداد سكانها مليار نسمة صوت واحد أيضاً. وهذا يعنى أن المواطن فى جمهورية المالديف له ١٠,٠٠٠ ضعف قوة الصوت الذى يحمله المواطن الصينى فى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهكذا لا يتطابق هذا القياس مع المعايير الديمقراطية للتشريع، كما أنه لا يعكس أوضاع القوة، لأن لجمهورية المالديف صوتاً واحداً فى الجمعية العامة مثلها مثل الولايات المتحدة أو الهند أو الصين. لذلك فهناك وضع غريب فى الجمعية العامة يجعل الدول على غير استعداد لإصدار تشريعات ملزمة. ولهذا فقرارات الأمم المتحدة ليست سوى قرارات لا ترقى إلى مستوى القوانين.

وأخيراً، قد نتخيل أن سكرتير عام الأمم المتحدة هو الرئيس الجديد للعالم، ولكن هذا أيضاً مضلل. لأن السكرتير العام مسئول تنفيذى ضعيف. ولو كان له سلطة التنفيذ، فهى أشبه بالسلطة الممنوحة للبابا فى الكنيسة وليس لرئيس جمهورية. ومحاولة فهم المنظمة الدولية بتشبيهها بحكومة محلية، هى طريقة مؤكدة للحصول على مجموعة من الإجابات الخطأ.

وكذلك فالقانون الدولى يختلف عن القانون المحلى، حيث أن الأخير هو نتاج تشريعات وتقاليد متعارف عليها، ويطلق عليه أحياناً القانون العرفى. ويتضمن القانون المحلى مواد لفرضه بالقوة، وحق التقاضى للأفراد (فيمكنك الذهاب للمحكمة ورفع قضية)، والتعديل المنظم بالتشريع.

ويتفق القانون الدولى العام مع القانون المحلى من حيث أنه يتألف من معاهدات، وهى اتفاقات بين الدول، وأعراف وهى الممارسات المقبولة من جانب الدول. ولكن يختلف تماماً من حيث فرضه بالقوة ونظام التقاضي. فلا يوجد جهاز تنفيذى لحمل أى دولة على قبول قرار محكمة. فالسياسة الدولية نظام لخدمة الذات. وفى الطرق التقليدية للقانون الدولى، تقوم الدول العظمى بفرض الالتزام مثلما حدث فى قانون البحار. حيث نشأ تقليد هو أن للدولة أن تفرض سيطرتها على ثلاثة أميال داخل المحيطات. ولكن حين حاولت دول مثل البرتغال وأوروجواى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر تجاوز حدودهما المائية الإقليمية لحماية المصايد أمام سواحلها، قامت إنجلترا وهى القوة البحرية العظمى فى ذلك الوقت بإرسال سفن حربية داخل ثلاثة أميال من سواحلها. وبذلك أصبح القانون العرفى نافذاً بتدخل دولة عظمى. ويمكنك أن تتساءل من الذى يلزم بريطانيا بالقانون إذا خالفته بريطانيا. والإجابة أن الإلزام فى نظام خدمة الذات طريق ذو اتجاه واحد.

أما إحالة النزاعات للقضاء فى القانون الدولى، فهى تتم بواسطة دول وليس أفراد، وبدلاً من قيام بلايين المواطنين برفع قضايا أمام المحكمة الدولية، يكون للدول فقط أن ترفع قضايا، وعادة لا تحيل أى دولة قضية ما للتحكيم الدولى إلا إذا كانت تريد رفعها من جدول أعمالها، أو كانت فرصتها فى كسبها كبيرة. ولهذا لا يرفع للمحكمة الدولية إلا القليل من القضايا. وعلاوةً على ذلك، هناك دائماً مشكلات فى تفسير قواعد العرف حتى عند الاتفاق على مبدأ معين. ولنأخذ مثالاً على ذلك، مبدأ نزع الملكية. فمن المقبول أن أى دولة لها حق تأميم شركة مال مملوكة لدولة أخرى تعمل داخل أراضيها، ولكن عليها أن تدفع تعويضات بما يوازى قيمة الشركة. ولكن من يحدد التعويض العادل؟ ترى كثير من الدول الأقل نمواً أن التعويض المتواضع كاف، بينما تريد الدول الغنية مستويات أعلى.

وأخيراً، حتى حين تصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، فهو دائماً قرار يشوب معناه الغموض. فقرارات الأمم المتحدة ليست تشريعات ملزمة. والجزء الوحيد فى ميثاق الأمم المتحدة الذى ينص على وجوب قبول دولة لقرار المنظمة يقع فى الفصل السابع، وهو جزء يتناول تهديد السلام، وانتهاك السلام، وكذلك الإجراءات العدوانية. فإذا رأى مجلس الأمن (وليس الجمعية العامة) أن هناك إجراء ما يمثل عدواناً يستلزم فرض عقوبات، فالدول الأعضاء ملزمة بتطبيق هذه العقوبات. وهو ما حدث مع العراق، حين قامت بغزو الكويت عام ١٩٩٠.

أما الطريقة الأخرى التى عن طريقها يولد قانون جديد فتتم من خلال المؤتمرات التى تعقد بين حكومات الدول لمناقشة مشاريع المعاهدات لتوقيع الحكومات عليها. مثل هذه المؤتمرات تكون

عادة كبيرة جداً وصعبة. فمثلاً فى السبعينيات شاركت أكثر من مائة دولة فى مؤتمر قانون البحار فى محاولة لوضع صيغة مبادىء ١٢ ميلاً للمياه الإقليمية ومنطقة اقتصادية خالصة لصايد الأسماك تمتد إلى ٢٠٠ ميل، وتخصيص عقد المنجنيز على قاع المحيط كترات مشاع للجميع. وكانت المشكلة أن بعض الدول وافقت على أجزاء من الصيغة، وتركت النتيجة غير واضحة فى القانون الدولى.

والقانون يعكس الطبيعة المجزأة للسياسات الدولية. حيث أن ضعف الإحساس بالجماعة يؤدى إلى العزوف عن الامتثال أو ضبط النفس نتيجة بالالتزام أو قبول السلطة. وكذلك يعنى غياب جهاز تنفيذى يجمع بين يديه حق استخدام القوة الشرعية، أن الدول ذات السيادة تعيش فى نظام مساعدة الذات وفى نظام القوة والبقاء. وحين تظهر قضايا البقاء يتراجع القانون عادةً للمرتبة الثانية.

التوقــع والشــرعية

وعلى الرغم من ذلك، فما زالت المنظمة الدولية والقانون الدولى يمثلان أهمية فى الواقع السياسى، لأنهما يؤثران على الأسلوب الذى تتصرف من خلاله الدول، لأن الدول تهتم بالقانون الدولى لسببين : التوقع والشرعية.

وتتورط الدول دائماً فى منازعات مع بعضها البعض. ويتضمن النطاق الواسع من التعاملات الدولية على المستوى العام والخاص التجارة. والسياحة، والبعثات الدبلوماسية، والاتصال بين الشعوب عبر الحدود. وكلما تنامى الاعتماد المتبادل، زادت هذه الاتصالات وزادت أيضاً فرص الاحتكاك. والقانون الدولى يسمح للحكومات بتجنب هذه المنازعات على مستوى عال حين تقع هذه الاحتكاكات. وعلى سبيل المثال، إذا تم القبض على سائح أمريكى بتهمة تهريب المخدرات فى المكسيك، أو حدث تصادم بين سفينة بريطانية وأخرى نرويجية فى بحر الشمال، أو ادعت شركة يابانية أن شركة هندية تعدت على براءات اختراعاتها، فقد لا تريد حكومات تلك الدول الإساءة لعلاقاتها الأخرى بسبب هذه الأحداث الخاصة كما أن تناول القانون الدولى والمبادىء المتفق عليها لهذه الأمور لا يجعلها أموراً تقع فى نطاق السياسة، وإنما أحداث يمكن التنبؤ بنتائجها . فقابلية التنبؤ تكون ضرورية لازدهار الصفقات والتداول المنظم للنزعات التى تصاحبها بالضرورة.

والشرعية هى السبب الثانى وراء اهتمام الحكومات بالقانون الدولى. فالسياسة ليست

مجرد صراع من أجل السلطة المادية، ولكنها أيضاً منافسة على الشرعية. فالسلطة والشرعية ليساضدين، ولكنهما متكاملتان. والبشر ليسوا أخلاقيين على نحو مطلق، أو متشككين على نحو مطلق. ومن الحقائق السياسية أن الاعتقاد بالصواب والخطأ يساعد على التحفيز على العمل. ولهذا فالشرعية تعتبر مصدراً من مصادر القوة. فإذا نظرنا إلى تصرفات دولة ما على أنها غير شرعية، ستكون تكلفة هذه السياسة غالية. وتلجأ الدول للقانون الدولى والمنظمة الدولية لإضفاء صفة الشرعية على سياساتها، أو نفى صفة الشرعية عن تصرفات دولة أخرى، وغالباً ما يشكل هذا تصرفاتها ونتائجها.

قناة السويس

وتعتبر أزمة قناة السويس عام ١٩٥٦ مثالاً واضحاً. فقد تم حفر القناة فى القرن التاسع عشر، وأصبحت تمثل أهمية خاصة لطريق التجارة البريطانية للهند. وفى عام ١٩٥٦، كان ما يقرب من ربع التجارة البريطانية يمر عبر قناة السويس. ولكن فى يوليو من نفس العام قام الرئيس المصرى جمال عبد الناصر بتأميم القناة. ولكن رئيس الوزراء البريطانى سير أنتونى إيدن رأى أن ذلك يمثل تهديداً كبيراً لبريطانيا، واعتبر ناصر هتلر جديداً. وسرعان ما عقد مقارنة بين تلك الفترة وما حدث فى الثلاثينيات، حيث فشلت إنجلترا فى اتخاذ موقف حين قام هتلر بغزو «راينلاند» وانتابت بريطانيا المخاوف من أن دعوة ناصر للقومية العربية قد تؤثر على نفوذها فى الشرق الأوسط. ومما زاد من مخاوفها حصول ناصر على أسلحة من السوفييت. وكان ذلك فى ذروة الحرب الباردة.

وفى أغسطس وسبتمبر من نفس العام، تقدمت الولايات المتحدة وإنجلترا باقتراح بشأن القنال بدعوى أن مصر من حقها تأميم القناة، ولكن من حق الدول التى تستخدم هذا الممر المائى الاحتفاظ بإدارتها. ولكن ناصر رفض الاقتراح. وفى نفس الوقت تقدمت بريطانيا بخطة سرية بالاشتراك مع فرنسا وإسرائيل تقضى بأن إسرائيل التى كانت تعانى من هجمات عبر الحدود بإيعاز من ناصر، تقوم بغزو مصر، وبعد ذلك تتدخل إنجلترا وفرنسا، بدعوى أن هناك تهديداً على قناة السويس. وهكذا قامت إسرائيل بعبور الحدود المصرية إلى سيناء بدعوى أنها تحمى حدودها. واستشهدت بالمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، التى تمنح حق الدفاع عن النفس كأحد الاستخدامات المشروعة للقوة. وبينما كانت إسرائيل تتقدم نحو القناة، أعلنت فرنسا وبريطانيا أنهما مضطرتان للتدخل لحماية القناة. غير أن مجلس الأمن رفض هذه الحجة، ودعا لوقف

رسالة إلى الرئيس أيزنهاور

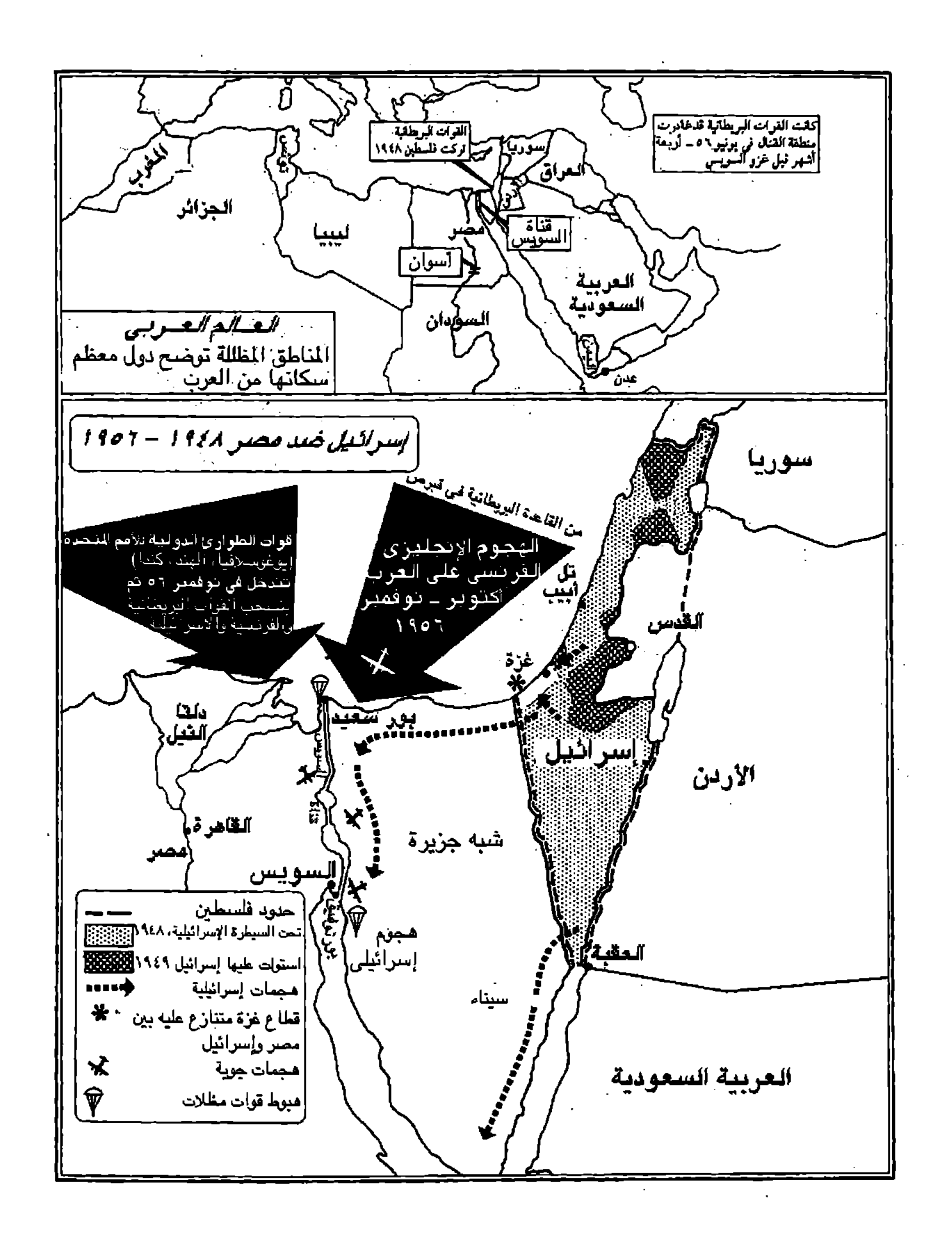
فى الثلاثينيات من هذا القرن دعم هتلر مركزه من خلال سلسلة من الحركات المخططة بدقة. بدأت باحتلال أراضى الراين، وأعقبها بعمليات متتالية من العدوان ضد النمسا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، والغرب. وأفعال هتلر قوبلت بالتسامح والتماس العذر من جانب الأغلبية من سكان أوروبا الغربية.

وعلى نحو مماثل كان تأميم قناة السويس ـ نحن مقتنعون ـ هو الحركة الافتتاحية فى حملة مخططة وضعها عبد الناصر لإبعاد كل نفوذ ومصالح الغرب عن الدول العربية. واعتقد عبد الناصر أنه إذا استطاع النجاح فى ذلك، وإذا استطاع بنجاح أن يتحدى ثمان عشرة دولة فإن مكانته فى المحيط العربى سوف تتعاظم جداً بما يمكنه من ترتيب ثورات لضباط الصغار فى السعودية والأردن وسوريا والعراق. (ونحن نعلم أنه بالفعل يخطط لثورة فى العراق، التى هى أكثرها استقراراً وتقدماً) وهذه الحكومات الجديدة سوف تكون فى الواقع توابع لمصر إذا لم تكن توابع لروسيا. وسيكون على هذه الحكومات وضع مواردها البترولية الموحدة تحت سيطرة حكومة عربية موحدة تقودها مصر وتحت النفوذ الروسى. وعدنما تأتى هذه اللحظة فإن ناصر يمكنه منع البترول عن غرب أوروبا وسوف نكون هنا تحت رحمته.

ـ رئيس الوزراء أنتونى أيدن، ١٩٥٦.[2]

إطلاق النار. غير أن فرنسا وإنجلترا اعترضتا على الرفض لأنهما كانتا تريدان الاستمرار لحين التخلص من ناصر.

وقام السكرتير العام للأمم المتحدة داج همرشولد بالاشتراك مع وزير الخارجية الكندى لستر بيرسون بوضع خطة للفصل بين القوات المصرية والإسرائيلية من خلال قوة حفظ سلام



تابعة للأمم المتحدة. وهكذا لا يصبح لفرنسا أو لبريطانيا حجة للتدخل. وقامت الأمم المتحدة بإصدار قرار يخول لقوة من الأمم المتحدة حق التدخل فى منطقة سيناء. ولكن الولايات المتحدة لم تؤيد حلفاءها الأوروبيين، لأنها كانت تخشى أن تدخلهم قد يلهب حماس العرب نحو فكرة القومية

العربية، ويزيد من فرص وجود الإتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط. بل أيدت خطة همرشولد وبيرسون. ولكى تعزز من الضغوط على بريطانيا أعربت أمريكا عن رفضها تقديم صندوق النقد الدولى قرضاً لإنجلترا التى كانت تواجه صعوبات مالية. دفعت هذه الأحوال بريطانيا وفرنسا إلى قبول وقف إطلاق النار. (وكان الإتحاد السوفييتى فى ذلك الوقت مشغولاً بتدخله فى المجر التى كانت تسعى للاستقلال).

وكان على فرنسا وبريطانيا قبول وقف إطلاق النار أولاً: بسبب الضغوط الأمريكية، وثانياً: لأن العذر الذى ساقوه لم يكن وجيهاً. فقد أصبح الآن هناك سبيل آخر لفصل القوات بين مصر وإسرائيل، والحيلولة دون إلحاق خسائر بالقناة. وفى منتصف نوفمبر، تم بناء أول قوة تابعة للأمم المتحدة فى سيناء للفصل بين القوات، وفيما بعد فى ديسمبر، قامت الأمم المتحدة بتطهير السفن التى كانت قد أغرقت فى القنال. فقد كان لاستخدام وإساءة استخدام القانون الدولى والمنظمة الدولية دور أساسى فى أزمة قناة السويس.

وفى المنازعات الكبرى بين المصالح قد لا ينجح القانون الدولى فى الحد من تصرفات الدول، ولكنه غالباً يتدخل فى تشكيل مسار سياسة تلك الدول. فالقانون هو جزء من الصراع على السلطة. وقد يقول الساخرون إن هذه مجرد لعبة يلعبها المحامون، ولكن مجرد أن الحكومات تجد أنه من المهم تقديم الحجج القانونية أو أخذ قرارات المنظمات الدولية فى الاعتبار، يتبين أنها ليست بغير فائدة. أى كما تقول الحكمة «حين ترتدى الرذيلة زى الفضيلة، فإننا على الأقل نعلم أن للفضيلة ثمناً». ولعرضها ببساطة قد تجد الحكومات نفسها فى مأزق بالمبررات القانونية التى تقدمها.

أما المثال الآخر فهو قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ الذى صدر فى نهاية حرب ١٩٦٧ فى الشرق الأوسط، والذى ينص على عودة إسرائيل إلى حدود ما قبل الحرب. ولكن بمرور الوقت كانت نتيجة القرار هى إنكار شرعية الاحتلال الإسرائيلى للأراضى التى استولت عليها فى أثناء الحرب، مما جعل إسرائيل فى وضع دفاعى داخل الأمم المتحدة. فعلى الرغم من أن العرب خسروا المعركة، إلا أنه كان بإمكانهم ممارسة ضغوط على إسرائيل. وفى عام ١٩٧٦، حين حاول التحالف العربى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة فى الجمعية العامة للحيلولة دون طرد إسرائيل. وهذا فى حد ذاته يعتبر مؤثراً آخر على أن رموز الشرعية فى المنظمات الدولية جزء من صراع السلطة.

وحين تكون هناك قضايا حيوية مثل بقاء الشعوب معرضة للخطر، تستخدم الدولة أقصى

مستويات سلطاتها وقوتها وهى القوة الحربية. وقد يفسر هذا النجاح المحدود بجهود القانون الدولى والمنظمة الدولية عند تناول مسألة اللجوء للقوة. لأن تناول القانون الدولى لقضايا مثل تهريب المخدرات، أو لتصادم السفن فى البحر، أو التعدى على براءات الاختراع، يختلف عن تناوله لمسألة تعرض دولة للفناء من خلال الإذعان للقانون الدولى، وكانت هذه هى مشكلة الأمن الجماعى فى الثلاثينيات، إلا أن ميثاق الأمم المتحدة تناول بالتعديل شكل الأمن الجماعى.

قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الجماعى

لم ينص ميزان القوى التقليدى على أن الحرب أمر غير شرعى. حيث أن اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية أمر مقبول لأنه عادةً يؤكد استقرار النظام. وفى خلال القرن التاسع عشر، ومع حدوث تغييرات فى تكنولوجيا صناعة الحرب جعلتها أكثر تدميراً، ومع انتشار الحركات الديمقراطية والسلام، كانت هناك جهود مكثفة لتكتل الدول ضد الحروب. فقامت ٢٦ دولة بالدعوة لمؤتمر سلام فى لاهاى عام ١٨٩٩. وفى عام ١٩٠٧ نظمت ٤٤ دولة مؤتمراً آخر للسلام، وحاول المؤتمرون من خلال الاجتماعين إقناع جميع دول العالم بتوقيع اتفاقيات تقضى بإحالة النزاعات للتحكيم الدولى بدلاً من اللجوء للقوة، وحاولوا كذلك تقنين قواعد الحرب فى حالة عدم نجاح التحكم الدولى.

وكم رأينا، بعد الحرب العالمية الأولى، كان تأسيس عصبة الأمم محاولة لتطوير تحالف بين الدول لمنع ومعاقبة الدولة المعتدية. وكان الرئيس وودرو ويلسون وآخرون يرون أن الحرب العالمية الأولى حدث عارض غير ضرورى تسبب فى اندلاع توازن القوى الدولى. ومثل هذه الحروب يمكن تجنبها بتكوين تحالف بين دول العالم لضمان الأمن الجماعى. وإذا كان هذا هو الحال، فقد كان من ضمن أهداف الأمم المتحدة التى وضعت فى الفترة من عام ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥ الحيلولة دون وقوع الحرب العالمية الثانية. فقامت ٤٩ دولة بعقد اجتماع فى سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، للتوقيع على ميثاق يقضى بإدخال تعديلات لمعالجة أوجه القصور الموجودة فى ميثاق عصبة الأمم. فقد كان التهديد باستخدام القوة، أو استخدامها الفعلى محظوراً إلا فى حالة الدفاع عن النفس، أو حين يكون ضمن جهود الحفاظ على الأمن الجماعى. وعلى عكس قواعد توازن القوى المعمول بها فى القرن التاسع عشر، أصبح استخدام القوة من جانب أى دولة وقعت على ميثاق الأمم المتحدة أمراً غير مشروع. وأى استخدام للقوة يجب أن يكون إما بهدف الدفاع عن النفس بصفة فردية أو جماعية، أو إذا كان ضمن جهود الحفاظ على الأمن الجماعى.

وقد أنشأ مكونو الأمم المتحدة أيضاً لجنة تنفيذية من الدول العظمى على شكل مجلس الأمن الذى له صلاحيات إصدار قرارات ملزمة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية. وإذا لم تتفق الدول الخمس العظمى على قرار ما، فلكل منها استخدام الفيتو (حق النقض)، والذى يمثل صندوق الأمان فى النظام الكهربائى لأى منزل؛ حيث أنه من الأفضل فى هذه الحالة قطع التيار الكهربائى بدلاً من احتراق المنزل بأكمله، أى اندلاع حرب ضد دولة عظمى.

وفى أثناء الحرب الباردة، لم ينجح نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعى. ففى الانقسام الأيديولوجى فى أثناء الحرب الباردة لم يكن هناك إجماع حول الاستعمال المشروع للقوة، وثارت مشكلات كبيرة حول تعريف معنى العدوان. على سبيل المثال، كيف يمكن تقييم اختراق ضد قوات معتدية عبرت الحدود لدولة أخرى؟. فكما رأينا سابقاً، فى عام ١٩٦٧، كانت إسرائيل تشكو من رجال المقاومة المصريين الذين يهاجمون حدودها، إلا أن قوات إسرائيل التقليدية هى التى عبرت الحدود أولاً. إذن استناداً إلى الجانب الذى تؤيده فى الحرب الباردة ستبنى تقييمك من كان المعتدى الأول؟ وعلى مدى عقدين من الزمان من الحرب الباردة، حاولت لجان الأمم المتحدة تحديد معنى العدوان وتوصلت إلى نتيجة لم تغن كثيراً.. فقد تم وضع قائمة من الممارسات العدوانية على أن يحدد مجلس الأمن ما إذا كانت أفعال أخرى تمثل عدواناً. ولكن حتى عندما كانت أطراف ما تلجأ لاستخدام القوة، كان يمكن لمجلس الأمن عدم الإعلان عن أن هذا الفعل ينطوى على عدوان. ومن وجهة نظر الأمم المتحدة، يعتبر ما تم عدواناً إذا قرر مجلس الأمن ذلك. وكل شىء يعتمد على الإجماع فى مجلس الأمن، وهو أمر كان نادر الحدوث فى أثناء الحرب الباردة.

وقد أدى تعثر نظام الأمن الجماعى إلى ظهور مفهوم دبلوماسية الأمم المتحدة الوقائية، فبدلاً من تعريف معنى الاعتداء ومعاقبة المعتدى وهو الاستراتيجية الأساسية فى نظام الأمن الجماعى، تسعى المنظمة الدولية إلى تكوين قوات مستقلة للتدخل بين الأطراف المتناحرة. وقد استخدم النمط الذى وضعه داج همرشولد و ليستر بيرسون عام ١٩٥٦ عدة مرات فيما بعد. وعلى الرغم من أن الحرب الباردة حالت دون قيام الأمم المتحدة بتنفيذ المبدأ المعدل للأمن الجماعى، إلا أنها لم تمنعها من تطوير استخدام القوات الدولية للفصل بين قوتين متحاربتين. فقد كان نظام الأمن الجماعى يقضى بتدخل جميع الدول فى حالة اعتداء دولة على أخرى. أما فى ظل نظام الدبلوماسية الوقائية، تتدخل الأمم المتحدة للفصل بين قوات الدولتين دون تحديد من المخطىء ومن المحق. وفى أثناء الحرب الباردة، كان من ضمن مبادىء الأمم المتحدة لقوات حفظ

السلام تكوين القوة من دول صغيرة دونما تدخل القوتين العظميين. بحيث لا تتورط الولايات المتحدة أو الإتحاد السوفييتى فى صراعات مباشرة. أما الدبلوماسية الوقائية ونظام حفظ السلام، فقد كانا من ضمن الاستحداثات الهامة التى ما زالت تلعب دوراً كبيراً إلى الآن، ولكنها ليست الأمن الجماعى.

وقد كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ أولى الأزمات التى أعقبت الحرب الباردة. وحيث أن الإتحاد السوفييتى والصين لم يستخدما حق الفيتو، فلأول مرة منذ أربعين عاماً يتم العمل بنظام الأمن الجماعى للأمم المتحدة. وقد كان لهذا البعث الملحوظ ثلاثة أسباب. أولها: أن العراق قام بشن عدوان فاضح شبيه جداً بالثلاثينيات، وذكر السياسيين بذلك الفشل فى الأمن الجماعى. ثانياً: الشعور بأنه فى حالة فشل نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعى فى مثل هذا التعدى الصارخ، فلن يكون مبدأ ثابتاً للنظام فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وثالثاً: تأييد الدول الصغرى فى الأمم المتتحدة لأنها كلها دول ضعيفة، وتعانى من مشكلات حدودية بعد أن حصلت على استقلالها. وقد كانت الحجج التى ساقها صدام حسين لتبرير غزوه للكويت تهديداً لأغلب الدول الصغيرة الأخرى أيضاً. وللاستشهاد بما قاله مندوب هاييتى فى عصبة الأمم والمشار إليه من قبل، لم تكن هذه الدول تريد أن تكون «كويتا» لشخص آخر.

ولكن هل سيكون نظام الأمن الجماعى أساساً للنظام العالمى الجديد؟ إلى حد ما. لأن هناك اعتبارات مهمة. أولاً، نظام الأمم المتحدة يعمل بنجاح فى حالة وجود اعتداء واضح، ولكن يصعب تطبيقه فى حالة مثل الحرب الأهلية. ثانياً، يتم العمل بنظام الأمن الجماعى فى حالة عدم استخدام حق الفيتو. ولكن إذا حدث أى تعارض فى الأهداف بين الولايات المتحدة وروسيا أو أمريكا والصين سيتعثر نظام الأمن الجماعى مرة أخرى. وفوق هذا لم يكن الغرض من نظام الأمن الجماعى فى عام ١٩٤٥ أن يستخدم ضد الدول الخمس العظمى التى لها حق الفيتو فى مجلس الأمن. ثالثاً، يتم العمل بالأمن الجماعى حين توفر الدول الأعضاء الموارد اللازمة، ولكن من الصعب تصور الأمن الجماعى إذا كانت الدول ذات القوات العسكرية الكبيرة لا تقدم الموارد. فقد فشل نظام الأمن الجماعى فى الثلاثينيات فشلاً ذريعاً ولم يعمل به فى أثناء الحرب الباردة، ولكنه عاد إلى الحياة مثل أليعازر فى عام ١٩٩٠ إبان حرب الخليج. ولكن هذا الانتعاش يعتبر معجزة صغرى لأن نظام الأمن الجماعى كما سنرى فى الفصل الثامن يعتبر جزءاً مما يجب توافره لنظام عالمى جديد بعد الحرب الباردة.

غير أن الأمم المتحدة لها آثار سياسية حتى فى حالة عدم إمكان تطبيق الأمن الجماعى،

لأن اقتراح مناهضة القوة المنصوص عليه فى ميثاق الأمم المتحدة يلقى بعبء الإثبات على الدولة التى تريد استخدام القوة. علاوة على ذلك، فإن مناقشات مجلس الأمن للعنف الدولى تجسد ممارسة الاهتمام الجماعى وتركز الانتباه فى وقت الأزمات. وفى بعض الأحيان تبلور وجهات النظر، وترفع تكاليف استخدامات القوة، وتعمل كصمام الأمن للدبلوماسية. وأخيراً يعتبر دور قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة محدوداً ولكنه مفيد. وقد وجدت الدول مرة بعد أخرى أن الأسلاك الشائكة والمناطق العازلة فى مصلحتها. ومع نهاية الحرب الباردة توافرت فرصاً أكثر للأمم المتحدة. فقد لعبت الأمم المتحدة دوراً فى تحرير ناميبيا، وقامت بمراقبة حقوق الإنسان فى السلفادور والإشراف على الانتخابات فى نيكاراجوا، والإدارة فى كمبوديا إلى جانب قوات حفظ السلام. وعلى الرغم من أن المبادىء الأصلية للأمن الجماعى لا تطبق بدقة كما كان يظن، إلا أنه من الخطأ تجاهل دور القانون الدولى والمنظمة الدولية، فهما جزء من واقع سياسى للنظام الدولى الفوضوى. ومن الخطأ أن نسرف فى الشك أو البساطة بشأن القانون الدولى والمنظمة الدولية. فالدول لا يكتب لها البقاء بفعل القانون فقط، ولكنها لا تستطيع البقاء بدونه على أى حال.

الصراعات فى الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط بكل ما فيها من صراعات تمزقها مثالاً واضحاً للمنازعات الإقليمية. وعلى الرغم من أن أفضل ما ينطبق عليها هى النظرة الواقعية للسياسة الدولية، فهى أيضاً منطقة لعب فيها القانون الدولى والمنظمة الدولية دوراً واضحاً. فما هو السبب وراء كل هذا النزاع الكبير؟ هل هى القومية، أم الدين، أو سياسة توازن القوى، يبدو أن كلاً من هذه العوامل يمثل جزءاً من الإجابة على السؤال.

تعتبر الحرب العراقية ـ الإيرانية التى بدأت فى سبتمبر ١٩٨٠ مثالاً واضحاً. لماذا قامت العراق بغزو جارها الأكبر منها؟ أحد هذه الأسباب يرجع للثورة الإسلامية التى أطاحت بنظام الشاه فى إيران؛ لأنه تحت حكم الشاه كانت إيران تدعى ملكيتها لكامل الممر المائى بين العراق وإيران. ولكن بعد ١٩٧٩ والإطاحة بالشاه، عانت إيران من الانقسامات الداخلية، ورأى الرئيس العراقى صدام حسين أن الوقت مناسب للهجوم. وفوق ذلك، كانت إيران التى اشتعلت فيها الثورة تسبب العديد من المشكلات داخل العراق، حيث كان المسلمون داخل العراق منقسمين إلى فريقين بين سنى وشيعى، بينما صدام حسين نفسه رئيس دولة علمانى. وقد قام الأصوليون

الشيعيون فى إيران بتحريض الشيعيين العراقيين بالتمرد على نظام صدام حسين، وهذه الدعوة الدينية من خارج الحدود فشلت عندما قام صدام بإعدام العديد من قادة الشيعة العراقيين. ولكن النظام العراقى أخطأ فى حساباته أيضاً. فالإيرانيون ليسوا عرباً، وكانت هناك أقلية كبيرة من الإيرانيين يتحدثون العربية ويعيشون فى المنطقة الحدودية مع العراق. فقد اعتقد النظام العراقى أن هؤلاء الإيرانيين سيرحبون بالقوات العراقية على أنها محررة للأقلية التى تتحدث العربية فى إيران، ولكن هذا لم يحدث. وعلى العكس أدى الهجوم العراقى إلى توحيد الإيرانيين.

وبعد هذين الخطأين فى الحسابات، تحولت الحرب إلى مشكلة طويلة المدى بين الطرفين، بدلاً من الحرب المفيدة قصيرة المدى التى كان يخطط لها صدام حسين. وقررت العراق أنها تريد أن تنهى الحرب، إلا أن إيران رفضت هذا الاقتراح. لأنها وقد هوجمت لم تكن لتترك العراق يقرر متى ينهى الحرب. وصرح الزعيم الروحى لإيران آية الله خومينى بقوله إن إيران لن تنهى الحرب حتى يسقط نظام صدام حسين. وظلت دول العالم فترة الحرب التى استمرت ما يقرب من عشرة أعوام تمارس دور المشاهد. غير أن بعض الدول العربية ذات الأنظمة المحافظة مثل السعودية والأردن ساندت العراق ضد إيران، لأنهم كانوا يخشون من الأفكار الإيرانية الثورية. ولكن كما رأينا سابقاً، فإن النظام السورى وهو نظام علمانى راديكالى شبيه بالعراق من نواح كثيرة، ساند الجانب الإيرانى سعياً لتحقيق توازن القوى مع العراق. فقد كانت سوريا قلقة من تصاعد قوة العراق المجاورة، أكثر من إيران التى تبعد عنها.

أما الدول الخارجية فقد انحازت إلى جانب أو آخر. فالولايات المتحدة ساندت العراق مساندة غير معلنة، لأنها كانت تخشى من تعاظم النفوذ الإيرانى. وعلى الرغم من أن النظام الإيرانى كان ينادى بالقضاء على إسرائيل، إلا أن إسرائيل ساندت النظام الإيرانى سرا، وأمدته بالسلاح الأمريكى الصنع، ويمكن تفسير ذلك باعتبارات توازن القوى. فقد كانت إسرائيل تخشى كلا الطرفين، ولكن العراق كان يمثل الخطر الأقرب. ومن منطق أن «عدو عدوى هو صديقى» قامت إسرائيل بمساندة إيران. وهكذا تحولت الحرب التى بدأت بسبب سوء حسابات قائمة على أساس دينى، وقومى، وأطماع اتسع نطاقها بأغراض توازن القوى، لتمتد على مدى عقد من الزمان.

قضايا القومية

كيف تتسبب القومية فى نشوب حرب؟ إن السؤال الأول الذى يتعين الإجابة عليه أولاً هو: ما هى

القومية، وما هى الأمة؟. يخبرنا التعريف المعجمى لكلمة أمة على أنها مجموعة من الناس ينتمون إلى هوية واحدة ولهم الحق فى إقامة دولة. ولكن أى نوع من المجموعات ينطوى تحت هذا التعريف؟ وما هو مصدر الهوية المشتركة؟ يقول البعض إنها التماثل العرقى. غير أن الولايات المتحدة تشتمل على أعراق عديدة ومتباينة، وعلى الرغم من ذلك تعتبر أمة. ويقول آخرون إنه التماثل اللغوى، ولكن سويسرا مثلاً تتحدث عدة لغات وهى كذلك أمة واحدة. وهناك آخرون يقولون إن الدين قد يمثل أساساً لبناء أمة، وعدد من الدول مثل إسرائيل وباكستان تعتمدان أساساً على الهوية الدينية. والنقطة الأساسية هى أنه عندما تطلق مجموعة من الناس ذات هوية مشتركة على نفسها اسم أمة، فهناك العديد من المصادر لهذه الهوية. وكما يقول المفكر الفرنسى أرنست رينان : «العنصر الأساسى لأى أمة يتمثل فى اشتراك أفرادها فى العديد من الأشياء المشتركة. ولكنهم بالقطع قد أغفلوا خصائص أخرى»[3]

فاللفظ «قومية» لفظ خداع، لأنه ليس مجرد لفظ وصفى، ولكنه لفظ دلالى. وهكذا حين تكون الكلمات لها هذان الجانبان، تصبح كلمات سياسية تستخدم فى الصراعات حول السلطة. وقد أصبحت القومية مصدراً هاماً لأساس شرعية أى دولة حديثة؛ ولذلك أصبحت دعاوى القومية أداة فعالة. وإذا استطاعت مجموعة من الناس أن تجعل الآخرين يقبلون ما تدعيه من أنها أمة، فيمكنها المطالبة بحقوق قومية واستخدامها كسلاح ضد أعدائها. فعلى سبيل المثال، فى السبعينيات نجحت الدول العربية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى إصدار قرار يعتبر الصهيونية عنصرية. وكان هدفهم حرمان إسرائيل من اعتبارها أمة. فالوصف بالعنصرية سيئ، أما الوصف بالقومية فيعتبر جيداً بصورة عامة. وادعاء أن إسرائيل ليست أمة هو استخدام الكلمات كسلاح.

ولكن المشكلة فى هذه المسألة هى أن الدين قد يمثل أساساً للهوية القومية. ولكن من المعروف أن الأسس الدينية قد تزيد من صعوبة اندماج الإقليات الدينية فى الهوية القومية لأى أمة. فالحياة فى إسرائيل أشق على المسلمين منها على اليهود، بنفس القدر الذى تشق فيه الحياة على الهندوس فى باكستان. ولكن لا يستتبع استخدام الدين لإطلاق اسم الأمة أن الدولة عنصرية. وأخيراً قامت الجمعية العامة بإلغاء هذا القرار عام ١٩٩١.

وفى القرن الثامن عشر، لم يكن للقومية كل هذه الأهمية. فلماذا أصبحت الآن على هذا القدر من الأهمية؟ إن لدى البشر قدرة كبيرة على تعدد انتماءاتهم ـ فوق وتحت مستوى الدولة ـ إلى جانب القدرة على تغير هذه الانتماءات. ويتوقف هذا التحول على اختلاف الأنماط التقليدية

للحياة. وتبدأ فكرة الأمة تراود هؤلاء الأكثر تشتتاً، أى هؤلاء الذين يعيشون على هامش ثقافة ما، أو غير القادرين على تحديد هويتهم على وجه الدقة. حيث يعانى مثل هؤلاء من الخروج عن الأنماط المألوفة، ويبدأون فى طرح تساؤلات. وتبدأ دعاوى القومية بين المثقفين أو الجماعات الدينية المنحرفة. وعلى سبيل المثال، كان معظم دعاة القومية بين العرب فى القرن التاسع عشر من المسيحيين، أكثر منهم من المسلمين. وقد لقى اهتمامهم بهوية جديدة دعماً أوسع بصورة تدريجية عندما قامت الصناعة وسكنى المدن بتعطيل الأنماط التقليدية والانتماءات فى المجتمعات الريفية.

والتمزق الذى يحرك الناس نحو هوية جديدة، قد يكون بسبب عوامل داخلية أو خارجية. فمثلاً كانت الثورة الفرنسية حافزاً كبيراً للقومية الحديثة. فصعود الطبقة المتوسطة فى المجتمع مزق الأنماط السياسية والاجتماعية. ولم تعد الجماعات السياسية الناشئة فى حاجة إلى أن يحدد الملك الدولة الفرنسية، وإنما يتم تحديدها من خلال الأمة أى جميع أبناء الشعب. أما على المستوى الخارجى، فقد أدى زحف جيوش نابليون على أوروبا إلى تمزيق المجتمع وحركت مشاعر القومية بين الشعوب التى تتحدث الألمانية وغيرها من الشعوب. وبحلول منتصف القرن انتشرت فكرة وجوب قيام دولة لكل أمة. وتم تتويج هذه الفكرة بتوحيد ألمانيا وإيطاليا. والمثير للدهشة، أن بسمارك الذى كان محافظاً لم يحاول توحيد جميع الناطقين بالألمانية، واقتصر على من يستطيع السيطرة عليهم تحت تاج بروسيا. ومع ذلك فقد سخر القومية لتحقيق أهدافه، وأصبحت ألمانيا وإيطاليا أمثلة للنجاح.

وقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى إضعاف الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية، وكان تحرير المستعمرات أحد أهم الحركات فى آسيا وأفريقيا على مدى الثلاثة عقود التى أعقبت الحرب. فقد تسببت الحرب فى ضعف مجتمعات العواصم، وبدأت الصفوة فى تلك الدول المستعمرة فى استخدام فكرة القومية كسلاح موجه ضد الإمبراطوريات الأوروبية. ولكن إذا كان نموذج الدولة فى القرن التاسع عشر القائم على أساس لغوى وعرقى هو النموذج الذى يستخدم فى مرحلة ما بعد الاستعمار، لكانت النتيجة هى ظهور آلاف الدول الصغرى فى أفريقيا وأجزاء عديدة من آسيا. ولكن نشأت فكرة مناهضة لأفكار القرن التاسع عشر، فقد نادى الصفوة من المفكرين فى مرحلة ما بعد الاستعمار بحق كل دولة فى تكوين أمة. ونادى القادة المحليون بأنهم فى حاجة إلى استغلال الآلة الحكومية التى أنشأها الاستعمار مثل الميزانية، والشرطة، والخدمة المدنية، لتكوين أمة فى مجموعات قبلية صغرى. أى فكرة القومية استخدمت لتبرير أمرين

متناقضين هما قيام دولة على أساس الأمة، أو قيام الأمة من عباءة دولة، لأن القومية كلمة سياسية لها استخدام وسيلى.

فى الأيام الأولى الرومانسية لحركات التحرر من الاستعمار، لم يكن الفرق واضحاً بين هاتين النظريتين فى الحركات التحررية الكبيرة، حيث شهدت أوروبا فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ظهور الدعوة لتحديد هوية جميع الشعوب السلافية. وكذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط فى العصر الحديث دعوى القومية العربية، وفى أفريقيا شهدت دعوة قومية أفريقية. ونادى مناهضو الاستعمار أنه طالما أن الشعوب التى ترزح تحت وطأة الاستعمار تعانى من نفس المعاناة، يجب عليهم تكوين أمم أفريقية وعربية. ولكن حين دخل هذا المفهوم فى حيز التنفيذ كمقابل للتحرير ومقاومة الاستعمار، اقتضى استعانة هذه الحكومات الوليدة بالنظم التى أرساها الاستعمار مثل الميزانية والشرطة والخدمة المدنية. ولم تكن هذه الأدوات قائمة على نحو قومية شاملة، ولكنها كانت قائمة على أساس أقليمى أوجدته حدود مصطنعة وضعتها الدول الاستعمارية. فلما ضاعت الأحلام الرومانسية بدأت فكرة تحديد الهوية على أساس أن الدولة تحل مكان الأفكار التى نادت بها حركات التحرير الشاملة فى بداياتها. ولكن شاعرية حركات التحرر الشاملة استمرت كقوة ممزقة.

وكذلك شهدت منطقة الشرق الأوسط دعاوى مستمرة للقومية العربية، وتبنت بعض الدول تكوين اتحاد، كما كان الحال بين مصر وسوريا حين قامتا بتكوين الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، أو ليبيا والمغرب عام ١٩٨٩. ولكن بمرور الوقت تغلبت قوى الدولة على الحركات القومية الشاملة. على سبيل المثال أصبحت فكرة القومية التى تركز على الدولة فى مصر أقوى من فكرة القومية العربية. ولكن عملية التحول التدريجى لم تكتمل بعد. ففى أغلب عالم ما بعد مرحلة الاستعمار، ما زال هناك العديد من عوامل التغيير التى تطرأ على الأنماط التقليدية للحياة بسبب التطورات الاقتصادية واستحداث أساليب اتصالات حديثة. ويحاول القادة السياسيون السيطرة على هذا الاستياء الذى أعقب فترات الاحتلال. فبعضهم يستخدم الدعاوى القومية، أو دعاوى القومية العربية، أو دعاوى الأصولية الدينية، مما أسهم فى تعقيد العوامل التى ولدت صراعات فى مناطق مثل الشرق الأوسط.

الصراعات العربية الإسرائيلية

لقد أفرز الصراع العربى الإسرائيلى ست حروب بين مجموعتين من الشعوب تسعى كل منهما

> إن حكومة جلالته تنظر بارتياح إلى قيام وطن قومى فى فلسطين للشعب اليهودى، وسوف تستخدم أفضل مساعيها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، وعلى أن يكون مفهوماً بوضوح أنه لن يتم أى إجراء يهدد الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية الموجودة فى فلسطين، أو الحقوق والمكانة السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أى دولة أخرى..
>
> ـ وعد بلفور ٢ نوفمبر ١٩١٧.

جاهدة لإثبات قوميتها، ويدعى كلاهما ملكيته لجزء صغير من الأرض. ويعود تاريخ الدعاوى الإسرائيلية إلى زمن الكتاب المقدس حين كان اليهود يسيطرون على المنطقة قبل الطرد والشتات فى عام ٧٠ بعد الميلاد. أما فى العهود التاريخية الحديثة يستشهد الإسرائيليون بتجربة الحربين العالميتين الأولى والثانية. ففى أثناء الحرب العالمية الأولى أصدر البريطانيون وعد بلفور، وهو خطاب كتبته الحكومة البريطانية للورد روتشيلد رئيس الإتحاد الصهيونى البريطانى تتعهد فيه بالعمل من أجل إنشاء وطن لليهود فى فلسطين. وبعد الحرب العالمية الثانية، كما يقول الإسرائيليون، أثبتت فظائع هتلر مع اليهود والمذابح التى ارتكبها ضدهم ضرورة الحاجة إلى تكوين دولة يهودية. وفى عام ١٩٤٨ كان المستوطنون اليهود على استعداد لقبول تقسيم فلسطين، ولكن العرب لم يكونوا على استعداد لقبول هذا الحل. غير أن الأمم المتحدة اعترفت بدولة اليهود. ولكن كان على اليهود ـ كما يقول الإسرائيليون ـ أن يحاربوا من أجل الحفاظ عليها من هجوم العرب. وهذا، كما يقول الإسرائيليون هو الأصل والتبرير التاريخى لدولة إسرائيل.

ويرى العرب الفلسطينيون أنهم عاشوا فى المنطقة لقرون عدة. وفى أثناء الحرب العالمية الأولى عند صدور وعد بلفور، كان حوالى ٩٠٪ من سكان فلسطين من العرب. وحتى بحلول عام ١٩٣٢ كان ٨٠٪ من السكان من العرب، ويحتجون بأنه ليس من حق بريطانيا أن تعطى وعداً لليهود على حساب العرب. والأكثر من ذلك كما يقول العرب، قد تكون مذابح هتلر ضد اليهود

إحدى أكبر خطايا التاريخ، ولكن الأوروبيين هم الذين ارتكبوها فى حق اليهود وليس العرب. فلماذا يدفع العرب الثمن؟

ويبدو أن كلا الطرفين يمتلك حججاً قوية. ففى الحرب العالمية الأولى، كانت المنطقة التى عليها فلسطين الآن يحكمها الأتراك، وكانت الدولة العثمانية تساند ألمانيا فى الحرب. ولكن بعد الهزيمة تمزقت الإمبراطورية العثمانية وأصبحت الأقاليم العربية تحت ولاية عصبة الأمم. فقامت فرنسا بفرض سيطرتها على سوريا ولبنان، وأطلقت بريطانياً على المنطقة التى حصلت عليها بين نهر الأردن والبحر المتوسط اسم «فلسطين»، والمنطقة التى تحكمها عبر نهر الأردن اسم «شرق الأردن».

وفى العشرينيات، بدأت الهجرة اليهودية لفلسطين تتزايد ببطء، ولكن فى الثلاثينيات وبعد ظهور هتلر، وتكثيف التيار المعادى للسامية فى أوروبا، بدأت الهجرة تتزايد على نحو أسرع. وبحلول عام ١٩٣٧، كان ٤٠٪ من فلسطين يهودية، مما دفع السكان العرب للثورة. فقامت الحكومة البريطانية بتكوين لجنة ملكية أصدرت توصيات بتقسيم فلسطين إلى دولتين. وفى مايو ١٩٣٩ ومع قرب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وجدت بريطانيا أنها بحاجة لمساندة العرب ضد هتلر والقوات الألمانية، ولذلك أعطت العرب وعوداً بالحد من هجرة اليهود لفلسطين. ولكن أصبح من الصعب الحد من هجرتهم بعد الحرب. وبسبب مذابح هتلر لليهود، أصبح العديد فى أوروبا يتعاطف مع فكرة إقامة دولة لليهود، وكان هناك قدر كبير من تهريب اللاجئين اليهود. وفوق ذلك قام بعض المستوطنين اليهود فى فلسطين باللجوء إلى ممارسات إرهابية ضد حكامهم البريطانيين، مما دفع بريطانيا أن تلقى بمسئولية المشكلة برمتها على أعتاب الأمم المتحدة.

وفى عام ١٩٤٧ أصدرت الأمم المتحدة توصيات بتقسيم فلسطين. ولكن من المفارقة، أنه كان أفضل للعرب أن يقبلوا خطة التقسيم، ولكنهم رفضوها، مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات المحلية. فى مايو ١٩٤٨ أعلنت إسرائيل أنها دولة مستقلة، فقام جيرانها العرب بشن هجوم عليها فى محاولة لإلغاء التقسيم. واستمرت الحرب الأولى ثمانية أشهر ما بين قتال وهدنة. وعلى الرغم من تفوق العرب من حيث الكثرة العددية بنسبة ٤٠٪ إلى واحد، إلا أن صفوفهم كانت تفتقر للتنظيم ودب بينهم الشقاق. وبعد إعلان وقف إطلاق النار وتدخل الأمم المتحدة، فرضت الأردن سيطرتها على المنطقة المسماة بالضفة الغربية، وفرضت مصر سيطرتها على غزة. وأصبح معظم المتبقى من دولة فلسطين تحت سيطرة إسرائيل؛ وهو أكثر مما كانوا سيستولون عليه إذا قبل العرب خطة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٧.

وقد أفرزت الحرب طوفاناً من اللاجئين الفلسطينيين، وولدت إحساساً بالمهانة لدى العديد من العرب، ومقاومة شديدة لأى فكرة لإحلال سلام دائم. ولم يشأ العرب قبول نتيجة الحرب لأنهم لم يكونوا يريدون إضفاء الشرعية على إسرائيل اعتقاداً منهم أن الوقت فى صالحهم. فقام القادة العرب بتزكية الشعور بالوحدة العربية، والاعتقاد بأنهم يستطيعون تدمير إسرائيل إذا شنوا عليها حرباً أخرى. وحقيقة الأمر أنه عندما حاول الملك عبد الله العاهل الأردنى توقيع اتفاقية سلام منفردة مع إسرائيل عام ١٩٥١ اغتالوه.

أما الحرب الثانية فوقعت عام ١٩٥٦. ففى عام ١٩٥٢ قام جمال عبد الناصر وضباط آخرون من الجيش المصرى بالإطاحة بالملك فاروق حاكم مصر. وسرعان ما تلقوا أسلحة من الإتحاد السوفييتى وأمكنهم الاستيلاء على قناة السويس. وبدأوا يشنون هجمات لمضايقة إسرائيل. وقد أثار غضب فرنسا وبريطانيا كما رأينا سابقاً تأميم القناة، وخشيت الدولتان من هيمنة عبد الناصر على منطقة الشرق الأوسط، فتواطأتا مع إسرائيل للهجوم على مصر. ولكن الولايات المتحدة رفضت مساعدة بريطانيا وتوقفت الحرب بقرار من الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام التى وضعت لتفصل بين الطرفين؛ إلا أنه لم يتم التوقيع على اتفاقية سلام.

وبدأت الحرب الثالثة ذات الستة أيام عام ١٩٦٧، وهى أكثر الحروب أهمية لأنها حددت شكل المشكلات الإقليمية التى أعقبتها. فقد استمر عبد الناصر والفلسطينيون فى التحرش بإسرائيل عن طريق هجمات الفدائيين. وقامت مصر بإغلاق مضايق «تيران» لمنع السفن الإسرائيلية من الوصول إلى البحر الأحمر. ولم يكن ناصر مستعداً للدخول فى حرب، ولكنه رأى احتمال نشوب الحرب بين سوريا وإسرائيل، واعتقد أنها فرصة مناسبة للانضمام إلى سوريا، فطلب من الأمم المتحدة أن تسحب قوات حفظ السلام الموجودة على الحدود المصرية. فلما رأت إسرائيل أن ناصر يستعد للحرب، قررت ألا تنتظر، وأن تقوم بضربة وقائية. ودمرت السلاح الجوى المصرى على الأرض، وزحفت ليس فقط للاستيلاء على كل سيناء، ولكن أيضاً هضبة الجولان من سوريا، والضفة الغربية من الأردن.

وعند هذه النقطة تدخلت القوى العظمى للضغط على الطرفين لقبول وقف إطلاق النار. وفى نوفمبر عام ١٩٦٧ أصدر مجلس الأمن قرار رقم ٢٤٢ والذى يقضى بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة فى مقابل إحلال السلام والاعتراف بها. ولكن كان يشوب القرار غموض متعمد، لأنه لم يقض بالانسحاب من جميع الأراضى المحتلة، ولكنه أشار فقط إلى أراضى، فى إشارة إلى أنه من الممكن عدم استرداد جزء من هذه الأراضى. ولم يكن القرار واضحاً أيضاً فى شأن

وضع الفلسطينيين والذين لم يكونوا قد تم الاعتراف بهم كأمة. ولكن كانوا يوصفون على أنهم لاجئون. ومرة أخرى لم يتم التوصل إلى تسوية بشأن القضية الرئيسية.

وكانت الحرب الرابعة حرب الاستنزاف عملية أكثر تواضعاً. فى عامى ١٩٦٩، ١٩٧٠، قام ناصر بمساندة الإتحاد السوفييتى بتنظيم عمليات عبور لقناة السويس إلى جانب بعض عمليات التحرش الأخرى، الأمر الذى تسبب فى حرب بالسلاح الجوى بين الطيارين المصريين والإسرائيليين. وتدريجياً انخفضت الحرب الجوية إلى مرحلة جمود.

أما الحرب الخامسة فكانت حرب يوم «كيبور» فى أكتوبر ١٩٧٣. فبعد وفاة عبد الناصر تولى حكم مصر أنور السادات، الذى أدرك أن مصر لن تستطيع تدمير إسرائيل، ولكنه رأى ضرورة تحقيق انتصار نفسى قبل المبادرة بأى حلول سلمية. وقرر على ذلك الهجوم عبر قناة السويس، ولم تكن استعادة كل سيناء ضمن الخطة الموضوعة. وقام بالتعاون مع سوريا وحقق مفاجأة فعالة. كانت الحرب تسير لصالح المصريين فى مراحلها الأولى، ولكن الإسرائيليين قاموا بهجوم مضاد.

ومرة أخرى تتدخل القوى العظمى للعمل على وقف إطلاق النار. وقام وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر بزيارة لموسكو. ولكن فى أثناء زيارته قامت القوات الإسرائيلية بإحداث ثغرة فى صفوف الجيش المصرى. وشعر السوفييت أنهم خدعوا فحشدوا قواتهم فى جنوب الإتحاد السوفييتى، وأرسلوا خطاباً للولايات المتحدة يقترحون فيه أن تظهر القوتين العظميين قواتهما مباشرة. فجاء الرد الأمريكى بإعلان حالة التأهب النووى مما دفع السوفييت إلى التخلى عن مطلبهم. كما تراجع الإسرائيليون تحت الضغط الأمريكى وفكوا الحصار عن الجيش المصرى.

وقد أعقبت الحرب العديد من المناورات الدبلوماسية قامت من خلالها الولايات المتحدة بعقد مفاوضات بشأن انسحاب جزئى إسرائيلى. وتم وضع مراقبين من الأمم المتحدة فى سيناء وهضبة الجولان. ولكن أهم نتائج الحرب تأجلت بضعة أعوام. ففى عام ١٩٧٧ قام السادات بزيارة لإسرائيل ليعلن أن مصر مستعدة للدخول فى مفاوضات سلام مع إسرائيل. وفى عامى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ عقد الطرفان مباحثات سلام من خلال وساطة الرئيس الأمريكى جيمى كارتر وتوصلا إلى اتفاقيات كامب ديفيد، التى أعادت سيناء للسيادة المصرية. ومهدت لعقد محادثات حول الحكم الذاتى فى الضفة الغربية. وكانت اتفاقيات كامب ديفيد تعنى أن أكبر الدول العربية قد انفصلت عن التحالف العربى المواجه لإسرائيل، وأن القومية المصرية تفوقت على القومية

العربية. وقد حطم السادات الائتلاف العربي الشامل، ولكن بعد عدة سنوات قام الأصوليون المناهضون لسياسة السادات باغتياله.

أما الحرب السادسة فتمثلت فى غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢. فى بادئ الأمر كان هناك توازن دقيق فى لبنان بين المسلمين والمسيحيين العرب. وكانت الطوائف المسلمة مقسمة ما بين شيعة وسنة ودروز. وكان لمنظمة التحرير الفلسطينية وجود بارز فى لبنان. وكان المسيحيون أيضاً مقسمين شيعاً وطوائف. وقد كان يشار إلى لبنان على أنه جنة الاستقرار فى الشرق الأوسط، والوحيدة التى تتمتع بالتعددية والتنوع، ولكن عندما بدأ لبنان يتفكك فى حرب أهلية، فإن الفرصة سنحت للتدخل الأجنبى. وبدأت سوريا فى فرض نظام فى الشمال، وفى عام ١٩٧٨ توغلت إسرائيل فى الجزء الجنوبى من لبنان حتى نهر الليطانى.

وفى يونيو عام ١٩٨٢، قرر وزير الدفاع الإسرائيلى إيريل شارون التوسع داخل لبنان، فأعلن أولاً أن إسرائيل سوف تتوغل ٢٥ ميلاً داخل لبنان لحماية الأجزاء الشمالية من إسرائيل. ولكن القوات الإسرائيلية فى حقيقة الأمر توغلت إلى شمال لبنان، وفرضت حصارها على بيروت لمدة عشرة أسابيع. وقد أدى الحصار إلى إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن بيروت، وقام الزعيم المسيحى اللبنانى بشير الجميل بتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. ولكن سرعان ما اغتيل الجميل وانهارت الاتفاقية، وانحدرت لبنان إلى هوة الفوضى. وفى عام ١٩٨٥ انسحب الإسرائيليون من معظم الأراضى اللبنانية المحتلة دون آثار تذكر لجهودهم.

وتشير تجربة الشرق الأوسط إلى أنه من الصعب تسوية الصراعات الإقليمية الناتجة عن أسباب عرقية، أو دينية، أو قومية. فالمتشددون يؤازرون بعضهم البعض. وقد تباطأ العرب فى التوصل إلى السلام لأنهم لم يكونوا يريدون إضفاء الشرعية على إسرائيل. وفى ظل هذا الرفض عززوا الموقف الداخلى فى إسرائيل لهؤلاء الذين لا يريدون التوصل إلى سلام مع العرب. فقام المتطرفون بتشكيل تحالف فعلى عبر القوميات، مما جعل موقف المعتدلين الذين يريدون التوصل إلى حل وسط صعباً جداً. وفى عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٧ لجأ السادات إلى المخاطرة، ولكنه دفع حياته ثمناً لها. ففى مثل هذا العالم من التطرف يصعب بناء جسور الثقة أو إرساء قواعد تعاون، وتشكل «معضلة السجين» نموذجاً دقيقاً للسياسات الإقليمية.

أما فى المرحلة ثنائية الأقطاب، فقد كانت الحروب فى الشرق الأوسط قصيرة المدى، لأن دور القوة العظمى كان واضحاً فيها حيث ساندت كل دولة عظمى عملاءها، ولكن عندما يبدو أن العملاء سيستدرجون الدول العظمى إلى حافة حرب نووية، كانت الدولة العظمى تمارس نفوذها

لانسحاب الطرف الذى تسانده، وكانت الضغوط المطالبة بوقف إطلاق النار تأتى من الخارج. ففى حرب ١٩٥٦، كانت الولايات المتحدة من خلال الأمم المتحدة؛ وفى ١٩٦٧ استخدمت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى اتصالاتهما عبر الخط الساخن للتوصل لوقف إطلاق النار. وفى ١٩٧٣ تدخلت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى أيضاً. أما فى حرب ١٩٨٢ فقد مارست أمريكا ضغوطاً على إسرائيل للانسحاب من لبنان. ومع نهاية الحرب الباردة قد يزداد التعاون بين أمريكا وروسيا، حيث لا تحظى الدول التى كان الإتحاد السوفييتى يساندها بنفس مستوى المساندة، ولكن قد لا تشعر القوى الخارجية كذلك بضرورة التدخل فى حالة حدوث حرب. فعلى الرغم من أن الحرب الباردة زادت من حدة الصراعات الإقليمية، إلا أنها كانت تمثل شبكة أمان أسفل هذه الصراعات. ولا يعنى انتهاء الحرب الباردة نهاية الصراعات الإقليمية، ويبقى، التعرف على مدى فاعلية شبكة أمان الأمم المتحدة. وقد اجتازت الأمم المتحدة أول اختبار لها بعد انتهاء فترة الحرب الباردة فى الخليج الفارسى.

حرب الخليج عام ١٩٩١

بدأت أزمة الخليج فى الثانى من أغسطس عام ١٩٩٠، حين قام الرئيس العراقى صدام حسين بغزو الكويت. وكان العراق يزعم دائماً أن الكويت كائن مختلف من صنع الاستعمار، وأنه لا ينبغى أن يكون دولة منفصلة. وقد حاولت من قبل فى عام ١٩٦١ الاستيلاء عليها ولكن بريطانيا منعتها. وعلى أية حال وكما رأينا من قبل، فإن فكرة أن الحدود الاستعمارية لا معنى لها كانت تنذر بخلق فوضى شديدة فى مناطق أخرى من المستعمرات السابقة، وهذا يفسر رفض كثير من الدول فى الأمم المتحدة لمنطق العراق.

وعلى أية حال، فقد كانت هناك أسباب سياسية واقتصادية وراء الغزو، حيث كان الاقتصاد العراقى منهاراً تماماً بعد حرب الثمانى سنوات مع إيران. وبلغت ديونه حوالى ٨٠ مليار دولار، تتزايد بمعدل عشرة مليارات سنوياً، فى الوقت الذى تقع فيه العراق بجوار منجم من الذهب يتمثل فى الكويت ذات الفائض البترولى الضخم والتعداد السكانى المحدود. وعلاوة على ذلك، كان العراق غاضباً من النظام الكويتى بسبب سياسته البترولية؛ حيث ادعت العراق أن الكويت يغش فى اتفاقيات البترول الخاصة بمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، وأن كل دولار ينخفض من سعر برميل البترول يكلف العراق مليار دولار سنوياً. فبدا أن الاستيلاء على الكويت هو الحل لمشكلات العراق الاقتصادية.

وقد كان صدام حسين يخشى على أمن العراق سياسياً. حيث كان يعتقد أن جميع الأطراف تسعى لتدمير العراق. وكانت إسرائيل فى عام ١٩٨١ قد قصفت المفاعل النووى العراقى، ومع اضمحلال الإتحاد السوفييتى بدا أن الولايات المتحدة وإسرائيل تزدادان قوة. وصرح صدام حسين فى خطاب له فى العاصمة الأردنية عمان فى فبراير ١٩٩٠ أن الإتحاد السوفييتى لم يعد قادراً على مواجهة أمريكا وإسرائيل. واعتقد صدام أنه يجب عليه أن يقوم بذلك بنفسه. فقام بعدة خطوات يختبر من خلالها رد الفعل الأمريكى. ومن المثير للدهشة أن أمريكا كانت تسعى لترضية صدام حسين واستعادته لحظيرة دول العالم التى تقدر المسئولية، ولاستغلال العراق كعامل للتوازن الفعال مع إيران فى المنطقة. غير أن عدم اتساق السياسة الأمريكية كان من شأنه تضليل صدام حسين الذى اعتقد أنه من الممكن القيام بغزو الكويت دون رد فعل عقابى عنيف.

إلا أن صدام كان مخطئاً، حيث قامت الأمم المتحدة بإصدار عدة قرارات ضد العراق تطبيقاً لمبدأ الأمن الجماعى. فلماذا كان رد فعل الولايات المتحدة والدول الأخرى على هذا النحو؟ يقول رأى : إن البترول الكويتى كان هو السبب. حقيقة أن صادرات البترول جعلت دول الخليج منطقة ذات أهمية خاصة، ولكن كانت هناك أوجه أخرى للأزمة خلاف البترول. فعلى سبيل المثال، كانت بريطانيا مشتركة فى الحرب، ولكنها لم تكن تستورد أى بترول. وقد كان هناك أيضاً مخاوف حول الأمن الجماعى وأصداء الفشل فى مواجهة العدوان فى الثلاثينيات. وكانت كذلك الحرب الوقائية تمثل بعداً ثالثاً فى تلك الأزمة. فقد كان صدام حسين يبنى أسلحة للدمار الشامل، وكان لديه برنامج أسلحة نووية بمواد مستوردة سراً، ولديه أسلحة كيميائية، يشاع أنه كان يملك أسلحة بيولوجية. فإذا أضفنا إلى كل ذلك عوائد البترول التى قد يحصل عليها من الكويت، فإن العالم سوف يواجه دولة عراقية جديدة مدمرة أقوى وأكبر بكثير. وقد رأى البعض أنه إذا كانت الحرب ضرورية، فلتبدأ الآن بدلاً من أن تبدأ فى وقت لاحق.

وكان آخرون يرون أن الحرب لم تكن ضرورة حتمية لأن العقوبات الاقتصادية كانت ستجبر العراق على الانسحاب من الكويت ومن الصعب إثبات العكس. فمن المستحيل معرفة ما إذا كان التحالف فى الأمم المتحدة سيستمر لعام أو أكثر وهى الفترة اللازمة لتنتج العقوبات آثارها. وقد استغرقت الحرب شهراً قبل خروج العراق من الكويت. ولكن بحلول شهر أكتوبر ١٩٩٠، أعلنت إدارة الرئيس الأمريكى جورج بوش أن العقوبات ليست كافية، وفى نوفمبر عززت

أمريكا من قواتها فى المملكة العربية السعودية تمهيداً للحرب. فلماذا لم يزعم صدام فى اللحظة الأخيرة أنه سينسحب أو يلجأ لخدعة أخرى ؟ يبدو أن السبب يرجع أيضاً إلى حساباته المغلوطة، فقد أخبر السفير الأمريكى فى أغسطس عن اعتقاده أن الولايات المتحدة لن يكون بمقدورها تحمل الخسائر الفادحة. وكان هنا فريسة لوهم المقارنة بحرب فيتنام، وربما كان الغرور والعزوف عن التراجع بعد أن أصبح حديث العالم كله.

فماذا قدمت الحرب من حلول؟ لقد أحيت الحرب مبدأ الأمم المتحدة عن الأمن الجماعى وقد تحول دون وقوع أحداث مماثلة، ولكن كما رأينا، كانت هناك شكوك عما إذا كان هذا الصراع الإقليمى يصلح كنموذج. فقد دمرت الحرب قوات العراق من أسلحة الدمار الشامل قبل استكمال استعداداتها، وأصبح وقف إطلاق النار سابقة من نوعها، لأن بمقتضاه تمكن مفتشو الأمم المتحدة من زيارة العراق والإشراف على تدمير منشآته النووية والكيماوية. ولكنها لم تنجح فى تسوية الصراعات الناتجة عن السياسات القومية المشتتة والمجتمعات المفككة لدول الشرق الأوسط، وكذلك لم تنجح فى حل النزاع العربى الإسرائيلى . وعلى الرغم من أن سياسات الشرق الأوسط تدل على أن المنطقة تعتبر مثالاً واضحاً للنموذج الواقعى، إلا أنه حتى فى مثل هذه المنطقة فقد ساعد القانون الدولى والمنظمة الدولية على تشكيل صراعاتها السياسية.

الملاحظات

1. Irving Howe and Michael Walzer, "Were We Wrong About Vietnam?" *The New Republic,* August 18, 1979, p. 18.
2. Robert R. Bowie, *Suez 1956* (New York: Oxford University Press, 1974), p. 124.
3. Ernest Renan, quoted in Hans Kohn, *Nationalism: Its Meaning and History* (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1955), p. 137.

قراءات مختارة

1. Yuen F. Khong, "The Lessons of Korea and the Vietnam Decision of 1965," in George Breslauer and Philip Tetlock, eds., *Learning in U.S. and Soviet Foreign Policy* (Boulder, CO: Westview Press, 1989), pp. 302-349.
2. Jock Finlayson and Mark Zacher, "The United Nations and Collective

Security, " in Toby Gati, ed., *The U.S., the U.N., and the Management of Global Change* (New York: New York University Press, 1983), pp. 162-183.

3. John Chipman, "Third World Politics and Security in the 1990s." in Aspen Strategy Group, *Facing the Future: American Strategy in the 1990s* (Lanham, MD: University Press of America, 1991),pp. 205-231.

4. Congressional Quarterly, *The Middle East*, 6th ed. (Washington, DC: Author, 1986), pp. 1-31.

قراءات إضافية

Ajami, Fouad, "The Summer of Arab Discontent," *Foreign Affairs*, Vol. 69, No. 1 (Winter 1990/91), pp. 1-20.

Bowie, Robert R., *Suez 1956* (New York: Oxford University Press, 1974).

Deutsch, Karl W., *Nationalism and Its Alternatives* (New York: Knopf, 1959).

Goodrich, Leland M., Edvard Hambro, and Anne Patricia Simons, *Charter of the United Nations: Commentary and Comments* (New York: Columbia University Press, 1969).

Jacobson, Harold K., *Networks of Interdependence: International Organizations and the Global Political System*, (New York: Knopf, 1979)

Kohn, Hans, *Nationalism: Its Meaning and History* (Princeton, NJ: Van Nostrand, 1955).

Moynihan, Daniel P., *On the Law of Nations* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990).

Podhoretz, Norman, *Why We Were in Vietnam* (New York: Simon & Schuster, 1982).

Quandt, William B., ed., *The Middle East: Ten Years After Camp David* (Washington, DC: Brookings Institution, 1988).

Safran, Nadav, *From War to War: A Study of the Arab-Israeli Confrontation* 1948-1967 (New York: Pegasus, 1969).

Sifry, Micah L., and Christopher Cerf, *The Gulf War Reader: History, Documents, Opinions* (New York: New York Times Books, 1991).

Vincent, R. J., *Nonintervention and International Order* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1974).

Walzer, Michael, *Just and Unjust Wars: A Moral Argument With Historical Illustrations* (New York: Basic, 1977).

أسئلة الدراسة

١ ـ متى يمكن تبرير التدخل؟ وهل هناك فرق بين القانون الدولى والمبادىء الأخلاقية؟

٢ ـ كيف تختلف منظمة الأمم المتحدة عن عصبة الأمم؟

٣ ـ ما هى الإدعاءات من جانب الفلسطينيين والإسرائيليين بشأن الأراضى التى تضمها إسرائيل الآن؟ وما هى الجماعات التى تمتلك الحجة الأفضل، من وجهة نظرك، أو هل هما متساويان فى الشرعية؟

٤ ـ ماذا كان اقتراح الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين؟ لماذا رفض العرب هذه الخطة؟

٥ ـ ما هى أسباب حروب الشرق الأوسط فى ١٩٥٦، و ١٩٦٧، و ١٩٧٣، و ١٩٨٢؟ وهل كانت حتمية؟ وإذا كانت كذلك فمتى ولماذا؟ وهل حرب عربية إسرائيلية أخرى محتمة؟

٦ ـ أدت حرب ١٩٦٧ إلى التكوين الراهن للنزاع العربى ـ الإسرائيلى، فماذا حدث فى هذه الحرب؟ وماذا كان قرار مجلس الأمن الشهير رقم ٢٤٢؟

٧ ـ ذكر السادات أنه خاض حرب ١٩٧٣ من أجل الوصول إلى السلام مع إسرائيل فيما بعد، قيم هذه الأطروحة؟ وما هى الموازنة التى يمكن أن تعقدها بين نجاح عبد الناصر فى ١٩٥٦ والسادات فى ١٩٧٣؟

٨ ـ ما مدى نجاح عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى المنطقة؟ وماذا كانت حدودها؟

٩ ـ كيف ستتعامل القوى العظمى والأمم المتحدة مع الصراعات الإقليمية فى المستقبل؟

ثبت التواريخ : الصراع العربى ــ الإسرائيلى

١٨٩٧	هرتزل يعلن «الدولة اليهودية»، انعقاد أول مؤتمر دولى للحركة الصهيونية.
١٩١٥	اتفاقيات الشريف حسين ـ ماكماهون تؤدى إلى عصيان عربى ضد الأتراك فى مقابل تنظيمات بريطانية حول دولة عربية مستقلة.
١٩١٦	اتفاقية سايكس ـ بيكو التى أسست فى سرية مناطق النفوذ الأنجلو ـ فرنسية فى الشرق الأوسط
١٩١٧	وعد بلفور الذى أقر أن الحكومة البريطانية تؤيد «قيام وطن قومى للشعب اليهودى فى فلسطين. على أن يكون مفهوماً بوضوح أنه لن

يتم أى إجراء يهدد الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين».

١٩٢٢	عصبة الأمم تمنح بريطانيا حق الانتداب على فلسطين.
١٩٣٦	تكوين اللجنة العربية العليا بهدف توحيد كل العرب فى مواجهة المزاعم اليهودية.
١٩٣٧	ثورة عرب فلسطين ضد السلطة البريطانية، لجنة بيل فى تقريرها تقترح تقسيم فلسطين لثلاث دول: دولة عربية، ودولة يهودية، ومناطق تحت الإدارة البريطانية، المؤتمر اليهودى العالمى يتبنى المشروع ويرفضه المؤتمر العربى الموسع.
١٩٣٩	الكتاب الأبيض البريطانى يدعو إلى دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات.
١٩٤٥	قيام الجامعة العربية من مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والسعودية، واليمن.
١٩٤٧	الحكومة البريطانية تحيل النزاع الفلسطينى للأمم المتحدة، الجمعية العامة تصوت على تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى يهودية وبقاء القدس تحت إشراف الأمم المتحدة، اليهود يقبلون خطة التقسيم لكن العرب يرفضون الخطة.
١٩٤٨	قتال بين العرب واليهود فى فلسطين، إنتهاء الانتداب البريطانى، حكومة ديفيد بن جوريون المؤقتة تعلن قيام دولة إسرائيل، إعتراف الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى بإسرائيل.
٤٨-١٩٤٩	**الحرب بين الجامعة العربية وإسرائيل.**
١٩٤٩	إنضمام إسرائيل للأمم المتحدة
١٩٥٢	ثورة الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر فى مصر.
١٩٥٥	إتمام صفقة الأسلحة السوفييتية لمصر، قيام حلف بغداد من بريطانيا العظمى، وإيران، والعراق، وتركيا، وباكستان.
١٩٥٦	**أزمة السويس**، القوات الإسرائيلية تغزو سيناء، بريطانيا وفرنسا تقصفان بالقنابل، وإنزال لقوات المظلات فى منطقة قناة السويس.

١٩٥٧	إعلان مبدأ أيزنهاور. الرئيس يحصل على موافقة الكونجرس لتدخل الولايات المتحدة فى حالة حدوث عدوان شيوعى فى الشرق الأوسط.
١٩٥٨	الثورة المعادية للملكية فى العراق، الأزمة فى لبنان والأردن، وصول قوات المارينز الأمريكية إلى بيروت.
١٩٦٤	قيام منظمة التحرير الفلسطينية.
١٩٦٧	**حرب الأيام الستة**: إسرائيل تحتل سيناء، وقطاع غزة، والضفة الغربية، ومرتفعات الجولان، الأمم المتحدة تتبنى القرار ٢٤٢ الداعى لانسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة فى مقابل السلام فى حدود دائمة عن طريق التفاوض، مطالب الفلسطينيين يشار إليها فقط على أنها مشكلة «اللاجئين».
١٩٦٩	**حرب الاستنزاف.**
١٩٧٠	«أيلول الأسود» فى الأردن، الجيش الأردنى يطرد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن، وفاة عبد الناصر، وتولى أنور السادات الرئاسة فى مصر.
أكتوبر ١٩٧٣	**حرب أكتوبر**، مصر وسوريا يشنان هجوماً مباغتاً ضد إسرائيل.
٧٣-١٩٧٤	الحظر البترولى العربى.
١٩٧٤	اتفاقيات الفصل بين القوات بين إسرائيل ومصر وسوريا.
١٩٧٥	اتفاقية سيناء بين إسرائيل ومصر تسمح بإعادة افتتاح قناة السويس.
١٩٧٧	السادات أول رئيس دولة عربية يعترف بإسرائيل ويخطب أمام الكنيسيت فى القدس.
١٩٧٨	قمة كامب ديفيد بمشاركة كارتر، والسادات، وبيجين.
١٩٧٩	ذروة الثورة الإيرانية، إجبار الشاه إلى الذهاب للمنفى، عودة آية الله خومينى إلى طهران كزعيم إيرانى جديد.
	توقيع اتفاقية السلام المصرية ـــ الإسرائيلية في واشنطن العاصمة.
	اجتياح الإيرانيين للسفارة الأمريكية واتخاذ فريق العاملين بها كرهائن.

	القوات السوفييتية تغزو أفغانستان.
١٩٨٠	مبدأ كارتر، الولايات المتحدة سوف تستخدم القوة لمواجهة العدوان السوفييتي فى منطقة الخليج الفارسى، القوات العراقية تدخل الأراضى الإيرانية. بدء الحرب العراقية ـ الإيرانية، العراق يغزو إيران.
١٩٨١	إغتيال السادات فى القاهرة.
١٩٨٢	القوات الإسرائيلية تغزو لبنان.
١٩٨٣	وصول قوات حفظ السلام المتعددة الجنسيات إلى بيروت.
١٩٨٧	بداية الانتفاضة الفلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية.
١٩٨٨	الملك حسين ينهى السيادة الأردنية على الضفة الغربية.
	منظمة التحرير الفلسطينية تعلن قيام دولة فلسطينية مستقلة.
١٩٩٠	العراق يغزو الكويت، مجلس الأمن يصوت على العقوبات.
١٩٩١	طرد العراق من الكويت فى حرب الخليج.

الفصل ٧

الاعتماد المتبادل والقوة

تزايدت معدلات الاعتماد الاقتصادى المتبادل بين دول العالم فى مرحلة ما بعد الحرب، ولكن كانت أزمة البترول التى نشأت عام ١٩٧٣ هى التى أوصلت المنازعات الاقتصادية إلى مركز الأحداث. ويعتقد البعض أن الاعتماد المتبادل يعنى التعاون والسلام، ولكن لسوء الحظ ليس الأمر بهذه البساطة. فالمنازعات مستمرة حتى فى عالم يسوده الاعتماد المتبادل. ولأن التحالفات أكثر تعقيداً وتستخدم أشكالاً متباينة من القوة، تصبح المنازعات مثل لعب الشطرنج على أكثر من رقعة فى نفس الوقت. والمنازعات فى أواخر القرن العشرين تشمل المدافع والزبد. وقد قال الرئيس الصينى ماوتسى تونج إن القوة تنمو من خلال فوهة المدفع. ولكن بعد أزمة بترول عام ١٩٧٣، تذكر العالم أن القوة تنمو أيضاً من برميل بترول. وبالغ بعض الواقعيين فى تقديرهم لأزمة بترول ١٩٧٣ حين عقدوا مقارنة بينها وبين أحداث عام ١٩١٤ و ١٩٣٩. يقول هانز مورجنتاو، وهو أحد كبار المفكرين الواقعيين، إن أزمة ١٩٧٣ أزمة غير مسبوقة فى التاريخ، لأنها فصلت بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية المعتمدة على المواد الخام.

لقد طرحت أزمة بترول ١٩٧٣ سؤالاً هاماً: لماذا تسمح دول العالم القوية بتحويل مئات المليارات من الدولارات إلى الدول الضعيفة ولم تستخدم القوة؟ مثل هذا الحدث ما كان ليقع فى

القرن الثامن عشر. أو أن الدول العظمى فى القرن التاسع عشر كانت ستستخدم قوتها العسكرية لاحتلال المنطقة المثيرة للنزاع وتحل الخلاف القائم طبقاً لشروطها هى. ولكن ما هو التغيير الذى طرأ عام ١٩٧٣؟ فلم تكن هذه حقبة جديدة من القوة تعتمد على المواد الخام والتكتلات الاقتصادية ولم تكن أيضاً فصلاً كاملاً بين القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. ولكن كانت كل هذه العوامل مجدولة فى علاقات مركبة. ولكى نفهم طبيعة التغيير الذى طرأ على السياسة الدولية، يجب أولاً بحث كيفية تحول الاعتماد المتبادل إلى مصدر من مصادر القوة.

مفهوم الاعتماد المتبادل

الاعتماد المتبادل تعبير غامض يستخدم على عدة أوجه متباينة مثله فى ذلك مثل العبارات السياسية الأخرى كالقومية والإمبريالية. وحين يستخدم رجال الدولة أو المحللون العبارات السياسية يكون لكل منهم دوافعه المختلفة، حيث يسعى رجال الدولة مثلا إلى أن يسير أكبر قدر ممكن من المؤيدين تحت لوائه. وكذلك يسعى القادة السياسيون إلى طمس المعانى فى محاولة لخلق مضامين للنفع العام: كأن يقول: «كلنا فى قارب واحد، ولذلك علينا أن نتعاون، ولذلك عليكم أن تتبعونى». أما المحلل السياسى من ناحية أخرى فيحدد المعانى لفهم العالم على نحو أفضل. ويجب التفرقة بين السؤال عن الخير والشر والسؤال عن الأكثر والأقل. فقد يشير المحلل إلى أن القارب الذى نستقله جميعاً قد يكون متوجهاً إلى الميناء الخاص بأحد الأفراد وليس الخاص بفرد آخر، أو أن شخصاً واحداً يقوم وحده بالتجديف، بينما يوجه آخر الدفة أو يركب بدون مقابل. وبمعنى آخر يمكن استخدام عبارة الاعتماد المتبادل على المستويين الأيديولوجى والتحليلى، وعلينا أن ندرك الفرق بين كلا الاستخدامين. فالفعل من الاعتماد المتبادل يمكن تصريفه كلفظة سياسية «أنا أعتمد، أنت تعتمد، نحن نعتمد وهم يحكمون».

أما الكلمة على المستوى التحليلى فتشير إلى موقف يؤثر فيه الأشخاص أو الأحداث المتعددة فى أجزاء مختلفة من نظام معين على بعضهم البعض. وببساطة تعنى الكلمة الاعتماد المشترك، وهذا الموقف فى حد ذاته ليس جيداً أو سيئاً ويمكن أن يكون هناك أكثر أو أقل منه. فعلى مستوى العلاقات الشخصية يمكن تلخيص الاعتماد المتبادل فى قسم الزواج حيث يعتمد كلا الطرفين على الآخر فى حالتى الغنى والفقر والسراء والضراء. أما بين الدول فقد تعنى فى بعض الأحيان الغنى والسراء، فى أحيان أخرى الفقر والضراء. يقول جان جاك روسو إن

الاعتماد المتبادل يصاحبه صراعات واحتكاكات. وكان يرى الحل فى العزل والانفصال. ولكن مثل هذا الحل من النادر تطبيقه فى العصر الحديث، لأن هذا الانعزال تكلفته الاقتصادية باهظة، مثلما كان الحال مع ألبانيا وميانمار (بورما سابقاً). فلا يمكن لدولة أن تنعزل عن باقى العالم.

مصادر الاعتماد المتبادل

توجد أربعة فروق توضح أبعاد الاعتماد المتبادل هى: مصادره وفوائده وتكلفته النسبية، والتماثل. وقد ينشأ الاعتماد المتبادل فى الظواهر المادية (الطبيعية) والظواهر الاجتماعية (الاقتصادية، أو السياسية أو الإدراكية). وكلها توجد عادةً فى نفس الوقت. ويساعد هذا التفريق على توضيح درجة الاختيار فى مواقف الاعتماد المتبادل.

وينشأ الاعتماد العسكرى المتبادل من التنافس العسكرى. ويوجد عنصر مادى فى مجال التسلح، وقد أصبح مأساوياً بظهور السلاح النووى وما صاحبه من احتمالات التدمير المؤكد المتبادل. ويوجد كذلك عنصر هام فى العنصر الإدراكى، حيث قد يؤدى التغيير فى السياسة أو الإدراك إلى تقليص مستوى العنف فى الاعتماد العسكرى المتبادل. فلم تشعر أمريكا بالمخاوف من امتلاك بريطانيا وفرنسا لأسلحة نووية، لأنها تدرك أن مثل هذا الصواريخ لا يمكن أن تصل إلى الأراضى الأمريكية. وكذلك ارتاحت الدول الغربية فى أواخر الثمانينيات بعد إعلان جورباتشوف عن أفكاره الجديدة فى السياسة الخارجية السوفييتية. ولم يكن السبب وراء ذلك التغيير يرجع إلى عدد الأسلحة السوفييتية، ولكن إدراك الغرب لنوايا السوفييت أو عدوانهم.

وبصفة عامة، يتشابه الاعتماد الاقتصادى المتبادل والاعتماد العسكرى المتبادل. فكلاهما جوهر السياسة الدولية التقليدية، وله أصول اجتماعية واضحة وبخاصة الإدراكية ويشمل الاعتماد الاقتصادى المتبادل اختيارات سياسية حول القيم والتكاليف. فعلى سبيل المثال، فى بداية السبعينيات انتابت دول العالم المخاوف من أن عدد السكان فى العالم يفوق موارد العالم الغذائية. وكان العديد من الدول يشترى القمح الأمريكى مما أسهم بدوره فى ارتفاع أسعار الغذاء فى السوق الأمريكية. فقد زاد سعر رغيف الخبز فى الولايات المتحدة لأن الرياح الموسمية فى الهند كانت قليلة، ولأن الإتحاد السوفييتى أساء التعامل مع حصاده. وفى عام ١٩٧٣ قررت الولايات المتحدة وقف تصدير فول الصويا لليابان، فى محاولة لمنع ارتفاع الأسعار داخل الأسواق الأمريكية. وكانت النتيجة أن اليابان دفعت باستثماراتها لإنتاج فول الصويا فى البرازيل. وبعد عدة سنوات عندما توازن ميزان العرض والطلب أسف المزارعون الأمريكيون

لتطبيق ذلك الحظر، لأن اليابان كانت تشترى فول الصويا من البرازيل بسعر أرخص. فالخيارات الاجتماعية مثلها مثل القصور المادى تؤثر فى الاعتماد الاقتصادى المتبادل على المدى البعيد. ويجدر دائماً وضع النتائج بعيدة المدى فى الاعتبار عند اتخاذ خيارات قصيرة المدى.

فوائد الاعتماد المتبادل

أحياناً توصف فوائد الاعتماد المتبادل على أنها مكسب لأحد الأطراف يؤدى إلى خسارة الطرف الآخر والعكس صحيح، أو مكسب من جانب الطرفين، أو خسارة الطرفين. فمثلاً تعتبر عملية تقسيم فطيرة بين اثنين خسارة لطرف ومكسب للآخر، ولكن طهى فطيرة أكبر مكسب للطرفين، ووقوعها على الأرض خسارة للطرفين. وكلا الوجهين موجود فى الاعتماد المتبادل.

ويميل بعض الاقتصاديين الليبراليين إلى النظر إلى الاعتماد المتبادل من خلال المكاسب المشتركة. فقط، أى الحالات التى يكسب فيها الطرفان وتصبح حالتهما أفضل. غير أن عدم الالتفات إلى عدم تساوى المكاسب بين كلا الطرفين وإلى المنازعات الناجمة حول توزيع المكاسب النسبية، يؤدى بهؤلاء المحللين إلى إغفال العناصر السياسية للاعتماد المتبادل. ومن الموثوق فيه أن كلا الطرفين يمكنه تحقيق مكاسب من التجارة. فمثلاً إذا قامت اليابان وكوريا بالاتجار فى المنسوجات وأجهزة التليفزيون، فكيف إذن سيتم توزيع المكاسب؟ حتى إذا حقق الطرفان المكاسب من سيحصل على قدر أكبر من هذه المكاسب؟ وهذا يعنى أن حصول طرف ما على مكاسب أكبر، يعنى تقليل مكسب الطرف الآخر، وهو ما يمثل خساة بالنسبة للطرف الأخير. وتكون النتيجة عادةً نشوب صراع سياسى حول الاعتماد الاقتصادى المتبادل. وحتى لو حقق جانبا الاعتماد المتبادل مكسباً مشتركاً، فقد يكون هناك نزاع حول من يحصل على نصيب أكبر من المكاسب.

ويقع بعض المحللين السياسيين فى خطأ حين يعتقدون أنه بزيادة الاعتماد المتبادل فى العالم فسيحل التعاون محل المنافسة. ومنطقهم فى ذلك أن الاعتماد المتبادل يخلق فوائد مشتركة، وهذه الفوائد المشتركة تشجع على التعاون. ولكن الاعتماد الاقتصادى المتبادل يمكن أن يستعمل أيضاً كسلاح والدليل على ذلك أزمة بترول ١٩٧٣. والاعتماد الاقتصادى المتبادل قد يكون أكثر فاعلية من القوة فى بعض الأحوال، لأنه قد تكون له مراحل دقيقة ونفقات جانبية أقل. وفى بعض الظروف، تكون الدول أقل اهتماماً بمكاسبها المطلقة من الاعتماد المتبادل، عن كيفية استخدام منافسيهم للمكاسب الأكثر نسبياً التى يمكن أن تستخدم ضدهم.

وحتى الاعتماد البيئى المتبادل قد يستخدم كسلاح كما حدث عام ١٩٩١، حين أشعلت العراق النار فى حقول البترول الكويتية وسربت البترول فى الخليج الفارسى. وقد تكون هناك منازعات حول الموضوعات البيئية العالمية. فمثلاً إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض، من سيكسب ومن سيخسر. فإذا ارتفعت درجة حرارة الأرض بمعدل درجتين مئويتين فقد تعانى جزر المالديف التى تقع على مستوى البحر، أو الأفريقيون الذين يعيشون على أطراف الصحراء بشدة إذا غرقت الجزر أو امتدت الصحراء نحو الجنوب، ولكن بعض أهالى سيبيريا وكندا قد يصبحون فى وضع أفضل. فإذا كان ذلك فهل سيدفع أهالى سيبيريا وكندا لوقف ارتفاع درجة حرارة الأرض؟

يعتقد بعض المحللين أن السياسة الدولية التقليدية تقتضى دائماً تحقيق مكاسب لطرف وإلحاق خسارة بالطرف الآخر. ولكن ذلك مضلل فيما يتعلق بالماضى. فيمكن أن تكون السياسة الدولية التقليدية مكسباً لكلا الطرفين استناداً إلى نوايا هذه الأطراف. فقد اختلف الأمر تماماً ما بين حكم بسمارك وهتلر لألمانيا. فإذا أراد طرف مثل هتلر التوسع، فإن هذا يحقق مكاسب على حساب خسارة طرف آخر فعلاً. ولكن إذا أرادت جميع الأطراف إرساء قواعد الاستقرار، فقد تكون هناك مكاسب مشتركة فى توازن القوى. وعلى العكس تتضمن السياسة الجديدة للاعتماد الاقتصادى المتبادل عناصر التنافس إلى جانب عناصر التعاون.

وفى سياسة الاعتماد المتبادل يصبح الفرق بين المحلى والأجنبى غير واضح، وعلى سبيل المثال، اختلط الأمر بين ما هو محلى ودولى فى موقف فول الصويا المشار إليه سابقاً، والذى كان يتضمن القضية المحلية الخاصة بالسيطرة على التضخم، إلى جانب العلاقات الأمريكية مع اليابان والبرازيل. وهناك مثال آخر، فبعد أن خفضت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ إنتاج البترول، دعت الحكومة الأمريكية الشعب الأمريكى إلى ترشيد استهلاكه من الطاقة بقيادة السيارات على سرعة ٥٥ ميلاً فى الساعة وقفل الترموستات (منظمات الحرارة). فهل كانت هذه المسألة محلية أم سياسة خارجية؟ وهل يجب على الولايات المتحدة أن تسمح باستنزاف مناجم الفحم إذا كان سيتم تصديره؟ وهل سيتحمل المستوردون التكلفة الإضافية التى تصاحب تدمير المناطق الريفية فى وست فرجينيا؟ من الواضح أن الاعتماد المتبادل يمزج بين الشئون الداخلية والخارجية، وهو ما ينتج عنه أنماط من الائتلاف أكثر تعقيداً، وأنماط أشد تداخلاً من المنازعات، وطريقة مختلفة لتوزيع المكاسب عما كان عليه الحال فى الماضى.

ويؤثر الاعتماد المتبادل أيضاً على السياسات الداخلية بشكل مختلف. ففى عام ١٨٩٠، أراد سياسى فرنسى مهتم بالمكاسب النسبية، سياسة لتحجيم ألمانيا. أما اليوم فسياسة تعطيل

الاعتماد الاقتصادى والبيئى المتبادلان

«لأول مرة منذ أكثر من عقد كامل، يكون للدول النامية موضوع يمارسون من خلاله بعض القوة الفعالة»؛ هذا ما قاله مسئول من دولة بالكاريبى. «لم يكن لهذه الدول أى فعالية فى أثناء مفاوضات الديون. ولكنهم جزء من البيئة، لذلك فإن لديهم الفعالية الآن ويقومون باستخدامها. وهى تمثل استراتيجيتهم التفاوضية».

وقال المسئول إن الدول الفقيرة ترى قوتها لأن الشمال، الملوث الرئيسى، يرغب أن تقوم هذه الدول بخفض الانبعاثات ووقف تدمير الغابات، وإجراء تغييرات أخرى. ولكن للتكيف مع هذه التغيرات، هم يحتاجون إلى التمويل والتكنولوجيا.

ـ نيويورك تايمز ١٧ مارس ١٩٩٢[1]

النمو الاقتصادى الألمانى ليست فى صالح فرنسا. فالاعتماد الاقتصادى المتبادل بين البلدين يعنى أن أفضل مؤشر للانتعاش الاقتصادى الفرنسى هو نمو الاقتصاد الألمانى. وأصبح ازدهار ألمانيا اقتصادياً فى صالح السياسيين الفرنسيين. ولم تعد تصلح نظرية توازن القوى القائلة بأن أى دولة سوف تسعى للحد من نفوذ دولة أخرى خشية ازدياد هذا النفوذ. ففى الاعتماد الاقتصادى المتبادل تهتم الدول بالمكاسب المطلقة إلى جانب المكاسب النسبية للدول الأخرى.

تكاليف الاعتماد المتبادل

يمكن أن تتضمن تكاليف الاعتماد المتبادل الحساسيات قصيرة المدى أو التعرض للضرر على المدى البعيد. وتشير عبارة «حساسية» هنا إلى كمية وسرعة تأثير الاعتماد المتبادل، أى كيف يؤثر التغيير فى طرف من الأطراف على الطرف الآخر؟ فعلى سبيل المثال، انتشرت فى السبعينيات إشاعة حول تغيير محتمل فى أسعار الصرف أدت إلى تحويل ٢ مليار دولار إلى

الاعتماد المتبادل الحساس

يتعرض البنك المركزى اليابانى لضغوط لرفع أسعار الفائدة ـ للمرة الرابعة منذ مايو الماضى ـ لدعم الين المنخفض. والخوف من التضخم أيضاً يبقى نظراً للنقص الحاد فى العمالة، وارتفاع أسعار الأراضى، والنمو السريع فى الموارد المالية للدولة.

إن التعديل فى اتجاه رفع أسعار الفائدة قصيرة المدى فى طوكيو الأسبوع الماضى حدث فى الأسواق المالية الأمريكية منذ عدة أسابيع، حيث ارتفعت أسعار الفائدة الأمريكية، وانخفضت أسعار الأسهم تحت ضغوط مماثلة.

وقال مستر أوكومورا «امتطت الأسواق اليابانية القطار اليابانى للحاق بالقطار الأمريكى»، فى إشارة إلى القطارالرصاصة اليابانى الشهير وطريق السكك الحديدية الأمريكى المعروف. لقد لحقت طوكيو فقط بالتحركات التى حدثت فى نيويورك منذ عدة أسابيع، والآن كل واحد يراقب الوضع فى ألمانيا.

ـ نيويورك تايمز ٢٦ فبراير ١٩٩٠[2]

ألمانيا فى يوم واحد. وفى عام ١٩٨٧ انهارت فجأة بورصة نيويورك بسبب مخاوف الأجانب حول سعر الفائدة فى الولايات المتحدة، وما قد يستتبعه من تغيير فى أسعار السندات والأسهم. وقد حدث ذلك بشكل سريع جداً. فقد كانت سوق المال حساسة لسحب الأموال الأجنبية.

ويختلف المستوى العالى للحساسية عن المستوى العالى للتعرض للضرر. وتعنى لفظة التعرض للضرر هنا التكاليف النسبية لتغيير تركيب نظام الاعتماد المتبادل. فهى تكاليف الهروب من النظام أو تغيير أصول اللعبة. والبلد الأقل تعرضاً ليس بالضرورة الطرف الأكثر حساسية، ولكنه الطرف الذى قد يتكبد تكاليف أقل من تغيير الوضع. ففى أثناء أزمة بترول عام ١٩٧٣، كانت الولايات المتحدة تعتمد على الطاقة المستوردة بنسبة حوالى ١٦٪ من الاستخدامات الكلية

للطاقة. ومن ناحية أخرى وفى نفس العام كانت اليابان تعتمد فى حوالى ٩٥٪ من استهلاكها للطاقة على الطاقة المستوردة، فكانت أمريكا حساسة للمقاطعة البترولية العربية فيما يخص ارتفاع الأسعار فى عام ١٩٧٣، ولكنها لم تكن معرضة للضرر مثل اليابان.

والتعرض يتضمن درجات. حين أطاحت الثورة الإيرانية بشاه إيران عام ١٩٧٩ انهار إنتاج البترول الإيرانى فى الوقت الذى كان الطلب عليه فى الأسواق العالمية يتزايد وكانت الأسواق مقيدة. وأدى فقدان البترول الإيرانى إلى انخفاض إجمالى البترول فى الأسواق العالمية بنسبة ٥٪، ولكن هذا أدى إلى ارتفاع كبير فى سعر البترول. فقد كانت الأسواق حساسة، وتحول نقص العرض بسرعة إلى ارتفاع الأسعار. غير أن الولايات المتحدة استطاعت تجنب هذه الأزمة بتخفيض استهلاكها من الطاقة بنسبة ٥٪، بمجرد إغلاق منظمات الحرارة والقيادة بسرعة ٥٥ ميلاً فى الساعة. ويبدو من هذا أن الولايات المتحدة كانت حساسة ولكنها لم تكن معرضة بشكل كبير، حيث أمكنها تجنب الضرر بمثل هذه الإجراءات البسيطة.

والتعرض للخطر يعتمد على أكثر من إجراءات. فهو يعتمد أيضاً على ما إذا كان المجتمع قادراً على الاستجابة السريعة للتغييرات. فعلى سبيل المثال، كان المجتمع الأمريكى أقل خبرة فى الاستجابة للتغييرات التى طرأت على سوق البترول عن المجتمع اليابانى. علاوة على ذلك، قد يلجأ القطاع الخاص وبعض الشركات الكبيرة والمضاربون إلى النظر إلى حالة السوق للنظر فى تخزين بعض إمدادات الطاقة خشية تدهور حالة النقص هذه. وهذا الإجراء يزيد من ارتفاع الأسعار لأنه سيزيد من النقص ويزيد من الطلب فى السوق. وهكذا لاتبدو درجات التعرض بالبساطة التى تظهر لأول وهلة.

ويعتمد التعرض أيضاً على إمكانية توافر البدائل وتنوع مصادر التموين. ففى عام ١٩٧٠ أعرب ليستر براون من معهد «وورلد واتش» عن قلقه بشأن تزايد اعتماد الولايات المتحدة وبالتالى زيادة تعرضها لنقص المواد الخام المستوردة. فمن بين ١٣ مادة خام صناعية أساسية كانت الولايات المتحدة تستورد حوالى ٩٠٪ من الألمنيوم، والكروميوم، والمنجنيز، والنيكل. وتوقع أنه قبل حلول عام ١٩٨٥، ستعتمد الولايات المتحدة على استيراد عشر مواد خام من المواد الثلاث عشرة[3]. وأحس أن هذا قد يؤدى إلى زيادة كبيرة فى تعرض الولايات المتحدة، وازدياد قوة الدول النامية التى تنتج هذه المواد.

ولكن فى الثمانينيات انخفضت أسعار المواد الخام ولم ترتفع، فماذا عن هذا التنبؤ؟ لم يضع براون فى اعتباره المصادر البديلة للمواد الخام وتنوع موارد الإمدادات التى تحول دون

تحكم المنتجين من رفع مفتعل للأسعار. وعلاوة على ذلك، فهناك التطور التكنولوجي. فما كان يعتبر نفايات بالأمس قد يصبح مصدراً جديداً. وتقوم الشركات الآن بمعالجة النفايات لأن التكنولوجيا الجديدة جعلت من الممكن استخلاص النحاس من الخام الذى كان يعتبر مستنزفاً قبل عدة سنوات. كما أن الانخفاض فى استخدام النحاس الآن يرجع إلى ظهور أسلاك الألياف الضوئية المصنوعة من السليكون الموجود أساساً فى الرمال. وعلى ذلك فإن التنبؤ بتعرض الولايات المتحدة للنقص فى المواد الخام كان على خطأ، لأنه لم يضع التكنولوجيا والبدائل فى الاعتبار.

تماثل الاعتماد المتبادل

تشير عبارة التماثل إلى المواقف المتوازنة نسبياً فى مقابل الاعتماد غير المتوازن. فنقص الاعتماد قد يكون مصدراً للقوة. فإذا كان هناك طرفان بينهما اعتماد متبادل ولكن أحدهما أقل اعتماداً، فإن له مصدراً للقوة مادام الطرفان قد استمرا فى الإحساس بقيمة الاعتماد المتبادل. وكذلك استغلال عدم تماثل الاعتماد المتبادل بين الأطراف قد يكون أحد مصادر القوة فى السياسة الدولية. وقام المحللون الذين يرون أن الاعتماد المتبادل يحدث فقط فى الحالات التى يكون الاعتماد فيها متساوياً باستبعاد أهم سلوك سياسى. فمثل هذا التماثل الكامل نادر الحدوث، كما أن حالات عدم التوازن الكامل ـ حيث يعتمد أحد الأطراف كلية ولا يعتمد الآخر مطلقاً ـ هى أيضاً نادرة الحدوث. وعدم التماثل أحد العناصر الجوهرية فى سياسة الاعتماد المتبادل (انظر الشكل ٧-١).

ويختلف عدم التماثل طبقاً لأمور عديدة. ففى الثمانينيات حين خفضت الولايات المتحدة الضرائب ورفعت النفقات، وأصبحت تعتمد على رأس المال المستورد من اليابان لكى تحقق توازناً فى ميزانيتها الفيدرالية. وقال البعض إن هذا الموقف منح اليابان قوة ضخمة على الولايات المتحدة. ولكن الوجه الآخر من العملة كان يتمثل فى أن اليابان قد تضر نفسها إلى جانب إضرارها بالولايات المتحدة إذا توقفت عن تقديم القروض لها. علاوة على ذلك، كان المستثمرون اليابانيون الذين لهم مصالح ضخمة فى الولايات المتحدة سيجدون أن قيمة استثماراتهم ستنخفض بالضرر الذى سيلحق بالاقتصاد الأمريكى فى حالة التوقف المفاجىء للقروض اليابانية للولايات المتحدة. فقد كان حجم الاقتصاد اليابانى يزيد قليلاً عن نصف الاقتصاد الأمريكى، مما يعنى احتياج اليابان للأسواق الأمريكية لتصدير منتجاتها أكثر من العكس، على الرغم من أن كلا الطرفين فى

الاعتماد المتبادل الحساس ← قوة قصيرة المدى

دول أ و ب ← الترابط ← الاعتماد المتبادل (التكلفة المتبادلة) ← اللا تناسق

الاتصالات عبر القومية التجارة والتأثيرات البيئية

الاعتماد المتبادل للتعرض ← مزيد من القوة طويلة المدى

شكل ٧-١ الأبعاد الخاصة بالاعتماد المتبادل

حاجة للآخر وكلاهما يستفيد من الاعتماد المتبادل.

وعلاوة على ذلك كثيراً ما كان الأمن يرتبط بأمور أخرى فيما يخص العلاقات الأمريكية اليابانية. فبعد الحرب العالمية الثانية اتبعت اليابان سياسة دولة تجارية، ولم تقم بتطوير قدرة عسكرية كبيرة أو امتلاك أسلحة نووية، واعتمدت على الضمانات الأمنية الأمريكية لتحقيق توازن مع قوة الإتحاد السوفييتى والصين فى منطقة شرق آسيا. وهكذا حين لاحت بوادر النزاع بين الولايات المتحدة واليابان حول بعض المسائل التجارية عام ١٩٩٠، قامت اليابان بتقديم تنازلات لمنع تدهور العلاقات الأمنية الثنائية.

وحين يغيب التماثل فى الاعتماد المتبادل فى مجال موضوعات مختلفة، قد تسعى دولة إلى إيجاد روابط أو إلغاء الروابط بين بعض الموضوعات. وإذا أمكن التفكير فى كل موضوع على أنه مباراة بوكر، ويتم اللعب فى جميع مباريات البوكر فى نفس الوقت، فقد تحرز دولة أغلب الفيشات على إحدى الموائد، بينما تحرز دولة أخرى أغلب الفيشات على مائدة أخرى. وطبقاً لاهتمامات ووضع الدولة، فقد ترغب فى أن تكون المباريات منفصلة أو تخلق روابط بين الموائد. وعلى ذلك تتضمن أغلب سياسات الاعتماد المتبادل إيجاد أو منع الترابط. والدول ترغب فى استخدام الاعتماد المتبادل فى المجالات التى تتمتع فيها بالقوة. وتتجنب استخدامه فى المجالات التى تكون فيها ضعيفة نسبياً.

وتقوم المؤسسات الدولية، عن طريق وضع برامج عمل وتحديد مجالات الموضوعات، بوضع القواعد التى تحكم المبادلة التجارية فى علاقات الاعتماد المتبادل. وتحاول الدول استخدام

المؤسسات الدولية لوضع القواعد التى تؤثر على انتقال الفيشات بين الموائد. ومن الغريب أن المؤسسات الدولية يمكن أن تعزز موقف بعض الأطراف الضعيفة عن طريق فصل الموضوعات التى تتمتع فيها الدول الفقيرة بتفوق نسبى، بعيداً عن المائدة العسكرية التى تبسط الدول القوية نفوذها فيها. ويبقى مع ذلك الخطر فى أن بعض اللاعبين سيكونون من القوة بحيث يتنقلون بين مائدة أو أكثر. وبوجود مؤسسات منفصلة للأموال، والشحن، والتلوث، والتجارة، إذا هزم اللاعبون الذين يملكون القوة العسكرية هزيمة شديدة، فهناك خطر أن يحاولوا قلب الموائد الأخرى. ورغم ذلك فحين منيت الولايات المتحدة وأوروبا بخسائر على مائدة البترول عام ١٩٧٣، لم يلجأ الطرفان إلى استخدام قوتهم العسكرية المتفوقة لقلب موائد البترول، لأنه كما سنرى، كانت هناك شبكة معقدة تمنعهم من ذلك.

وليس من الضرورى أن تكسب الدولة الأقوى من خلال استخدامها للاعتماد الاقتصادى المتبادل. فلو كان لدى دولة أصغر أو أضعف اهتماماً أكبر بأحد الموضوعات، فيمكنها أن تحقق فيه فوائد. فعلى سبيل المثال لأن الولايات المتحدة تمثل ما يقرب من ثلاثة أرباع التجارة الخارجية الكندية، فى الوقت الذى تمثل فيه كندا ٢٥٪ من تجارة الولايات المتحدة الخارجية، فمن الطبيعى أن كندا تعتمد بصورة أكبر على الولايات المتحدة وليس العكس. وعلى الرغم من ذلك، فقد كانت لكندا اليد العليا فى كثير من النزاعات مع الولايات المتحدة، لأنها كانت مستعدة للتهديد بإجراء انتقامى مثل فرض قيود أو جمارك فى محاولة لردع الولايات المتحدة. وقد تكون خسائر كندا أكبر من خسائر الولايات المتحدة إذا أدت هذه الممارسات إلى خلاف كامل، ولكن كندا رأت أن من الأفضل المخاطرة بالانتقام منها أحيانا بدلاً من الموافقة على شروط قد تجعلها الطرف الخاسر دائماً. ويعتبر الردع من خلال استغلال الاعتماد الاقتصادى المتبادل مشابهاً للردع النووى من ناحية أنه يعتمد على القدرة على إلحاق خسائر فادحة، إلى جانب وجود نوايا معقولة. ويمكن للدول الصغيرة أن تستخدم تركيزها ومصداقيتها الكبرى للتغلب على ضعف موقفها النسبى فى الاعتماد المتبادل غير المتماثل.

القيادة فى الاقتصاد العالمى

بصفة عامة، تضع الدول العظمى القواعد التى تحكم الاقتصاد الدولى. وفى القرن التاسع عشر كانت بريطانيا العظمى هى أقوى دولة اقتصادية فى العالم. فعلى المستوى النقدى كان بنك إنجلترا يلتزم بقاعدة الذهب التى تحدد الإطار العام الثابت للعملات فى العالم. كما عززت

بريطانيا حرية الملاحة وطرق التجارة عبر البحار، وأتاحت سوقاً كبيرة مفتوحة للتجارة العالمية حتى عام ١٩٣٢. وبعد الحرب العالمية الأولى انتاب بريطانيا ضعف بسبب حروبها مع ألمانيا. وأصبحت الولايات المتحدة أقوى اقتصاد فى العالم، ولكنها أحجمت عن التدخل فى الشئون الدولية، أى أن أكبر قوة فى الاقتصاد العالمى تصرفت كما لو أنها يمكنها أن تقوم بدور الراكب بدون مقابل، بدلاً من تقديم القيادة التى يتيحها حجمها. ويرى بعض الاقتصاديين أن الكساد العظيم الذى حل فى الثلاثينيات؛ تفاقم بسبب سياسة نقدية سيئة والافتقار إلى القيادة الأمريكية. وكانت بريطانيا ضعيفة بحيث تعجز عن الاحتفاظ باقتصاد دولى منفتح، ولم تكن الولايات المتحدة تقوم بواجبها تجاه مسئولياتها الجديدة.

وبعدالحرب العالمية الثانية تعلم الساسة الأمريكان من دروس مرحلة الثلاثينيات، فقاموا بإنشاء مؤسسات لخلق اقتصاد دولى منفتح. فصندوق النقد الدولى يقدم مساعدات للدول النامية لتجاوز صعوباتها فى ميزان المدفوعات، أو سداد فوائد الديون. وعادةً ما تكون مساعدات الصندوق مشروطة بإجراء إصلاحات اقتصادية داخل البلد الذى يتلقى هذه المساعدات، مثل تخفيض العجز فى الموازنة ودعم الأسعار. كما يقوم البنك الدولى بإقراض الدول الأكثر فقراً بالأموال لتنفيذ مشروعات التنمية. (كما توجد أيضاً بنوك إقليمية أخرى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا). كذلك وضعت اتفاقية الجات GATT قواعد للتجارة الحرة، كما عملت كمجال لسلسلة من جولات المفاوضات متعددة الأطراف التى خفضت حواجز التجارة. أما منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD فتقوم بدور المنبر لحوالى ٢٤ دولة من أكثر الدول تقدماً لتنسيق سياساتها الاقتصادية الدولية. ومنذ منتصف السبعينيات، يعقد قادة الدول السبع العظمى أصحاب أضخم اقتصاد على مستوى العالم، والذين يمثل إنتاجهم حوالى ثلثى إنتاج العالم، لقاءات قمة سنوية (مجموعة السبعة) لمناقشة أحوال الاقتصاد العالمى. وقد ساهمت هذه المؤسسات فى تعزيز السياسات الحكومية التى تسمح بنمو سريع للأنشطة الخاصة عبر الدول. وكانت النتيجة تزايداً سريعاً فى الاعتماد الاقتصادى المتبادل. ففى معظم فترات مرحلة ما بعد عام ١٩٤٥ تزايد حجم التجارة ما بين ٣ إلى ٩ بالمائة سنوياً، وهى نسبة تفوق نسبة الزيادة فى الإنتاج العالمى. وتزايدت التجارة الدولية الأمريكية، والتى كانت فى عام ١٩٥٠ تمثل ٤٪ من إجمالى الناتج القومى لأمريكا، بمقدار ثلاثة أضعاف تقريباً ليصل إلى ١٣٪ فى عام ١٩٩٠. وأصبحت الشركات متعددة الجنسيات التى لها استراتيجيات عالمية أكثر أهمية، حيث زادت الاستثمارات الدولية بنسبة ١٠٪ سنوياً.

بيد أن هناك العديد من المشكلات تعترض سبيل إدارة الاقتصاد عبر الحدود الدولية فى عالم يتألف من دول منفصلة. ففى الثمانينيات أصبحت الولايات المتحدة دولة مدينة، حين رفضت فرض ضرائب لدفع قيمة السندات الداخلية، وفضلت الاقتراض من جهات خارجية. إعتقد بعض المحللين أن هذا يمهد السبيل لما حدث فى الثلاثينيات، وأن الولايات المتحدة على مشارف الانحدار مثلما حدث مع بريطانيا، بينما تصبح اليابان قوة اقتصادية عظمى على مستوى العالم. وكانوا يخشون أن يكون لليابانيين فى التسعينيات نفس عقلية الركوب بدون أجر التى كانت لدى الأمريكيين فى الثلاثينيات، وعلى غير استعداد لفتح أسواقهم أو المساهمة فى الحفاظ على الاستقرار العالمى. ولكن هذا ليس بالضرورة ما يجب أن يحدث. فليس على الولايات المتحدة أن تنحدر وتنغلق على نفسها. وسيتوقف الكثير على ما حدث فى العلاقات بين الدول الاقتصادية الكبرى واستعداد حكوماتها للتعاون للحفاظ على الاستقرار فى النظام الاقتصادى العالمى. وعلى أى حال، فإن النظام السياسى والاقتصادى الدولى أكثر تعقيداً وتركيباً من ذلك. فسوف تكون هناك قطاعات، ودول، وموضوعات أكثر، ومزيداً من القطاع الخاص ستشارك فى تعقيدات علاقات الاعتماد المتبادل.

الواقعية والاعتماد المتبادل المركّب

ما الشكل الذى كان العالم سيبدو عليه إذا عكست الافتراضات الواقعية الثلاثة؟ وهذه الافتراضات هى أن الدول هى العنصر الفعال الوحيد، وأن القوة العسكرية هى الأداة الغالبة، وأن الأمن هو الهدف الأسمى. ماذا يحدث لو عكست هذه الافتراضات فأصبحت هناك سياسات دولية أخرى؛ (١) الدول ليست العنصر الوحيد ـ فأصحاب الأدوار الذين يتخطون الحدود الدولية هم أيضاً من أكبر العناصر؛ (٢) ليست القوة هى الأداة الوحيدة الفعالة، بل التدخل الاقتصادى، واستخدام المؤسسات الدولية هى الأداة الغالبة؛ وكذلك لم يصبح الأمن هدفاً ينشده الجميع وحل محله الرخاء الاقتصادى. يمكننا فى هذه الحالة أن نطلق على هذا العالم غير الواقعى وصف العالم الذى تسوده علاقات اعتماد متبادل مركب. وهو ما يسميه علماء الاجتماع «النموذج المثالى». ولكنه مفهوم تخيلى لا وجود له على أرض الواقع، غير أنه من الصعب تطبيق الواقعية تماماً على العالم الواقعى. فهذه العلاقات المركبة من الاعتماد المتبادل تجربة عقلية تتيح لنا الفرصة لتخيل نمط مختلف من السياسة الدولية.

وكل من الواقعية والاعتماد المتبادل المركب نماذج بسيطة أو أنماط مثالية، ويقع العالم

واقعية ←————————————→ اعتماد متبادل مركب

إسرائيل/سوريا الولايات المتحدة/روسيا الولايات المتحدة/كندا

الهند/باكستان فرنسا/ألمانيا

شكل ٧-٢

الواقعى فى منطقة تتوسط هذين النمطين. فيمكننا أن نتساءل أين تقع علاقات دولية معينة فى المجال بين الواقعية والاعتماد المتبادل المركب. فمثلاً تقع منطقة الشرق الأوسط فى منطقة أقرب إلى طيف الواقعية، فى الوقت الذى تقع فيه علاقات الولايات المتحدة مع كندا أو فرنسا مع ألمانيا فى المنطقة الأقرب للاعتماد المتبادل المركب. وتتوقف السياسات المختلفة وأشكال الصراعات المتعددة من حيث القوة على موقع علاقة ما بين مجموعة من الدول على هذا المجال بين الطرفين. وفى واقع الحال تستطيع الدول تغيير موقعها فى هذا المجال. ففى أثناء الحرب الباردة، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى أقرب للواقعية، ولكن مع التغييرات التى طرأت على السياسة السوفييتية حين تولى جورباتشوف مقاليد السلطة أصبحت العلاقات الثنائية فى منطقة تتوسط طرفى الواقعية والاعتماد المتبادل المركب. (انظر الشكل ٧-٢).

السياسات التى تتخطى الحدود القومية فى مجال البترول

تختلف أمور عديدة فى مدى مطابقتها لافتراضات النمطين المثاليين. ويقدم لنا البترول مثالاً لهذا النوع من الأمور الأقرب إلى طرف الواقعية، ولكنه يشتمل على بعض أوجه الاعتماد المتبادل المركب. ويتم الاعتماد المتبادل فى مجال ما طبقاً لإطار عام من القواعد والأعراف والمؤسسات، وهو ما يطلق عليه اسم النظام، وقد تغير النظام العالمى للبترول فى الثلاثين عاماً الماضية تغيراً جذرياً. ففى عام ١٩٦٠، كان نظام البترول عبارة عن مجموعة محتكرة صغيرة من القطاع الخاص، ذات علاقات وثيقة بحكومات الدول المستهلكة للبترول. وكان سعر برميل البترول فى ذلك الوقت يبلغ حوالى دولارين للبرميل، وكانت تتحكم فى كميات إنتاج البترول فى العالم سبع شركات بترول متخطية للحدود القومية ضخمة تسمى فى بعض الأحيان الأخوات السبع؛ وكان سعر البترول يعتمد على الكميات التى تنتجها هذه الشركات الكبرى وعلى الطلب فى الدول

الغنية، حيث كان يباع أغلب كميات البترول. وقد كانت الشركات التى تتخطى الحدود القومية تحدد معدل الإنتاج، وكانت الأسعار تحدد بالظروف فى الدول الغنية. وكانت أقوى الدول فى النظام العالمى التقليدى للتسلح تتدخل أحياناً للحفاظ على استمرار هذا النظام. على سبيل المثال، تدخلت بريطانيا والولايات المتحدة بشكل خفى عام ١٩٥٣ حين حاولت حركة وطنية فى إيران الإطاحة بالشاه لكى تعيد شاه إيران لعرشه. واستمر نظام البترول بدون تغيير كبير.

ولكن بعد ١٩٧٣ طرأت تغييرات كبيرة على النظام الدولى الذى يحكم قطاع البترول. وأصبحت الدول المنتجة للبترول هى التى تضع معدلات الإنتاج وبالتالى تتحكم فى الأسعار، بدلاً من تحديد الأسعار على أساس السوق فى الدول الغنية. وكان هناك تحول كبير فى القوة والثروة من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة نسبياً. فكيف يمكن تفسير هذا التطور المثير؟

والتفسير الشائع هو أن الدول المنتجة للبترول اتحدت وأنشأت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك). ولكن الصعوبة التى تعترض قبول هذا التفسير هو أن الأوبك تكونت عام ١٩٦٠ وأن هذا التحول لم يحدث إلا عام ١٩٧٣. وعلى الرغم من وجود الأوبك فقد شهدت أسعار البترول انخفاضاً، إذن هناك أسباب أخرى. هناك ثلاثة سبل لتفسير ما حدث من نظام البترول الدولى وهى : توازن القوى العام، وتوازن القوى فى مجال البترول، والمؤسسات الدولية.

وينظر الواقعيون إلى التطورات فى توازن القوى على أنه يعتمد أساساً على القوة العسكرية ولاسيما فيما يخص الخليج الفارسى، أكثر المناطق المصدرة للبترول فى العالم. وهناك تغييرات أثّرت على هذا التوازن أولهما ظهور تيار القومية، وثانيهما خروج الاستعمار. فى عام ١٩٦٠ كان نصف الدول الأعضاء فى منظمة الأوبك دولاً مستعمرة لأوروبا، وبحلول عام ١٩٧٣، كانت جميع دول الأوبك قد حصلت على استقلالها. وإلى جانب ارتفاع الشعور القومى، كان هناك تزايد فى تكاليف التدخل العسكرى. إن التكاليف تزيد عند استخدام القوة ضد شعب تنبه إلى قوميته واسترد استقلاله. فحين تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا فى إيران عام ١٩٥٣، لم تكن تكاليف هذا الإجراء كبيرة؛ ولكن لو كان الأمريكان قد حاولوا الإبقاء على الشاه على عرشه فى ١٩٧٩، فإن التكاليف فى هذه الحالة كانت ستصبح مانعاً. وأحد أسباب عدم احتلال الدول الغنية للدول المنتجة للبترول عام ١٩٧٣ كان له علاقة بارتفاع تكاليف استخدام القوة ضد شعوب تنبهت لقوميتها.

كذلك أثر التغيير الذى طرأ على قوة الولايات المتحدة وبريطانيا على توازن القوى فى الخليج الفارسى. فحين تكونت الأوبك وقبل ذلك، كانت بريطانيا إلى حد كبير تعتبر الشرطى فى

منطقة الخليج الفارسي؛ وفي عام ١٩٦١ حالت دون استيلاء العراق على الكويت. ولكن بحلول عام ١٩٧١ بدأ الاقتصاد البريطاني يضعف، وحاولت الحكومة البريطانية تخفيض ارتباطات دفاعها الدولي. وفي عام ١٩٧١، أنهت دورها فيما كان يسمى آنذاك دور «شرق السويس». وقد يعيد هذا إلى الذاكرة ما حدث في عام ١٩٤٧ عندما لم تستطع بريطانيا أن تحتفظ بدورها كقوة في شرق البحر المتوسط. وفي ذلك الوقت، تدخلت الولايات المتحدة لمساعدة اليونان وتركيا ووضعت مبدأ ترومان. ولكن في عام ١٩٧١، لم تحاول الولايات المتحدة أن تحل محل بريطانيا في المنطقة كما حدث عام ١٩٤٧. فقد كانت متورطة في حرب فيتنام وليست على استعداد لإضافة دور عسكري كبير في الخليج الفارسي. ونتيجة لذلك وضع الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته كيسنجر استراتيجية أمريكية تعتمد بشدة على القوى الإقليمية. وكانت الأداة التي اختاروها لتحقيق هذه الاستراتيجية هي إيران. وباستخدام إيران كقوة إقليمية مهيمنة، اعتقدوا أنها ستحل محل دور الشرطي البريطاني، ولكن بتكاليف أرخص. وعلى ذلك قد يشير أحد الواقعيين إلى هذه التغييرات في تركيبة القوى، وخاصة توازن القوى في منطقة الخليج الفارسي لشرح التغيير في نظام البترول.

والطريقة الأخرى لتفسير هذه التغييرات هي من خلال شكل معدل من الواقعية، يركز فقط على توزيع القوى في قطاع البترول نفسه، أكثر من تركيزه على التركيب العسكري الشامل. فقد طرأت تغييرات هامة في موضوع تركيب القوى. وقد كانت الولايات المتحدة أكبر الدول المنتجة للبترول في العالم؛ إلا أن هذا الإنتاج بلغ ذروته في عام ١٩٧١. وبدأت الواردات الأمريكية في التزايد بعد ذلك، ولم يعد لدى الولايات المتحدة أي فائض من البترول. وفي أثناء حربي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ في الشرق الأوسط حاولت الدول العربية فرض حظر بترولي، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل بسهولة، لأن الولايات المتحدة كانت تنتج من البترول ما يكفي لسد حاجات أوروبا إذا منعت الدول العربية بترولها عن الدول الأوروبية. ولكن بعد وصول الإنتاج الأمريكي إلى ذروته وبدأت الولايات المتحدة في استيراد البترول، تحولت قوة توازن سوق البترول إلى دول أخرى مثل السعودية وإيران. ولم تعد أمريكا هي الملجأ الأخير الذي قد يعوض أي فقدان لمصدر من مصادر البترول.

والطريقة الثالثة لتفسير الاختلاف الذي طرأ على نظام البترول بعد عام ١٩٧٣، تعتمد بشكل أقل على النظرية الواقعية منها على التغييرات التي طرأت على دور المؤسسات الدولية، ولاسيما الشركات متعددة الجنسيات ومنظمة الأوبك. وفقدت الشركات السبع الكبرى نفوذها

خلال هذه الفترة. وأحد أسباب ذلك يرجع إلى صفقاتها العتيقة مع الدول المنتجة. فعندما تذهب إحدى الشركات متعددة الجنسية إلى دولة غنية بمواردها باستثمار جديد، فإنها تستطيع التوصل إلى صفقة تحصل فيها الشركة على الجزء الأكبر من الأرباح المشتركة. وبالنسبة لدولة فقيرة، فإن تقديم شركة متعددة الجنسية لتنمية مواردها سيجعلها فى حالة أفضل. وحتى لو حصلت على ٢٠٪ من العائد وحصلت الشركة على ٨٠٪، فسيصبح لدى الدولة الفقيرة أكثر مما كان لديها من قبل. وعلى ذلك ففى المراحل المبكرة عندما يكون للشركات متعددة الجنسية احتكار لرأس المال والتكنولوجيا ووصول إلى الأسواق العالمية، فإنها تعقد صفقة مع الدول الفقيرة تحصل فيها الشركات على نصيب الأسد. وبمرور الوقت وبدون قصد من هذه الشركات، أسهمت فى تحويل الموارد إلى الدول الفقيرة ليس من قبيل الصدفة ولكن بمسار التعامل الطبيعى. وبدأت تقوم بتدريب أبنائها. وتعلم السعوديون كيفية إدارة حقول البترول وتشغيل محطات الضخ، وأعمال الشحن والتفريغ، كما يتعلم الأهالى عمليات التسويق وما إلى ذلك.

وبمرور الوقت تطالب الدول الفقيرة بتقسيم أفضل للعائد. وقد تلجأ الشركة متعددة الجنسية إلى الانسحاب، ولكن فى هذه الحالة يمكن للدولة الفقيرة أن تهدد بإدارة العمليات بنفسها. وبذلك تقل قوة الشركة متعددة الجنسية على المساومة، وبخاصة فى مجال المواد الخام، مع الدول المنتجة. ويسمى هذا «الصفقة الآيلة للزوال». وفى خلال الفترة منذ بداية الستينيات وحتى عام ١٩٧٣، كانت هذه الشركات متعددة الجنسية قد نقلت دون قصد منها تقنيات ومهارات ساعدت الدول الفقيرة على إدارة حقول البترول بنفسها.

وطرأت تطورات أخرى تمثلت فى انضمام شركات أخرى عالمية إلى الشركات السبع العظمى فى سوق البترول. على الرغم من أنها لم تكن شركات بنفس حجم الشركات السبع، إلا أنها كانت مؤسسات كبيرة أيضاً وبدأت فى الدخول فى صفقات لحسابها مع الدول المنتجة للبترول. وهكذا حين كانت دولة تريد أن تخرج من قبضة الشركات السبع، كان يمكنها التعاقد مع هذه الشركات الصغيرة متعددة الجنسيات، مما أسهم فى تقليص قوة المساومة لدى الشركات العظمى متعددة الجنسيات.

أما على مستوى المؤسسات فقد كانت فاعلية منظمة الأوبك كمؤسسة منتجة تتزايد ولكن على نطاق متواضع. وكانت مؤسسات منتجى البترول تتحكم فى إنتاج البترول، ولكنها كانت فى الماضى عبارة عن تنظيمات خاصة من جانب الشركات السبع. وتعانى هذه المؤسسات عامة من الميل إلى الغش فى حصتى الإنتاج عند ضعف السوق وانخفاض أسعار البترول. وتعمل هذه

المؤسسات بشكل أفضل عند وجود عجز فى البترول، ولكن فى حالة وجود فائض فإن معظم الدول تسعى لتخفيض أسعار البترول فى محاولة لبيع الكميات التى لديها. وبمرور الوقت تميل قوى السوق إلى إضعاف نفوذ هذه المؤسسات. وكانت الأوبك تمثل محاولة لتحويل مثل هذه المؤسسات من قطاعات خاصة إلى مؤسسة حكومية للدول المنتجة للبترول. وقد واجهت هذه المؤسسة مشكلة فى بداية تكوينها تمثلت فى عدم القدرة على بسط نفوذها بسبب وجود فائض من البترول. وطالما كان هناك فائض من البترول كان لدى الدول الأعضاء دافع للغش للحصول على نصيب أكبر فى سوق البترول. ولم تتمكن الأوبك من فرض نظام تسعيرى منذ إنشائها عام ١٩٦٠ حتى أوائل السبعينيات. ولكن بعد ظهور عجز فى إنتاج البترول، تزايد دور الأوبك فى التنسيق بين الدول الأعضاء فى مجال المساومة.

أعطت حرب ١٩٧٣ فى الشرق الأوسط منظمة الأوبك دفعة قوية بأنها تستطيع أن تستخدم قوتها. وقد قامت الدول العربية بقطع إمدادات البترول فى أثناء الحرب لأسباب سياسية؛ لكن هذا أوجد وضعا تستطيع فيه الأوبك أن تكون أكثر نفوذاً. فقد كان يشاع أن إيران وهى دولة ليست عربية هى الأداة الأمريكية للقيام بدور الشرطى فى الخليج الفارسى، إلا أن شاه إيران ضاعف من أسعار البترول وحذت باقى دول الأوبك حذوه. إلا أن الأوبك لم تستطع على المدى البعيد الحفاظ على ارتفاع أسعار البترول بسبب قوى السوق، ولكن الانخفاض كان متماسكاً بسبب ائتلاف دول الأوبك.

وقد كان العامل المؤسس الأكثر أهمية هو الدور الذى قامت به شركات البترول لتخفيف حدة الأزمة. فقد صرح وزير الخارجية الأمريكى هنرى كيسنجر إبان أزمة بترول ١٩٧٣ قائلاً إنه إذا كانت الولايات المتحدة ستواجه اختناقاً، فإنها قد تضطر إلى اللجوء للقوة. فقد توقف ١٥٪ من تجارة البترول وخفض العرب صادراتهم البترولية لأمريكا بنسبة ٢٥٪. وقد عملت شركات البترول على ضمان عدم معاناة أى دولة أكثر من الأخرى. فقد أعادت توزيع تجارة البترول فى العالم. وحين فقدت أمريكا ٢٥٪ من واردات العرب البترولية، قامت هذه الشركات باللجوء لبترول فنزويلا أو إندونيسيا مما أسهم فى التخفيف من أزمة المقاطعة، بحيث فقدت الدول الغنية جميعها ما بين ٧-٩٪ من بترولها. وهو مستوى يقل كثيراً عن مستوى الاختناق.

فلماذا لعبت هذه الشركات هذا الدور؟ لم يكن بالطبع بدافع عمل الخير، فهى شركات تسعى لتعظيم أرباحها، أى أنها تريد تعظيم أرباحها على المدى البعيد. ولذلك كانت تسعى للحفاظ على استقرار سوق البترول. وكانت تخشى التأميم من جانب أى دولة تعمل على أراضيها

فى حالة رفضها البيع لها. فعلى سبيل المثال طالب رئيس وزراء بريطانيا إدوارد هيث أن تقصر شركة «بريتيش بتروليم» مبيعاتها على بريطانيا فقط. فأجاب مدير الشركة بأن تنفيذ هذا المطلب يعنى أن فروع شركته فى الدول الأخرى سوف تؤمم. مما يعنى انهيار الشركة. وقد تراجع رئيس وزراء بريطانيا. وقد حاولت شركات البترول، لأنها أساساً تسعى لتعظيم أرباحها على المدى الطويل، العمل على ثبات السوق بدلاً من أن تتسبب فى أذى يصيب إحدى الدول بشدة. وهكذا سعت هذه الشركات إلى الحد من اللجوء للقوة من خلال تخفيف خطر الاختناق الناجم عن تخفيض صادرات البترول.

وباختصار يعتبر البترول مثالاً لموضوع يقع بين الأوضاع المثلى للواقعية، والاعتماد المتبادل المركب. والتغير فى الأبعاد الثلاثة ـ التوازن العام للقوى، وموضوع تركيب القوة، والمؤسسات فى مجال موضوع البترول ـ يساعد على شرح هذا التغيير الواضح بين نظام البترول عام ١٩٦٠ ونظامه بعد عام ١٩٧٣.

البترول كأحد مصادر القوة؟

ما مدى قوة سلاح البترول فى عام ١٩٧٣؟ تمكن العرب من خلال خفض الإنتاج وفرض حظر بترولى على الدول الصديقة لإسرائيل من إدراج قضاياهم فى مقدمة جدول أعمال الولايات المتحدة. وكذلك نجحوا فى خلخلة التحالف الأوروبى اليابانى الأمريكى. فقامت فرنسا واليابان باتخاذ مواقف مستقلة من أجل حماية وارداتهم من البترول. وقد شجع سلاح البترول الولايات المتحدة على القيام بدور أكبر للوساطة بين العرب وإسرائيل للتوصل إلى تسوية بعد حرب أكتوبر. ومن ناحية أخرى لم يتسبب سلاح البترول فى إحداث أى تغيير فى السياسة الأساسية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. فلم تتحول فجأة من تحالفها مع إسرائيل إلى تأييد القضية العربية. لقد كان البترول سلاحاً له تأثيره، ولكنه لم يكن قوياً بالقدر الكافى لتغيير السياسة الأمريكية.

لماذا لم يكن سلاح البترول أكثر فاعلية ؟ ينطوى جزء من الإجابة على هذه السؤال على تبادل علاقات الاعتماد المتبادل. فقد كان للسعودية التى أصبحت الدولة الأساسية فى سوق البترول، استثمارات كبيرة فى الولايات المتحدة. فإذا حاولت السعودية تدمير الاقتصاد الأمريكى بشكل زائد، فسوف تلحق بمصالحها الاقتصادية خسائر كبيرة أيضاً. علاوة على ذلك، كانت السعودية تعتمد على الولايات المتحدة فى النواحى الأمنية. وعلى المدى البعيد أصبحت الولايات المتحدة هى الدولة الوحيدة القادرة على الحفاظ على توازن مستقر للقوى فى منطقة الخليج

مشكلات الأوبك

تطور كبير آخر حد من دور الأوبك كمتحكم فى الأسعار هو قدوم أنظمة الاتصالات والأخبار ـ الآلاف من وحدات مراقبة الأسواق الفورية والوحدات التى تعمل بالكمبيوتر والتى تخبر المصرفيين وتجار البترول والمضاربين فى أسواق السلع عن حال أسعار البترول فى أى لحظة. كما يتابع هؤلاء الأنباء التى تؤثر فى هذه الأسعار.

وهذا التطور شجع النمو الكبير فى تعاملات صفقات البترول فى المستقبل، مما يضع مئات المستثمرين الجدد فى أسواق البترول والذين يكون دورهم محدوداً فى التعامل «بالبراميل الورقية» لأجل غرض المراهنة على أسعار البترول.

ومثل هذه التعاملات فى البورصة التجارية فى نيويورك وحدها وصلت إلى ٤٠ مليون برميل يومياً فى عام ١٩٨٧. وبالمقارنة فإن الاستهلاك العالمى للبترول فى هذه السنة بلغ ٤٩ مليون برميل يومياً.

وهذا يعنى أن قدرة المضاربين فى التأثير على أسعار البترول تقترب من قوة الأوبك والدول المنتجة من غير الأعضاء فى الأوبك.

والأوبك، رغم ذلك، متماسكة وحساسة وخاسرة فى هذه اللعبة، وعندما تنخفض الأسعار بشدة، فإنها تصبح مرغمة بالوعد باجتماعات أو خفض الإنتاج وهو ما يدعم صورتها باعتبارها الحامية لأسعار البترول، وهو الدور الذى لم تعد تمارسه حقيقة.

ولا تساعد المنظمة نفسها بفشلها الدائم لتلبية أهداف سقوف الإنتاج التى وضعتها. إن أعضاء الأوبك بشكل دائم إما ينتجون ما يفوق حصصهم، أو يخفضون الإنتاج لتحفيز المبيعات أو كلا التصرفين.

ـ إنترناشونال هيرالد تريبيون ١٩ أبريل ١٩٨٨[4]

الفارسى، وهذا ما أدركته السعودية، ولهذا كانت تستخدم سلاح البترول بحذر.

وما هو الدور الذى قامت به القوى العسكرى كأحد مصادر القوى فى أزمة ١٩٧٣؟ لم يكن هناك لجوء مباشر للقوة. فلم يحدث تدخل عسكرى لأن الاختناق البترولى لم يقع بالفعل. وكذلك كانت السعودية تستفيد من الضمانات الأمنية التى تقدمها الولايات المتحدة. وهكذا فقد ظل دور القوة متواريا فى خلفية الأحداث. وكانت هناك علاقة غير مباشرة بين الاعتماد البترولى المتبادل والاعتماد الأمنى المتبادل. وقد كان اللجوء للقوة العسكرية بشكل معلن له تكاليفه الباهظة، ولكنها قامت بدور كمصدر للقوة فى خلفية الأحداث.

القائمون بأدوار خارج الحدود القومية

تتميز الصراعات الاقتصادية الدولية بالدور الذى تقوم به المؤسسات التى تتخطى الحدود القومية ـ أى أصحاب الأدوار من غير الدول الذين يعملون عبر الحدود الدولية. ومن المعروف أن السياسة الدولية التقليدية ينظر إليها من منظور الدول. فنقول مثلاً إن «ألمانيا أرادت أن تستولى على الألزاس»، أو أن «فرنسا كانت تخشى بريطانيا». ولكن هذا التعبير المختصر نوع من التبسيط المفيد وخاصة فى الفترة الكلاسيكية للسياسة الدولية. ففى القرن الثامن عشر كان العاهل الحاكم يتحدث باسم دولته. فإذا أراد فردريك الأكبر حاكم بروسيا شيئاً لبلاده، فإن فردريك هو بروسيا. وفى القرن التاسع عشر كانت السياسة الخارجية يسيطر عليها مجموعة من صفوة المجتمع، وحتى عشية الحرب العالمية الأولى كانت الدبلوماسية الأوروبية يمثلها مجلس صغير من الدبلوماسيين. علاوة على ذلك، كان جدول أعمال السياسة الدولية التقليدية جدولاً محدودا للغاية. وكانت موضوعات الأمن العسكرى تغلب على جدول الأعمال، وكانت تدار أساساً من وزارء الخارجية.

أما فى ظل عالم يتميز بقدر متنامى من الاعتماد المتبادل، فقد اتسع جدول أعمال السياسة الدولية. ويبدو أن الجميع يريدون أن يكون لهم دور. فمثلاً، فى الولايات المتحدة لكل هيئة محلية تقريباً دور على المستوى الدولى، فتولى وزارة الزراعة الأمريكية اهتمامها بمسائل الغذاء العالمية، وتهتم وكالة حماية البيئة بالأمطار الحمضية وارتفاع درجة حرارة العالم، ويهتم جهاز حماية السواحل بالإغراق فى المحيط، وتهتم وزارة التجارة بالعمليات التجارية، ووزارة المالية بمعدلات أسعار الصرف. ولا تتحكم وزارة الخارجية فى كل هذه الأمور. ولكل مكتب فى حكومة الولايات

التعاون البحرى فى حرب جزر فوكلاند فى عام ١٩٨٢

من أول يوم للحملات العسكرية، انهالت الطلبات على كل شىء من الصواريخ إلى وقود الطيران على البنتاجون من العسكرية البريطانية فى طريق ماساشوسيتس. وكان هناك أيضاً الكثير من الاتصالات الهاتفية من مقر الأسطول البريطانى فى نورث وود مباشرة إلى الأصدقاء فى البحرية الأمريكية. والعديد من هذه المطالب لم يعرف بها كبار المسئولين. وفى ظل هذا التعاون الصريح، فإن الأمر بدا فى أوقات معينة كما لو أن سلاحى البحرية يعملان كسلاح واحد ـ مع سرور الأمريكيين برؤية قوات بحرية صديقة تطلب منهم القيام بمهمة حقيقية. وكانوا يأملون ألا تضيع هذه الدروس من جانب حكامهم.

ـ الإيكونومست ٣ مارس ١٩٨٤[5]

المتحدة وزارته الخارجية المصغرة. وإذا نظرنا إلى تمثيل الولايات المتحدة فى الخارج، فإننا سنجد أن أقلية من الأمريكيين فى أغلب السفارات يمثلون وزارة الخارجية.

وفى ظل نظام مركب من الاعتماد المتبادل، نجد المجتمعات تتفاعل مع بعضها البعض من أوجه عديدة. فهناك مرور كثيف فى تقاطع واحد بالنسبة لجندى المرور، وهذه التفاعلات عبر الحدود الدولية بعيدة عن سيطرة أجهزة السياسة الخارجية، وهى نوع من العلاقات يطلق عليه اسم علاقات تتخطى الحدود القومية. وقد تحاول الدول التحكم فيها ولكن هذا يكون عادةً بثمن غال جداً. فعلى سبيل المثال، كان الإتحاد السوفييتى يسيطر تماماً على العلاقات التى تتخطى الحدود القومية، ولكن الاقتصاد السوفييتى تكبد الكثير بسبب هذه السياسة. وأغلقت ميانمار الباب على نفسها أمام الأسواق العالمية، وشاهدت اقتصادها يتدهور نتيجة لذلك. وفى الظروف ذات الاعتماد المتبادل بدرجة عالية وعدد كبير من المؤسسات خارج الحدود القومية، نجد أنه قد يكون من الخطأ اللجوء للصيغ المختصرة التى كانت تستخدم فى المرحلة التقليدية. قد نقول عبارة مثل «إن اليابان وافقت على استيراد بضائع أكثر»،

في ظل إحباطه من الحالة القاسية لصناعة البترول في تكساس، يشير أول رئيس جمهوري دائماً وأبداً إلى خطط لسكك حديد تكساس من أجل حث أعضاء الأوبك في فيينا هذا الأسبوع لتبني حدود الإنتاج بمشاركة الدول غير الأعضاء في الأوبك للحفاظ على الأسعار فوق ١٨ دولاراً للبرميل.

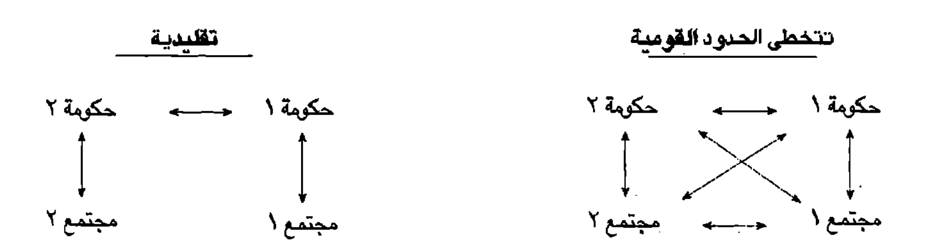
وقال كينت هانس «هؤلاء الناس لهم تأثير زائد على اقتصادنا في تكساس أكثر من أي أناس آخرين في العالم» ... وإذا استطعنا الوصول لأسعار مستقرة حول ١٨ دولاراً، سوف يكون ذلك جيداً للمنتج وجيداً للمستهلك.

ـ نيويورك تايمز ٢٥ أبريل، ١٩٨٥ ـ [6]

أو أن «أمريكا عارضت المطالبة بمد الرصيف القاري»؛ ولكن إذا أمعنا النظر سوف نلاحظ أن الشركات اليابانية مثلاً قد عقدت صفقات دولية لزيادة صادراتها، أو أن بعض مواطني الولايات المتحدة قد أجروا اتصالات دولية لتشجيع التوسع في مصطلح الرصيف القاري.

مثل هذا التعقيد في المصالح كان موجوداً دائماً، ولكنه تزايد في المسائل الاقتصادية والاجتماعية أكثر منه في مسائل الأمن العسكري مثلا. لأن الأمور الأمنية عادةً ما تكون مشتركة. لأنه من الواضح أن بقاء شعب ما يعتبر مصلحة جماعية. ولكن يختلف الحال فيما يخص المسائل الاقتصادية والاجتماعية حيث تقل فيها المشاركة لوجود خلافات أكبر في المصالح. وهكذا مع ازدياد الاعتماد الاقتصادي المتبادل وزيادة الأمور الاقتصادية على جدول أعمال السياسة الدولية، نجد أن استخدام الصيغ المختصرة يصف عملية الممارسة السياسية وصفاً أقل كفاية.

ولنرجع مرة أخرى إلى مسألة البترول. فنقول إن الدول المستهلكة للبترول أرادت أسعاراً منخفضة في الوقت الذي أرادت فيه الدول المنتجة أسعاراً مرتفعة في عام ١٩٧٣. ولكن المسائل السياسية كانت أكثر تعقيداً من ذلك. فقد كانت مصالح المنتجين داخل الدول المستهلكة تريد



شكل ٧-٣

أسعاراً مرتفعة للبترول. فلم تحس شركات تكساس الصغيرة لإنتاج البترول بأى أسى لرفع الأوبك لأسعار البترول، لأنهم كانت لهم نفس مصالح العرب ولكنها تختلف من مصالح المستهلكين فى نيو إنجلاند الذين كانوا يتجمدون من البرد. كما لم يشعر منتجو الطاقة النووية بالأسى لارتفاع أسعار البترول، لأن هذا قد يساعد على تحول الطاقة النووية إلى مصدر منافس للطاقة فى الوقت الذى كانت فيه صناعة الفحم المتناقصة فى أوروبا والعاطلون من عمال مناجم الفحم لا يشعرون بأى أسى لهذا الارتفاع فى أسعار البترول أيضاً. وكذلك كان علماء البيئة راضين عن ارتفاع أسعاره، لأنهم رأوا أن هذا الارتفاع سيحد من استهلاكه، وبالتالى الحفاظ على البيئة من التلوث. وعلى ذلك، فقد كانت هناك خلافات كبيرة فى المصالح تجاه أسعار البترول. ففى ظل مناخ الاعتماد المتبادل تختلف العوامل السياسية إذا نظرت إليها بمعزل عن المصالح القومية والأمن القومى. وقد كان أحد الأسباب التى حالت دون اتخاذ الدول المستهلكة للبترول إجراءات أشد مثل استخدام القوة، هو حساسية الاعتماد المتبادل الذى أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والتى كان ينظر إليها من جانب القائمين بأدوار سياسية هامة فى داخل الدول المنتجة بعين الرضا. فقد كان هناك ائتلاف فعلى يتخطى الحدود القومية لا يشعر بالاستياء بسبب ارتفاع أسعار البترول.

وبطبيعة الحال، يعتبر تعارض المصالح داخل دولة ما أمراً غير جديد. فقد كانت سياسة الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر تتميز باختلافات بين مزارعى الجنوب ورجال الصناعة فى الشمال حول التعريفة الجمركية. وعلى ذلك، فليس هناك جديد فى وجود مصالح مختلفة داخل الدولة الواحدة. ولطالما كانت السياسة المحلية ذات أهمية كبرى بالنسبة للسياسة الخارجية، ولكن بتوسع مساهمة السياسات المحلية زادت أهميتها. وكذلك ففى الوقت الذى تنمى فيه هذه المصالح

الداخلية إمكانات قنوات الاتصال وتتفاعل مباشرة مع المصالح فى دول أخرى، فهى أيضاً تخلق نمطاً جديداً من أنماط السياسة الدولية.

ويبين الشكل ٧ - ٣ نوعين من السياسة الدولية. فالنمط التقليدى من السياسة الدولية يظهر على يسار الشكل، والسياسات الدولية التقليدية تتبع الخطوط غير المتقطعة. فإذا أراد شعب (١) ممارسة ضغوطا على حكومة دولة أخرى (٢)، طلبوا من حكومتهم (١) مخاطبة الحكومة (٢). أما فى ظل العلاقات التى تتخطى الحدود القومية سيمارس مجتمع (١) ضغطاً مباشراً على حكومة (٢)، أو يقوم الناس فى مجتمع (١) بالضغط على الناس فى المجتمع (٢) مباشرة. والخطوط المتقطعة فى الرسم إلى اليمين تمثل افراداً يتعدون الحدود القومية. وحين نتحدث عن سياسات الاعتماد المتبادل، يجب ألا نفترض أن كل شىء يدخل ضمن الإطار التقليدى للعلاقة بين حكومة وأخرى. فإن أحد أهم السمات التى تميز الاعتماد المتبادل المركب هى أهمية العوامل الأخرى إلى جانب الدول.

غير أن التعبير التقليدى المختصر ليس خطأ، وسيبقى دائماً هو المحاولة الأولى والأفضل حتى بالنسبة لسياسات الاعتماد المتبادل. فستظل الدول هى العوامل الرئيسية. ولكن إذا قصرت اهتمامك على الدول فقط فقد يكون هذا التناول تناولاً مضللاً لفهم سياسة الاعتماد المتبادل. وقد تبدو الدول غير معرضة فى مجموعها؛ ولكن بنظرة أعمق سنجد أن هناك أجزاءً معينة من الدولة معرضة بشكل شديد، وهناك أجزاء أخرى غير معرضة. وقد يقوم الجزء الأخير بدوره متخطياً الحدود القومية لتعويض القصور الناتج بسبب ضعف تلك الأجزاء. وباختصار ستظل الدولة هى أهم عنصر من عناصر السياسات الدولية، ولكن هذا الوصف لا يشتمل على جميع العناصر الهامة الخاصة بالمنازعات السياسية فى الاعتماد المتبادل فى منتصف القرن العشرين.

الملاحظات

1. "North-South Divide Is Marring Environmental Talks," *New York Times*, March 17, 1992, p.8.
2. "German Shift Felt in Japan," *New York Times*, February 26, 1990, p. D1.
3. Lester Brown, *World Without Borders* (New York: Random House, 1972), p. 194.
4. "OPEC: Cartel Facing the Fact That Some Producers Are Beyond Its Reach,"

International Herald Tribune, April 9, 1988.
5. "America's Falklands War," *The Economist*, March 3, 1984, p. 30.
6. "Texan to Urge Limits in Non-OPEC Output," *New York Times*, April 25, 1988, p.3.

قراءات مختارة

1. Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, Jr., *Power and Interdependence*, 2nd ed. (Glenview, IL: Scott Foresman, 1989), Chapters 1-3.
2. Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Simon & Schuster, 1991), pp. 588-632.
3. Robert Stobaugh, "Oil Companies in Crisis,"*Daedalus*, Vol. 104, No. 4 (Fall 1975), pp. 179-202.
4. Robert Gilpin, *The Political Economy of International Relations* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1987), pp. 263-305.

قراءات إضافية

Baldwin, David A., *Economic Statecraft* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1985).

Bergsten, C. Fred, et al., *The United States and Japan in the 1990s* (Washington, DC: International Institute of Economics, 1991).

Keohane, Robert O., and Joseph S. Nye, Jr., *Transnational Relations and World Prolitics* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1972).

Kindleberger, Charles P., *The World in Depression,* 1929-1939 (Berkeley: University of California Press, 1973).

Krasner, Stephen D., ed., *International Regimes* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983).

Reich, Robert B., *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism* (New York: Knopf, 1991).

Spero, Joan E., *The Politics of International Economic Relations* (New York: St. Martin's Press, 1977).

Strange, Susan, *States and Markets* (London: Pinter, 1988).

Vernon, Raymond, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of U.S. Enterprises* (New York: Basic, 1971).

أسـئلة الدراسـة

١ ـ ما هو الاعتماد المتبادل المركب؟ هل هو نموذج وصفي؟ أين يمكن أن نجد التطور الأكبر للاعتماد المتبادل المركب اليوم؟

٢ ـ ما الذى يجعل القوة الاقتصادية فعالة؟

٣ ـ ما هى الأسباب المباشرة والأساسية لأزمة البترول عام ١٩٧٣؟ ولماذا لم تحدث الأزمة فى وقت مبكر ـ لنقل فى ١٩٦٧؟ وهل كانت الأزمة حدثاً منفرداً أو المقدمة لثورة فى السياسة

الفصــل
٨

نظام عالمى جديد

خطط بديلة للمستقبل

دولة الأمة ومستقبل المنازعات الدولية

سبق أن قمنا بتعريف السياسة الدولية على أنها سياسة تسود فى ظل غياب حاكم مشترك. ونتيجة لذلك فالسياسة الدولية هى مجال مساعدة الذات، حيث تواجه الدول معضلات أمنية وتلعب القوة دوراً بارزاً. غير أن هناك أساليب مخففة مثل توازن القوى، والقانون الدولى، والمنظمة الدولية، ولكنها لم تحل دون وقوع جميع الحروب. ومازال منطق المنازعات الدولية الذى وصفه ثيوسيديدس ينطبق على بعض مناطق من العالم اليوم.

ومع نهاية الحرب الباردة كثر الحديث عن احتمالات نشوء نظام عالمى جديد. وكما سنرى فيما بعد، كان معنى هذا الكلام يفتقر إلى كثير من الوضوح. فقد كان هناك بالفعل نظام عالمى جديد بمعنى انهيار النظام العالمى ثنائى الأقطاب، والذى ظهر بعد الحرب العالمية الثانية. ولكنه كان نظاما معمولاً به فى ظل النظام الدولى الفوضوى، ولم يكن بالضرورة نظاماً عادلاً. واعتقد آخرون أن النظام العالمى الجديد يعنى تجاوز مشكلات النظام الدولى الفوضوى. ولكن هل هذا ممكن؟ كتب المؤرخ البريطانى أرنولد توينبى عند بداية الحرب الباردة يقول: إن دولة الأمة

وانشطار الذرة لا يمكن أن يتعايشا على نفس الكوكب. فقد كان يعتقد أنه فى عالم تتمتع دوله بالسيادة وتعتبر الحرب النمط الأقصى للدفاع والقنبلة النووية السلاح الأقصى، وكان توينبى يعتقد أنه لا بد أن يذهب أحدهما.

والدولة المكونة من أقاليم لم تتواجد دائما فى الماضى، ولهذا فليس هناك حاجة لوجودها فى المستقبل. ولكن تواجدت وحدات ونظم دولية مفككة منذ أيام ثيوسيديدس، إلا أن الدولة الإقليمية الكبرى كأساس رئيسى للسياسة الدولية، لم تظهر إلا بعد عصر النهضة. لقد كانت حرب الثلاثين عاماً فى القرن السابع عشر تحمل سمات الحرب الإقطاعية، وهكذا كانت آخر الحروب الإقطاعية وأول حروب الدول الإقليمية. والدولة الإقليمية الكبرى التى نعرفها الآن كانت المؤسسة السائدة فى السياسة الدولية الحديثة لثلاثة أو أربعة قرون. وتنبأ بعض علماء المستقبل بانهيار الدولة الإقليمية. وكان النظام العالمى الجديد بالنسبة لهم يتضمن تركيبات تتغلب على معضلة الفوضى. ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت هناك أربعة جهود كبرى لوضع بدائل تتجاوز دولة الأمة كنموذج للسياسات الدولية.

الفيدرالية العالمية: وقد كان أحد أقدم التقاليد فى الفكر الأوروبى أن النظام الفيدرالى يقدم حلاً لمشكلة الفوضى عن طريق اتحاد فيدرالى دولى. وكان على الدول أن تتنازل عن أسلحتها القومية وتقبل قدراً من الحكومة المركزية. ومن أكثر الصور تفصيلا لفكرة الفيدرالية نجده فى كتاب جرنفيل كلارك ولويس سون « سلام العالم من خلال قانون عالمى World Peace Through World Law».

وكان مؤيدو الفيدرالية يعقدون مقارنات بين الأسلوب الذى نجحت من خلاله ١٣ مستعمرة أمريكية فى التوحد فى القرن الثامن عشر. ويعتقد البعض أن التاريخ هو عبارة عن سجل من التطور نحو وحدات أكبر. غير أن الفيدرالية لم تثبت أنها نمط ناجح جداً فى القرن العشرين. فليس الأمر غياب حكومة عالمية فقط، ولكن رفض كل الدول تقريبا التخلى من سيادتها طواعية. وأحد الاستثناءات النادرة لهذه القاعدة هو موافقة جزيرة زنزبار الصغيرة على الانضمام إلى جارتها الكبرى تنجانيقا، ليكونا معا دولة تنزانيا.

غير أن فشل الاتحادات الفيدرالية لا يعتبر مؤشراً لغياب المنطق. حيث أن هناك تفسيرين عقلانيين لذلك. أولهما أن السلام ليس هو القيمة الوحيدة التى تقدرها الشعوب. وكما أشار عمانويل كانط فى القرن الثامن عشر، أن السلام الدائم متاح فى المقابر فقط. فالشعوب تريد

أيضاً العدل، والرخاء، والاستقلال. علاوة على ذلك، ترى الشعوب هذه القيم بطرق مختلفة طبقا لثقافة كل شعب. ولهذا لا تثق هذه الشعوب فى أن الحكومة العالمية ستحميهم. فالشعوب تعزف عن التخلى عن سلاحها لأنها غير واثقة من طبيعة العالم الذى ستعيش فى ظله بدون سلاح. ثانياً الشعوب غير مقتنعة أن النظام الفيدرالى هو الحل الناجح لمشكلة الحرب. ففى القرن التاسع عشر كانت الولايات المتحدة حكومة فيدرالية، وعلى الرغم من ذلك فإن عدد الذين لقوا مصرعهم فى الحرب الأهلية الأمريكية كان يفوق عدد ضحايا الحروب التى دارت بين دول أوروبا المستقلة خلال نفس الفترة. إن السيادة والحدود الدولية توفر حواجز قد تعمل على تخفيف حدة الصراعات الأهلية. فالحل الفيدرالى يضع أغلب اللوم فى نشوب الحرب على المستوى التنظيمى للتفسير. وحتى إذا كان النظام الدولى الفوضوى يمثل أحد أسباب الحرب، فإن التخلص من الدول المستقلة لن يضع نهاية للحروب.

المذهب العملى: ولأن النظم الفيدرالية قاصرة، نشأت فكرة المذهب العملى الدولى. وقد كان شائعا فى الأربعينيات أن يقترح المذهب العملى تخطيطاً مختلفاً لتجاوز نظام دولة الأمة. ومن الأمثلة الجيدة لذلك كتاب دافيد ميترانى «نظام سلام ناجح A Working Peace System». فمن الممكن عن طريق التعاون الاقتصادى والاجتماعى، خلق مجتمعات تتجاوز الحدود القومية، وبذلك نتخلص من الحروب. ويجب عدم مهاجمة السيادة مواجهة كما يعد الفيدراليون. وبدلاً من ذلك يمكن تقسيم هذه السيادة أفقياً، ويتم تنظيم طبقات اجتماعية طبقا لمتطلبات معينة. ومن خلال اللجوء إلى خبراء فنيين قد تتمكن الشعوب من تربية حس اجتماعى عبر الحدود، وعلى مستويات مختلفة. وهذا بدوره يجعل السيادة أقل أهمية. وقد يبقى فى الوقت نفسه الإطار العام للدولة، ولكن ستتلاشى محتوياته العدوانية.

عند نهاية الحرب العالمية الثانية، كان المذهب العملى سبباً فى ظهور بعض الهيئات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، وغيرها. ولا زال هذا الاتجاه موجوداً إلى حدما حتى هذه الأيام. فقد رأينا أن العالم ملىء بالمصالح التى تتخطى الحدود القومية كالديانات والشركات متعددة الجنسيات وغيرها؛ وأن كثيراً ممن يقومون بأدوار يعملون عبر الحدود أحياناً باتساق مع سيادة الدولة، وعلى الرغم منها فى أحيان أخرى. ولكن هذا الاتجاه لم تثبت بعد صلاحيته كشكل كاف لنظام عالمى. ففى عام ١٩١٤ انقطعت العلاقات القوية بين رجال البنوك فى العالم واتحادات العمال عبر الحدود فى أوروبا لأن معضلة

الأمن كانت أكثر حدة. وحتى فى هذه الأيام ترفض معظم الدول الاعتماد المتبادل الذى يجعلها ضعيفة أمام الآخرين.

الإقليمية: والشكل الثالث للنظام العالمى يتمثل فى التكامل الإقليمى والذى شاع فى الخمسينيات والستينيات. فقد خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية مدمرة. فقد نشبت ثلاث حروب بين فرنسا وألمانيا على مدار سبعين سنة. وعلى الرغم من هزيمة ألمانيا، إلا أن المخاوف كانت ما تزال قائمة من أن الحرب الأخيرة وضعت حلاً مؤقتاً فقط للمشكلة الألمانية. وظهرت محاولة جديدة لحل المشلكة وهى إيجاد نوع من التكامل الإقليمى بين فرنسا وألمانيا فى محاولة للربط بين البلدين. لأنه بعد هذه الحروب المريرة، لم تكن فكرة تكوين اتحاد مقبولة على الفور. ورأى جان مونيه رئيس لجنة التخطيط الفرنسية، أن المذهب العملى على المستوى الإقليمى قد ينجح فى الربط بين هاتين الدولتين. وفى عام ١٩٥٠ بدأت أوروبا «خطة شومان» للتكامل بين صناعات الحديد والفحم. وبعد عام ١٩٥٧ تكونت السوق الأوروبية المشتركة بمقتضى معاهدة روما التى نجحت فى خفض الحواجز التجارية تدريجياً وتعزيز نظام تعاونى زراعى، وكذلك التوفيق بين عدة قواعد خاصة بالنقل والمواصلات والسياسات الاقتصادية.

وكان من المخطط التوسع فى هذه السياسات. وكانت فكرة مونيه الأصلية هى إدماج المجتمعات من خلال التقريب بين مفردات الحياة اليومية للشعوب فى مجالات الزراعة وصناعة الصلب أو النقل والمواصلات. وهكذا وبمرور الوقت سيتحول التناسق بين هذه المفردات إلى القضايا السياسية الأعم والأكبر مثل السياسة الخارجية وشئون الدفاع. وكان لمعاهدة روما جدول زمنى تدريجى لزيادة الأخذ بأغلبية الأصوات فى بروكسل، المقر الدائم للمجتمع الأوروبى. وبسبب نجاح خطة مونيه، قامت دول أخرى بحذو حذوها فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. فمثلاً كان هناك أمل فى سوق مشتركة لشرق أفريقيا وربما سوق أفريقية أوسع، أو سوق مشتركة لأمريكا الوسطى أو منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة. فقد ساد اعتقاد أن الأجزاء المختلفة من العالم يمكن أن تتوحد فى مجتمعات تتعايش فى سلام.

وفى عام ١٩٦٥، وضع الرئيس الفرنسى شارل ديجول حداً لنمو القوى وراء الحدود للجنة الأوروبية فى بروكسل، ورفض احتمال أن يسود رأى الأغلبية على فرنسا. إلا أن التقدم استمر على المستوى العملى، ولكنه لم يمتد ليؤثر على السياسات العليا، واقتصر على مفردات المجالات الأصغر. وبعد انتهاء مدة حكم ديجول عام ١٩٦٩ كان الانتعاش بطيئاً. ففى منتصف الثمانينيات

ألزمت أوروبا نفسها بخطة للوصول بالسوق المشتركة إلى أفضل صورة ممكنة، وفى عام ١٩٩١ وافقت الدول الأوروبية على خطط لتقريب السياسات النقدية والاجتماعية والسياسات الخارجية، وحتى ذلك الوقت تباطأت بريطانيا خشية فقد سيادتها. ولكن بريطانيا لم تكن وحدها، فقد اختلف الرأى العام فى كثير من دول أوروبا حول فقدان سيادة هذه الدول.

ومن ناحية أخرى، وبدون نظام فيدرالى، طرأت تغييرات على القارة الأوروبية. فقد كان هناك تفاعل دائم بين النظم البيروقراطية الوطنية. وعقدت آلاف الاجتماعات سنوياً لتنظيم شئون مثل المواصلات والزراعة أو مقاومة تجمع رؤوس الأموال. وكان البرلمانيون يتقابلون بشكل دورى. وكان لمحكمة العدل الأوروبية الحكم فيما إذا كانت الدول تطبق معاهدة روما. وأصبحت ألمانيا أكثر ارتباطاً ببقية دول أوروبا على نحو غير مسبوق. وأصبحت المجموعة الأوروبية قوة ديمقراطية جاذبة. وفى السبعينيات كانت فى دول جنوب أوروبا، وهى البرتغال، وأسبانيا، واليونان حكومة دكتاتورية قوية. ولكن نجاح التجربة الديمقراطية فى دول غرب أوروبا جذبت دول جنوب أوروبا فى الاتجاه الديمقراطى وانضمت هذه الدول إلى المجموعة الأوروبية. وقد ظهرت آثار مماثلة فى شرق أوروبا بعد عام ١٩٨٩. وقد لا يكون الجميع فى أوروبا اليوم فى نفس القارب، ولكن القوارب ترتبط ببعضها البعض بطرق متعددة تختلف بشكل كبير عن الفترات السابقة.

الاعتبارات البيئية: فى السبعينيات أتاحت علوم البيئة شعاعاً من الأمل لخلق نظام عالمى جديد. ويوضح ريتشارد فولك فى كتابه «الكوكب المعرض للخطر The Endangered Planet» هذا الفكر. فيقول إن هناك شيئين من الممكن أن يوفرا أساساً لنظام عالمى جديد، وهما الأهمية المتزايدة للعوامل التى تتخطى الحدود القومية والدولية، وازدياد الاعتماد المتبادل فى ظل ظروف الندرة. وساد اعتقاد قوى أنه يوجد «حدود للنمو»، متمثلة فى أن الطبيعة المادية لهذا الكوكب سوف تدفعنا للتعاون سوياً انطلاقاً من إدراكنا أن الموارد الطبيعية محدودة. ويقول فولك بنشوء تدريجى «للإرشاد المركزى غير الإقليمى»، أى ظهور القيم التى تتجاوز دولة الأمة. وقد تؤدى مناهضة الاستعمار والتفرقة العنصرية والسعى وراء المزيد من المساواة إلى جانب التوازن البيئى، ليس فقط إلى تعزيز موقف الأغلبية فى الأمم المتحدة، ولكن أيضاً إلى عقد مفاوضات لخلق أنظمة جديدة لاستغلال موارد الطبيعة. وركز فولك أيضاً على ظهور حركات شعبية تؤيد السلام والعدل والتوازن الطبيعى. وفى ظل هذه الأنماط الجديدة الصاعدة وازدياد سبل الاتصال بين الدول، ستنتشر داخل كل دولة حركات تكرس جهودها لهذه القيم العالمية الجديدة. وبمجرد

استقرار هذه القيم فى جميع الدول، سينشأ نظام الإرشاد المركزى الجديد، وبالتالى يولد نظام عالمى جديد.

غير أن هذه الرؤية يعيبها شيئان على الأقل. أولاً تعتمد بشدة على فكرة ندرة الموارد الطبيعية ومحدودية النمو. فكما رأينا سابقاً يمكن إزالة بعض هذه الحدود بسبب التغيرات التى تطرأ فى التكنولوجيا. إلى جانب ذلك أغفلت احتمال نشوب نزاع بسبب الاعتماد المتبادل. أما المشكلة الثانية فتتصل بالحركات الشعبية، فهذه الحركات بحكم تعريفها من الصعب التنسيق بينها. وغالبا ما تكون منغلقة ومنطوية على نفسها بدلاً من أن تعكس القيم العالمية للديمقراطية والمساواية. وهذه الحركات تتمركز حول ذاتها وتميل لعدم التواصل مع حركات أخرى. وهذه الحركات ذات الاتجاهات المتباينة إن لم تتعاون، فمن أين يأتى الإرشاد المركزى؟

حاول فولك، وبعض زملائه وضع هذه الأفكار موضع التنفيذ عن طريق «مشروع لأنماط النظام العالمى». فاجتمع مشاركون من اليابان، والهند، وبعض الدول الأوروبية، والأفريقية، والأمريكتين، لوضع قيم لنظام عالمى جديد. واتفقوا على السلام والعدل والرخاء والتوازن الإيكولوجى، ولكنهم اختلفوا حول ترتيب هذه القيم، وكيف إذا تضاربت يتم التبادل بينها. وبعد هذه الدراسة استنتج أحد المشاركين أن العهد الجديد سيكون عهد الاستقلال والقومية.

ويقدم الذين ينادون بانتهاء عصر دولة الأمة مثالاً بسيطاً. فيقولون إن دولة الأمة اليوم يمكن اختراقها بصاروخ يعبر حدودها فى وقت لا يذكر. فكما اخترق البارود والمشاة قلاع العصور الوسطى ودمرها، فكذلك الصواريخ النووية أنهت عصر دولة الأمة. ولكن الشعوب تريد من مؤسساتها السياسية ثلاثة أشياء : الأمن على أرواحهم وممتلكاتهم، والازدهار الاقتصادى، والهوية القومية. وقد ثبت أن دولة الأمة قد وفرت لشعوبها من هذه الأشياء أكثر مما وفرته مؤسسات أخرى. فالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية تفتقر للقوة لتوفير الأمن، وإلى الشرعية لمنح هوية قومية. وهكذا على الرغم من كل الجهود سعياً وراء بدائل للدولة الإقليمية، ظلت المشكلات المتعلقة بهذا الشكل من الأنظمة محور السياسة الدولية.

القومية وتخطى الحدود القومية

ستكون «القومية» و«الدولية» قوتين متنافستين فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فالعالم يشهد تغيرات ثورية فى عالم التكنولوجيا، ولا سيما فى مجال الاتصالات والمواصلات. بمعنى أن

العالم يتحول إلى قرية صغيرة. وأصبحت المؤسسات الدولية والشركات متعددة الجنسيات تنظم إنتاجها الاقتصادى على مستوى عالمى، وتتصرف تبعاً لاستراتيجيات عالمية. وعلى الرغم من ذلك، فإن كثيراً من الشعوب يواجه هذه التغيرات السريعة بردود أفعال قومية.

فقد غيرت الاتصالات وجه العالم. وبدأت الدبلوماسية الدولية تنفذ فى الوقت الحقيقى. ففى حرب الخليج كان كلا من صدام حسين وجورج بوش يتابعان شبكة ال «سى.إن.إن» الإخبارية لمعرفة آخر الأخبار. وأصبحنا نطالع مشكلات حقوق الإنسان ومعاناة الشعوب من حجرات المعيشة ونحن نشاهد التليفزيون. ويقول المفكر الكندى مارشال ماكلوهان إن وسائل الإتصال الحديثة جعلت العالم قرية صغيرة. ولكن هذا التشبيه قد يكون مضللاً لأن هوية السياسة العالمية مازالت ضعيفة. وفى أغلب أرجاء العالم يبدو أن تيار القومية يزداد قوة وليس ضعفاً. فبدلاً من القرية الدولية سنجد أيضا قرى صغيرة حول العالم تدرك كل منها وجود الأخرى.

نهاية التاريخ؟

يقول بعض المحللين إن الفجوات الفكرية العميقة حركت المنازعات الدولية على مدى القرن الماضى. فقد كانت بعض الحركات الأيدولوجية الكبيرة مثل الفاشية والشيوعية عبارة عن رد فعل لتخلخل نظام الحياة التقليدية بواسطة عمليات التحديث. فالتصنيع انتزع الناس من قراهم أو مجتمعاتهم الصغيرة وجعلهم معرضين للتعبئة من جانب الحركات الفكرية الكبيرة. لكن الوقت أثبت نجاح الرأسمالية الليبرالية فى تقديم مستوى اقتصادى أفضل وقدراً أكبر من المشاركة من جانب المواطنين. وتوحى نهاية الحرب الباردة بانتصار الرأسمالية، ولم يعد هناك أى اتجاه أيديولوجى آخر منافس. وللمؤلفين من أمثال فرانسس فوكوياما الذين يعتقدون أن التاريخ تحركه الأفكار، فإن التاريخ يبدو أنه قد انتهى. ولكن بدلاً من وصف مرحلة ما بعد الحرب الباردة بأنها «نهاية التاريخ»، يمكن وصفها على أنها «عودة التاريخ».

وعودة التاريخ تعنى قدراً أكبر من الظروف الطبيعية حيث لا يتسبب انقسام فكرى واحد فى تحريك المنازعات الكبيرة فى السياسة الدولية. فهناك العديد من المنافسين، وإن كانوا منقسمين، للرأسمالية الليبرالية. فمثلاً يوجد فى بعض المناطق نوع من الماركسية الجديدة المحلية كما فى بيرو متمثلة فى حركة «الطريق المنير» المتمردة. وفى مناطق أخرى يأتى التحدى من جانب حركات أصولية دينية مناهضة للراسمالية الليبرالية. ونحن نضم فى بعض الأحيان جميع حركات الأصولية الدينية معاً، ولكن هناك العديد من حركات الأصولية الإسلامية، وخلافات كبيرة بين

النمط السعودى والجزائرى. وما يشتركون فيه هو رد الفعل تجاه الرأسمالية الليبرالية الحديثة ومقاومتها.

أما الاستجابة الرئيسية والمنافس الأكبر للرأسمالية الليبرالية بعد الحرب الباردة فيتمثل فى القومية العرقية. فكما رأينا سابقاً، فإن الشعور بالقومية يتزايد حين تتعرض الهوية لتغيرات اجتماعية كبرى؛ حيث أن الشعوب ذات المميزات العرقية المتشابهة الذين يؤكدون على هويتهم المشتركة تعد فكرة قوية جداً. ولكن يختلف الأمر طبقاً لشكل القومية الذى تأخذه. حيث أن القومية قد تتضمن أشياء كثيرة كما رأينا من قبل. والنظر إلى الفرق بين شرق وغرب أوروبا يوضح الكثير. فالشرق فى ظل نظام حكم شيوعى قد تجمدت فيه المنازعات القومية والعرقية قرابة النصف قرن. ولكن بانتهاء الحرب الباردة وزوال الهيمنة السوفييتية، ظهر العديد من حالات التوتر فى المنطقة. فظهر الصدام القديم بين الصرب والكروات فى يوغوسلافيا. وبدأ العديد من الجماعات العرقية التى تتدفق عبر الحدود فى شرق أوروبا والإتحاد السوفييتى السابق فى إثارة المشكلات التى تنذر بمزيد من المنازعات العرقية وإحياء تيار القومية.

ولنقارن ذلك بغرب أوروبا، حيث نجحت الدول التى تتبنى أفكاراً قومية قوية وعداوات كبيرة فى تكوين مجموعة أوروبية كبرى. حتى بريطانيا التى كانت متقاعسة وافقت على الخطوط العريضة للاتفاقيات. فقد نجحت دول غرب أوروبا فى تجاوز عداواتها القديمة وتوحدت، بينما تعيد دول شرق أوروبا اكتشاف العداوات القديمة. فما هو تفسير ذلك؟

قد يكون جزء من التفسير فى الدور الذى لعبه النمو الاقتصادى. فحين يكون مستوى الشعوب الاقتصادى أفضل تخف حدة العداوات. ويرجع جزء آخر من التفسير إلى الديمقراطية، فحين تتاح الفرصة للشعوب لصياغة أنظمتهم بانفتاح، يمكن التغلب على العواطف. وقد ثارت بعض العداوات فى ظل أنظمة ديمقراطية ـ مثال ذلك الجدل الذى أثير فى غرب ألمانيا عند نهاية الحرب والذى أدى إلى تغيير فى الكتب المدرسية والفهم الجديد لتاريخ ألمانيا. وكذلك يكمن جزء من الإجابة على هذا التساؤل فى مؤسسات المجموعة الأوروبية التى نجحت فى توحيد دول غرب أوروبا فى إطار أوسع لا يشجع التيارات القومية المتطرفة.

ولكن حتى فى غرب أوروبا، لم تختف القومية تماماً. فقد رفض العديد من الأوروبيين دمج هويتهم القومية فى هوية أوروبية. فمازالت هناك رواسب مخاوف بين الفرنسيين والألمان. وأحد أسباب تشجيع فرنسا للتكامل الأوروبى هو تقييد ألمانيا. علاوة على ذلك فإن العديد من الأوروبيين الغربيين يخشون موجات الهجرة. فهم يخافون من الهجرة من دول شمال أفريقيا وشرق أوروبا.

فجيوشهم القادمة من الجنوب والشرق ستكون فقيرة وقادمة كأفراد. ولهذا فإن الأحزاب اليمينية فى غرب أوروبا أثارت العداوة للغرباء، مما يعد علامة على أن المشكلات الناتجة عن انتشار تيار القومية فى غرب أوروبا لم تنته تماماً. فمازالت السلطة العليا تحمى الأقليات الغنية من الأغلبيات الفقيرة فى العالم. ومع ذلك فإن المقارنة بين غرب وشرق أوروبا تثير الانتباه.

تخطي الحدود القومية

فماذا عن الجانب الآخر من العملة؟ بسبب توافر سبل الاتصال المتخطية للحدود القومية، زاد الوعى بما حدث فى أجزاء أخرى من العالم، وأصبحت الجماعات قادرة على تنظيم نفسها على أسس عالمية. وأوضح الأمثلة على ذلك طبعا هو الشركات متعددة الجنسيات. حيث أنشأت هذه الشركات نوعاً مختلفاً من الاقتصاد العالمى من خلال التوسع فى الاستثمارات وتحقيق الأرباح فى جميع أنحاء العالم. وتتنافس الدول لجذب مزيد من الاستثمارات الدولية. فجزء كبير من التجارة العالمية يحدث داخل الشركات متعددة الجنسية. فمثلاً تنتج شركة هوندا سيارات فى الولايات المتحدة أكثر مما تنتجه فى اليابان، وتنقل سياراتها المصنوعة فى أمريكا إلى اليابان ثانية. وقد سعت الولايات المتحدة لإقناع السوق الأوروبية لقبول سيارات هوندا المصنعة فى أمريكا. بعبارة أخرى، وجدت الولايات المتحدة مصلحة قومية فى تصدير السيارات اليابانية المصنعة فى الولايات المتحدة إلى أوروبا. وكذلك تعتبر شركة «أى.بى.إم» أكبر منتجى أجهزة الكمبيوتر فى اليابان. وتقوم آى.بى.إم/ اليابان بإجراء بحوثها هناك وتعيين عاملين يابانيين.

وقد أدى ذلك إلى سؤال طرحه خبير الاقتصاد السياسى روبرت ريتش «ماهى هويتنا؟» هل يجب على الأمريكان أن يركزوا اهتمامهم على هوية المقر الرئيسى للشركة أم على المكان الذى تجرى فيه بحوثها وإنتاجها؟. ويقول إنه فيما يخص مصلحة الشعب الذى يعيش داخل حدود الولايات المتحدة، قد تكون الشركة الأجنبية التى تعمل فى أمريكا أكثر أهمية من الشركة الأمريكية التى تعمل فى اليابان. ويرد آخرون ينتقدونه بقولهم إنه ينظر إلى المستقبل بشكل لاتبرره الأوضاع الحالية. فمعظم الشركات متعددة الجنسيات لها هوية قومية غالبة، وثلاثة أرباع الإنتاج الأمريكى ينتج من خلال شركات مقرها الرئيسى داخل الولايات المتحدة. ومع ذلك فهى طريقة مفيدة فى النظر إلى المستقبل. إن الاستثمار الذى يتخطى الحدود القومية يساعد على خلط الهويات وتعقيد السؤال عن هويتنا، بالإضافة إلى الاعتماد المتبادل الإيكولوجى الذى سيؤثر دون شك على منظور المشكلات الدولية على المدى البعيد.

وتزيد التطورات التكنولوجية والنمو الاقتصادى من المشكلات البيئية وتضغط على المصادر الطبيعية مثل المحيطات، والمناخ، والقارة المتجمدة الجنوبية، والتنوع البيولوجى، والتى ينظر إليها على أنها مشاع للجميع. وعلى مدار القرن الماضى وقعت الحكومات على أكثر من ١٧٠ اتفاقية للحفاظ على البيئة بشأن الاهتمامات المشتركة.. مصايد الأسماك، والأمطار الحمضية، واستنزاف طبقة الأوزون. وثلثا هذه الاتفاقيات تم توقيعه منذ انعقاد أول مؤتمر عن البيئة تنظمه الأمم المتحدة فى ستوكهولم عام ١٩٧٢. وكذلك عقدت المنظمة الدولية مؤتمراً كبيراً آخر فى البرازيل عام ١٩٩٢ عن التنمية البيئية. وأفرزت قضايا البيئة العديد من المنظمات غير الحكومية التى تمارس ضغوطها متخطية الحدود القومية. وتولى السياسات الداخلية لأغلب الدول المتقدمة اهتماماً متزايداً بشئون البيئة.

ولكن ماذا يحدث فى حالة عدم وجود تناسق فى ردود فعل الدول المختلفة؟ فاليابان مثلا تتبنى مواقف أكثر تشدداً من الولايات المتحدة. ويبلغ إجمالى استثمارات اليابان فى أمريكا أربعة أضعاف الاستثمارات الأمريكية فى اليابان. فإذا ردت الولايات المتحدة باستبعاد اليابان من السوق الأمريكية، فقد يعنى هذا ببساطة خلق شركات عاجزة غير قادرة على المنافسة الدولية. فالمشكلة فى سياسات الحماية أنها قد تضر من يلجأ إلى الحماية كما تضر الطرف الآخر. ولهذا فى عام ١٩٩٠ عقدت الدولتان مفاوضات حول المعوقات الداخلية للتجارة. ومارست الولايات المتحدة ضغوطاً على اليابان حول أشياء تدخل فى صميم التشريعات الداخلية. فالقوانين اليابانية تفرض قيوداً على حجم محال السوبر ماركت، وعلى دخول المنشآت الأجنبية فى مجال نظام التوزيع. وقد كان لهذه الضغوط صدى طيب لدى بعض الساسة والمستهلكين اليابانيين، لأن هذا يعنى تحسيناً فى صالح المستهلك اليابانى. ويمكن أن يقال إنه كانت هناك تحالفات تتخطى الحدود القومية بين المنتجين الأمريكيين والمستهلك اليابانى. وفى المقابل قامت الحكومة اليابانية بممارسة ضغوط على الولايات المتحدة لتعديل العجز فى الموازنة، بدعوى أن العجز فى الميزان التجارى للولايات المتحدة مرتبط بعجز الموازنة فى الحكومة. أى أن مسئولى الطرفين كانوا يناقشون أموراً داخلية تتصل بالسيادة التشريعية فى كلا البلدين.

ساورت بعض المحللين المخاوف من آثار مثل هذه الممارسات. وقالوا إنه كلما مارس طرف من الطرفين ضغوطا على الطرف الآخر بشأن أمور داخلية حساسة، زادت معارضة الطرف الآخر. أى أن الاعتماد المتبادل يعنى زيادة الاحتكاك. وبمعنى آخر، فى كل مرة تضغط فيها الولايات المتحدة على اليابان لفتح أسواقها، تحصل على رضا بعض اليابانيين، ولكنها فى نفس

الوقت تثير الحمية القومية لدى آخرين. يقول الليبراليون إن سياسة الحماية لن تحد من تيار القومية، وقد تعنى الحصول على مكاسب من خلال الاعتماد المتبادل إلى جانب ازدياد الكفاءة التى يحققها أسلوب التنافس.

وباختصار تخلق التكنولوجيا سوقاً تستطيع الشركات متعددة الجنسيات أن تستثمر من خلالها على المستوى العالمى، ولكن قد يرد بعض السكان على نحو يحمل طابعاً قومياً. وهكذا يكون التفاعل بين تخطى الحدود القومية أحد الملامح الرئيسية للسياسة الدولية.

الانتشــار

وهناك عملية أخرى تتخطى الحدود القومية هى انتشار التكنولوجيا. فالشركات تنشر التكنولوجيا. وقد رأينا فى مثال البترول كيف أن الشركات دون قصد منها نقلت مهارات إدارة حقول البترول للدول الأكثر فقراً. وقد تنتقل التكنولوجيا أيضاً عن طريق التجارة أو التهريب. والحقيقة الأساسية هى أنه بمرور الوقت تنتشر التكنولوجيا عبر الحدود. فماذا يفيد هذا الانتشار من الناحية الأمنية؟ هناك بالفعل عشرون دولة تمتلك قدرات صناعة أسلحة دمار شامل. فتكنولجيا الأسلحة الكيماوية تبلغ من العمر حوالى قرن من الزمان، فى حين أن تكنولوجيا الأسلحة النووية والصواريخ البلاستيكية مضى عليها نصف قرن من الزمان. وقد تمكنت سياسة الحد من الانتشار فى تخفيض معدلات انتشار الأسلحة النووية. ولكن المشلكة تفاقمت حين أدى انهيار الإتحاد السوفييتى إلى عدم قدرته على السيطرة على دوله السابقة، وبالتالى عدم قدرته على السيطرة على انتقال التكنولوجيا التى تنتجها هذه الدول.

قبل انهيار الإتحاد السوفييتى كانت هناك ثمانية دول تملك أسلحة نووية. خمس منها كانت معلنة رسمياً على أنهادول نووية فى معاهدة حظر الانتشار النووى الموقعة عام ١٩٦٨، وهى الولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتى، وبريطانيا، وفرنسا، والصين. وهناك ثلاث دول أخرى يقال إنها تملك أسلحة نووية غير معلنة، هى إسرائيل، والهند، وباكستان. ومن المدهش حقاً أنه كانت هناك ٣٠ دولة أخرى بإمكانها إنتاج أسلحة نووية، ولكنها لم تفعل، أى أن الدول التى كانت لديها القدرة على امتلاك أسلحة نووية كانت تمثل ثلاثة أو أربعة أضعاف الدول التى تملك بالفعل سلاحاً نووياً. ويتعارض هذا تماماً مع مخاوف الرئيس كيندى عند توقيع معاهدة الحظر الجزئى فى ١٩٦٣ من أنه سيكون هناك ٢٥ دولة لديها أسلحة نووية بحلول السبعينيات.

فلماذا لم يحدث مزيد من الانتشار؟ على أية حال، فى ظل نظام عالمى فوضوى يتألف من

دول ذات سيادة، تعتبر الأسلحة النووية هى الشكل الأخير للدفاع عن النفس. وهناك ثلاث إجابات رئيسية للرد على هذا السؤال. أولها: وجود التحالفات التى نشأت أيام الحرب الباردة، حيث منحت الدول العظمى ضمانات أمنية للدول الحليفة. مثلا، لم تصنع كل من ألمانيا واليابان أسلحة نووية لأن الولايات المتحدة منحتها ضمانات أمنية. وكذلك شجعت الوعود الأمريكية بمنع أى دولة من الابتزاز النووى ضد حلفائها اليابان وألمانيا على عدم صنع الأسلحة النووية. وكان لهذه التحالفات أثرها على بعض الدول الأصغر. فقد بدأت كوريا الجنوبية وتايوان فى تصنيع أسلحة نووية حين ساورتها المخاوف من انسحاب أمريكا من آسيا فى السبعينيات، بعد حرب فيتنام، ولكنهما توقفتا بعدما أبدت أمريكا اعتراضها ووعدت باستمرار حمايتها للدولتين. وبالمثل ساعد الإتحاد السوفييتى فى منع حلفائه فى شرق أوروبا ودول العالم الثالث من إنتاج أسلحة نووية.

أما السبب الآخر، فهو تعاون القوى العظمى. ففى المراحل الأولى للعصر النووى، كان موقف الدول العظمى من القوة النووية يتميز بالمنافسة الشديدة. فقد حاولت الدول العظمى استخدام التكنولوجيا النووية لكسب نقاط فى التنافس الأيديولوجى. وفى عام ١٩٥٣، أعلن الرئيس أيزنهاور برنامج «الذرّة من أجل السلام» لمساعدة الدول الأخرى على تطوير تكنولوجياتها النووية للاستخدام فى الأغراض السلمية، مؤكداً على حسن النوايا فى استخدام الذرة لكسب نقاط للولايات المتحدة. وبالمثل قام الإتحاد السوفييتى بتقديم مساعدات نووية للصين. ولكن بحلول عام ١٩٦٨، تمكنت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى من التعاون إلى الحد الذى جعلهما يوافقان على اتفاقية حظر الانتشار النووى. وفى عام ١٩٧٧، قامت الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتى ومعهما ١٣ دولة أخرى من التى تقدم التكنولوجيا النووية ، بتكوين مجموعة موردى التكنولوجيا النووية، لوضع خطوط إرشادية حول أنواع التكنولوجيا النووية، التى يمكن تصديرها.

أما السبب الثالث، فيتمثل فى وجود اتفاقيات ومؤسسات دولية. فقد وقعت أكثر من ١٤٠ دولة على اتفاقية الانتشار النووى والتى نصت على عدم صنع أو نقل أسلحة نووية. ووافقت كذلك الدول غير النووية على إشراف مفتشين دوليين من الهيئة الدولية للطاقة الذرية والتى مقرها فيينا على منشآتها النووية السلمية للتأكد من عدم إساءة استخدامها. غير أن إسرائيل والهند وباكستان، علاوة على بعض الدول الهامة، لم توقع على الاتفاقية. وبعض الدول الموقعة لجأت إلى الغش. مثل العراق الذى وقع على اتفاقية عدم الانتشار النووى، ولكنه كان يملك برنامجاً نووياً كبيراً وتمكن من إخفائه.

بعد الحرب الباردة تغيرت بعض الأحداث التى كانت تبطىء انتشار السلاح النووى. فانهارت الضمانات السوفييتية التى منحها لحلفائه، وثارت الشكوك حول استمرار منظمة حلف شمال الأطلنطى. وخرج سؤالان بعد الحرب الباردة حول مستقبل التحالفات والضمانات الأمنية، وما إذا كانت التكنولوجيا النووية ستتدفق من الإتحاد السوفييتى السابق إلى دول أخرى. وقد أثار كينيث والتز الجدل فى أن انتشار الأسلحة النووية قد يكون من عوامل الاستقرار لأن الردع يستطيع أن يعمل. فإذا كانت الأسلحة النووية قد ساعدت فى منع تحول الحرب الباردة إلى حرب ساخنة، فلماذا لا تنجح التوقعات فى نشر التعقل والنظام فى أجزاء أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط وجنوب آسيا؟ والمشكلة فى هذا الرأى فى أنه يعتمد بصورة تكاد تكون كاملة على نموذج منطقى للردع. ولكن إذا كان الخطر الحقيقى للأسلحة النووية فى فترة ما بعد الحرب الباردة يحتمل ألا يكون تحت السيطرة، فإن هذه النماذج المنطقية التى تقدم أساساً للتوقعات الواثقة تكون غير ذات موضوع. فالعديد من الدول التى سوف تنتج أسلحة نووية لها سجل غير مستقر بسبب الانقلابات وانقسامات الجيوش.

وهناك أيضاً مشكلات تكنولوجية أخرى مرتبطة بالسيطرة على السلاح النووى. فقد كانت الأسلحة النووية فى الولايات المتحدة، والإتحاد السوفييتى مجهزة بأجهزة تكنولوجيا معقدة تتطلب شفرة من سلطة عليا للوصول إلى السلاح النووى، غير أن العديد من الدول التى أنتجت أسلحة نووية حديثاً لا تملك هذه الأجهزة التكنولوجية المعقدة لضمان التحكم المركزى. وقد تؤدى نهاية الحرب الباردة والانتشار التكنولوجى فى كل دول العالم إلى ازدياد احتمال وجود أسلحة نووية تستخدم فى الدول الحديثة التى تسعى لدخول السباق النووى أكثر مما كانت عليه الحال فى نصف القرن الماضى.

هل هو نظام عالمى جديد؟

إذا وضعنا فى الاعتبار العوامل المتضاربة، فما الشكل الذى سيكون عليه النظام العالمى فى نهاية القرن العشرين؟ فى عام ١٩٩١، صرح الرئيس بوش بقوله: «إن حرب الخليج، لم تكن فقط بسبب دولة واحدة صغيرة، ولكنها كانت فكرة كبرى تمثل نظاماً عالمياً جديداً». لقد كانت «أسلوباً جديداً فى العمل مع دول أخرى.. أو تسوية سلمية للنزاعات، تضامن ضد العدوان، وخفض ترسانات الأسلحة والسيطرة عليها، ومعاملة عادلة لكل شعوب العالم».

ومثل نقاط وودرو ولسون الأربعة عشرة وحريات فرانكلين روزفلت الأربعة، عبر جورج بوش فى تصريحاته عن الأهداف التى يمكن أن تحظى بتأييد جميع الشعوب حين يدخل نظام ديمقراطى الحرب. ولكن بعد الحرب اتضحت الرؤية، وبدأت الشعوب تقارن بين النتائج غير الكاملة للحرب وبين مثالية لن تتحقق.

مفهومان للنظام

لقد كانت المشكلات أكبر وأعمق من مجرد خطط (تكتيكات) سياسية، لأنه لا الإدارة ولا من ينتقدونها على دراية بحقيقة أن تعبير "نظام" يستخدم بمعنيين مختلفين جداً، وذلك فى أثناء مناقشات السياسة الدولية. ويرى الواقعيون أن السياسة الدولية تمارس بين الدول ذات السيادة للحفاظ على توازن القوى بينها. ويشير تعبير "نظام" إلى التركيب أو توزيع السلطة بين الدول العظمى. وينظر الليبراليون إلى العلاقة بين الشعوب مثلما ينظرون إلى العلاقات بين الدول؛ وهم يرون أن النظام ينبع من قيم عامة مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى القانون الدولى والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة. وكلا الجانبين من النظام وثيق الصلة بالعالم بصورته الحالية.

فمن المنظور الواقعى لا توجد علاقة متينة بين النظام والعدل، ولكنه يمت بصلة وثيقة إلى توزيع القوة بين الدول، ويؤرخ الواقعيون للنظام العالمى الجديد بانهيار الإتحاد السوفييتى فى خريف عام ١٩٨٩، والذى يعتبر مؤشراً لنهاية النظام العالمى القديم ثنائى الأقطاب والذى استمر قرابة نصف قرن. وقد أتاح النظام القديم قدراً من الاستقرار. وقد أشعلت الحرب الباردة عدة منازعات فى العالم الثالث، إلا أن المنازعات الاقتصادية بين الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان خفف منها قلق مشترك من التهديد العسكرى السوفييتى، كما تمت السيطرة على الخلافات العرقية بسبب هيمنة الإتحاد السوفييتى على دول شرق أوروبا. وقد أمكن تجنب عدد من المنازعات فى العالم الثالث وتقصير أمدها بسبب خشية الدول العظمى من أن يجرهم عملاؤهم إلى مدى قريب جداً من الهاوية النووية. وكما رأينا فقد كانت الحروب العربية ـ الإسرائيلية قصيرة.

تشكل القوى فى المستقبل

لقد انهار النظام العالمى القديم، ولكن لم يتضح توزيع القوى فى المستقبل. وتمكن

المراقبون من التوصل إلى خمسة بدائل رئيسية محتملة.

العودة إلى ثنائية الأقطاب: قبل فشل انقلاب أغسطس عام ١٩٩١ فى الإتحاد السوفييتى، قال البعض إن نظام قهر سوفييتى أو روسى جديد قد يؤدى إلى خلق مناخ دولى قاس والعودة إلى الحرب الباردة. ولكن حتى إذا كان الانقلاب قد نجح، فإنه لم يكن ليؤدى إلى عودة النظام ثنائى الأقطاب. فكما رأينا سابقاً كان انهيار الإتحاد السوفييتى نتيجة للمبالغة فى اتباع نظام المركزية. فلم يتمكن نظام ستالين من مواكبة الثورة الصناعية الثالثة وما صاحبها من مرونة فى استخدام المعلومات والذى كان مفتاح نجاح النمو الاقتصادى. كانت العودة إلى المركزية قد تؤدى إلى مناخ غير مرغوب فيه، ولكن لم تكن لتعيد قوة الإتحاد السوفييتى، بل كانت ستؤدى إلى انهيار الاقتصاد السوفييتى على المدى البعيد.

تعدد الأقطاب: على الرغم من أن لفظ تعدد الأقطاب أصبح تعبيراً شائعاً، إلا أنه إذا كان يعبر عن أحداث تاريخية مشابهة لتلك التى وقعت فى القرن التاسع عشر، فإنه يكون مضللاً. فقد كان هذا النظام يعتمد على توازن قوى يضم خمسة قوى عظمى على قدم المساواة تقريباً، فى حين أن القوى العظمى التى ظهرت بعد الحرب الباردة لم تكن متساوية. فروسيا تعانى من مشكلات اقتصادية، ومازالت الصين تعتبر دولة نامية. وتقف أوروبا على قدم المساواة مع الولايات المتحدة من حيث تعداد السكان والاقتصاد والموارد البشرية، ولكنها فى هذا القرن تفتقر إلى الوحدة السياسية لممارسة دورها كقوة عالمية واحدة. واليابان لديها قوة اقتصادية وتكنولوجية، ولكن نصيبها من مصادر القوة محدود فى مجال العسكرية الثقيلة، إلى جانب ضآلة نصيبها من التأثير الثقافى والأيديولوجى. وقد يكون عليها أن تدخل تغييرات كبيرة على مواقفها تجاه القوة العسكرية وانطوائها على نفسها، قبل أن تصبح قوة فى حجم الولايات المتحدة.

ثلاثة تكتلات اقتصادية: يقول البعض ممن يقللون من قيمة القوة العسكرية إن أوروبا واليابان ستصبحان قوى عظمى فى عالم التكتلات الاقتصادية المحدودة. وسوف يتكون تحالف آسيوى حول الين اليابانى، وآخر فى الغرب حول الدولار الأمريكى، وتكتل ثالث حول العملة الأوروبية الموحدة أو المارك الألمانى. ولكن هناك ثلاث مشكلات تعترض هذه الرؤية. أولها أنها تتعارض مع التوجهات التكنولوجية العالمية. فبينما يتنامى حجم التجارة الإقليمية، سنجد العديد من الشركات

لا ترغب أن تقصر نشاطها على ثلث سوق العالم وسترفض فكرة الإقليمية الاقتصادية. ثانيا يتعارض هذا النوع من التكتلات الاقتصادية مع المخاوف القومية ولا سيما فى البلاد الصغيرة التى تحتاج لنظام عالمى لحمايتها ضد هيمنة دول أخرى كبيرة مجاورة. ولكن الأهم من هذا وذاك أن هذه الرؤية تغفل النواحى الأمنية. ففى ظل وجود دول كبرى نووية مجاورة فى حالة عدم استقرار، فسيكون لليابان وأوروبا مصلحة فى بقاء سياسة تأمين أمريكية ضد المخاطر. غير أنه من الصعب تخيل الولايات المتحدة مستمرة فى تقديم ضمانات أمنية فى ظل الحرب التجارية. إذن ستوجد حدود لهذا النوع المحدود من التكتلات الاقتصادية.

هيمنة القطب الواحد: يعتقد بعض المراقبين أن حرب الخليج كانت مؤشراً لبداية السلم الأمريكى الذى يركن فيه العالم إلى هيمنة أمريكية حميدة. وهذه المقدمة سليمة حيث لا يوجد فى العالم الآن سوى قوة عظمى واحدة بعد انهيار الإتحاد السوفييتى. ولكن هذا لا يعنى أن تكون نتيجة هذه المقدمة المنطقية هى الهيمنة الأمريكية. فمن ناحية نجد الاقتصاد الدولى ثلاثى الأقطاب، وكان كذلك منذ السبعينيات، حيث يمثل إنتاج أوروبا واليابان والولايات المتحدة ثلث إنتاج العالم. فلا تستطيع أمريكا فى مجال الاقتصاد على الأقل أن تمارس دور الدولة المهيمنة.

من المستبعد أيضاً أن تهيمن أمريكا على العالم بسبب تشعب مصادر القوى نتيجة للاعتماد المتبادل المتخطى للحدود القومية. ومن أمثلة ذلك، يفرض القطاع الخاص فى أسواق رأسمالية دولية الأسلوب الذى تستخدم من خلاله نسبة الفائدة لإدارة الاقتصاد الأمريكى؛ كذلك فإن انتشار وسائل التكنولوجيا يزيد من القدرات التدميرية للدول التى كانت بدونها ضعيفة وفقيرة، إلى جانب مجموعة من القضايا على رأس برنامج العمل الدولى ـ تجارة المخدرات، والإيدز، والهجرة، وارتفاع حرارة الأرض على مستوى العالم ـ وهى كلها عوامل لها جذورها الاجتماعية فى العديد من الدول وتنتشر عبر الحدود خارج سيطرة الحكومات. ولأن القوى العسكرية غير قادرة على التعامل مع مثل هذه المشكلات، فلا يوجد أى قوة عظمى بما فيها الولايات المتحدة تستطيع حلها بمفردها.

الاعتماد المتبادل متعدد المستويات: هذا أكثر الأشكال احتمالاً لتوزيع القوى. فلا يمكن لأى ترتيب تدريجى «هيراركى» وضع وصف للسياسة الدولية متعددة التراكيب بشكل كاف. فالمستوى الأعلى العسكرى هو مستوى أحادى الأقطاب، حيث لا توجد أى قوة عسكرية أخرى تضارع

الولايات المتحدة. أما المستوى المتوسط الاقتصادى فهو ثلاثى الأقطاب منذ عقدين من الزمان. والمستوى الأدنى من الاعتماد الدولى المتبادل يبدو متشعب القوى.

وقد لا يكون أى عنصر من هذه التركيبة على قدر من الأهمية إذا كانت القوة العسكرية قابلة للاستبدال مثل المال وتتمكن من تحديد نتيجة الأحداث فى جميع المجالات. لكن القوة العسكرية تعتبر مؤشراً ضعيفاً للدلالة على نتائج الأحداث فى المجالات الاقتصادية، وفى مجال السياسة الدولية تعد الولايات المتحدة فى وضع أفضل بتعدد مصادر القوة لديها أكثر من أى دولة أخرى، ولكن النظام العالمى الجديد لن يكون أبداً عصراً للهيمنة الأمريكية.

قيود المفاهيم القديمة

أصبح العالم بعد الحرب الباردة كياناً منفرداً فى نوعه، ونحن نجهد تفكيرنا بمحاولة وضعه فى قالب تقليدى. وقد أصبحت القوة متعددة الأبعاد بشكل أكبر، وزاد تعقيد التراكيب، وأصبح النفاذ إلى دول العالم أسهل. وزيادة التعقيد هذا يعنى أن النظام العالمى يجب أن يعتمد على عناصر أخرى إلى جانب توازن القوة العسكرية التقليدى.

وعلى الرغم من أهمية النظرية الواقعية حول تناول النظام العالمى، إلا أنها غير كافية لأنها لا تأخذ فى الاعتبار التغييرات الاجتماعية بعيدة المدى التى تنأى بالعالم عن نظام اتفاقية ويستفاليا. ففى عام ١٦٤٨ وبعد ثلاثين عاماً من الصراعات الدينية، وافقت الدول الأوروبية فى اتفاقية ويستفاليا على أن الحاكم هو الذى يحدد الدين الذى تعتنقه الدولة، بغض النظر عن ميول الشعب ورغباته. وكان النظام يعتمد أساساً على سيادة الدول وليس سيادة الشعوب. وتغيرت النظرة إلى التوازن الآلى بين الدول التى تعامل على أنها مثل كرة البلياردو الفارغة عبر القرون التى تلت هذه المرحلة بسبب زيادة الوعى القومى والمشاركة الديمقراطية، غير أن الأنماط المتعارف عليها لسيادة الدول استمرت. وزاد من إزالة المفهوم القديم ذلك التقدم الحالى فى وسائل الإتصالات، وموجات الهجرة، والاعتماد الاقتصادى المتبادل.

أدت هذه التطورات إلى ازدياد أهمية المفهوم الليبرالى للمجتمع الدولى للشعوب وللدول على حد سواء، وإلى ظهور النظام العالمى الذى يعتمد على قيم ومؤسسات كما يعتمد على القوة العسكرية. إن النظريات الليبرالية التى كانت تعتبر مثالية عقيمة مثل دعوة عمانويل كانط لعصبة مسالمة من الديمقراطية، بدت وكأنها أقرب للواقع بعد أن أقر أساتذة العلوم السياسية بأنه لا تكاد توجد نظم ديمقراطية تخوض حروباً ضد بعضها البعض. وعلى سبيل المثال أدى الجدل

حول إعادة توحيد ألمانيا إلى احتدام النقاش بين الواقعيين والذين يرون أن أوروبا فى سبيلها إلى العودة للمستقبل، والليبراليون الذين يخطئون هذا التحليل لإغفاله حقيقة أن ألمانيا الجديدة تتبنى نظاماً ديمقراطياً انخرطت من خلاله إلى حد بعيد فى المجتمع الغربى عن طريق مؤسسات المجموعة الأوروبية.

فالأمر لم يحسم بعد فى أوروبا فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأوروبا تختلف عن أجزاء أخرى من العالم مثل الشرق الأوسط حيث مازالت المفاهيم التقليدية عن توازن القوة العسكرية تمثل صلب الحكمة. ولكن تشير التجربة الأوروبية بصفة خاصة والتجربة مع الأنظمة التى تتبنى استراتيجية اقتصاديات سوق ديمقراطية بصفة عامة، إلى أنه على الأقل فى مثل هذا العالم المختلطة أصوله تلعب مفاهيم التقسيم وتحول السيادة دوراً متنامياً فى ظل النظام العالمى الجديد.

وبطبيعة الحال ليست هذه المفاهيم من النظام جديدة تماماً. فقد وجدت فى ظل الحرب الباردة مؤسسات لعبت دوراً على الرغم من أنه كان محدوداً. ففى أثناء الحرب العالمية الثانية اتفق الرؤساء روزفلت وستالين وتشرشل على تأسيس الأمم المتحدة التى تفترض توزيع القوى فى العالم متعدد الأقطاب. فيتولى مجلس الأمن فرض مبدأ الأمن الجماعى وعدم التعدى على الدول الصغيرة، بينما تحمى الدول الخمس الأعضاء الدائمين نفسها باستخدام حق الفيتو.

حتى هذه الصيغة من المفهوم المؤسس الذى نادى به وودرو ويلسون تعثرت بسبب الظهور غير المتوقع لنظام ثنائية الأقطاب. وبدأت القوى العظمى فى استخدام حق الفيتو ضد مبادرات الدول الأخرى، وتقلص دور المنظمة الدولية إلى مجرد حشد قوات حفظ السلام لمراقبة وقف إطلاق النار أكثر منه صد المعتدين. وبعد انهيار الإتحاد السوفييتى وتبنى سياسة جديدة أدت إلى التعاون مع الولايات المتحدة فى تطبيق مبادىء الأمم المتحدة عن الأمن الجماعى ضد العراق، لم يكن هذا بشيراً ببداية نظام عالمى جديد أكثر منه عودة للجانب المؤسس الليبرالى من النظام الذى كان من المفترض أن يسود عام ١٩٤٥.

ولكن مثلما كانت حرب الخليج سبباً فى إحياء أحد جوانب المفهوم الليبرالى للنظام العالمى، فقد كشفت عن جوانب ضعف خطيرة فى هذا المفهوم الليبرالى. فقد كانت مبادىء الأمن الجماعى المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة تدور حول الدولة وقابلية التطبيق فى حالة التعدى على حدود دولة أخرى، ولكن ليس فى حالة استخدام القوة بين فئات من الشعب داخل دولة واحدة. حاول الليبراليون تجاوز هذه المشكلة من خلال اللجوء إلى مبادىء الديمقراطية وحق تقرير

المصير: بمعنى السماح للشعوب داخل حدود دولة واحدة التصويت بشأن رغبتهم فى طلب الحماية من أطراف خارجية. ولكن مسألة تقرير المصير كما رأينا ليست بالبساطة التى قد تبدو عليها. فمن الذى يقرر هذا الحق؟ فأقل من ١٠ ٪ فقط من دول العالم اليوم متجانسة عرقياً. ونصف هذه النسبة تتضمن جماعة عرقية واحدة تمثل ٧٥ ٪ من تعداد السكان. والعديد من دول الإتحاد السوفييتى السابق بها عدد كبير من الأقليات، وكثير منها لديه خلافات على الحدود. وقد تعتبر أفريقيا قارة تتألف من ألف شعب يعيشون داخل حدود حوالى ٥٠ دولة. وعندما يحدث اختلاف حول هذه الدول فمن الصعب تصور نهاية البحث. وفى مثل هذا العالم قد تكون مبادىء الاستقلال القومى والإشراف الدولى على حقوق الأقليات مبادىء تحمل بعض الأمل، ولكن تأييد حقوق تقرير المصير القومية بدون تمييز قد يتحول إلى أحد أركان نظام عالمى مختل.

نشوء نظام عالمى مولد

كيف يمكن إذن الحفاظ على نظام ما من وجهة النظر التقليدية لتوزيع القوى بين دول ذات سيادة فى الوقت الذى يتحرك فيه هذا النظام تجاه تكوين مؤسسات تعتمد أساسا على "العدالة بين الشعوب؟" تتحول المؤسسات الدولية تدريجياً إلى اتجاه مرحلة ما بعد اتفاقية ويستفاليا. ففى عام ١٩٤٥ ألزمت المادتان ٥٥ و ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة الدول بتحمل مسئولية جماعية لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وحتى قبل عام ١٩٩١ قبل أن تخول قرارات مجلس الأمن حق التدخل بعد الحرب فى العراق، شكلت توصيات الأمم المتحدة بفرض عقوبات ضد نظام التفرقة العنصرية فى جنوب أفريقيا سابقة لعدم التقيد بنصوص الميثاق الخاص بالسيادة. وفى أوروبا عام ١٩٧٥، قننت اتفاقية هلسنكى حقوق الأقليات، ونصت على إحالة أى انتهاك لهذه الحقوق إلى مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى وإلى المجلس الأوروبى. مما يدل على تطور ونمو القانون الدولى. وفى عام ١٩٦٥ عرف معهد القانون الأمريكى القانون الدولى على أنه " قواعد ومبادىء تتعامل مع سلوكيات الدول والمنظمات الدولية". وبعد عقدين من الزمان أضاف محامو المعهد عبارة «إلى جانب بعض علاقاتها بالأفراد». فقد تزايد الاهتمام بحقوق الأقليات والأفراد، ولم يعد ينظر إليها على أنها اهتمامات قومية.

ولا شك أنه يتم التجاوز فى العديد إن لم يكن فى معظم أجزاء العالم عن هذه المبادىء، وتمر المخالفة دون عقاب. فشن تدخل عسكرى متعدد الجنسيات لتصحيح مثل هذه الأخطاء سيكون أحد العناصر الرئيسية لخلل النظام. ولكن كما رأينا سابقاً ينقسم التدخل إلى درجات

تبدأ من إصدار التصريحات والإجراءات الاقتصادية المحدودة، إلى الغزو العسكرى الكامل. فقد يزيد التدخل المحدود والاعتداء متعدد الأطراف على السيادة تدريجياً بدون تمزيق مفاجىء لتوزيع القوى بين الدول.

وعلى نطاق أوسع قد يؤدى مجلس الأمن دوره طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة إذا قرر أن العنف الداخلى فى أى دولة، أو تطوير أسلحة دمار شامل تمثل تهديداً أكبر على السلام فى المنطقة. ولكن مثل هذه التعريفات مطاطة ويمكن أن يتم التوسع فيها بمرور الوقت. وقد تتخذ بعض الدول فى ظروف أخرى إجراءات على أساس إقليمى كما حدث فى نيجيريا ودول أخرى عام ١٩٩٠، حين أرسلوا قوات إلى ليبيريا ضمن إطار المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

مثل هذه المؤسسات والمبادىء التى يشوبها نواحى نقص تتيح الفرص للعنف الداخلى وغياب العدالة بين الشعوب. غير أن المآسى الأخلاقية الناتجة ستكون أقل فى هذه الحالة عنها فى حالة سعى الدول إلى تصحيح جميع الأخطاء بالقوة أو العودة لنظام ويستفاليا المعدل. وعلى الليبراليين أن يدركوا أن تطور النظام العالمى الجديد الذى يتخطى نظام ويستفاليا مسألة تستغرق عقوداً وقروناً، وعلى الواقعيين أن يدركوا أيضاً أن التعريفات التقليدية للقوة والتركيب على أساس عسكرى بحت، يغفل التغييرات التى تحدث فى عالم يتميز بالتوسع فى وسائل الاتصالات والعلاقات بين الدول.

التفكير فى المستقبل

إذن أى عالم تود أن تعيش فيه؟ قد تعيش فى عالم تسوده الفوضى من النوع الذى ذكرناه فى أول الكتاب. وسوف يقوم النظام بتوازن القوة من وجهة النظر الواقعية أو قد يوفره تطور المؤسسات الدولية الذى ينادى به الليبراليون. ولكن مثل هذا النظام لن يكون دائما عادلاً. فالعدالة والنظام غالباً يختلفان حتى فى المسائل المتعلقة بحقوق تقرير المصير. فهل من المهم الحفاظ على حدود الدول دون انتهاك، أم تبنى قضايا إنسانية تؤدى إلى التعدى على الوحدة الإقليمية لها؟ وماذا تفعل هذه الخيارات بمبادىء النظام؟ ليس من السهل التوفيق بين هذه الخيارات.

غير أن التغيير يحدث. ويقول روبرت جلبن إن السياسة الدولية لم تتغير عبر القرون، وأن ثيوسيديدس لن يجد صعوبة فى فهم عالم اليوم. فلو نزل ثيوسيديدس فى الشرق الأوسط فربما

تعرف على الموقف بسرعة. ولكن إذا نزل إلى أوروبا الغربية ربما وجد صعوبة فى فهم العلاقات بين فرنسا وألمانيا. فعلى المستوى العالمى حدثت ثورة تكنولوجية فى تطور الأسلحة النووية، وزيادة كبيرة فى الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وظهر المجتمع الدولى فى صورة تزايد من خلالها الوعى بقيم معينة عبرت الحدود القومية. ومن المدهش حقا حدوث تغيرات تنبأ بها عمانويل كانط فى نظرته الليبرالية للسياسة الدولية فى القرن الثامن عشر. فقد تنبأ بانتهاء الحروب على المدى البعيد وذلك لثلاثة أسباب: أولاً تزايد القوة التدميرية للحرب. وثانيها تنامى الاعتماد الاقتصادى المتبادل، وثالثا ظهور ما أسماه الحكومات الجمهورية، وما نسميه اليوم النظم الديمقراطية الليبرالية.

ولكى نفهم النظام العالمى الوليد، يجب فهم كل من وجهة النظر الواقعية والليبرالية فى سياسة العالم. ونحتاج أيضاً للنظر فى النموذجين المثاليين فى الوقت نفسه. فلا يوجد فى الحياة واقعية أو اعتماد متبادل مركب، فكلاهما فكرة مثالية. فيرى صاحب الاتجاه الواقعى أن الدول تلجأ للقوة للحفاظ على الأمن. وإذا عكسنا هذا الوضع سيفرز اعتماد متبادل مركب يتيح الفرصة لعناصر أخرى غير الدول، مثل الأجهزة الاقتصادية وأهداف الرخاء، أن تحتل مكانة أكثر أهمية من تلك التى يحتلها الأمن. وهذان الرأيان يمثلان طرفى واقع متخيل يمكننا أن نحدد فيه مختلف العلاقات الدولية الواقعية. وكلا مجموعتى النظريات مفيد وضرورى لفهم السياسة الدولية فى عالم متغير.

وهذا يقودنا إلى عدة أسئلة ختامية منها إلى أى مدى سيشبه المستقبل الماضى؟ وإلى أى حد سترجع أوروبا إلى المستقبل؟ وهل ستكون هناك كما جاء فى كتاب حديث، حرب بين الولايات المتحدة واليابان؟ فقد انتهى النظام العالمى ثنائى الأقطاب، ولكن لن يحل محله نظام أحادى الأقطاب للهيمنة الأمريكية. فالعالم من الناحية الاقتصادية متعدد الأقطاب، وستنتشر القوة كلما زاد التيار القومى، وتنامت علاقات الاعتماد المتبادل بين الدول، وأصبحت العناصر التى تتخطى الحدود القومية تلعب دوراً أكثر أهمية. فلن يكون النظام العالمى الجديد منسقاً ويجب أن نتعايش مع ذلك.

قراءات مختارة

1. Francis Fukuyama, "The End of History," *The National Interest,* No. 16

(Summer 1989), pp. 3- 18, and Samuel Huntington, "No Exit: The Errors of Endism, "*The National Ineterest,* No. 17 (Fall 1989), pp. 3 - 11.

2. John Mearsheimer, "Back to the Future," *International Security,* Vol. 15, No. 1 (Summer 1990), pp. 5 - 56, and Stanley Hoffmann, Robert Keohane, and John Mearsheimer, "Back to the Future: Part II," *International Security,* Vol. 15, No. 2 (Fall 1990), pp. 191 - 199.
3. Karl Deutsch, *Nationalism and Its Alternatives* (New York: Knopf, 1969), Chapter 1.
4. Albert Carnesale et al., *Living with Nuclear Weapons* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), Chapter 10.
5. Richard Rosecrance, *The Rise of the Trading State: Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic, 1986), Chapter 2.
6. Robert Reich, "Who Is Us?" *Harvard Business Review,* Vol. 68, No. 1 (Jan. - Feb. 1990), pp. 53 - 64.

قراءات إضافية

Clark, Grenville, and Louis Sohn, *Introduction to World Peace Through World Law* (Chicago: World Without War Publications, 1973).

Falk, Richard A., *This Endangered Planet: Prospects and Proposals for Human* Survival (New York: Random House, 1971).

Gaddis, John L., "Towards the Post - Cold War World," *Foreign Affairs,* Vol. 70, No. 2 (Spring 1991), pp. 102 - 122.

Haas, Ernst B., *Beyond the Nation-State: Functionalism and International Organization* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1964).

Huntington, Samuel P., *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century* (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

Kennedy, Paul M., *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to 2000* (New York: Random House, 1987).

Mathews, Jessica A., *Preserving the Global Environment: The Challenge of Shared Leadership* (New York: Norton, 1991).

Mitrany, David, *A Working Peace System* (Chicago: Quadrangle, 1966).

Neustadt, Richard E., and Ernest R. May, *Thinking in Time: The Uses of History for Decisionmakers* (New York: Free Press, 1986)

Nye, Joseph S., Jr., *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*

(New York: Basic, 1990).

Russett, Bruce, and James S. Sutterlin, "The U.N. in a New World Order," *Foreign Affairs*, Vol. 70, No. 2 (Spring 1991), pp. 69-83.

Wallace, William, *The Transformation of Western Europe* (London: Royal Institute for International Affairs, Pinter, 1990).

أسئلة الدراسة

١ ـ ماذا يعنى فوكوياما بـ "نهاية التاريخ"؟

٢ ـ هل هناك نظام عالمى جديد، يختلف عن الذى ظهر عقب الحرب العالمية الثانية؟
وهل يمكن أن نصفة بأنه متعدد الأقطاب. أم ثنائى؟ أم أحادى ؟ وهل هذا هام؟

٣ ـ هل تخبو "القومية" فى أهميتها للسياسات الدولية أم أنها أقوى من ذى قبل؟ حدد أمثله؟

٤ ـ هل التهديد بالحرب النووية شىء من الماضى؟

٥ ـ لماذا يعتقد "ريخ" أن القومية المشتركة أمر غير عقلانى؟ هل توافق على ذلك؟

٦ ـ ما نوع القوة الأهم، والذى سيكون مهما فى العقود القادمة؟ وكيف سيؤثر ذلك فى دور أمريكا فى العالم؟ ماذا تعنى حرب الخليج عام ١٩٩١ فى الرد على هذه الأسئلة؟

٧ ـ ما الذى تتوقعه النظرية الواقعية حول مستقبل أوروبا؟ و ما العوامل الأخرى التى ربما تؤثر فى الأحداث؟

٨ ـ ما الذى يمكن أن تتوقعه النظريات الليبرالية والواقعية حول طبيعة العلاقات الأمريكية ـ اليابانية فى الأعوام القادمة؟ والعلاقات الأوروبية ـ الأمريكية؟ والأمريكية ـ الروسية؟ وهل يؤثر انتشار الديمقراطية الليبرالية على السلام العالمى؟

CHAPTER 2 ORIGINS OF THE GREAT TWENTIETH-CENTURY CONFLICTS

CHAPTER 3 BALANCE OF POWER AND WORLD WAR I

Contents

رقم الإيداع : ١٠٨٥٢ / ٩٧

